الأنسراف

على مذاهب العلماء

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ٣١٨هـ

الهجلد الرابع

مققه وقدم له وخرج الماديثه د. أبو حماد صغير أحمد الأنصارس



على مذاهب العلماء

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

٥٢٤١هـ - ١٤٢٥

الناشر

مكتبة مكة الثقافية

هاتف: ۱۸۳۵-۷-۱۷۹۰ هاتف

فاکس: ۲۳۲۲۸۳۱ - ۷-۹۷۱

ص.ب. ۲۳۲٦

رأس الخيمة – الأمارات العربية المتحدة

الرموز والمصطلحات التي استعملت في الدراسة والتحقيق:

لقد استعملت خلال ترجمة ابن المنذر ، ودراسة الكتاب ، وفي تحقيق الكتاب رموزاً ومصطلحات للاختصار والتسهيل ، وهي ليسست بجديدة إلا البعض ، وقد يتبادر الذهن إلى الأصول في أول نظرة ، لأن معظمها قد تستعمل في كثير من الكتب المحققة ، وهي كالتالي :

١ – حرف "ح" قبل الوقم إشارة إلى الحديث النبوي .

٢- حرف "م" قبل الرقم إشارة إلى المسألة الفقهية ، سواء كانت مجمعا عليها
 أو مختلفا فيها .

٣- "الأصل" إشارة إلى النسخة الخطية من كتاب الإشراف.

٤ – "ألف" إشارة إلى اللوحة الأولى من الورقة من المخطوطة المصورة .

٥- "ب" إشارة إلى اللوحة الثانية من الورقة من المخطوطة المصورة .

٦- وكذلك اختصرت أسماء الكتب ومؤلفيها عند ذكرها في الدراسة
 والتحقيق ، وهي كالتالي :

بق: البيهقي في السنن الكبرى.

ت : الترمذي في جامعه .

جه : ابن ماجه في سننه .

حم: أحمد بن حنبل في مسنده.

خ: البخاري في الصحيح.

د : أبو داود في السنن .

شب: ابن أبي شيبة في المصنف.

ط: طقات.

طف: ابن جرير الطبري في تفسيره.

عب : عبد الوزاق في المصنف .

قط: الدار قطني في السنن.

م: مسلم بن الحجاج في الصحيح .

مط: مالك بن أنس في الموطأ.

مي: الدارمي في السنن.

ن: النسائي في السنن.

٣٩ – كتاب الجماد

١. باب فرض الجهاد

أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر قال: بعث الله جل وعز رسوله إلى الناس جميعاً أهل كتاب وسائر المشركين ، فقال جل ذكره: ﴿ قل يا أيها الناس إني مرسول الله إليك مجميعاً الذي له ملك السماوات والأمرض لا إله إلا هو يحيي ويميت ، فإ منوا بالله ومرسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلك متهندون ﴾ (١) ، وقال: ﴿ وما أمرسلناك إلا كافة للناس ﴾ الآية (١) ، وقال: ﴿ هوالذي بعث يأ أمرسلناك إلا كافة للناس ﴾ الآية بعث الله نبيه إلى جميع خلقه وهم أهل كتاب ، أو أهيين .

وثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ بمثل معنى كتاب الله عز وجل:

(ح ٧٩٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال: " أعطيت خمسا لا يعطهن أحد قبلي،

بعثت إلى الأحمر، والأسود، وجعلت لي الأرض مستجدا وطهورا،
وأحلت لي الغنائم ولا تحل [١/٤٥١/ب] لأحد قبلي، ونصرت بالرعب،

⁽١) سورة الأعراف: ١٥٨.

⁽٢) سورة سبأ: ٢٨.

⁽٣) سورة الجمعة : الآية الأولى .

فيرعب العدو وهو مني على مسيرة شهر ، وقيل لي : ســـل تعـــط (¹) ، واحتبأت دعوي شفاعة لأمتى يوم القيامة " (¹)

قال أبو بكر: فأقام رسول الله على عكة مدة طويلة يدعوا إلى الله والإيمان به ، وينهى عن السشرك بالله وعبادة الأوثان ، وذلك قبل أن أمره الله عز وجل بالإعراض عنهم ، فقال : ﴿ واعرض عن المشركين ﴾ الآية (٣) ، وقال : ﴿ فاعفوا واصفحوا يأتي الله بأمره ﴾ الآية (٤) ، ثم أذن الله لرسوله على في الهجرة ، فخرج إلى المدينة ، ولم يؤذن لهم في شيء من ذلك بقتال المشركين ، ولم يحرم عليهم المقام بمكة ، ثم أذن لهم في القتال فقال : ﴿ أذن للذن قاتلون بأنه م ظلموا ﴾ الآية (٥) .

يقال: ألها أول آية نزلت إذن فيها بالقتال، ثم أوجب عليهم الخسروج من مكة إلا من استثنى منهم في آخر الآية، وأمسرهم أن يهجسروا دار الشرك، لأن رسول الله على لما خرج عنهم إلى المدينة اشتد بعض من كان بمكة من المشركين على من أقام عندهم بعد رسول الله على من المسؤمنين، فقال جل ذكره: ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم

⁽١) في الأصل: " نطعمه ".

⁽٢) أخوجه "مي" في السمير ، "باب أن الغنيمة لا تحل لأحد قبلنما " ٢/ ١٤٢ – ١٤٣ وقم ٢٤٧٠ ، و"حم" ٥/ ١٤٨ ، من حديث أبي ذر ، والحديث لمه شاهد من حديث جابر عند الشيخين .

⁽٣) سورة الأنعام: ١٠٦.

⁽٤) سورة البقرة: ١٠٩.

⁽٥) سورة الحج: ٣٩.

كنتم ﴾ إلى آخر الآية (١) ، واستثنى منهم المستضعفين ﴿ لا يستطيعون حيلة ﴾ ، طريقً إلى المدينة بعد ، وهؤلاء لم يعرض عليهم الخروج ، فقال : ﴿ فأولنك عسى الله أن يعفوا عنهم ﴾ الآية (٢) .

٢_ باب وجوب الجهاد

قسال الله جسل وعسز: ﴿ كتب عليك مالقتال وهوكره لك م ﴾ الآية (٣).

وقال : ﴿ قَاتِلُوا بِيهُ سَبِيلِ اللهُ الذِّينِ بِقَاتِلُوكُ مِ ﴾ الآية (*).

وقــــال: ﴿ فَإِذَا انسلخ الأشهر الحرم قَاتِلُوا المُسركين حيث وجد تموهم ﴾ الآية (٥٠).

وهذه الآيات ناسخات اللهي أمر الله فيها بالعفو والصفح فقال : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفُحُوا حَتَى إِلَّهِ اللهِ ﴾ الآية (١) ، فأتى الله بأمره لما أمر بقتال المشركين .

⁽١) سورة النساء: ٩٧.

⁽٢) سورة النساء: ٩٩.

⁽٣) سورة البقرة : ٢١٦.

⁽٤) سورة البقرة : ١٩٠.

⁽٥) سورة التوبة : ٥ .

⁽٦) سورة البقرة: ١٠٩.

وجاءت الأخبار الثابتة عن رسول الله علي موافقة لظاهر هذه الآيات .

(ح ٧٩٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ، ونفسه ، إلا بحقه ، وحسابه على الله " (١) .

قولاً عاماً لم يخص منهم أحداً دون أحد ، دخل في ذلك جميع الناس أهـــل الكتاب ، وسائر المشركين من العرب والعجم ، الأحمر منهم والأبــيض والأسود ، أهل الأوثان وغيرهم ، فدل قوله تعالى جل ثناءه : ﴿ وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرم ون ماحرم الله ومرسوله ولا [1/٥٥ / ألف] يدينون دين اكحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزبة عن يد وهـم صاغرون ﴾ الآيــة (٢) ، علـــى أن الله تعـــالى إنمـــا أراد قتال أهل الشرك من أهل الأوثان وغيرهــم دون مــن أعطــى الجزيــة من أهل الكتاب

م ١٧٧٢ – واختلفوا في معاني الآيات التي أمر الله تعالى فيها بقتال المـــشركين ، والآية التي أمر الله تعالى فيها بأخذ الجزية من أهل الكتاب .

فقالت فرقة : فرض الله عز وجل على رسوله وعلى المسلمين أن يقـــاتلوا المشركين كافة أهل الكتاب وغيرهم ، حتى نزلت سورة البراءة ، ونـــزل قوله : ﴿ قَاتَلُوا الذَّنِ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهُ ﴾ الآية (٣) ، إلى قولـــه ﴿ حتى بعطوا

⁽١) أخرجه "خ" في الزكاة ، "باب وجــوب الزكــاة " ٣/ ٢٦٢ رقـــم ١٣٩٩ ، وفي مواضـــع أخرى ، و"م" في الإيمان ، "باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إلـــه إلا الله " ... الخ ١/ ٥٢ رقم ٣٣ (٢١) ، من حديث أبي هريرة .

⁽٢) سورة التوبة: ٢٩.

⁽٣) سورة التوبة : ٢٩.

الجزية عن يد وهـم صاغرون ﴾ الآية (١) فنسخ من جملة مـا أمـر الله بقتاله من المشركين من أهل الكتاب ، فصار الأمـر بقتـالهم إذا أرادوا الجزية منسوحاً .

كان أبو عبيد القاسم بن سلام يميل إلى هذا القول ، ويحتج بحديث ابن عباس : كانت البراءة من آخر ما نزل من القرآن ، وكذلك قال البراء : آخر سورة نزلت كاملة البراءة ، وروي هذا المعنى عن عثمان بن عفان .

وقالت طائفة: الآيات السي نتلوها في الأمر بقتال المستركين، والآية التي فيها الأمر بأخذ الجزية، لسيس في شيء منها ناسخ ولا منسوخ، بل هي محكمات غير أن الآية السي فيها الأمر بقتال المستركين ظاهرها ظاهر عام، والمراد منها أن الله تعالى أراد بقوله: ﴿ اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ الآية (٢)، غير أهل الكتاب الذين أمر الله بأخذ الجزية منهم، وتركهم، وهذا على مذهب الشافعي.

كما كان الأمر بقطع الرسواق ، والمراد منه بعض الرسواق دون بعض .

قال أبو بكر : ودل خبر ابن عباس على الهجرة إنما كانت واجبة إلى أن فتح الله على نبيه مكة ، ثم زال فرضها .

⁽١) سورة التوبة: ٢٩.

⁽۲) سورة التوبة : ٥ .

(ح ۸۰۰) ثبت عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال يوم الفتح: " لا هجسرة ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا " (١).

٣- أبواب فرض القتال ومن يلزمه الحضور ومن له عذر لا يأثم أن يخلف من أجله

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الذَينِ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلُ لَكُمْ الْفُرُوا فِيْ سبيل الله اثاقلت م إلى الأمرض ﴾ الآية (٢).

كان مجاهد يقول في هذه الآية : وذلك حين أمسر بغسزوة تبسوك بعسد الفتح ، وبعد الطائف ، وبعد حنين ، أمروا بسالنفير في السصيف حسين حرقت النخل وطابت الثمار واشتهوا الطل وشق عليهم المخرج .

قال أبو بكر: قال الله جل ثناءه: ﴿ كتب عليك مالقتال وهو المه الم بكر: قال الله جل ثناءه: ﴿ كتب عليك مالقتال وهو المه المروضاً على الجميع كالصوم ، والصلاة ، واحتمل أن يكون مفروضاً على الحفاية ، فإذا قام بثغور المسلمين من فيه الكفاية ودفع العدو عسن المسلمين سقط الفرض عن الباقين ، فوجب لما احتمل ذلك ما قلنا ، وعلى أهل العلم طلب الدلالة على صحة أحد القولين ، فدل الكتاب

⁽۱) أخرجه "خ" في جزاء الصيد ، "باب لا يحل القتـــال بمكـــة " ٤/ ٤٦ رقـــم ٤٧ (١٨٣٤) ، وفي مواضع أخرى ، و "م" في الحـــج ، "بـــاب تحـــريم مكـــة وصـــيدها " ...الخ ٢/ ٩٨٦ رقم ٥٤٤ (١٣٥٣) .

⁽۲) سورة التوبة : ۳۸ .

⁽٣) سورة البقرة : ٢١٦.

والسنة على سقوط فرض الغزو عن المتخلفين إذا أقام به منهم من فيه الكفاية ، فأما ما دل عليه الكتاب من ذلك فقوله عز وجل : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرير ﴾ الآية (١) ، إلى قوله : ﴿ وكلاوعد الله الحسنى ﴾ الآية (٢) ، ففي هذا بيان على سقوط المآثم عن المتخلفين إذا قام بالغزو من فيه الكفاية ، لأن المتخلف لو كان حرجاً لم يكن يستوجب الحسنى ، ففيها وعد المتخلف عن الجهاد من الحسنى ، أبين البيان على أن في تخلفه غير حرج ولا إثم .

ودل قوله : ﴿ وما كان للمؤمنين لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا ﴾ الآية (٣) ، على مشل ما دلت عليه هذه الآية قبلها ، ودلت الأخبار عن رسول الله عليه كتاب الله .

لا نعلم لرسول الله ﷺ غزوة خرج فيها إلا وقد يتخلف (1) عنــــه فيهــــا رجال ، وتخلف ﷺ عن سرايا أخرجها .

(ح ٨٠١) ثبت عنه أنه قال : " لولا أن أشق على أمتي لأحببت أن لا أتخلف خلف سرية تخرج في سبيل الله ، ولكني لا أجد ما أحمله عليه ولا يجدون

⁽١) سورة النساء: ٩٥.

⁽۲) سورة النساء: ۹٥.

⁽٣) سورة التوبة: ١٢٢.

⁽٤) في الأصل : " يختلف " .

- ما يحملون عليه يتحرجون ، وشق عليهم أن يتخلفوا بعدي ، ولــوددت أبى أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيا ، ثم أقتل " (١) .
- (ح ٨٠٢) وروينا عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال في غزوة غزاهــــا بني لحيان " لينبعث من كل رجلين رجل والأجر بينهما " (٢) .

ففي تخلفه عن الخروج مع السرايا مع إذنه في أن ينبعث من كل رجلين رجل ، دليل بين على أن فرض الجهاد ساقط عن الناس إذا قام منهم من فه الكفاية .

٤ باب المتخلف عن الخروج إلى الجهاد من أجل الوالدين

- (ح ٨٠٣) ثبت أن رجلاً قال :" يا رسول الله إين أريد الجهاد ، قسال : أحسى والديك ؟ قال : نعم ، قال : ففيهما مجاهد " (") .
- (ح ٤ ٠٨) وروينا عن أبي سعيد الخدري أن رجـــلاً هـــاجر إلى رســول الله ﷺ من اليمن فقال يا رسول الله : إني هاجرت ، فقـــال رســـول الله : قـــد هجرت الشرك ، ولكنه الجهاد ، هل لك أحد باليمن ؟ قال : أبـــوان !

⁽۱) أخرجه "خ" في الجهاد ، "باب تمني الـــشهادة " ٦/ ١٦ رقـــم ٢٧٩٧ ، و "م" في الإمـــارة ، "باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله " ٣/ ١٤٩٥رقــم ١٠٣ (١٨٧٦) مـــن حـــديث أبي هريرة .

⁽٢) أخرجه "م" في الإمارة ، "باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله " ...الخ ٣/ ١٥٠٧ رقم ١٣٧ (١٨٩٦).

⁽٣) أخرجه "خ" في كتاب الجهاد ، باب الجهاد باذن الوالسدين ٢/٠١ رقسم ٣٠٠٤ ، وفي الأدب ، باب لا يجاهد إلا بإذن الوالدين ٣٠٠١ ، وقسم ٩٧٧ ، و"م" في السبر ، باب بر الوالسدين وألهما أحسق بسه ١٩٧٥/٤ رقسم ٥ (٢٥٤٩) كلاهما مسن حسديث عبد الله بن عمرو .

قال : [١/٦٥١/ألف] أذنا لك؟ قال : لا ! قال : فارجع فاستأذلهما ، فإن أذناك ، فجاهد ، وإلا فبرهما (١) .

قال أبو بكر : وقد ذكر بعض أصحابه وهو عدي كما قال : إن النهي عن الخروج إلى الغزو بغير إذن الوالدين ما لم يقع النفر ، فإذا وقع النفر وجب الخروج على الجميع ، وذلك بين في :

(ح ٥ • ٨) حديث أبي قتادة قال : بعث رسول الله على جيش الأمراء ، فذكر قصة زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب ، وعبد الله بن رواحة ، وإن منادي رسول الله على نادى بعد ذلك : إن الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس فحمد الله فأثنى عليه فذكر الحديث ، ثم قال : أيها الناس اخرجوا فأمدوا إخوانكم ولا يتخلفن أحد ، قال : فخرج الناس في حر شديد مشاة وركبانا ، وذكر باقى الحديث (٢).

قال أبو بكر: وفي قوله: "اخرجوا فأمدوا إخوانكم ولا يتخلفن أحد" دليل على أن العذر في التخلف عن الخروج إلى الجهاد إنما هو ما لم يقع النفر لقوله عليه السلام: "اخرجوا فأمدوا إخوانكم ولا يتخلفن أحد".

(ح ٨٠٦) وقول النبي ﷺ: لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونيّة وإذا استنفرتم فانفروا (٣).

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور ۱۳۹/۲-۱۶۰ رقم ۲۳۳۴ ، و "د" في كتنباب الجهساد ، بساب في الرجل يغروه وأبواه كارهان ۳۹/۳ رقم ۲۵۳۱ ، والحاكم في المستدرك ، ۱۰۳/۲-۱۰۶ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بمذه السياقة .

 ⁽۲) أخرجه "حم" مطولا ۲۹۹/۵ ، و "مي" مختصراً ۱۳۸/۲ رقــم ۲٤٥۱ ، وراجــع تفـــــير
 القرطبي ۲٤٠/۱ .

⁽٣) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب وجوب النفير وما يجب عن الجهاد والنية ٣٧/٦ رقـــم ٢٨٧٥ ، و"م" في الإمارة ، باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخــير . . . الخ ١٤٨٧/٣ رقم ٨٥ (١٣٥٣) من حديث ابن عباس .

قال أبو بكر:

م ١٧٧٣ - وقد روينا عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ما يــــدل علــــى أن من أراد الغزو فأمرته أمـــه بـــالجلوس أن يجلــس ، وقـــال الحـــسن البصري : إذا أذنت له أمـــه في الجهــاد وعلـــم أن هواهـــا أن يجلــس فلــجلس (١) .

ومن رأى أن لا يخرج المرء إلى الغزو إلا بإذن والديه مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وكل من لقيناه من أهل العلم .

وقيل للأوزاعي: رجل غــزا بــإذن والديــه، واشـــترطا عليــه أن لا يقاتل فلقوا العدو؟ قال: لا طاعة للوالدين في ترك الفرائض، والجمع، والحج، والقتال.

قال أبو بكر: صدق الأوزاعي، وخبر أبي قتادة يدل على صحة ما قال ، وكان الشافعي يقول: "وإذا أذن للرجل أبواه في الغزو فغزا، ثم أمره بالرجوع، فعليه الرجوع، إلا من عذر حدادث مشل خدوف الطريق، أو وَجُدّ به ، أو مرض يحدث به لا يقدر على الرجوع، أو قلة نفقة لا يقدر على أن يستقل معها، أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع الرجوع الرجوع معه، أو يكون غزا بجعل مع السلطان فلا يقدر على الرجوع إلا معه " (٢).

م ١٧٧٤ – واختلفوا في الوالدين المشركين .

كان الثوري يقول: لا يغزو إلا بإذلهما ، وقال الشافعي: لـــه أن يغـــزو بغير إذلهما .

⁽۱) روی له "عب" من طریق هشام عنه قال : ۱۷٦/٥ رقم ۹۲۸۸ .

⁽٢) قاله في الأم في كتاب الجزية ، باب العذر الحادث ١٦٤/٤ .

قال أبو بكر (١): وروى ذلك عن عمر ، وعثمان ، وبه قال مالسك ، والأوزاعي ، وأحمد (٢) ، وسائر أهل العلم . وبه أقول .

٥ باب المتخلف عن الخروج إلى الجهاد لأجل الدين

م ١٧٧٥ – واختلفوا في الخروج إلى الغزو من عليه دين مال أو مؤجل .

فقالت طائفة : لم يجز له الخسروج إلى الغسزو ، إلا بساذن غريمه ، إلا أن يترك وفاء ، أو يقيم به كفسيلا ، أو يوثقه بسرهن ، وبحسذا قسال الشافعي ، وأحمد .

ورخص مالك في الغزو لمن لا يقدر على قضاء دينه (٣) .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول لما جاء:

(ح ٨٠٧) أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً تكفر عني خطاياي ؟ قال : نعم ، إلا الدين فإن جبريك قال لي ذلك (ئ) .

٦_ باب لا يخرجون إلا بإذن الأمير

م ١٧٧٦ – ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه يكره الغزو بغير إذن الأمير ، لأن أمر

⁽١) بدأ السقط من هنا ، وكلمة " بكر " وما بعدها فهي من الكتب الأخرى .

⁽٢) المجموع ٦٢/١٨ ، والمغني ٣٥٩/٨ .

⁽٣) المغني ٣٦٠/٨، والمجموع ٦٣/١٨.

⁽٤) أخرجه "م" في الإمارة ، باب من قتل في سبيل الله كفرت خطايساه إلا السدين ١٥٠١/٣ رقم ١١٧ (١٨٨٥) من حديث أبي قتادة .

الحرب موكول إليه ، وهو أعلم بكشرة العدو وقلتهم ، ومكامن العدو وكيدهم .

قال الشافعي: وأحب للإمام أن يبعث إلى كل طرف من أطراف بلاد الإسلام جيشاً ، ويجعلهم بإزاء من يليهم من المشركين ، ويولى عليه رجلاً عاقلاً ديّنا قد جرب الأمور ، لأن هذا إذا لم يفعل ذلك فربما خرج عسكر المشركين ، وأخروا بمن يليهم إلى أن يجتمع عسكر من المسلمين (1)

قال أبو بكر : وهذا حسن .

٧ باب تحصيل العلف للدواب والاحتطاب بإذن الأمير

م ١٧٧٧ - عامة أهل العلم يقولون: إذا غزا الأمير بالناس لم يجنز لأحد أن يتعلف، ولا يختطب، ولا يبارز علجا، ولا يخترج من العسكر، ولا يحدث حدثاً إلا بإذنه، يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَمَا المؤمنون الذين آمنوا بالله ومرسوله وإذا كانوا معه على أمرجامع لم يذهبوا حتى ستأذنوه ﴾ الآية (٢).

قال أبو بكر : فإذا خرج خارج بغير إذنه لم يأمن أن يــصادف كمينــاً للعدو فيأخذوه ، أو طليعة لهم ، والأمير لا يأذن إلا إلى مكــان آمــن ، وربحا يبعث معهم من الجيش من يحرسهم ، ويطلع لهم (٣) .

المجموع ۱۸/۱۸، والمغني ۳۶٤/۸.

⁽٢) سورة النور : ٦٢ .

⁽٣) المغني ٣٦٧/٨.

٨ باب المبارزة

م ١٧٧٨ – تجوز المبارزة ، بإذن الأمير في قول عامة أهل العلم إلا الحـــسن فإنـــه لم يعرفها وكرهها .

ثبت أن حمزة ، وعليا ، وعبيدة بن الحارث بسارزوا يسوم بسدر بساذن النبي على ، وكان أبو ذر يقسم أن قوله تعالى : ﴿ هذان حصمان اختصموا في ميسم ﴾ الآية (١) .

نزلت في الدين تبارزوا يوم بدر ، وهم حمزة ، وعلي ، وعبيدة ، بسارزوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة .

وبارز البراء بن مالك مرزبان النارة فقتله وأحمد سلبه فبلغ ثلاثين ألفاً

وروى عنه أنه قال : قتلت تسعة وتسعين رئيسسا من المسشركين ، مبارزة سوى من شاركت فيه ، وبارز شبر بن علقمة أسواراً فقتله ، فبلغ سلبة اثني عشر ألفا ، فنفله إيساه سعد ، ولم يزل أصحاب النبي على يبارزون في عصر النبي على وبعده ، ولم ينكره منكر فكان ذلك إجماعاً (٢) .

م ١٧٧٩ – وتجوز الحدعة في الحرب للمبارز وغيره لأن النبي ﷺ قال : (ح ٨٠٨) " الحرب حدعة " ^(٣) .

⁽١) سورة الحج: ١٩.

⁽٢) المغني ٨/٣٦٧ – ٣٦٨ .

⁽٣) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب الحرب خدعة ٦٥٨/٦ رقم ٣٠٣٠ ، ورقـــم ٣٠٢٩ ، و"م" في الجهاد والسير ، باب جواز الخداع في الحـــرب ١٣٦١/٣ -١٣٦٢ رقـــم ١٧ (١٧٣٩) ، ورقم ١٨ (١٧٤٠) من حديث جابر ، وأبي هريرة .

وروى أن عمرو بن عبد ود بارز علياً ، فلما أقبل عليه قال : ما برزت لأقاتل اثنين ، فالتفت عمرو ، فوثب عليه فيضربه ، فقال على : الحرب خدعة .

٩_ باب المبارزة بدون أذن الأمير

م ١٧٨٠ – واختلفوا في مبارزة الكفار بدون إذن الأمير .

فقالت طائفة : يستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، والثوري .

ورخصت طائفة فيها ، وذهب إليه مالك ، والشافعي (١) .

قال أبو بكر: لا تجوز المبارزة بغير إذن الأمير ، ولا يصح قسول من يقول: لا يدل حبر على الاستئذان [٢/١٥٦/ب] بل (٢) خبر أبي قتادة يدل على ذلك ، لأبي أعلم أن أبا قتادة استأذن النبي على حين بارز فقال أبو قتادة :

(ح ٨٠٩) بارزت رجلاً يوم حنين فقتلته ، فأعطاني النبي ﷺ سلبه (٣) .

١٠ باب معونة المبارز

م ١٧٨١ - اختلفوا في معونة المسلمين المبارز منهم على المشرك فمن رخص في ذلك أحمد ، وإسحاق ، وقال أحمد : أليس قد أعانوا يوم بسدر بعصهم

⁽١) المغني ٣٦٨/٨.

⁽٢) انتهى السقط هنا ، وكلمة " بل خبر أبي قتادة " وما بعدها فهي من المخطوطة .

⁽٣) خبر أبي قتادة مع قصة طويلة ، أخرجه الشيخان ، ولم أجده باللفظ الذي ذكره المؤلف .

بعضا ، وهذا المعنى قال الشافعي : لا بأس أن يعينه عليه غيره ، وذكر قصة علي ، وحميزة ، وعبيدة ، ومعونة بعضهم بعضا . قال : فأما إن دعا مسلم مشركا ، أو مشرك مسلما إلى أن يبارزه فقال له : لا يقاتلك غيري ، أو لم يقل له ذلك إلا أن يعرف أن الدعا إلى مبارزة الواحد كالأمر من الفريقين معاً تنوي المسارز مسن أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره " .

وكان الأوزاعي يقول: لا يعينونه على هذا ، قيل للأوزاعي : رجل بارز علجاً فخاف المسلمون على صاحبهم قال : فلا يعينونه عليه ، قيل : وإن لم يكن اشترط أن لا يخرج إليه غيره ؟ قال : ولأن المسارز إنما يكون هكذا ، ولكن لو حجروا بينهما ثم خلو سبيل العلج ، قال : فإن أعان العدو صاحبهم فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم .

۱۱_ باب ما يجب أن يستثنى من ظاهر قوله: ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ الآية (١)

م ١٧٨٢ - دلت الأخبار الثابتة عن رسول الله على أن الله جل ثناءه إنحا أراد بقوله : ﴿ فَاقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّ مُوهِمْ ﴾ (١) بعض المشركين دون البعض ، بما يجب أن يستثنى من ظاهر الآية قتل الرسل .

⁽١) سورة التوبة: ٥.

⁽٢) سورة التوبة ٥.

١٢ باب النهي عن قتل العسيف المشرك

م ١٧٨٣ - وقد اختلفوا في الحراثين الأجراء ، فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : اتقوا الله في الفلاحين النين لا ينصبون لكم الحرب ، وكان عمر بن عبد العزيز يقول : لا تقتلوا حراثاً ، وقال الأوزاعي : يقتل المريض الشاب ، ويكف عن الأعمى والحراث إذا علم أنه ليس من المقاتلة ، قال : فإن قتل حراثاً ، أو راعياً ، أو صاحب صومعة ، أو شيخا فانيا ، أو صغيرا ، أو امرأة ، يستغفر الله ويتوب .

 ⁽۱) أخرجه "حم" ۳۹٦/۱ ، و "مي" في السير ، بـــاب في النـــهي عـــن قتـــل الرســـل ۱۵۳/۲
 رقم ۲۵۰۲ .

 ⁽۲) أخرجه "د" في الجهاد ، باب في قتل النساء ٣/١٢١ رقم ٢٦٦٩ ، و"جه" في الجهاد ،
 باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ٩٤٨/٢ رقم ٢٨٤٢ .

١٣ـ باب النهي عن قتل النساء والوالدان

قال أبو بكر : ومما يستثنى من ظاهر الآية قتل النساء والوالدان . (ح ٢ ٨ ١) ثبت أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ولهى عن قتل النساء والصبيان (٢) .

وقـــال الله جــــل ذكــــره: ﴿ وقَاتُلُوا فِي سَبِيلُ اللهُ الذي عَاتُلُونَكُم ﴾ الآية (٣) .

م ١٧٨٤ - وروينا عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية قوله : ﴿ وَلا تعتدوا ﴾ الآية (¹) يقول : " ولا تقتلوا النساء والصبيان ، والسشيخ الكبير ، ولا من ألقي إليكم السلم وكف لله ، فإن فعلتم فقد اعتديتم " .

قال أبو بكر : ذلك إذا لم تقاتل المرأة ، في خبر رباح بن ربيع دليل على على ذلك ، لأن النبي الله المرأة المقتولة قال : " ما كانت هذه تقاتل " (°).

⁽١) قاله في الأم ، كتاب سع الواقدى ، باب في الأمان ٢٨٤/٤ .

 ⁽۲) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب قتل الصبيان في الحرب ١٤٨/٦ رقم ١٠١٤ ورقـــم ٢٠١٥ ،
 و"م" في الجهاد والسير ، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ١٣٦٤/٣ رقم ٢٤ ، ٢٥ .
 (١٧٤٤) من حديث ابن عمر .

⁽٣) سورة البقر: ١٩٠.

⁽٤) سورة البقر: ١٩٠.

⁽٥) تقدم حديث رباح قبل قليل برقم ٨١١.

وفي الآية ، وفي هذا الحديث دليل على ألها أن قاتلت قتلت ، وفي حديث ابن عباس بيان ذلك ، قال :

(ح ٨١٣) مر النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق قال من قتـــل هــــذه المـــرأة ؟ قال رجل : أنا يا رسول الله قال : ولم ؟ قال : بارعتني قـــائم ســـيفي ، قال : فسكت (١) .

قال أبو بكر : وممن رأى أن إباحة قتل المرأة الستي تقاتــل الشــوري ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأبــو ثــور ، وأصــحاب الرأي ، وكل هؤلاء الذين ذكرت ينهون عن قتــل النــساء والــصبيان إذا لم يقاتلوا .

م ١٧٨٥ – وكان الليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثــور يقولون في الصبى الذي يقاتل : يجوز قتله .

١٤ باب الخبر الدال على أن النهي إنما وقع على من قصد قصدهم بالقتل لا من يصاب منهم في وقت الغارة

(ح ١٩٨٤) ثبت أن الصعب بن جثامة قال : قلت : يا رسول [١/١٥٧/ب] الله أنا نصيب في البيات من ذراري المشركين ؟ قال : هم منهم (٢) .

⁽۱) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٨٨/١١ رقسم ١٢٠٨٢ ، وذكسره الهيثمسي في المجمسع وقال: وفي إسناده الحجاج من أرطاة وهو مدلس ٣١٦/٥ .

⁽۲) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب أهل الـــدار يبيتـــون فيـــصاب الوالـــدان والــــذراري ١٤٦/٦ رقم ٣٠١٣ ، و ٣٠١٣ ، و"م" في الجهاد والسير ، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ١٣٦٤/٣ – ١٣٦٥ رقم ٢٦ ، ٢٧ (١٧٤٥) .

م ١٧٨٦ - وكان الشافعي يقول: لا إنما معنى نفيه عن قتل النساء والصبيان أن يقصد قصدهم بقتل ، وهم يعرفون مميزين ممن أمر بقتله منهم ، ومعنى قولهم: "هم منهم" إذا أصيبوا في البيت والغارة .

وقال أحمد : معناه على ألهم يصيبون منهم وهم لا يعلمون .

١٥ باب قتل الرهبان

م ١٧٨٧ - واختلفوا في قتل الرهبان : فروينا عن أبي بكر الصديق أنه أمر بالوقوف عن قتلهم (١)

وكان مالك ، والليث بن سعد ، وأبو ثور لا يرون قتل الرهبان .

وقال مالك : يترك لهم ما يصلحهم ، وقال الليث بن سعد : يترك له ما يعيش به ، ولا يؤخذ ماله كله فيموت جوعا .

وقال مالك : لا يقتل الرواهب يترك لهم من لهم ما يعيشون به ولا يؤخذ جميع ما لهم .

وقال أصحاب الرأي: لا يجوز أن يقتل وليد ، ولا امرأة ، ولا شيخ كبير ، ولا أحد به زمانة ، ولا يقتل أعمى ، وإغا قول أبي بكر الصديق: " ولا تقتل راهباً ، لأن فتح بلادهم وظفر بحا فصارت في أيديهم ، ولا ينبغي أن يفعلوا ذلك ، لأن ذلك قد صار فيئاً للمسلمين .

واختلف قول الشافعي في قتــل الرهبـان ، فقــال في كتــاب قتــال المشركين : يترك قتل الرهبان اتباعا لأبي بكر ، ويغنم كــل مــا لهــم في

⁽١) روى له "شب" من طريق ثابت بن الحجاج عنه قال : ألا لا يقتبل الراهب في الصومعة ٣٨٥/١٢ رقم ٣٨٥/١٣ .

صومعة ، و غير صومعة ، وأحب إلي في النساء الرواهب يتركهن كمـــا يترك الرجال " (١) .

وقال في كتاب سير الواقدي : ولا أعرف في الرهبان خلافاً أن يسلموا ، أو يودوا الجزية ، أو يقتلوا " (٢) .

١٦ باب قتل الشيوخ والمرضى وغيرهم

م ١٧٨٨ – واختلفوا في قتل الشيوخ فروينا عن أبي بكــر الــصديق أنـــه نهـــى عن قتلهم ، وكره قتلهم مالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وروينا عن مجاهد أنه قال: كنا ننهى عن قتل كل فان ، ووليد (٣) .

وفيه قول ثان : وهو ألهم يقتلون ، هذا قول الــشافعي ، وبــه نقــول ، إذ هم في حملة من أمر الله بقتله مــن المــشركين غــير خــارجين مــن الجملة بحجة .

م ١٧٨٩ - واختلفوا في قتل المرضى فروينا عن أبي بكر الصديق ، وليس بثابت عنه ، أنه قال : لا تقتلوا مريضاً .

وقال الأوزاعي : إن كان مريضاً يوقن بموته لم يقتل .

وقال أحمد في الأعمى : إن كان ممن يقاتل ، فإنه يقتل .

وقال أصحاب الرأي: لا يقتل أحد له زمانة .

وفي قول الشافعي : يقتل الشيخ المريض ، والأعمى ومن به زمانة .

قال أبو بكر: وبه نقول للعلة التي ذكرت في المسألة قبل.

⁽١) قاله في الأم ، كتاب الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحربي ٢٤٠/٤ .

[.] 1/1 الأم ، كتاب سير الواقدي ، باب في الأمان 1/1 .

 ⁽٣) روى له "شب" من طريق ليث عنه فذكر نحوه ٣٨٤/١٢ رقم ٢٨٠٦٨.

(ح ٨١٥) وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : اقتلوا شيوخ المشركين ، واستبقوا شرخهم (١) ، يعنى الصغار ، والذرية (٢) [٨٥١/الف] .

١٧ ـ باب نصب المنجنيق على أهل الحصون

(ح ٨١٦) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه نصب المنجنيق على أهل الطائف (٣) . قال أبو بكر :

م ١٧٩٠ - وللإمام إذا حصر قوما من المشركين أن ينصب علميهم المنساجيق ، ويما يقوم مقامها .

روينا أن عمرو بن العاص جاء بالهدادات الإسكندرية فنصب عليهم المناجيق.

وممن رأى أن ينصب عليهم المناجيق الثوري ، والأوزاعي ، والـــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

⁽۱) الشرخ: بالفتح جمع شارخ ، وهو الحديث السن ، يقال: شارخ وشرخ كما قالوا: راكب وركب ، وصاحب وصحب ، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال . معالم السنن للخطابي ١٢٢/٣ .

⁽٢) أخوجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٧١/٧ رقم ٢٩٢٣ ، و"شب" في الجهاد ، باب من ينهى عن قتله في دار الحرب ٣٨٨/١٢ رقم ١٤٠٨٤ ، وسعيد بن منصور في السنن ، باب ما جاء في قتل النساء والوالدان ٢٥٦/٢ رقم ٢٦٢٤ ، و"د" في الجهاد ، باب في قتل النساء ٣١٤/٣ رقم ٠٧٦٠ ، و"ت" في السير ، باب ما جاء في الرول على الحكم ٣١٤/٣ رقم ١٥٨٩ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غويب ، كلهم من حديث سمرة بن جندب .

⁽٣) ذكره الترمذي في مشكاة المصابيح في كتاب الجهاد ، باب القتسال في الجهساد مسن حسديث ثوبان بن يزيد ، وقال : رواه الترمذي مرسلا ١١٥٧/٣ رقسم ٣٩٥٩ ، وسسكت عليه الشيخ ناصر الدين في تعليقه عليه ، وأخرجه "بق" في كتاب السير ، باب قطع الشجر وحسرق المنازل ٨٤/٩ من حديث أبي عبيدة .

م ١٧٩١ – وقال الثوري : يرمون بالنار ، وبه قال الشافعي ، والأوزاعي .

وقال الشافعي: ويرمون بالقذرات ، والعقارب ، والحيات ، وكسل مسا يكرهونه ، ويرسلوا عليهم الماء ليغرقوهم ، أو يوحلوهم فيه ، وسواء كان معهم الأطفال والنساء ، والرهبان ، أو لم يكونوا غير ممنوعة بإسلام وعهد ، وكذلك لا بأس بأن يحرقوا شجرهم المثمسرة وغسير المثمسرة ، وكل ما لا روح فيه من أموالهم ".

وقال أصحاب الرأي : إن كان في الحصون امرأة ، أو صبي ، أو شيخ كبير ، أو معتوه ، أو أعمى ، أو مقعد ، أو زمن فلا بأس أن يرموا المشركين في حصوفهم بالمنجنيق ، وإن كان فيهم من قد سمينا .

١٨ـ باب النهي عن إحراق من له روح بالنار

(ح ٨١٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال في رجل : إن قدرتم عليه فاقتلوه ، ولا تحرقوه بالنار ، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار (١) .

م ١٧٩٢ - واختلفوا في رمي أهل الشرك بالنار ، فكره ذلك عمر بن الخطاب ، لأنه حرق خالد بن الوليد ناساً من أهل الردة ، فقال عمر لأبي بكر : انزع هذا الذي يعذب بعذاب الله .

قال أبو بكر: لا أشيم (٢) سيفا سله الله على المشركين (٣).

⁽١) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب لا يعذب بعـــذاب الله ١٤٩/٦ رقـــم ٣٠١٦ ، مـــن حـــديث أبي هريرة ، وعنده : إن وجدتم فلانا وفلانا فاحرقوهما بالنار الحديث .

⁽Y) لا أشيم: أي لا أغمد .

⁽٣) روى له "عب" من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال : حرق خالد بن الوليد ... الح ٢١٢/٥ رقم ٩٤١٢ ...

وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : لوددت ألهم بايعونا لا نقاتلهم بنار ، ولا يقاتلونا كما يعني الروم ، وهذا مذهب مالك .

وقال أحمد بن حنبل في المطمورة فيها النسساء والصبيان: يتقدم اليهم ويسألهم الخروج فيأتون يدخن عليهم ، فكرهم ، ولم يسصرح بالنهى .

قلت : في البحر يرمون بالنيران ، قال : إن بدؤوهم فلا بأس .

وكان الثوري يقول : وإذا حاصرت أهل حصن فــــلا بـــأس أن يرمـــوا بالمناجيق ، والنار .

وقال الأوزاعي في المطامر: فلا بأس أن يدخن علميهم ، وإذا لم يكن في المطمورة إلا المقاتلة حرق عليهم ، وقتلوا بكل قتله ، ولو لقينا سفنهم في البحر رمينا هم بالنفط والنيران .

م ١٧٩٣ - واختلفوا في [١/٥٥/١ب] المركب من مراكب العدو يرمى بالناس ، فيخشى الأسير على نفسه أيطرح نفسه في الماء أم يسصير إلى النار ، فرخص فيه مالك ، والليث بن سعد أن يطرح نفسه .

وقال يجيى الأنصاري ما الفرار منها يعني النار مثل الفرار يعنى الغرق .

وقال ربيعة : أما الرجل يفر من النار إلى أمر يعرف أن فيه قتله فلا ينبغي له لأنه إنما يفرق موت إلى موت أشر منه ، فقد جاء بما لا يحل له ، وإن كان إنما يتحمل في ذلك رجاء النجاة ، فكل امرئ يرجوا النجاة في شيء فلا جناح عليه فيه .

وقال الحسن البصري: إذا حاف رجل أن يغلب لا بأس

١٩- باب رمي الحصون فيها أطفال المسلمين وأساراهم

م ٤ ١٧٩ – واحتلفوا في الحصن من حصون المشركين قام العدو على سور الحصن فتترسوا بأطفال المسلمين

فقالت طائفة : يكفون عـن رمـيهم ، فـان بـرز أحـد ، (۱) منـهم رموه (۲) ، هذا قول الأوزاعي .

وقال الليث بن سعد: ترك فتح حصن يقدر على فتحه ، أفضل من قتـــل مسلم بغير حق ، وقالا : قال الله عز وجل في أهل مكة : ﴿ ولولا مرجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهـــم أن تطأوهـــم فتصيبكــم منهـــم معرة بغير علــم ﴾ الآية (٣) .

قال الأوزاعي : فكيف يرمى المسلمون من لا يرون من المشركين ، وهم يعلمون إنما يصيب بها أطفال المسلمين .

وقالت طائفة: للمسلمين أن يرمسوهم ، بالمنجنيق ، والنسشاب ، والنبل ، ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين ، وما أصاب المسلمون من أطفال المسلمون الذين مع المشركين في رميهم إيساهم ، فلا ديسة في ذلك ، ولا كفارة ، هذا قول النعمان ، ومحمد .

وقال الشافعي : والذي قاله الأوزاعي أحسب إلينا إذا لم يكسن بنا ضرورة إلى قتال أهل الحصن ، ولكسن لسو اضطررنا إلى أن نخافهم

⁽١) في الأصل " فإن يرو واحداً منهم " .

⁽۲) قاله في الأم في كتاب سير الأوزاعي ٣٤٩/٧.

⁽٣) سورة الفتح : ٢٥ .

على أنفسنا إن كففنا عن حربهم ، قاتلناهم ولم يعمد قتل مسسلم فان أصبنا كفرنا (١) .

٢٠ باب تغريق النحل وحريقه

وروينا عن ثوبان أنه قال : لا يغرقن نحلا ولا يحرقنه .

وقيل لمالك : أنحرق بيوت نحلهم ؟ قال : أما النحل فلا أدري ما هو .

٢١_ باب عقر الدواب خوفا أن يظفر بها العدو

م ١٧٩٦ - واختلفوا في الفرس يقف على صاحبه فيريد عقـــره ، [١/٩٥١/ألــف] فرخص فيه لهم .

وممن رخص فيه مالك ، قال مالك : يعقر ولا يتركه .

وقال النعمان : إذا أصابوا غنائمً ذبحــوا المغــنم ، وحرقــوا المتــاع ، وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع به أهل الشرك .

وكرهـــت طائفـــة أن يعقـــر بهيمـــة إلا لمأكـــل ، وكـــره ذلـــك الأوزاعي ، والشافعي .

⁽١) قاله في الأم . كتاب سير الأوزاعي ، باب حال المسلمين يقاتلون العدو فيهم أطفالهم ٧/ ٥٥٠ .

⁽٢) في الأصل " يرهبهم " والتصحيح من حاشية المخطوطة .

⁽۳) روی له "شب" من طریق یحیی بن سعید عنیه ۳۸۳/۱۲ - ۳۸۴ رقیم ۱٤۰۳۷ ، وکندا عند "شب" ۱۹۹/ رقم ۹۳۷۰ ، و "بق" ۸۹/۹ .

وقال الليث بن سعد في الدابة يقوم على الرجل ، يتركه ولا يعقره . وبه قال الشافعي . قال لأن روح يألم بالعذاب ولا ذنب لــه ، واحــتج في ذلك .

(ح ٨١٨) بأن النبي ﷺ قال : من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأله الله عن قتله ، قيل : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : " أن يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها فيرمي به " (١) .

وقال الشافعي في الفارس من المشركين : للمسلم أن يعقر دابته لأن هذه مترله يجد السبيل بها إلى قتل من أمر بقتله .

وسئل الثوري عن قتل الخنازير ، قال : أكره قتل البهائم .

وقال أحمد : قتل الله كل خترير ، وبه قال إسحاق .

وقال أبو ثور: لا يقتل من مواشيهم ، ولا يحسرق نحلسهم ، ولا يعقسر دوابهم ، ولا يقتل شيء من الحيوان صبراً ، وذلك .

(حَ ٨١٩) أن النبي ﷺ لهي أن يقتل شيء من الحيوان صبراً (٢).

⁽۱) أخرجه الحميدي في المسند ۲/ ۲۰۸ رقسم ۵۸۷ ، و "ن" في السصيد والسذبانح ، "بساب إباحة أكل العسصافير " ۷/ ۲۰۸ رقسم ۶۳٤۹ ، و "عسب" ٤/ ٤٥٠ – ٤٥١ رقم ۶۳٤۹ ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

⁽٣) أخرجه "جه" في الذبائح ، "باب النهي عن صيد البهائم وعن المثلة " ٢/ ١٠٦٤ (٣) رقم ٣١٨٨ ، من حديث جابر بن عبد الله ، وقد أخرجه النشيخان بلفظ "نحسى رسول الله عن صيد البهائم " ونحوه من حديث أنس ، وابن عمر .

۲۲ باب إباحة تحريق أموال أهل الشرك وقطع نخيلهم وحرقها وإباحة ترك ذلك

م ١٧٩٧ – قال الله عز وجل : ﴿ مَا قَطَعْتُـمَ مِنْ لِينَةٌ ﴾ الآية (١) .

قال مجاهد : اللينة : النخلة ، فترل القرآن تصديق من لهى عن قطعها ، وبتحليل من قطعها عن الإثم ، وإنما قطعها وتركها بإذنه .

وقال الزهري : اللينة : ألــوان النخــل كلــها إلا العجــوة ، وقــال عكرمة : هي دون العجوة .

وقال محمد بن إسحاق : ثما خالف العجوة من النخل .

وروينا عن ابن عباس أنه قال: " ما قطعتم من لينة " نخلة ،

(ح ٨٢٠) وثبت أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النصير ، وقطع البويرة (٢).

وفيها يقول حسان:

وهات علي سراة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير (٣) م ١٧٩٨ و اختلفوا في تخريب عامر بالاد الشرك ، وقطع شجرهم ، وإتلاف أموالهم .

⁽١) سورة الحشر: ٥.

⁽٢) البويرة : بضم الموحدة ، مصغر موضع معروف .

⁽٣) أخرجه "خ" في الحرث والمزراعة ، "باب قطع السشجر والنخل " ٥/ ٩ رقم ٢٣٣٦ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، من حديث ابن عمر ، والبيت ذكره عبد السرحمن البرقوقي في ديوان حسان بن ثابت الأنصاري / ٢٤٧ .

فأباحت طائفة ذلك ، فممن رخص في قطع شجرهم ، وهدم بيوقم : عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ، ونافع مولى ابن عمر ، وبه قال مالك ، والسفافعي ، واحتجا بقوله : ﴿ ما قطعت من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ﴾ الآية (١).

قال الشافعي : فرض القطع وأباح التسرك ، قسال : والتسرك موجسود [١ / ٥٩/١] في الكتاب والسنة .

وقسال النعمسان: لا بسأس بقطع شهر المسشركين، ونخلسهم، وتحريق ذلك.

وكرهت طائفة ذلك ، وممن كره ذلك الأوزاعي ، واحتج بنهي أبي بكـــر عن ذلك ، وبه قال الليث بن سعد ، وأبو ثور .

وقال أحمد وإسحاق: التحريق في أرض العدو نكرهه ، إلا أن يكون ذلك يغيضهم ، ويبلغ فيهم ، وكان يقول في تخريب العامر وتحدم دورهم إذا احتاج إلى الحطب ، فأما أن يخرج من غير حاجة إلى العامر فيخربه فلا .

وقال إسحاق : التحريق سنة إذا كان ذلك أنكى للعدو .

قال أبو بكر : والذي أقول به : إن تخريب العامر ، وقطع الشجر المثمر وغير المثمر ، وتحريق أموالهم لا بأس به ، استدلالاً بقوله ﴿ وما قطعت من لينه أو تركتموها ﴾ الآية (٢) ، ولقطع النبي ﷺ نخل بسني

⁽١) سورة الحشر: ٥.

⁽۲) سورة الحشر: ٥.

النضير (١) ، فأما الأنعام فلا يجوز ذبحها إلا لحاجة ، وقد ذكرنا فيما مضى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

٢٣ باب الفرار من الزحف

قال الله جل ذكره: ﴿ يَا أَيِّهَا الذِّينَ آمنُوا إِذَا لَقَيْتُ مَا الذِّينَ كَفَرُوا نرحفاً فلا تولوه م الأدماس ﴾ الآية (٢).

(ح ٨٢١) وروينا عن النبي الله أنه قال : " الكبائر سبع أولهن الإشراك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتم بداراً أن يكبروا ، والفرار من الزحف ، ورمي المحصنات ، وانقلاب إلى الأعراب بعد الهجرة " (٣) .

(ح ٨٢٢) وجاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: " أنا فئة المسلمن " (3) .

م ١٧٩٩ - وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : " أنا فئة لكل مسلم " (٥) . وقال مالك بن أنس : ليس عليه العمل يعني لحديث عمر .

⁽١) تقدم الحديث قبل قليل برقم ٨٢٠ .

⁽۲) سورة الأنفال : ۱۵ .

⁽٣) ذكره الهيثمي من حديث أبي هريرة وقال : رواه البزار ، وفيه عمـــر بـــن أبي ســـلمة ضـــعفه شعبة وغيره ، ووثقه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما ، مجمع الزوائد ١٠٣/١ ، قلـــت والحـــديث بغير هذا اللفظ أخرجه الشيخان .

⁽٤) أخرجه "د" في الجهاد ، باب في النولي يوم الزحف ١٠٧-١٠٦٣ رقم ٢٦٤٧ ، من حديث ابن عمر ، في حديث طويل وفيه هذا اللفظ ، وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ٢١١٦٥ .

⁽٥) ذكره السيوطي ، ورمز لكونه مخرجاً عند ابن أبي شيبة ، وابسن جريسر ، وابسن أبي حساتم ، الدر المنثور ٣٦/٤ .

وقال الأوزاعي : من كان في سرية عليهم أمـــير فـــإن الهـــزم اللـــواء والفصل في الثبات ، وإن الهزم الوالي فالعسكر لهم فئة .

وقال أبو عمرو: وإن لقي العسكر الأعظم واللــواء صــبي ، وأمــا لم ينهزم اللواء والإمام ، فإن الهزم الإمام ، فالإمام بالشام لهم فئة .

وكان الشافعي يقول: "إذا غزا المسلمون فلقوا ضعفهم من العدو، حرم عليهم أن يولوا إلا متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة، وإن كان المشركون أكثر من ضعفهم، لم أحب لهم أن يولوا، ولا يستوجبوا السخط عندي من الله لو ولوا عنهم إلى غير التحرف للقتال أو التحيز إلى فئة، وإذا لقي المسلمون العدو فولوا المسلمون متحرفين لقتال، أو متحيزين إلى فئة رجوت أن لا ياغوا، وإن ولوا على غير نية واحدة من الأمرين، خسيت أن ياغوا وأن يحدثوا بعد نية [٢٠/١٦/الف] خير لهم، ومن فعل هذا تقرب إلى الله عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار، خفت أن يصفيق له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار، خفت أن يصفيق عليهم من التولية ما يضيق، ولو شهد عبد قد أذن له مسيده كان كالأحرار، وإن لم يكن أذن له لم يأثم بالتولية، والصبي لا يأثم بالتولية، والصبي لا يأثم بالتولية، وكذلك النساء أرجو أن لا يأثموا! بالتولية " (١).

قال أبو بكر: قال الله جل ذكره: ﴿ وَمَنْ يُولِمُ مَنْ دَبِّرُهُ إِلاَ مَتْحَرَفًا لَهُ اللهُ اللهُ الآية (٢) ، معناه لم يعف لقتال أو متحيرًا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ﴾ الآية (٢) ، معناه لم يعف عنه ، يدل على ذلك قوله: ﴿ إِنَّ اللهُ لا يَغْفُرُ أَنْ يُشْرِكُ بِهُ وَيَغْفُرُ مَا دُونَ ذلك

⁽١) قاله في الأم في كتاب الجزية ، باب تحريم الفرار من الزحف ١٦٩/٤ .

⁽٢) سورة الأنفال: ١٦.

لمن يشاء ﴾ الآية (١) ومما يدل على صحة هذا المذهب قوله: ﴿ إِنَالَذَيْنَ تُولُوا مَنْكُ مُ يُومُ اللّهُ عَلَى السّتَذَلَّ مِ الشّيطان بِعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم ﴾ الآية (٢) فكما عفا عنهم فقد يرجى أن يعفو عن من فعل كفعلهم ، ويجب لمن بلى بذلك أن يكثر من الاستغفار فان في :

(ح ٨٢٣) حديث عبد الله بن مسعود عن رسول الله على أنه قال : من قال استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، وأتوب إليه ثلاثا ، غفرت ذنوبه ، وإن كان فارا من الزحف (٣) .

وكان ابن عباس يقول في قوله: ﴿ إِن كِنَ منك عشرون صابرون يغلبوا ما منتين وإِن يكن منك مائة يغلبوا ألفا ﴾ الآية (٤) قال: فرض الله عليهم أن لا يفر رجل من عشرة ، ولا قوم من عشرة أمثالهم ، فجهد الناس ذلك شق عليهم ، فترلت هذه الآية الأخرى: ﴿ الآن خفف الله عنك موعلم أن فيك مضعفا ﴾ ، إلى قوله: ﴿ الصابرين ﴾ الآية (٥) فرض الله عليهم أن لا يفر رجل من رجلين ولا قوم من مثليهم ، ونقص من النصر بقدر ما خفف من العدو . وكان الشافعي يقول بظاهر قول ابن عباس .

⁽١) سورة النساء: ٤٨.

⁽٢) سورة آل عمران: ١٥٥.

⁽٣) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الدعاء ١١/١ ه ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وفي كتاب الجهاد ١١٨/٢ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط علم ولم يخرجاه .

 ⁽٤) سورة الأنفال ٦٥.

⁽٥) سورة الأنفال: ٦٦.



2٠ – كتــاب الجزيــــة

أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر قال الله جل ذكره: ﴿ قَاتُلُوا الذِّينَ لا يُؤْمنُونَ بِاللهُ وَبِاليُّومِ الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ومرسوله ولا يدينون دين اكتى من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا انجزية عن يد وهد صاغرون ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر: أمر الله أمراً عاماً ، أن يقاتل أهل الكتاب حستى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، فقتال أهل الكتاب على ظاهر كتاب الله يجب [١٠/١٦٠/ب] حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية ، دخل في ذلك العرب والعجم لأن الكتاب على العموم وليس لأحد أن يخص منهم أحداً إلا بحجة ، ولا نعلم حجة توجب استثناء أحد منهم .

م • • • ١٨٠ – وممن رأى أن تؤخذ الجزية من العرب إذا كانوا أهل كتاب مالـــك ، والشافعي وأبو عبيد .

وقال النعمان: فأما مشركو العرب من أهل الحرب فإلهم إذا أرادوا منا أن يعطونا الخراج ويكونون ذمة ، فليس ينبغي لنا أن نفعل هذا ، وإن ظهرنا عليهم كان صبيالهم ونساءهم لنا ، ولا يجبرون على الإسلام ، فأما رجالهم فإنا نعرض عليهم الإسلام ، فإن أسلموا وإلا قتلوا .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول استدلالا بكتـــاب الله ، وبأخبــار رسول الله ﷺ :

⁽١) سورة التوبة: ٢٩.

(ح ٨٧٤) أمر ^(۱) معاذاً حين بعثه إلى اليمن وهم عرب أهل الكتاب معروف مشهور عندهم ، ولم يبلغنا في شيء من الأخبار أن ناساً من العجم ، كانوا باليمن سكانه ، حيث وجه النبي على معاذ إلى اليمن .

ولو كان به قوم من العجم لكان في أمره إياه أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، أمر أن يؤخذ من جميعهم من كل واحد ديناراً عربياً ، كان أو أعجمياً ، ولو أراد بعضهم لبين ذلك .

١ باب الحكم في نصاري بني تغلب

م ١٨٠١– جاء الحديث عن عمر بن الخطاب أنه بعث مصدقاً فأمره أن يأخذ من نصارى بني تغلب العشور ، ومن أهل الكتاب نصف العشور .

واختلف أهل العلم في الحكم في نصارى بني تغلب .

فقالت طائفة : حكمهم حكم سائر عبدة الأوثان الذين لا يجــوز قبــول الجزية منهم ، ولا يقبل منهم إلا الإسلام ، أو القتل .

وقالت طائفة: لا تؤكل ذبائحهم ، ولا يجوز نكاح نساءهم ، وقالت : إنما صالحهم عمر لما خوف من أمرهم ، و قيل لا تقوي عدوك عليك بهم .

م ١٨٠٢ – واحتج بعضهم بمنع علي بن أبي طالب من أكل ذبائحهم ، ولو كانوا عنده من أهل الكتاب ما كره ذلك ، وكره ذبائحهم عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، ومحمد بن علي .

⁽١) تقدم خبر معاذ في كتاب الزكاة .

وقال آخرون: إن حكم عمر ماض عليهم ، يؤخذ منهم ما صالحهم عليه عمر بدلا من الجزية ، وحكم ما يؤخذ منهم حكم الجزية لا حكم الصدقة ، ويوضع في مال بيت الفيء .

فممن رأى أن تضعف عليهم الصدقة ، ابن أبي ليلى ، والثوري ، والحسن بن صالح ، والشافعي ، ويعقوب .

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز (١) : أنه أبي علي نصارى بني تغلبب إلى الجزية .

وقال: لا والله إلا الجزية [١٦٦١/ألف] وإلا فقد آذنتكم بحرب. وممن كان يرى أكل ذبائح نصارى بني تغلب النخعي (^{٢)}، والمستعبي، والزهري، وعطاء الخراساني (^{٣)}، والحكم، وهماد، وإستحاق، وأصحاب الرأى.

٢ باب أخذ الجزية من المجوس

(ح ٨٢٥) روينا عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله الحلى أخذها يعني الجزيــة من مجوس هجر (⁴⁾ ، وقال : سنوا بمم سنة أهل الكتاب (⁶⁾ .

⁽١) في الأصل عمر بن الخطاب ، والتصحيح من حاشية المخطوطة .

 ⁽۲) روى له "عب" من طريق منصور عنه ٤٨٦/٤ رقم ٤٨٥٧.

⁽٣) روى عنه "عب" قال: لا بأس بذبائحهم ٤٨٦/٤ رقم ٨٥٧٢.

⁽٤) بفتح الهاء والجيم . مدينة في بلاد البحرين .

⁽٥) أخرجه "خ" في كتاب الجزية والموادعة ، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ٢٥٧/٦ رقم ٣١٥٧ ، فذكر الشطر الأول فقط ، وأما الشطر الثاني ، فقد أخرجه "مـط" في كتـاب الزكاة ، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ٢٧٨/١ رقم ٤٢ ، وأشار إليه الحافظ ابن حجـر في الفتح وقال : وهذا منقطع مع ثقات رجاله ٢٦١/٦ .

م ١٨٠٣ – وأجمع عوام أهل العلم من أهل الحجساز ، والعسراق ، والسشام ، ومصر على أخذ الجزية من المجوس .

م ٤ ١ ٨٠٠ - واختلفوا في معنى الذي له أخذت الجزية منهم .

فقالت طائفة : إنما أخذت الجزية منهم لألهم أهل كتاب . وذلك أن الله جل ذكره إنما أمر بأخذ الجزية من أهل الكتاب ، واحتجوا بقول علي بن أبي طالب ألهم أهل كتاب ، وقد أخذ رسول الله على بن أبي طالب ألهم أهل كتاب ، وقد أخذ رسول الله في ، وأبو بكر ، وأراه قال عمر : منهم الجزية (١) .

وكان الشافعي يقول: إن الجزية أخذت منهم لألهم أهل كتاب ، وكان لا يرى نكاح نساءهم ، ولا أكل ذبائحهم .

وقال آخرون : الجزية مأخوذة من أهل الكتاب بالكتاب ، ومن الجـــوس بالسنة ، هذا قول أبي عبيد .

وقال آخر : الجزية تؤخذ من المجوس لسنة رسول الله على ، وعمل الخلفاء الراشدين المهديين ، ثم اتفاق أهل العلم على القول به .

وقال أحمد في قوله سُنُّوا بمم سنة أهل الكتاب : إنما هذا في الجزية .

قال أبو بكر: فالجزية يجب أخذها من المجوس للأخبار التي جاءت في ذلك ، ولأي لا أعلم في ذلك اختلافاً ، ولا يسصح أن المجلوس أهل الكتاب ، لأي لا أعلم حجة تدل عليه ، وإنما أخذت الجزية منهم لأخبار رسول الله على ، ولفعل الخلفاء بعده ، ولسيس في قوله جل شناءه : ﴿ قَاتُلُوا اللّهُ يَنْ لا يُؤمنون بِ الله ولا باليوم الآخر ﴾ إلى قوله : ﴿ وهد صاغرون ﴾ الآية (٢) دليل على أن الجزية لا يجوز أخذها

⁽۱) راجع "عب" ۷۰/۲ رقم ۲۰۰۲۹ ، و ۳۲۷/۱۰ ۳۲۸ رقم ۱۹۲۹۲ .

⁽۲) سورة التوبة: ۲۹.

من غيرهم ، لأن الله لم ينه أن تؤخذ الجزية من غيرهم فالنبي على بعث أن يزيد في البيان ، ويفرض ما ليس بموجود ذكره في الكتاب ، حرم الله الأمهات ومن ذكر معهن في الآية ، وحرم النبي في أن تسنكح المرأة على عمتها أو على خالتها ، وليس ذلك بخلاف لكتاب الله ، بل حرم الله في الآية من حرم من الأمهات ، وغيرهن ، وحرم أن تنكح المرأة على عمتها ، أو على خالتها لسنة رسول الله في الآية من حرم من الأمهات .

٣ باب أخذ الجزية من الصابين والسامرة [١٦٦١/ب]

م ١٨٠٥ - واختلفوا في الصابين ، فكان مجاهد يقول : هم قــوم بــين اليهــود والنصارى ، وليس لهم كتاب ، وليس بيهود ولا نصارى (١) .

وقال الحسن البصري ، وسعيد بن جبير : هم بين اليهود والنصارى .

وروينا عن ابن عباس أنه قال : لا تؤكل ذبائحهم وبه قال يعقوب .

وقال إسحاق بن راهويه: لا بأس بذبائحهم لأهم من أهل الكتاب.

وقال السدي ، والربيع بن أنس : هم طائفة من أهل الكتاب .

فقياس قول من جعلهم من أهل الكتاب أن تؤخف منهم الجزية ، وهذا وفي قول من قال : ليسوا من أهل الكتاب لا تؤخذ منهم الجزية ، وهذا أصح القولين ، لأن الله عز وجل قد فصل بينهم وبين اليهود والنصارى ، كما فصل بين الذين آمنوا وبين اليهود والنصارى .

قال الله عز وجل : ﴿ إِنَ الدِّنِّ آمَنُوا وَالدِّنِ (٢) هَادُوا ﴾ الآية (٣) .

⁽۱) روی له "عب" من طریق لیث عنه قال : ۱۲۵/٦ رقم ۱۰۲۰۷ .

⁽٢) في الأصل " إن الذين هادوا " .

 ⁽٣) سورة البقرة : ٦٦ ، وسورة البقرة : ٦٩ ، وسورة الحج : ١٧ .

م ١٨٠٦ - وأما السامرة فأعلى شيء رويناه في أمرهم خبر عمر بن الخطاب أنه كتب : ألهم طائفة من أهل الكتاب ، ذبائحهم ذبائح أهل الكتاب .

ورخسص يعقسوب في ذبائحهم ، ومناكحة نسسائهم إذا كانوا يهوداً أو نصارى .

لا أخذ الجزية من عبدة الأوثان من العجم وسائر المشركين سوى اليهود والنصارى ، والمجوس

م ١٨٠٧ – واختلفوا في أخذ الجزية مــن ســائر المــشركين ســـوى اليهـــود ، والنصارى ، والمجوس .

فقالت طائفة: تؤخذ منهم الجزية، وإن لم يكونوا من أهل الكتاب من عبدة الأوثان، والنيران، وكل مشبهة في الأرض، وكل جاحد ومكذب، بربوبية الرب تبارك وتعلى ، والسنة فيهم أن يقاتلوا على الإسلام، فإن هم أبوه وبذلوا الجزية قبلت منهم، ثم كانوا في حالهم وتحريم مناكحتهم، وذبائحهم وغيير ذلك من أمورهم كالمجوس، هذا قول الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابو.

قال أبو عبيد : العجم تؤخذ منهم الجزيــة علـــى كــل حــال ، قــال أبو عبيد : الأمر عندنا في الصابي على مــا قــال مجاهـــد ، والحــسن ، والحكم ، والأوزاعي ، ومالك : ألهم كالمجوس .

قال أبو بكر : وكان مالك يرى أن أخذ الجزية من الغرازنــة ، وممــن لا دين له من أجناس المشركين ، والهند ، وحكمهم حكم المجوس . وبــه قال أصحاب الرأي .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور لا تؤخذ الجزية إلا مـــن أهـــل الكتـــاب ، أو من المجوس .

٥ باب الخبر الدال على أن لا جزية على النساء والصبيان

(ح ٨٢٦) ثبت أن رسول الله ﷺ بعث معاذا [١٦٦١/ألف] إلى السيمن أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله معافر (١).

م ١٨٠٨ - فدل ذلك على أن لا جزية على غير البالغ ، ولا على النسساء ، وثبت أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأخبار ألا تسضربوا الجزية إلا من جرث عليه الموسى ، ولا ضرب الجزية على النساء ولا الصبيان (٢).

قال أبو بكر : وفي نفس الآية التي أمر الله فيها بأخذ الجزية من أهل الكتاب ، دليل على أن لا جزية على النساء والصبيان لأن الرجال الذين خوطبوا بالأمر والنهي ، هم الدنين أمرنا بقتالهم في قوله تعالى : ﴿ قَاتُلُوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ومرسوله ﴾ الآية (٣) ، هم الذين تؤخذ الجزية منهم ، فلما أمسر

⁽١) تقدم الحديث في كتاب الزكاة برقم ١٢٥.

⁽٢) روى له "عب" من طريق أسلم مولى عمر عنه قــال : ٨٥/٦ رقــم ١٠٠٩٠ ، في حــديث طويل وفيه هذا اللفظ .

⁽٣) سورة التوبة: ٢٩.

الله تعالى بقتال أهل الكتاب حتى يؤدوا الجزية ، ولهى عن قتــل النــساء والصبيان ، دل ذلك على أن الجزية إنما تجب على من أمرنا بقتالــه إذا لم يؤدها ، دون أمرنا بالكف عنه من الذرية والنساء .

وممن حفظنا عنه أنه لا جزية إلا على الرجال البالغين دون النـساء، مالك، والشافعي، وأبو ثور، والنعمان، وأصحابه، ولا يحفظ غيرهـم خلاف قولهم.

٦- باب من تؤخذ منه الجزية ولا تؤخذ

م ١٨٠٩ - كان الشافعي يقول: " لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أن لا دين له يتمسك به ، فترك له الإسلام " (١) ، وبه قال أصحاب الرأي .

م • ١٨١٠ و اختلفوا فيمن يجن ويفيق ، فكان الشافعي يقول : " من غلب على عقله أياما ، ثم أفاق ، أو جن ، فأفاق تؤخذ منه الجزية لأنه يجري عليه القلم في حال أفاقته (٢).

وقال أصحاب الرأي: إن أفاق في أول السنة قبل أن توضع الجزيسة على رؤوس الرجال ، وهو مؤسر وجبت عليه ، وإن كان إنما أفاق في آخر السنة لم توضع عليه الجزية ، فإن تم على أفاقته وضعت ، عليه في ألسنة المستقبلة وما بعدها .

م ١٨١١ – واختلفوا في أخذ الجزية من الشيخ الفاني ، فكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : تؤخذ من الشيخ الفاني .

⁽١) قاله في الأم في كتاب الجزية ، باب من ترفع عنه الجزية ١٧٥/٤ .

⁽٢) قاله في الأم ٤/٥٧٥.

- وقال أصحاب الرأي لا تؤخذ من السشيخ الفاي الدي لا يستطيع أن يعمل .
- م ١٨١٢ واختلفوا في أخذ الجزية من الفقير ، فكان الشافعي يقــول : يكــون دينا عليه ، وقال أبو ثور : تؤخذ من الغني ، والفقير .
- وقال أصحاب الرأي : لا تؤخذ من المحتاج الذي لا يقدر على شيء ، وقال الشافعي : لا تؤخذ الجزية على شيخ ولا مقعد .
- قال أبو بكر: والقسيس [١٦٢/١] وأصحاب الصوامع كذلك عندهم.
- م ١٨١٤ وقال الشافعي : تؤخذ من الزمن . وقال أصحاب الرأي : لا تؤخذ منه .
 - م ١٨١٥ وكان أبو ثور يقول: تؤخذ الجزية من الأجير، وكل مدرك.

٧ باب سقوط الجزية عن العبيد

- م ١٨١٦ أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا جزية على العبيد (١) .
- م ١٨١٧ وقال أصحاب الرأي : لا تؤخذ من مدبر ، ولا مكاتــب ، ولا مــن أم ولد ، وهنا قياس قول الشافعي ، وأبي ثور .
 - م ١٨١٨ واختلفوا من العبيد من أهل الكتاب يعتق .
- فقالت طائفة: تؤخذ منه الجزية ، وروينا ذلك عن

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨١ رقم ٢٦٥ .

عمر بن عبد العزيز (١). وبه قال سفيان الثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي : وسواء أعتقه مسلم أو كافر ، وبه قال الليث بن سعد ، وابن لهيعة .

وروينا عن الشعبي أنه قال : إذا أعتق الرجل غلاما له نصرانيا فلا جزيــة عليه ، وذمته ذمة مواليه (7) .

واختلف عن مالك بن أنس فيه ، فقال مرة في الرجل يعتق العبد النصراني : لا جزية عليه ، وقال آخر : قال مالك : أما إذا أعتقه المسلم فلا أرى عليه جزية ، ولم أزل أقوله ، وإذا أعتقه النصراني فلا أدري ، وحكى ابن وهب عنه أنه قال في العبد يعتقه السيد : عليه الجزية .

٨- باب النصراني يسلم بعد ما يحول عليه الحول أو قبل ذلك

(ح ۸۲۷) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : ليس على المسلم جزية (٣) . م ١٨١٩ – وأجمع أهل العِلم على أن لا جزية على المسلمين (١) .

م ١٨٢٠ و اختلفوا في الذمي يسلم بعدما يحول عليه الحول ، أو قبــل ذلــك هل تؤخذ منه بعد إسلامه جزية لما مــضى أم لا ؟ فكــان أبــو عبيــد يقول : لا جزية عليه أســلم قبــل الحــول أو بعــده ، ولا يجــوز أن يطالب مسلم بجزية ، وقال مالك : الصواب أن توضع الجزيـة عــن يطالب مسلم بجزية ، وقال مالك : الصواب أن توضع الجزيــة عــن

⁽١) روى له "عب" من طريق الثوري عنه ٢٣/٦ رقم ٩٨٨٤ .

⁽٢) روى له "عب" من طريق إسماعيل بن أبي خالد عنه ٢٣/٦ رقم ٩٨٨٥ .

⁽٣) أخرجه "د" في الخراج والإمارة ، باب في الذمي يسلم في بعض السنة هل عليه الجزية ٣٨/٣ (٣) رقم ٣٠٥٣ ، من حديث ابن عباس .

⁽٤) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨١ رقم الإجماع ٢٦٦.

من أسلم حين يسلم ، ولو لم يبق من السنة إلا يوم واحد ، وقال : يقول الله تعالى : ﴿ قَالَلَذَينَ كُفُرُوا أَنْ يَنْهُوا يَغْفُرُ لَحْمُ مَا قَدْ سَلْفَ ﴾ الآية (١) ما قد مضى قبل الإسلام من دم ، أو مال ، أو شيء .

وقال أصحاب الرأي: إذا مات أحد منهم وعليه شيء من جزية رأسه لم تؤخذ بذلك ورثته ، ولم تؤخذ ذلك من تركته ، لأن ذلك ليس بدين عليه ، وإن أسلم أحدهم وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم تؤخذ بذلك سقط عنه ، وكذلك إن عمي [١٩٣١/ألف] بعضهم أو صار معقداً ، أو زمنا ، أو صار شيخاً كبيرا لا يستطيع أن يعمل عملاً .

وقالت طائفة : إذا أسلم الذمي قبل أن يحول الحول فإنه تسسقط عنه الجزية ، وإن أسلم بعد حولها عليه .

هذا قول الشافعي ، وقال : لو حال عليه حول ، أو أحوال ولم تؤخف منه ، ثم أسلم أخذت منه ليس للإمام تركه ، لأنف الجماعة المسلمين وجبت عليه ، وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر: قول الشافعي صحيح.

٩- باب المقدار الذي إذا أبذله أهل الذمة عن كل رأس وجب قبوله

م ١٨٢١ – واختلفوا فيما يؤخذ من أهل الذمة إذا اختلف الإمام وهم : فكسان الشافعي يقول : يجب قبول دينار عن كل رأس من الأحسرار البالغين ،

⁽١) سورة الأنفال: ٣٨.

واحتج بأن النبي على هو المبين عن الله عز وجل معنى مـــا أراد ، فأخـــذ رسول الله على جزية أهل اليمن دينـــاراً في كـــل ســـنة أو قيمتـــه مــن المعافر ، وسواء موسرهم أو معسرهم ، وبه قال أبو ثور .

وقالت طائفة : إنما الجزية والخراج على قدر الطاقة من أهل الذمـــة بــــلا حمل عليهم ، ولا أضرار بفيء المسلمين ، ليس فيه حد مؤقـــت . هــــذا قول أبي عبيد .

وقال آخر : ذلك إلى رأي الأئمة في كل وقــت وزمــان ، يــصالحوهم على ما يرون فيه الصلاح والنظر للإسلام وأهله .

قال الثوري: " ذكرت عن عمر ضرائب مختلفة على أهل الذمة الـــذين أخذوا عنوة .

قال الثوري: "وذلك أن الوالي يريد عليهم بقدر يسرهم، ويضع عنهم بقدر حاجتهم، فأما من لم يؤخذ عنوة حتى صولحوا صلحا فلا يسزاد عليهم شيء على ما صولحوا عليه، فالجزية عليهم على ما صولحوا عليه من قليل أو كثير في أرضتهم وأعناقهم " (1).

١٠ باب الأخبار التي جاءت عن عمر بن الخطاب في هذا الباب

م ۱۸۲۲ - ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الجزيــة علـــى أهـــل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهما مــع ذلـــك أرزاق المسلمين ، وضيافة ثلاثة أيام (٢)

⁽١) روى عنه "عب" قال: ٩٠/٦ رقم ١٠١٠٠، و ٣٣٠/١٠ رقم ١٩٢٧.

⁽۲) روی له "عب" من طریق نافع أنه حدث عن عمــر أنــه ضــرب. . . الخ ۲۸/۱۰ ۳۲۹–۳۲۹ رقم ۱۹۲۹۵ .

وفي حديث آخر عن عمر بن الخطاب أنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وأرزاق المسلمين من الحنطة مدين أو ثلاثة [١٦٣/١] أقساط زيت لكل إنسان كل شهر ، وعلى أهل البورق أربعين درهما وخمسة عشر صاعا لكل إنسان ، قال : ومن كان من أهل مصر فأردباً كل شهر لكل إنسان ، قال : ولا أدري كم ذكر من الودك والعسل (١).

وقال مالك: لا يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب ، وقال الشافعي : وصالح عمر أهل الشام على أربعة دنانير ، فلا بأس بما صالح عليه أهل الذمة ، وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمي بعينه ، وإن كان على أضعاف هذا ، ولا يجوز أن يزاد عليهم ولا على أحد منهم بالغ ليُسر ما بلغ .

وروينا عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف فوضع عليهم ثمانية وأربعين ، وأربعة و عشرين ، واثني عشر . وذكر أحمد الجزية ، فذكر هذا عن عمر فقيل له : فكيف هذا ؟ فقال : على قدر ما يطيقون قال : ويزاد فيه وينقص على قدر طاقتهم ، على قدر ما يرى الإمام ، وقال أحمد : أكثر ما يؤخذ من الغني ثمانية وأربعين درهما ، والوسط أربعة وعشرون ، والفقير اثنى عشر .

وقال أصحاب الرأي: توضع الجزية على رؤوس الرجال يؤدولها كل سنة ، توضع على الموسر منهم ثمانية وأربعين ، وأربعة وعيشرين ، واثنى عشر .

⁽۱) روی له "عب" من طریق نافع عـن أسـلم أن عمـر ضـرب الجزیــة . . . الخ ۲۲۹/۱۰ رقم ۱۹۲۲۷ ، وعنده أطول مما هنا .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب : أنه قضى على أهل الذمة ضيافة ثلاثــة أيام ، أو علف دوابهم وما يصلحهم . وقال الأوزاعى : ولا يكلفون الشعير ، ولا الذبيحة .

١١ باب أخذ العروض مكان الجزية

(ح ۸۲۸) فذكرنا فيما مضى خبر معاذ بن جبل أن النبي الله بعثه إلى السيمن وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله معافر (١).

م ١٨٢٣ - فعلى هذا الحديث أخذ العروض مكسان الجزيسة جسائز ، وقيسل لأحمد : يؤخذ من الجزية غير الذهب والفضة ، فقال : نعسم أو عدلسه معافر ، وقد كان عمر بن الخطاب يؤيي بنعم كسثير مسن نعسم الإبسل يأخذها في الجزية .

قال : وذلك في القيمة تكون جزيته عشرة دنانير ، فتقام بنت مخاض بكذا وابن لبون بكذا ، فيكون ذلك بالقيمة .

وروينا عن علي أنه قال : يأخذ الجزية من كل ذي صنع ، من صاحب الإبر إبر ، ومن صاحب المال مال ، ومن صاحب الجبال حبال ^(۲) ثم يدعوا العرفاء فيعطهم النها والفضة فيقسمونه ، ثم يقول : خذوا هذا فاقتسموه ، فيقولون : لا حاجة لنا فيه فيقول : أخذتم خياره وتركتم علي شراره لتحملنه ، وهذا على منه القيمة .

⁽١) تقدم الحديث في كتاب الزكاة .

 ⁽۲) روی له "شب" من طریق عنترة أبي و کیع عن على ۲٤٢/۱۲ رقسم ۲٦٨٨ ، فندكره مختصراً .

١٢ باب [١/١٦٤/١نف] أخذ الجزية من ثمن الخمر والخنازير

م ١٨٢٤ – واختلفوا في أخذ أثمان الخمر والخنازير في الجزية .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : لا يجوز أخذ أثمان الخمر والخنازير فيها ، وكان مالك يقول في أهل الكتاب يعطون الجزية من ثمن الخمسر والحنازير فيها . قال : ذلك حلال للمسلمين أن يأخذوه من أهل الكتاب في الجزية .

م ١٨٢٥ – واختلفوا في الخمر والخنازير يمر بما على العاشر .

فممن رأى أن يعشر الخمر مسروق ، والنخعي (١) ، والنعمان .

وقال ابن الحسن : أما الخنازير فلا يعشرها ، وأما الخمر فيأخل نصف عشر قيمتها .

وكان الحسن بن صالح يقول : يقوم عليهم العاشر الخمر ، والخنازير إذا اتّجروا فيها ، ويأخذ عشرها من القيمة .

وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : الخمر لا يعشرها مسلم (٢) ، وهذا على مذهب أبي ثور ، وأبي عبيد .

م ١٨٢٦ – وكان أحمد لا يوجب على من أهراق لذمي خمراً أو قتل لـــه حتريـــراً شيئاً ، وهذا على مذهب الشافعي .

قال أبو بكر : وقياس قول من كره تعشير الخمر ، والخنازير أن يكره أخذها في الجزية ، ويشبه أن يكون قياس قول من رأى للعاشر

⁽۱) روی له "عب" من طریق حماد عنه ۲/ ۲۳ رقسم ۹۸۸۷ ، و ۱۰/ ۳۲۹ رقسم ۱۹۳۹۷ ، وکذا عند "شب" ۳/ ۲۲۸ .

⁽۲) سورة التوبة: ۲۹.

أن يعشر الخمر عليهم ويأخذ عشرها ، أن يأخذ الخمر في الجزيــة ، ولا معنى لتفريق من فرق بين الخمر ، والخنازير .

١٣ باب الجزية كيف تجبي

قال الله تعالى : ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهـ مـ صاغـ ون ﴾ الآية (١) .

م ١٨٢٧ – واختلف أهل العلم في معنى قوله ﴿ عن يد وهـ م صاغرون ﴾ .

فقال بعضهم : يمشون بها ، وقال بعضهم : نقداً يقول : عن ظهر يد ليس بنسيئة .

وكان الشافعي يقول: سمعت عدداً من أهل العلم يقول: " إن الصغار أن يجري عليهم حكم الإسلام " (٢) ، وبه قال الشافعي.

وقال أصحاب الرأي: "ينبغي للوالي أن يولي الخسراج رجلاً يرفق بهم ويعدل عليهم في خراجهم ولا يعذبهم " (٣).

وقال أبو ثور : ويرفق بهم في الإستبراء ، ولا يضربون ولا يحبـــسون إلا أن يمنع ذلك ، وهو سائر فعاقبه الإمام بحبس أو أدب .

 ⁽٢) قاله في الأم ، "باب الصغار مع الجزية " ٤/ ١٧٦ .

⁽٣) قاله محمد في كتاب الأصل المخطوط ٦/ ١٢٢/ ألف .

(ح ٨٢٩) أنه قال: " من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخسير، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من الخير " (١).

١٤ باب ما يؤمر به أهل الذمة من تغيير الزي خلاف المسلمين

م ١٨٢٨ - جاء الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمسراء الأخبار يأمرهم أن يختموا في رقاب أهل الذمة بالرصاص ، ويصلحوا مناطقهم ، ويجزوا نواصيهم ، ويركبوا الأكف [١٦٤/١] عرضاً ولا يشبهوا بالمسلمين في ركوهم (٢).

وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر في أهل الذمـــة أن يحملـــوا علــــى الأكف وأن يجزوا نواصيهم (٣).

قال الشافعي: "ينبغي للإمام أن يحدد بينه وبين أهل الذمــة جميــع مــا يعطيهم ويأخذ منهم ، وعلى أن لا يحدثوا في مصر من أمصار المــسلمين كنيسة ، ولا مجتمعاً لصلاقم ، ولا ضرب ناقوس ، ولا إدخال ختريــر ، ولا يحدثون ما يطيلون به بناء المسلمين ، وأن يعرفوا بين هيأهم في الملبس

⁽۱) أخرجه "ت" في البر والصلة ، "باب ما جاء في الرفسق " ٣/ ٢٠٧ – ٤٠٨ رقسم ٢٠٧٠ ، من حديث أبي الدرداء ، وقال : وهذا حديث حسن صحيح ، وذكره الحافظ وقال : أخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة ، فتح الباري ١٠/ ٤٤٩ .

 ⁽۲) روى له أبو عبيد من طريق نافع عن أسلم أن عمر ... الخ ، الأموال / ٦٦ – ٦٧ ، وكذا عند
 "عب" ٦/ ٨٥ رقم ١٠٠٩ ، و ١٠/ ٣٣١ رقم ٣٢٧٣ .

⁽٣) روى له أبو عبيد في كتاب الأمسوال / ٦٧ ، وراجع "عسب" ٦/ ٨٥ رقسم ١٠٠٩٠ ، و ١٠/ ٣٣١ رقم ١٩٢٧ .

والمركب وبين هيأت المسلمين ، وأن يعقدوا الزنانير في أوسساطهم ، ولا يظهروا الصليب ولا الجماعات في أمصار المسلمين " (١) .

وقال أصحاب الرأي: ينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يتشبه في لباسه ولا مركبه ولا في هيئته بالمسلمين ، ويجعل في وسط كل إنسان منهم كستنجا مثل الخيط الغليظ ، ويعقد على وسطه ، وأن يؤخذوا بأن يلبسوا قلانساً مضربة ، وأن يركبوا السروج على فريوس السروج مثل الرمانه ، وأن يجعلوا شرك نعالهم مثلثة ، ولا يتخذوها على حذاء المسلمين ، ولا يلبسوا طيالسة مشل طيالس المسلمين ، ولا أردية مثل أردية المسلمين ،

وقال أحمد : وقيل له : للنصارى أن يظهروا الصليب أو يصربوا بالنواقيس ؟ قال : ليس لهم أن يظهروا شيئاً ليس في صلحهم .

قال إسحاق : ليس لهم أن يظهروا الصليب أصلاً لما لهى عمر بن الخطاب عن ذلك ، ويقولون : إن أظهرنا الصليب إنما هو دعاء يدعوهم إلى ديننا فيمنعون أشد المنع .

10- باب الامتناع من أخذ الجزية من الكتابي على سكني الحرم ودخوله

قسال الله عسز وجسل: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينِ آمَنُوا إِنَّا المُشْرِكُونَ نَجُسُ فَلَا يَقْرُبُوا

 ⁽١) قاله في الأم في كتاب الجزية ، "باب تحديد الإمام مل يأخد من أهل الذمة في الأمصار " ٤/ ٢٠٥ - ٢٠٦ .

⁽٢) قاله محمد في كتاب الأصل المخطوط ٦/ ١٢١/ ألف.

المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ الآية (١).

م ١٨٢٩ - وروينا عن الحسن البصري أنه قدال : نجسس قدر ، وقدال قتادة : نجس أي أخباث .

وقال أبو عبيدة $^{(7)}$: " وكل نتن وطفس نجس $^{(7)}$.

وقال جابر بن عبد الله في هذه الآيــة " إلا أن يكــون عبــداً أو أحــداً من أهل الجزية " (⁴⁾.

وقال قتادة كما قال جابر ، وقال مسرة جسابر في الآيسة : " لا يقربسه مشرك " .

وقال ابن المسيب: قد كان أبو سفيان يـدخل مـسجد المدينـة وهـو مشرك ، غير أن ذلك لا يحل في المسجد الحرام لما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا المشركون نجس ﴾ الآية (٥).

وقال الشافعي: " لا يدع مشرك أن يطأ الحرم بحال من [١٥٦/١/الـف] الحالات طبيباً كان أو صانعاً بنياناً كان أو غيره، فإن اغفل فدخلها رجل منهم فمرض، أخرج مريضاً أو مات أخرج ميتاً ولم يسدفن بها، ولو دفن بها، نبش ما لم يتغير " (٢).

⁽١) سورة التوبة : ٢٨ .

⁽٢) في الأصل " أبو عبيد " والتصحيح من الأوسط ١١/ ٢١ ، كتاب الجزية .

 ⁽٣) قاله في مجاز القرآن ١/ ٥٥٥.

⁽٤) روى له عبد الرزاق في تفسيره ٢/ ٢٧١ ، و"طـف" عمــر بــنَ الخطــاب طريــق عبـــد الرزاق ١٤/ ١٩٦ رقم ١٦٦١٠ ــ ١٦٦١٢ .

⁽٥) سورة التوبة : ٢٨ .

⁽٦) قالسه في الأم في كتساب الجزيسة ، "بساب مسسألة إعطساء الجزيسة علسى سسكنى بلسد و دخوله " ٤/ ١٧٧ – ١٧٨ .

١٦_ باب منع أهل الذمة سكني الحجاز

- (ح ٨٣٠) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لأخرجن اليهــود والنــصارى مــن جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلماً (١) .
 - (ح ٨٣١) وقال " لا يترك بجزيرة العرب دينان (٢) " .
- م ١٨٣٠ وأجلى عمر بن الخطاب المشركين من جزيرة العسرب ، وقسال : لا يجتمع في جزيرة العرب دينان ، وضرب لمن قدم منهم أجسلا قسدر مسا يبيعون سلعهم (٣) .

وروينا أن أهل نجران جاءوا إلى علي فقالوا: شفاعتك بلسانك ، وكتابك بيدك ، أخرجنا عمر من أرضنا فردها إلينا ، فقال : ويلكم أن عمر كان رشيد الأمر ، فلا أغير شيئاً صنعه عمر (أ) ، وروينا عن على أنه قال لما ورد الكوفة ، قال : ما جئت لأحل عقدة شدها عمر ، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب ضرب لليهود ، والنصارى ، والجوس إقامة ثلاثة أيام يتسوقون بحا ، يعني بالمدينة ، وبه قال مالك ، والشافعي

⁽۱) أخرجه "م" في الجهاد ، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ١٣٨٨/٣ رقـــم ٦٣ (١٧٦٧) من حديث جابر بن عبد الله .

⁽٢) أخوجه "حم" ٢٧٥/٦ ، من حديث عائشة ، وذكره الهيثمي وقال : رواه أحمد ، والطبراني في الأوسط ، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أن إسبحاق ، وقد صسرح بالسماع . مجمع الزوائد ٥/٥٣٠ .

 ⁽٣) روى له أبو عبيد من طريق ابن عمر عنه . الأموال /١٢٨ .

⁽٤) روى له أبو عبيد من طريق سالم بن أبي الجعد عنه قال : /١٢٨.

وقال مالك : وأرى أن يحلوا من المدينة ، ومكة ، والسيمن ، وأرض العسرب ، العرب ، لأن رسول الله على قال : لا يبقين دينان بارض العسرب ، وقد أجلاهم عمر من فدك ، ونجران (١)

وقال الشافعي: "وليست اليمن بحجاز، فلا يجعلهم أحد من السيمن، وسائر البلدان ما خلا الحجاز، وقال الشافعي: وإن سأل من لم يؤخذ منه الجزية أن يعطيها على أن يسكن بالحجاز لم يكن ذلك له، والحجاز مكة، والمدينة، واليمامة ومخالفيها كلها، ولا يتبين لي أن يحرم أن يمر ذمي ماراً لا يقيم ببلد منها أكثر من ثلاث ليال، وذلك مقام مسافر، واحستج (٢) بعمر في ذلك " (٣).

١٧ ـ باب إسقاط الصدقة عن أهل الذمة

أخبرنا أبو بكر قال:

م ١٨٣١ – كان مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو شور ، وأصحاب الرأي وكل من يحفظ قوله عنه من أهل العلم يقولون : ليس على أهل الذمة صدقة في أموالهم ، إلا ما ذكرناه من أمر النصارى بن تغلب ، وإلا ما يؤخذ من أهل الذمة فيما يريدونه من التجارات إذا دخلوا في بلاد المسلمين .

⁽١) كذا في "مط" ٨٩٣/٣ ٨٩٣/ ، كتاب الجامع ، باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة .

⁽Y) في الأصل " واعتل " والتصحيح من حاشية المخطوطة .

⁽٣) قاله في الأم في كتاب الجزية ٤/١٧٧ –١٧٨

١٨ باب أرض السواد

قال الله جل ذكره: ﴿ واعلموا إنما غنمت من شيء فإن لله خمسة وللرسول ﴾ الآية (١).

- (ح ٨٣٢) وثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : لولا أن أتسرك آخسر النساس بيانا لا شيء لهم ما فتحت قريسة إلا قسسمتها كمسا قسسمها رسسول الله على خيبر (٢).
- م ١٨٣٢ واختلفوا في هذا الباب ، فروينا عن الزبير بــن العــوام أنــه أمــر عمرو بن العاص أن يقسم بينهم مــصر لمــا فتحهــا (٣) ، وبــه قــال الشافعي ، [١٩٥١/ب] وأبو ثور .

وقالت طائفة: الإمام بالخيار في كل أرض أحدث عنوة إن شاء يقسمها قسمها كما فعل رسول الله على بخير ، وإن شاء أن يجعلها فيئاً فلا يقسمها ولا يخمسها ، ويكون موقوفة على المسلمين عامة كفعل عمر بن الخطاب بالسواد ، فعلى هذا صح قول الشوري ، وأبى عبيد .

وقال أحمد : السواد جعلها عمر للناس عامة ، وكان لا يسرى بأسساً أن يستأجر أرض السواد ممن هي في يديه ، وكان يقسول : أرض السسواد والدخول فيها كان الشراء أسهل ، يشتري الرجل قدر ما يكفيه ويغنيسه

⁽١) سورة الأنفال : ٤١ .

 ⁽۲) أخرجه "خ" في الحرث ، باب أوقات أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ... الخ ١٧/٥
 رقم ٢٣٣٤ ، وفي مواضع أخرى ، وعنده : لولا آخر المسلمين ما فتحت الخ .

⁽٣) روى له أبو عبيد في كتاب الأمــوال /٧٣–٧٤ رقــم ١٤٩ ، وابـــن زنجويـــة في كتـــاب الأموال ١٩٢/١ رقم ٢٢٧ .

من الناس هو رجل من المــسلمين ، وكــره أبــو عبـــد الله البيــع في أرض السواد .

وأنكر أبو عبيد أن يكون عمر استطاب أنفس القوم ، وكان الشافعي يميل إلى أن عمر استطاب أنفس القوم .

قال أبو بكر: وجاءت الأخبار عن عمر بن الخطاب مختلفة ، وأصــحها وأظهرها معنى أنه رأى أن يوقفها على المــسلمين ، يـــدل علـــى ذلـــك الأخبار الثابتة عنه .

وقد ذكرناها في كتاب الجهاد .

19ـ باب إسلام الرجل من أهل الخراج وما يجب عليه فيما تخرجه أرضه

م ١٨٣٣ – واختلفوا في الرجل الكتابي يسلم وبيده أرض الحراج زرعها .

فقالت طائفة : عليه العشر ، لأن العشر في الحسب ، والخسراج علسى الأرض ، روينا هذا القول عن عمر بسن عبسد العزيسز ، وبسه قسال الزهري ، والمغيرة ، ويحيى الأنصاري ، وربيعة ، ومالسك ، والشسوري ، وابن أبي ليلى ، وابن المبارك ، ويحيى بسن آدم ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وقال أصحاب الرأي في أرض الخراج: لا يجب فيما أخرجت عشر ، ولا نصف العشر .

وفي كتاب ابن الحسن قلت: أرأيت المسلم يشتري من الكافر أرضاً من أرض الخراج أيكون عليه الحشر ؟ قال: لا ، ولكن عليه الحسراج ، ولا يجتمع العشر والخراج جميعاً في أرض.

قال أبو بكر: فرض الله الزكاة في غير آية من كتابه، فقال : ﴿ وَأَتُواحَهُ فَقَالُ : ﴿ وَأَتُواحَهُ وَأَتُواحَهُ وَأَتُواحَهُ ﴾ (١) وقال : ﴿ وَآتُواحَهُ فَقَالُ اللَّهُ اللّ

(ح ٨٣٣) وثبت أن رسول الله على قال : ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة (٣) .

(ح ٨٣٤) وقال: فيما سقت السماء العشر، وفيما سقى بالنصح نصف العشر (٤).

قال أبو بكر : فلا يجوز ترك كتاب الله ، ولا سنة نبيه ﷺ بحالٍ من الأحوال .

٢٠ باب شراء المسلم أرضاً من أرض السواد [١٦٦٦/أنف]

م ١٨٣٤ - واختلفوا في المسلم يشتري أرضاً من أرض السواد .

فمنعت طائفة من بيع ذلك ، وأبطل بعضهم البيع ، وممن أنكر بيع الأرض التي فتحت عنوة مالك بن أنس (٥) ، وأنكر على الليث بن سعد دخولــه

⁽۱) سورة البقــرة : ۲۳ ، ۸۰ ، ۱۱۰ ، وســورة النــساء : ۷۷ ، وســورة الحــج : ۷۸ ، وسورة المنور : ۲۰ .

⁽۲) سورة الأنعام : ۱ £ ۱ .

⁽٣) تقدم الحديث في كتاب الزكاة برقم ٥٢٠ ، ٥٢٤ .

⁽٤) تقدم الحديث في كتاب الزكاة برقم ٢١٥.

 ⁽٥) "مط" ٢٧٠/٢ ، والمدونة الكبرى ٢٧٣/٤ .

فيما دخل فيه من أرض مصر (١) ، وقال أبو عبيد : " قد تتابعت الأخبار بالكراهية لشراء أرض الخارج " (٢) .

وقال الأوزاعي : لم يزل أئمة المسلمين ينهون عن شرى أرض الجزيــة ، ويكرهه علماءهم .

وقال النعمان : وقد سئل أيكره أن يودي الرجل الجزيــة علـــى خـــراج الأرض ؟ قال : لا ، وقال النعمان : إنما الصغار خراج الأعنـــاق ، وبـــه قال يعقوب .

وكان الشافعي يقول: "أما خراج الأرض فلا يتبين به صغار، وهو يشبه أن يكون ككري الأرض بالذهب والفضة، وقال الثوري: ما كان من أرض صولح عليها، ثم أسلم أهلها بعد، وضع عنه الخراج، وما كان من أرض أخذت عنوة، ثم أسلم صاحبها، وضعت عنه الجزية، وأقر على أرضه الخراج.

٢١ باب الذمي ^(٣) يشتري أرضا من أرض العشر

م ١٨٣٥ - واختلفوا في الذمي يشتري أرضا من أرض العشر .

فقالت طائفة : لا شيء ، عليه فيها ، لأن العــشر إنمــا يجــب علــى المسلمين طهورا لهم ، وليس على أهــل الذمــة صــدقة في زروعهــم ، هذا قول مالك بن أنس ، وحكى عنه أنه قال : ولكن يؤمر ببيعهــا لأن

⁽١) ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال /١٠٣ رقم ٢٠٩ .

⁽٢) قاله في كتاب الأموال /١٠٢.

⁽٣) في الأصل " الذي " .

في ذلك إبطالا للصدقة ، وحكى عن الحسسن بن صالح ، وشريك وهو قول الشافعي .

وكان أبو ثور يجبر على بيعها .

وفيه قول ثان: وهو أن الذمي إذا اشترى أرض عشر تحولت أرض خراج ، هكذا قال النعمان ، وقال يعقوب: "يضاعف عليه العشر مضاعفاً وإن اشتراها مسلم بعد ذلك منه ، كان عليه العشر مضاعفاً في قول النعمان ، وزفر " (1) .

م ١٨٣٦ - وأجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن كل أرض أسلم عليها أهلها قبل أن يقهروا عليها ألها لهم ، وأن أحكمامهم أحكام المسلمين ، وعليهم ما عليهم . وأن عليهم فيما زرعوا الزكاة ، وكذلك ثمارهم وسائر أموالهم .

م ١٨٣٧ - ولا أعلم يختلفون أن لا شيء على أهل الذمة في منازلهم ، ودورهم ، ورقيقهم ، ولا في شيء من أموالهم ، إلا ما ذكرناه عنهم من القول في بني تغلب (٣) إلا ما يمرون به على العاشر ، وقد تُبّت ذلك في كتاب الزكاة .



⁽١) كذا في كتاب الأصل المخطوط ٢٣/٦/ألف.

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨١ رقم الإجماع ٢٦٨ .

⁽٣) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ٨١ رقم ٢٦٩ .

21 — كتاب تعظيم أمر الغلول [١٦٦٠/ب]

قال الله جل ذكره: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر:

م ١٨٣٨ – وقد اختلف في معنى قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لَنْبِي أَنْ يَعْلَ ﴾ ، وفي قراءته .

فكان ابن عباس يقرأ يُغل (٢) ، وكذلك قرأها أبو وائل ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، والكسائي .

وقد اختلف من قرأ هذه القراءة في معنى ذلك .

روينا أن قطيفة فقدت حمراء يوم بدر مما أصيب من المشركين ، فقال الناس : لعل النبي الخذها ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وما كان النبي أَن يغل ﴾ .

وقال بعض من قرأ هذه القراءة معناه : ﴿ وَمَا كَانَ لَنْبِي أَنْ يُعْلَ ﴾ يقسم لبعض ويترك بعضا ، كذا قال الضحاك (٣) .

سورة آل عمران : ١٦١ .

⁽٣) روى له "طف" من طريق جوير ، وسملة بن نبيط ، وعبيد بــن ســليمان عــن الــضحاك قال : ٣٥١/٧ رقم ١٤٤٨-٨١٤٧ ، وذكره السيوطي وقال : أخرجــه ابــن أبي شـــيبة ، وابن جرير . الدر المنثور ٣٦٢/٢ .

وروى عن ابن جريج وعن ابن عباس كلذلك ، وزاد : وأن يجوز في الحكم والقسم .

وقال محمد بن إسحاق معنا ثالثاً: ما كان لنبي أن يكتم الناس مـــا بعثــه الله به إليهم عن رهبة من الناس ، ولا رغبــة ، ومــن يغلـــل أي يفعـــل ذلك يأتى بما غل يوم القيامة (١) .

وكان الحسن البصري يقرأ : يغل : يخان ، وكـــذلك قـــال النخعـــي ، وقال مجاهد : يغل : يجوز ، وقال قتادة : يغل : يغله أصحابه .

وقال بعضهم : كلا القراءتين صواب ، وهو أن يخان أو يخون .

وقال الضحاك في قوله: ﴿ أَفَمَنَ اتَبَعَمُ صُوانَ اللهُ ﴾ الآية (٢) قال: مــن لم يُغل، ﴿ كَمَنَ بَاء بِسخط مِن اللهُ ﴾ الآية (٣).

١ـ باب التغليظ في الغلول

(ح ٨٣٥) ثبت أن عبداً لرسول الله أصابه سهم فمات ، وكان غل شملة يوم خيبر ، فقال الناس : هنيئا له الجنة ، فقال رسول الله على : كلا والذي نفسي بيده أن الشملة التي غلها يوم خيبر من المغانم ، لم تصيبها المقاسم تشعل عليه نارا ، فجاء رجل بشراك أو شراكين ، فقال

⁽١) روى له "طف" من طريق سملة عنه قال : ٣٥٢/٧ رقم ٨١٤٨ .

⁽۲) سورة آل عمران : ۱۹۲ .

⁽٣) سورة آل عمران : ١٦٢ .

رسول الله ﷺ : شراك أو شراكان من نار (١) .

(ح ٨٣٦) وثبت أن رجلاً توفي في يوم خيبر وأنهـــم ذكـــروه لرســول الله ﷺ فقال : صلوا على صاحبكم ، فتغيرت وجوه القـــوم لـــذلك ، فـــزعم أن رسول الله ﷺ قال : " إن صاحبكم قد غل في سبيل الله " ، ففتحنـــا متاعه ، فوجدنا خرزات من خرز اليهود ما يساوي درهمين (٢) .

٢ باب ما يعاقب به الغال من تحريق رحله

(ح ٨٣٧) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " من غل فاضربوه واحرقوا رحله " (٣) .

م ١٨٣٩ – واختلفوا فيما يفعل بالغال .

فقالت طائفة : يحرق رحله ، كـذلك قــال الحــسن البــصري (ئ) ، ومكحول ، [١٩٧١/ألف] وسعيد بن عبد الملك ، والوليد بن هــشام ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

⁽۱) أخرجه "خ" في المغازي ٤٨٧/٧-٤٨٨ رقسم ٤٣٣٤ ، وفي الأيمسان والنسذور ١٩٧/١ مــن رقم ٦٧٠٧ ، و"م" في الإيمان ، باب غلظ تحريم الغلول ١٠٨/١ رقسم ١٨٣ (١١٥) مسن حديث أبي هريرة .

⁽٢) أخرجه "مـط" في الجهـاد ، بـاب مـا جـاء في الغلــول ٢٥٨/٢ رقــم ٢٣ ، و"د" في الجهــاد ، ١٩٥٩ رقــم ١٩٥٩ ، و"د" في الجهــاد ، ١٩٥٩ رقــم ٢٧١٠ ، و"ن" في الجنائز ١٩٢٤ رقــم ١٩٥٩ ، و"جـــه" في الجهاد ٢/٥٥ رقم ٢٨٤٨ ، و"حم" ١١٤/٤ ، ١٩٢/٥ ، من حديث زيد بن خالد .

⁽٣) أخرجه "د" في الجهاد ٧/٣ (رقم ٢٧١٣)، و"مي" في السير ١٤٩/٢ (رقم ٢٤٩٣)، و"ت" في الحدود، باب ما جاء في الغال ما يصنع به ١٤٠/٣ (رقم ١٤٦٦، وقال: هـــذا حــديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسعيد بن منصور في السنن ٢٩١/٢ رقم ٢٧٢٩، مــن حديث عمر بن الخطاب.

⁽٤) روى له سعيد بن منصور من طريق يونس عنه قال : ٢٩١/٢ رقــم ٢٧٣٠ ، وكسـذا عنسد "عب" ٥٠٠٨ رقم ٢٤٧/٥ .

وقال الحسن البصري: " ألا أن لا يكون حيواناً أو مصحفاً " (1) لا يحرق ما غل ويحرق متاعه الذي غزا به وسرجه ، وإكافه ، ولا تحرق دابته ، ولا نفقته إن كانت في خرجه ، ولا سلاحه ، ولا ثيابه التي عليه ، وما أبقت النار من حديدة أو غيرها فصاحبه أحق به أن يأخذه ، ويغرم إن كان استهلك ما غل ، فإن رجع الغال إلى أهله احترق متاعه الذي غزا به .

وقال في الغلام الذي لم يحتلم يغل: لا يحرق متاعه ، ويحسرم سهمه ، ويغرم إن كان استهلك ما غل ، والمسرأة يحسرق متاعه ، لأنه لسسيده ، والعبد إذا غل رأي الغمام في عقوبته ولا يحرق متاعه ، لأنه لسسيده ، وإن استهلك ما غل فهو في رقبة العبد ، إن شاع مسولاه أفتكه وإن شاء دفعه لحياته ، ولا أرى بأسا أن يحرق متاع المعاهد إن غسل ، هذا قول الأوزاعي ، وقال في الرجل الذي يوجد معه الغلول فيقول : ابتعته ، لا يحرق متاعه إذا دخلته شبهة .

وقال أحمد : لا تحرق ثيابه التي عليه ، ولا سرجه ، ولا يحرق ما يلبـــسه من سلاحه .

وقالت طائفة: لا يحرق رحله ، ولا يعاقب في ماله ، هذا قول مالك ، والليث بن سعد يرى عليه العقوبة ، والليث بن سعد يرى عليه العقوبة ، وكذلك قال الشافعي إذا كان عالما بالنهي ، وقال الشافعي : لا يعاقب الرجل في ماله إنما يعاقب في بدنه (٢) ، وقد ذكرت حجة الذين

⁽١) حكى عنه الخطابي في معالم السنن ٣٤٣/٣ ، وكذا في نيل الأوطار ٣٤٣/٧ .

⁽٢) قاله في الأم ، باب الحكم في قتال المشركين ، باب الغلول ١/٤ .

رأوا العقوبات في الأمروال في الكتراب الذي اختصرت منه هذا الكتاب (١).

٣ باب توبة الغال وما يصنع بما غل

م • ١٨٤٠ أجمع من أحفظ عنه من أهل العلم على أن على الغال أن يرد ما غل إلى صاحب القسم إذا وجد السبيل ولم يغرق الناس (٢).

م ١٨٤١ – واختلفوا فيما يفعل به إذا افترق الناس ، ولم يصل إليهم .

فقالت طائفة: يرفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي ، هـذا مـذهب الحسن البصري ، والزهـري ، ومالـك ، والأوزاعـي ، والشـوري ، والليث بن سعد (٣) ، وروينا معنى ذلك عن معاويـة بـن أبي سـفيان ، وروينا عن ابن مسعود أنه رأى أن يتـصدق بالمـال الـذي لا يعـرف صاحبه (١) ، وروينا معنى ذلك عن ابن عباس .

وقال أحمد في الحبة ، والقيراط يبقى على الرجال للبقال ، ولا يعرف موضعه ، يتصدق به ، وكان الشافعي يرى الصدقة به ، وقال : " لا أعوف لقول من قال : " يتصدق به " ، وجها [٢/١٦٧/١] وإن كان

⁽۱) الكتاب المختصر منه هذا الكتاب ، هو الأوسط في السنن والإجماع والاخستلاف ، راجعسه في ۵۸/۱۱ - ۵۹ رقم الحديث والأثر ۵۶۵-۲۶۲۷ .

⁽٣) حكى عنهم ابن قدامـــة في المغــني ٤٧٣/٩ ، والقــرطبي في تفـــسيره ٢٦١/٤ ، والعـــيتي في العمدة ٥/٧، وابن حجر في الفتح ١٨٦/٦ .

⁽٤) روى له "عب" من طريق أبي وائل عنه ، ١٨٦٣١-١٤٠ رقم ١٨٦٣١ .

مالا له فليس له أن يتصدق ، وإن كان مالا لغيره فليس له الصدقة عال غيره " (١) .

٤ باب ما هو مباح أخذه وخارج من أبواب الغلول

- (ح ٨٣٨) ثبت عن عبد الله بن مغفل أنه قال : دلي جراب من شنحم يسوم خيبر فذهبت ألتزمه وقلت : لا أعطى اليوم أحداً منه شيئاً ، فالتفت فإذا رسول الله على يبتسم إلى (٢).
- م ١٨٤٢ وقال ابن عمر كنا نصيب العسسل ، وذكر الفاكهة في مغازيسا فنأكله ولا نرفعه (٣) .
- م ١٨٤٣ وأجمع عوام أهل العلم إلا من شد عنهم ، على أن للقوم إذا دخلوا الحرب أن يأكلوا طعهم العدو ، وأن يعلفوا دواجمم من أعلافهم ، وممن رخص في الطعام من طعام العدو سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم .
- م ٤٤٤ ورخص في العلف الحسن البصري والقاسم ، وسسالم ، والسشعبي ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي .
- م ١٨٤٥ ورخص مالك والثوري ، والليث ، والأوزاعي ، والشافعي في أكـــل الطعام في بلاد العدو .

⁽١) قاله في الأم في كتاب الواقدي ، "باب الرجل يخرج المشيء من الطعمام أو العلف إذا ذر الإسلام " ٢٢٢/٤ .

⁽٢) أخرجه "خ" في فرض الخمس ، باب مــا يــصيب مــن الطعــام في أرض الحــرب ٢٥٥/٦ رقم ٣١٥٣ ، وفي مواضع أخرى ، و "م" في الجهاد ، باب جواز الأكل من طعام الغنيمـــة في دار الحرب ١٣٩٣/٣ رقم ٧٧ (١٧٧٢) من حديثه .

⁽٣) روى له "خ" في الجهاد ٢٥٥/٦ رقم ٢١٥٤ .

م ١٨٤٦ – وذبح الأنعام من الإبل ، والبقر ، والغنم للأكل جائز في قول مالك ، والليث ، وجماعة من أهل العلم .

م ١٨٤٧ - وكان الزهري يقول: لا يؤخذ الطعام في أرض العدو إلا باذن الإمام (١) ، وقال سليمان بن موسى: لا يبقى الطعام بأرض العدو ، ومن سبق إلا شيء أخذه إلا أن ينهى الأمير عن شيء ، ترك لنهيه . وكان مكحول يأكل مما جاء به أعوانه من الطعام عما أصابوه دون المسالح (٢) ، ولا يأكل ما جاءوا به فيما يخلف المسالح .

قال أبو بكر : وقد ذكرنا ما حضرنا من الأخبار عسن رسول الله و تعظيم أمر الغلول والتغليظ فيه ، ثم ذكرنا ما دل على إباحة الطعام وما عليه حمل أهل العلم منه ، فالطعام هو المرخص فيه من بين الأشياء ، والعلف في معناه ، وليس لأحد أن ينال من أموال العدو ، وشيئاً سوى الطعام للأكل ، والعلف للدواب ، وكل مختلف فيه بعد ذلك من ثمن طعام ، أو فضلة طعام يقدم به إلى أهله ، أو جراب ، أو حبل ، وغير ذلك مردود إلى قول رسول الله على :

رح ۸۳۹) " أدوا الخيط والمخيط " ^(۳) .

⁽١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٧٩/٥ رقم ٩٢٩٧ .

⁽٢) من حاشية المخطوطة : مسلحة قوم يستعد في المرصد والمسلحي الموكسل بحسم ، وبجمسع على مفاعيل .

⁽٣) أخرجه "جه" في الجهاد ، باب الغلول ٢/ ٩٥٠-٩٥١ رقسم ٢٨٥٠ ، و "ن" في كتاب الهبة ، باب هبة المستاع ٢٦٢٦-٣٦٣ رقسم ٣٦٨٨ ، و "بق" ١٠٢/٨ ، وذكره المناوي ورمز لكونه مخرجاً عند الطبراني في الأوسط ، من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : وفيه محمد بن عثمان بن مخلد ثقة وفيه ضعف . الجامع الأزهر ٢٣٨/١ ب .

٥ ـ باب كراهة بيع الطعام وأخذ ثمنه

م ۱۸٤٨ - روينا عن فضالة بن عبيد أنه قال في الطعام: ما بيع منه بدهب، أو فضة ، أو غيره ففيه خمس الله وسهم المسلمين (١) . وهدذا قسول سليمان بن موسى ، والشوري ، والسشافعي ، وكسره القاسم (٢) [١٦٨/١/ألف] وسالم ، ومالك بيعه .

وروينا عن عبد الرحمن بن معاذ بن جبل أنه قال : كلـــوا لحـــم الـــشاة وردوا إهابما إلى المغنم ، فإن له ثمناً ، وبه قال الليث .

وكره أحمد شرى العلف من علف الروم وأبَى أن يرخص فيه .

٦- باب النعل يتخذه الرجل من جلد الثور ، والجراب يتخذه من الإهاب ، وغير ذلك

م ١٨٤٩ – واختلفوا في النعل يتخذه الرجل من جلود البقر ، والجراب من الإهاب ، فروينا عن سلمان أنه رخص في الجراب يتخذ من أهب الغنم ، والشعر يتخذ منه الحبل . ورخص في جلود البقر يتخذ منه الحبل . ورخص في جلود البقر يتخذ من الجلود كذلك .

وكره ذلك يحيى بن أبي كثير ، وإسماعيل بن عياش ، والشافعي .

⁽۱) روی له "عب" من طریق ابن محیریز عنه قـــال : ۱۷۹/۵–۱۸۰ رقـــم ۹۲۹۹ ، و "شـــب" في الجهاد ۲۸/۱۲–۶۳۹ رقم ۱۵۱۷۸ ، ورقم ۱۵۱۷۹ ، و "بق" ۲۰/۹ .

 ⁽۲) حكى عنه وعن سالم سحنون في المدونة الكبرى ٣٨/٢.

وقال الشافعي : " فإن أتلفه فعليه قيمته ، وإن انتفع به فعليه ضمانه حتى يرده ، وما نقصه الانتفاع فأجر مثله ، إن (1) كان لمثله أجر (1) .

م ١٨٥٠ – ورخص مالك في الإبرة يأخذها الرجل مــن الغــنم ، وقــال : أراه خفيفاً .

وقال الشافعي : ذلك محرم .

وبقول الشافعي نقول ، وحجة قوله : " أدوا الخيط والمخيط " (٣) .

م ١٨٥١ - واختلفوا في صيد الطير من أرض العدو ، فقال مالك : إذا باعــه أدى ثمنه إلى صاحبه .

وقال الشافعي : إذا كان صيداً ليس بملك لأحد ، فهو \overline{Y} وقد روينا عن القسم ، وسالم \overline{Y} أهما قالا بقول الشافعي .

وقسال الأوزاعسي في الحطسب يحتطبسه الرجسل في أرض العسدو ، والحشيش يختشه ، إن باعه فله ثمنه ، ولا خمس فيه ، وكذلك قال فيما لم يحرزوه في بيوهم نحو الشجر ، والأقلام ، والأحجسار ، والمسسن (٥) ، والأدوية ، إن لم يكن لشيء منها ثمن أخذه مسن شاء ، وإن عالجسه ، وصار له ثمن ، هو له ليس فيه شيء . وبه قال مكحول ، وهسو قسول الشافعي . وإن كان له ثمن حين أخذه مما ليس ملك لهم .

وقال الثوري في ذلك : إذا جاء به إلى دار الإسلام ، فكان لسه غلس دفعه إلى المقسم وإن لم يكن له ثمن حين عمله فعالجه ، أعطى بقدر عمله فيه ، وكان بقيته في المقسم .

⁽١) في الأصل " وإن كان ".

⁽٢) قاله في الأم في كتاب سير الواقدي ، "باب ذبح البهائم من أجل جلودها " ٢٦٣/٤ .

⁽٣) تقدم قريباً برقم ٨٣٩.

⁽٤) حكى عنهما سحنون في المدونة الكبرى ٣٩/٢.

⁽٥) المسن بكسر الميم ، وهو كل ما يسن به أو عليه . القاموس المحيط ٢٣٨/٤ .

وكان مالك يرخص في العصا ، والدواء يأخذه الرجل ، وقال : لا أحب الرخام ، والمسن ، لأنه لم ينل لجماعة الجيش ، وسهل في السسرج يصنعه ، والنشاب .

وقال أصحاب الرأي : كل شيء أصابه المسلمون في دار الحرب مما لسه ممن مما في عسكر أهل الحرب ، أو مما في الصحاري ، والغيطان ، والغياض ، فهو في الغنيمة لا يحل لأحد [١٩٨١/١] كتمه ، ولا يغلم من قبل أنه لم يقدر على أخذه إلا بالجند ، ولا على مبلغة حيث بلغ إلا بجماعة أصحابه .

وقال أحمد : من أصاب في بلاد الروم مما ليس له هناك قيمة قال : لا بأس بأخذه .

قال الشافعي: " لا يوقح الرجل دابته ، ولا يدهن أشعارها من دهان العدو ، فإن فعل رد قيمته ، والأدوية كلها ليس من حساب المأذون له ، والزنجبيل مثله ، فأما الألايا فطعام يؤكل " (١).

قال أحمد في الزيت من زيت الروح: إذا أكل من صداع ، أو ضرورة فلا بأس ، فأما التزين فلا يعجبني .

٧ باب بيع الطعام بالطعام ، والطعام يفضل منه فضله

م ١٨٥٢ – واختلفوا في بيع الطعام ، بالطعام ، فكان مالك يقــول : " لا بــأس بالبدل ، فأما البيع فلا أرى ذلك " (٢) .

⁽١) قاله في الأم في كتاب سير الواقدي ، "باب توقيح الــدواب مــن دمــن العــدو " ، و"بــاب الأدوية " ٢٦٤ ، ٢٦٣/٤ .

 ⁽۲) قاله في المدونة الكبرى ۳۹/۲.

ورخص في البيع الليث بن سعد .

و [قال] (١) الشافعي: " إذا بايع من حضر الغنيمة بعصهم بعصا ، فأما إن دخل رجل لم يشركهم في الغنيمة فبايعه لم يجز له بيعه ، والبيع مردود " (٢) .

م ١٨٥٣ – واختلفوا في الطعام يأخذه المرء فيفضل منه فضلة ، فكان النسوري ، والشافعي يقولان : يرد ذلك إلى الإمام ، وقد قال السشافعي مسرة : إن الذي قاله الأوزاعي من أن ينصرف بفضل الطعام أقرب للقياس .

وقالت طائفة: له أن يحمله إلى أهله ، ويهدى بعضهم لبعض ، هذا قول الأوزاعي . قال : فأما البيع فلا يصح ، فإن باعه وضع ثمسه في مقاسم المسلمين ، فإن فات ذلك يصدق بحا عن ذلك الجيش ، ورخص سليمان بن موسى في الطعام يحمله الرجل إلى أهله .

وقال أبو ثور : فيها قولان : أحدهما أن له ذلك ، والثـــايي : أن يـــرده إلى الغنيمة ، والأول أحبها إلي .

وقال الليث بن سعد : أحب إلي إذا دنا من أهله أن يطعمه أصحابه .

وقال مالك : أما الخفيف من ذلك فلا بأس ، إنحا هي فلل خال مالك : أما الخفيف من ذلك فلا بأس ، إنحا هي فلل خال درياً لا بال له (٣).

وسهل أحمد في القليل منه ، وكرهه إذا كثر ، وقال النعمان : إن كانست الغنيمة لم تقسم أعاده فيها ، وإن قسمت باعه ، وتصدق به .

⁽١) ما بين المعكوفين زيد من عندي .

 ⁽٢) قاله في الأم في كتاب الجزية ، باب بيع الطعام في دار الحرب ٢٦٣/٤ .

⁽٣) كذا في المدونة الكبرى ٣٨/٢.

٨ـ باب الانتفاع بالمغانم في وقت الحاجة ومعمعة الحرب

(ح ٨٤٠) روينا عن النبي ﷺ أنه قال في غزوة خيــبر: " مــن كــان يــؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركــب دابــة مــن المغــانم حـــتى إذا أنقــصها ردها في المغانم ، ولا ثوباً يلبس حــتى إذا أخلقــه رده [١٦٩/١/الــف] في المغانم (١) .

قال أبو بكر: فاستعمال دواب العدو، ولباس ثياهم غير جائز على ظاهر هذا الحديث، إلا أن يجمع أهل العلم من ذلك على شيء فيستعمل على ما أجمع عليه أهل العلم منه، لعلة ما، ولحال الضرورة في معمعة الحرب، فإذا انقضت الضرورة وزالت العلة التي بما أجمعوا على إباحة ذلك، رجع الأمر إلى الحظر، ووجب رد ذلك إلى جملة المغانم.

م ١٨٥٤ – وممن رخص في استعمال السلاح في معمعـــة الحـــرب ، وفي حـــال الضرورة مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأهمد ، وأبو ثور ، والنعمان ، ويعقوب (٢) .

والجواب في الفرس يقاتل عليه في حال الحرب كالجواب في السسلام، غير أن الأوزاعي قال: لا يكون ذلك بإذن الإمام إلا أن يقدر على ذلك فيكون ضرورة.

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور في السنن ۲۸۸/۲–۲۸۹ رقــم ۲۷۲۲ ، و "د" في الجهــاد عــن سعيد بن منصور ۱۵۳/۳ رقم ۲۷۰۸ ، و "بق" ۱۲/۹ ، و "شب" في الجهاد ، باب ما يكره أن ينتفع به في المغتم ۲۲۲/۱۲ -۲۲۳ رقم ۱۲۲۱۱ .

⁽Y) حكى عنه الشافعي في كتاب سير الأوزاعي . الأم ٣٣٦/٧ .

٩- باب الشيء يدركه صاحب المقسم أو الدابة يعجز صاحبها عن سوقها فيدعها

م ١٨٥٥ – كان الليث بن سعد يقول : من ترك دابة قامــت عليــه بمــضيعة لا تأكل ولا تشرب ، فهي لمن أخذها ، أو أحياها ، إلا أن يكــون تركــه وهو يريد أن يرجع إليه فرجع مكانه فهو له .

وقال الحسن بن صالح في الرجل يأكل الثمر ويرمى النوى: إن النوى للن أخذه ، وكذلك كل شيء سوى النويي خلا عنه وتركه ، وأباحه للناس من دابة أو غير ذلك ، فإذا أخذه إنسان ، فليس لرب المال (١) أن يرجع فيه .

وقال مالك في القصعة وأشباه ذلك ، تلقى من المغانم يأخذها الرجل : أراها له ، ولا أرمى فيها خمسا .

١٠ باب الركاز يجده الرجل في دار الحرب

م ١٨٥٦ – واختلفوا في الركاز يوجد في دار الحرب .

فقالت طائفة : هو بين الجيش ، كـــذلك قـــال مالـــك ، والأوزاعـــي ، والليث بن سعد .

وقال الشافعي : هو للواجد ، إذا كان في غيير أملاكهم ، ومسن الأرض المواث .

وقال النعمان : إذا دخل رجــل بأمــان فوجــد ركــازاً في الــصحراء فهو له ، وليس عليه خمس .

وقال يعقوب ، ومحمد : فيه الخمس .

⁽١) في الأصل " فلرب المال "والتصحيح من الأوسط ١١/١١ .

١١ باب قسم خمس الغنيمة

أخبرنا أبو بكر بن محمد بن إبراهيم قال : قال الله جال ذكره : ﴿ واعلموا أَمَا عَنمت من شيء فإن لله خمسة ﴾ الآية (١).

م ١٨٥٧ - واختلفوا في معيني قوله : ﴿ واعلموا أَمَا عَنمت من شيء فإن لله خمسه ﴾ مفتاح خمسه ﴾ فقال غيير واحد في قوله : ﴿ فإن لله خمسه ﴾ مفتاح [١٩٩١/ب] كلام الله ، لأن لله الدنيا والآخرة ، وله كل شيء ، وإن خمس الخمس خص الله به رسوله ، حضر الرسول الغنيمة أو لم يحضرها .

وكان الحسن بن محمد بن الحنيفة يقول : هذا مفتاح كلام . وقال عطاء (٢) ، والشعبي : خمس الله وخمس رسوله واحد .

قال أبو بكر: فمن هذا مذهبه يرى أن الغنيمة تجب قيمتها على خمسة أخماس ، وأربعة أخماسها لمن قاتل عليها ، أو يقسم الخمس على خمسة أخماس ، خمس لله والرسول ، وخمس لقرابة رسول الله في في حياته ، وخمس لليتامى ، وخمس للمساكين ، وخمس لابن السبيل .

⁽١) سورة الأنفال : ٤١ .

 ⁽۲) روى له "طف" من طريق عبد الملك عنه قال : ۱۰/ ۳ .

وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل " هكذا قال أبو العالية (١).

وقال قائل : يقسم الخمس على ستة أسهم ، سهم لله ، وسهم للرسول ، والأربعة أسهم للذين سموا في الآية ، قال : فالسسهم الذي مردود على عباد الله أهل الحاجة منهم .

وقد احتج بعض من يقول بالقول الأول بقول النبي ﷺ .

(ح ٨٤١) " والذي نفسي بيده مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمــس، والخمــس مردود عليكم " (٢) .

قال أبو بكر : فدل قوله هذا على أن الخمس لـــه ، وأن قولـــه " لله " مفتاح كلام ، كما قال الحسن بن محمد ، وغيره .

١٢ باب ما خص الله به لنبيه ﷺ فجعلها له من جملة الغنيمة في حياته

قال أبو بكر:

م ١٨٥٨ - خص الله نبيه على بأشياء ثلاثة : أحدها خمس الخمس خصه بــه مــن بين الناس ، وجعل له سهماً في الغنيمة كسهم رجل ممن حــضر الغنيمــة حضرها النبي على أو غاب عنها .

⁽١) روى له "طف" من طريق الربيع بن أنس عنه قال : ١٠ ٣ - ٤ .

⁽٢) أخرجه "د" في الجهاد ٣/ ١١٨ رقم ٢٧٥٥ ، و"ن" في كتــاب الفـــيء ٧/ ١٣١ – ١٣٢ رقم ١٣٥ ، وذكره الحافظ ابـــن حجـــر في الفـــتح رقم ١٣٩ ، وذكره الحافظ ابــن حجـــر في الفـــتح وقال : أخرجه أبو داؤد والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو ، فتح الباري ٨ / ٤٨ .

وخصه بالصفي ، جعل له أن يختار من جملة الغنيمة فرساً ، أو عبداً ، أو أمة ، أو سيفاً ، أو ما شاء ، ولم يجعل ذلك لغيره ، فأما ما جعله له من الخمس ، فقد ذكر ذلك من كتاب عنز وجل ، ومن سنة رسوله الله الما الصفي .

- (ح ٨٤٢) ففي حديث ابن عباس: قدم وفد عبد القيس فــذكر الحــديث (١)، وقال: وتعطوا من المغانم سهم النبي الله والصفي (٢).
- (-7) وفي حديث عائشة : كانت صفية من الصفي (7) ، وأما سهمه الـــذي جعل له من المغانم شهد أو غاب ففي :
- (ح ٤٤٤) حديث العرباض: أن رسول الله على كان يأخذ الوبرة من فيء الله ، فيقول: ما لي من هذا إلا مثل ما لأحدكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم (٤) ، فقوله: " إلا ما لأحدكم " يريد: إني إن كنت فارساً فمثل ما للفارس أو راجلاً فمثل ما للراجل منكم .

١٣ باب ما يفعل بسهم رسول الله ﷺ بعد وفاته

(ح ٨٤٥) ثبت أن رسول الله على قال : " مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ،

⁽۱) تكملة الحديث : على رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ! إن هذا الحي من ربيعة ، وقد حالت بيننا وبينك كنا ومضر ولا يخلص إليك إلا في شهر حرام ، فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من ورائنا ، فقال آمركم بأربع وأنحاكم عن أربع ، الإيمان بالله ثم فسره لهم ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وتعطوا الحديث .

⁽٢) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال / ٢٠ رقم ٣٢ ، والحديث بألفاظ أخرى أخرجه الشيخان .

⁽٣) أخرجه "د" في كتاب الخراج والإمارة ، "بـــاب مـــا جـــاء في ســـهم الـــصفي " ٣/ ٣٩٨ رقم ٢٩٩٤ .

⁽٤) أخرجه "حم" ٤/ ١٢٧ – ١٢٨ .

والخمس مردود فيكم " ^(١).

م ١٨٥٩ – واختلفوا فيما يفعل بسهم رسول الله ﷺ بعد وفاته .

فقالت طائفة : يرد على الذين كانوا معه في الخمس ، فيقسم الخمسس بينهم أرباعا ، وذلك ألهم قالوا : إذا فقد صنفاً من سائر الأصناف الذين معه في الخمس رددنا سهمهم على الآخرين ، فكذلك سبيل سهمه كما مضى ، فسبيله أن يرد على الآخرين .

وقالت طائفة : يرد سهمه إلى الذين شهدوا الواقعة أو وجب لهم أربعــة أخاس الغنيمة بين الأصناف الأربعة أرباعا كما كان لهم في الأصل .

وقالت طائفة : هو للخليفة بعد رسول الله على يقوم مقامه في ذلك فيصرفه فيما كان النبي على يصرفه فيه .

(ح ٨٤٦) وروى عن أبي بكر عن النبي ﷺ أنه قال : ما أطعم نبياً طعمه ، ثم قبضه الله فهو للذي يقوم بعده ، فرأيت أن أرده على المسلمين (٢).
وقالت طائفة : يجعل في الخيل ، والعدة في سبيل الله .

قال الحسن بن محمد: " اختلفوا بعد وفاة رسول الله في هدنين السهمين يعنى سهم الرسول ، وسهم ذوي القربى ، فقال قائل : سهم ذي القربى لقرابة النبي في ، وقال قائل : سهم النبي عليه السلام للخليفة بعده ، وقال قائل : سهم ذوي القربى لقرابة الخليفة ، فأجمع رأيهم على

⁽١) تقدم الحديث برقم ٨٤١.

⁽٢) أخرجــه "د" في الخــراج والإمـــارة والفـــيء ، "بـــاب في صـــفايا رســـول الله ﷺ مـــن الأموال " ٣/ ٣٧٩ رقم ٣٩٩٣ ، و"حم" ١/ ٤ .

أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل ، والعدة في سبيل الله ، فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل [١٧٠/١] الله " (١) .

وقال أحمد في سهم الله والرسول: هي في الـــسلاح والكــراع ، وقــال قتادة في سهم ذوي القربى: كانت طعمه لرســول الله الله في حياتــه ، فلما توفي حمل عليه أبو بكر ، وعمر في سبيل الله .

وقال الشافعي: " والذي اختار في سهم رسول الله الله المسام في كل أمر خص به الإسلام وأهله من سد ثفر ، أو إعداد كراع ، أو سلاح أو إعطائه أهل البلاد في الإسلام نفلا عند الحرب ، وغير ذلك " (٢).

وقالت طائفة: الغنيمة مقسومة على خمسة أربعة أخساس مسن الخمسس للجيش ، وخمس يقوم على ثلاثة بسين اليتسامى ، والمسساكين ، وابسن السبيل ، هذا قول أصحاب الرأي .

وكان أبو ثور يقول قولاً ، أعلم أحداً سبقه إليه ، قسال : وإن كسان الصفي كان ثابتاً للنبي عليه السلام فللإمام أخذه على نحسو مساكسان يأخذ النبي على ، ويجعل بجعل سهم النبي على من الخمس .

وقال أحمد : الصفي إنما كان للنبي ﷺ خاصة .

١٤ـ باب سهم ذي القربي واختلاف أهل العلم فيه

(ح ٨٤٧) روينا عن جبير بن مطعم أنه قال : وضع رسول الله علي سهم ذي

⁽١) روى له "عب" ، و "شب" ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، والحاكم من طريق قيس بن مسلم عنه ، كذا قال السيوطي في الدر المنثور ٤/ ٦٥ .

⁽٢) قاله في الأم في كتب الوصايا ، "باب سن تفريق القسم " ٤ / ١٤٧ .

القربى في بني هاشم وبني المطلب ، وترك بني نوفل وبني عبد شمــس ، وذكر الحديث (١).

م ١٨٦٠ - واختلفوا في سهم ذي القربي .

فقالت طائفة : سهم ذي القربى بقرابة رسول الله على من بني هاشم وبني المطلب دون سائر قرابته ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور

قال الشافعي: " فيعطى جميع سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب حيث كانوا لا يفضل أحد منهم حضر القتال على أحد أو لم يحضره " (٢).

روينا عن ابن عباس أن محمد بن الحنفية كتب إليه يسأله عن ذي القسربى الذين ذكر الله عز وجل في كتابه ، فكتب إليه إنا كنا نرى أن أنا قرابة لرسول الله على الله الله الله على الحنفيسة في القربي هو لنا أهل البيت .

وقد روينا أن عمر بن عبد العزيز لما قدم بعث إليهم بمذين السهمين سهم رسول الله على وسهم ذي القربي يعني بني هاشم .

وقالت فرقة : يجعل سهم الرسول وسهم ذي القربى في الخيل والعدة في سبيل الله ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى .

وممن مذهبه أن الخمس يقسم أخماساً فيما مضى خمـس لله ، وللرسـول يضعه النبي على حيث شاء ، وخمسا لذوي قرابة الـنبي على ، ولليتـامى

⁽١) أخرجه المؤمن بسنده في الأوسط ١١/ ٩٨ رقم ٦٤٨٦ ، و"خ" في فرض الخمس ، "باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام " ٦/ ٢٤٤ رقم ٠ ٣١٤ ، وفي مواضع أخرى .

⁽٢) قاله في الأم في كتاب الوصايا ، "باب تفريق القسم " ٤/ ١٤٧ .

 ⁽٣) ذكره السيوطي ورمز لكونه مخرجاً عند الشافعي ، و"عب" ، و"شب" ، و"م" ، وابن جريسر ،
 وابن المنذر ، وابن مردوية ، والبيهقي ، الدر المنثور ٤/ ٦٨ .

خمسة ، وللمساكين خمسة ، ولابن السبيل خمسة مجاهد ، وقتادة ، وابسن جريج [١٧١/١/ألف] .

وقال مالك : الفيء ، والخمس سواء يجعلان في بيت المال .

قال ابن القاسم: " وبلغني عمن أثق به أن مالكاً قال: ويعطي الإماء أقرباء رسول الله على ما يرى ويجتهد " (١).

وقال الثوري : الغنيمة ما أخذه المسلمون قهراً من الكفسار ، فالخمس في ذلك إلى الإمام يضعه حيث أراه الله .

١٥ مسائل من هذا الكتاب

م ١٨٦١ – واختلفوا فيما يعطاه الذكر ، والأنثى من ذوي القرابة .

فكان الشافعي يقول: يعطى الرجل سهمين، والمرأة سهم، وخالفه أصحابه أبو تسور، والمسزي وغيرهما، فقالوا: السذكر والأنشى فيه سواء.

قال أبو بكر: وهذا أصح، لألهم أعطوا باسم القرابة، الرجل يوصي لبني فلان بثلاثة، وهم يحصون أن الذكر، والأنثى، والصغير، والكبير فيه سواء، ألا ترى أن الأب يأخذ مع الجد، وابن الابن يأخذ مع الابن، وكل هذا يدل على أن ذلك ليس على المواريث.

⁽١) كذا في المدونة الكبرى ٢/ ٦٢ ، كتاب الجهاد ، " باب في قسم الفيء " .

 ⁽۲) حكى عنهم الطحاوي في شرح معانى الآثار ٣/ ٢٣٦.

م ١٨٦٢ – واختلفوا في إعطاء الغني منهم .

فكان الشافعي يقول: لا يفضل فقير على غني لأفهم أعطوا باسم القرابة ، وبه قال أبو ثور .

وقد روينا عن مكحول أنه قال : الخمس بمترلة الفيء فيعطى منه الغنى ، والفقير .

وقال بعض أصحاب الشافعي : لا حظ فيه لغني .

قال أبو بكر: فقول الشافعي صحيح.

17. أبواب الأسلاب

قال الله جل ذكره: ﴿ واعلموا أنما غنمت من شيء فإن لله خمسه ﴾ (١) . فكان اللازم على ظاهر الآية أن إخراج الخمس من جميع الغنيمة للجيش يجب على ظاهر الآية ، فلما قضى رسول الله الله بالسلب للقاتل ولم يخمس السلب ، دل على أن الله إنما أراد بقوله: ﴿ واعلموا إنما غنمت من شيء فإن لله خمسه ﴾ لبعض الغنيمة لا الجميع ، وان الأسلاب خارج من جملتها .

الاختسلاف في هذا الباب

م ١٨٦٣– واختلفوا في إخراج السلب من جملة الغنيمة .

فقالت طائفة : يخرج السلب من جملة الغنيمة قبل أن يخمس ، هذا

⁽١) سورة الأنفال : ٤١ .

قول الشافعي ، أحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن الأسلاب إذا كثرت تخمــس ، فعــل ذلــك ، عمر بن الخطاب (١) ، وبــه قــال إســحاق ، إن ذلــك إلى الإمــام إن استكثر فله أن يفعل كما فعل عمر بن الخطاب .

وكان [١٧١/١] مكحول يقول : السلب مغنم وفيه الخمس .

وقال الأوزاعي: بلغني أن عمر بن الخطاب ، أمر بخمس السلب .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول لأخبار رسول الله والله الله الدالة على ما قلنا .

وقالت طائفة في النفل: لا يكون إلا بعد الخمس.

روينا أن أميراً من الأمراء أراد أن ينفل أنس بن مالك من المغنم، قال : أخمسه (٢).

وقد روينا عن عبادة بن نسي ، ورجاء بن حيوة ، وعدي بن عدي ، ومكحول ، والقاسم بن عبد الرحن ، ويزيد بن أبي مالك ، ويحيى بن جابر ألهم قالوا : الخمس من جملة الغنيمة ، والنفل من بعد الخمس ، ثم الغنيمة بين أهل العبسكر بعد ذلك ، هذا قبول الأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق .

وقال أبو عبيد: " والناس اليوم على أن لا نفـل مـن جملـة الغنيمـة حتى تخمس " (٣).

⁽۱) روی له سعید بن منصور ۲/ ۲۸۶ رقسم ۲۷۰۸ ، و"شبب" ۳۷۱/۱۲ رقسم ۱٤۰۳۴ ، و ا

 ⁽۲) روى له أبو عبيد من طريت محمسد بسن سسيرين عنسه ، الأمسوال / ۲۰۲ رقسم ۸۱٦ ،
 و"عب" ٥/ ١٩٢ رقم ٩٣٤٣ ، وان المنذر في الأوسط ١١١ / ١١١ رقم الفقرة ٦٤٦٩ .

⁽٣) قاله في كتاب الأموال / ٤٠٤ رقم الفقرة ٨٢٦ .

وقالت طائفة : إن شاء الأمير نفلهم قبل الخمس ، وإن شاء بعد الخمس ، هذا قول النخعي .

وكان ابن المسيب يقول: لا تكون الأنفال إلا في خمس الخمس، قال مالك: وذلك رأيي أن النفل من الخمس.

وقالت طائفة: لا يكون النفل إلا في أول المغنم، روينا هذا القول عن رجاء بن حيوة، وعبادة بن نسي، وعدي بن عدي الكندي، ومكحول، وسليمان بن موسى، ويزيد بن يزيد بن جابر ويحيى بن جابر، والقاسم بن عبد الرهن، ويزيد بن أبي مالك، والمتوكل بن الليث، وابن عتيبة المحاربي، ألهم كانوا يقولون: لا نفل إلا في الغنيمة.

وقال الأوزاعي : السنة عندنا أن لا نفــل في ذهــب ، ولا فــضة ، لا لؤلؤ ، ولا في أول الغنيمة ، ولا سلب في يوم هزيمة ، ولا فتح .

وقال سليمان بن موسى : لا نفل في أول شيء يصاب من المغنم (١)، وأنكر أحمد هنذا ، وقال : النفل يكون في كل شيء ، وبعد قال إسحاق .

وقالت طائفة : لا نفل في العين المعلوم الذهب والفضة ، كـــذلك قـــال سليمان ابن موسى ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وعبد الــرحمن بن يزيد بن جابر . .

١٧_ باب تكليف طالب البينة على أنه القاتل المستحق للسلب

(ح ٨٤٨) ثبت أن رسول الله عليه قال عام الحنين : " من قتل قتيلاً له عليه بينة

⁽١) ﴿ رَوِّي لَهُ "عَبِّ عَن ابن جَرِيجِ عَنْهُ قَالَ : ٥/ ١٩٣ – ١٩٣ رقم ٩٣٤٧ .

فله سلبه " ^(۱) .

م ١٨٦٤ - وقد اختلف أهل العلم في السلب يدعيه (٢) من يذكر أنه قاتل .

فقالت طائفة : من أصحاب الحديث : لا يعطى إلا ببينـــة ؛ لأن مـــدع ، واستدلت بهذا الحديث ، ورأت أن يعطى من ثبت له شـــاهد واحـــد ، ويحلف معه .

قال الليث بن سعد له سلبه إذا علم ذلك ، وليس له من ماله [المراد] شيء سوى السلب الذي عليه .

وفيه قول ثان : وهو أن يعطاه إذا قال : إنه قتله ولا تقبـــل $(^{"})$ علـــى ذ لك بينة ، هذا قول الأوزاعى .

١٨ باب الحكم بالسلب القاتل مبارز أو غير مبارز

(ح ٨٤٩) ثبت أن رسول الله على قال : من قتل كافراً فله سلبه (1) . (ح ٨٥٠) وأنه قال : من قتل فله سلبه (٥) .

⁽۱) أخرجه "خ" في فرض الخمس ، "باب من لم يخمس الأسلاب " ٦/ ٢٤٧ رقـم ٣١٤ ، و"م" في الجهاد ، "باب استحقاق القاتل سلب القتيـل " ٣/ ١٣٧٠ رقـم ٤١ (١٧٥١) م مـن حديث أبي قتادة .

⁽٢) في الأصل " يدعه " والتصحيح من الأوسط .

⁽٣) في الأوسط " ولا يسئل ذلك بينة " .

⁽٤) أخرجه "حم" ٣/ ١١٤ ، و"د" في الجهاد ، "باب في السلب يعطمي القاتل " ٣/ ١٦٢ (٤) رقم ٢٧١٨ ، من حديث أنس بن مالك .

⁽٥) أخرجه "جه" في الجهاد ، "باب المبارزة والـــــلب " ٢/ ٩٤٧ رقـــم ٢٨٣٨ ، وأبـــو عبيــــد في كتاب الأموال / ٣٨٨ رقم ٧٧٤ ، وابن المنذر في الأوســـط ١١٨ / ١١ رقـــم ٢٥٠٥ ، من حديث سمرة بن جندب .

(ح ١٥٨) وأنه قضى بالسلب للقاتل (١).

م ١٨٦٥ وقالت طائفة : بظاهر هذه الأخبار ، قالت : وفي قول النبي على قولا عاماً مطلقاً أبين البيان (٢) على أن ذلك من قتل كافرا في الحرب، وغير الحرب في الإقبال ، والإدبار ، هارباً أو مدبراً لأصحابه على الوجوه كلها ، وليس لأحد أن يخص من سنن رسول الله على شيئاً برأيه ، ولا يستثنى من سننه إلا بسنه مثلها ، ومن الحجة البنية مع ما ذكرناه خبر سلمة بن الأكوع ، وذلك أن سلمة قتل القتيل وهو مولى هارب ، وحكم له النبي على بالسلب .

(ح ٨٥٢) قال سلمة : غزونا مع النبي على هوازناً ، فجاء رجل على بعير أحمر فأطلق حقباً من حقب البعير ، فقيد بن البعير ، ثم جاء حتى أكل مع القوم ، ثم خرج إلى بعيره فأطلقه وقعد عليه ، وهو طليقة الكفار فركضه هارباً ، فخرجت أعدوا في أثره حتى أخذت بخطام الجمل ، وضربت رأسه ، فاستقبلني النبي على وقال : لك سلبه أجمع (٣).

قال أبو بكر : فهذا مقتول هارباً غير مقبل ، وقد حكم النبي السلام الله النبي السلم النبي ال

وهذا الحديث يلزم من زعم: أن السلب لا يكون لمن قتل مشركاً مقبلاً ، لأن سلمة قتله مدبراً ، ويلزم من قال: إن الذي لا يشك فيه أنه له سلب من قتل المشرك والحرب قائمة ، لان سلمة قد حكم له النبي على السلب

⁽١) أخرجه "م" في الجهاد ، "باب استحقاق القاتل سلب القتيل ٣/ ١٣٧٤ رقم ٤٤ (١٧٥٣) ، من حديث عوف ، وعنده أطول مما هنا .

⁽٢) في الأصل " بين البيان " ، والتصحيح من الأوسط .

⁽٣) أخرجه "م" في الجهاد ، "باب استحقاق القتل سلب القتيل ٣/ ١٣٧٤ – ١٣٧٥ رقــم ٥٥ (٣) أخرجه "م" في الجهاد ، "باب استحقاق القتل سلب القتيل ٣/ ١٣٧٤ – ١٣٧٥ رقــم ٥٥ (٣)

وصاحبه مدبر غير مقبل ، والحرب ليس بقائمة ، لان سلمة قتل منفرداً في غير حرب ، والسلب للقاتل على ظاهر الأخبار ، وعلى ظاهر خبر سلمة لكل قاتل ، والله أعلم .

وهذا قول طائفة من أهل الحديث ، وبه يقول أبو ثور ، وبه أقول . وكان الشافعي يقول : إنما يكون السلب لمن قتـــل والحـــرب قائمـــة ، والمشرك مقبل .

قال أبو بكر : ولم يصح عنده حديث سلمة ، ولو علمه لقال به ظهـر لنا من مذاهبه .

وقال أحمد في السلب للقاتل: إنما ذلك في المبارزة لا يكون في الهزيمة .

قال أبو بكر: " والسلب للقاتل أذن فيه الإمام أو لم يأذن [١٧٢/١] فيه على ظاهر قول النبي ﷺ: من قتل كافراً فله سلبه ".

وممن قال بأن السسلب للقاتل الليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وقال أحمد ، وأبو عبيد : قاله الإمام أو لم يقله ، وهكذا قال الشافعي .

قال أبو بكسر : وفيه قسول سسواه : وهسو أن ذلسك لا يكسون لأحد [إلا] (١) ياذن الإمام ، هكذا قول مالك .

م ١٨٦٦ - وحكى الشافعي عن النعمان أنه قال في الرجل يقتل الرجل ويأخــــذ سلبه : لا ينبغي للإمام أن ينفله إياه ، لأنه صار في الغنيمة .

وكان مسروق يقول : إذا التقى ^(٢) الزحفان فـــلا نفـــل ، إنمـــا النفـــل قبل وبعد .

⁽١) ما بين المعكوفين من الأوسط.

⁽٢) في الأصل " إذا التقي

وكان نافع مولى ابن عمر يقول: إذا قتل رجل من المسلمين رجــــلا مـــن الكفار فإن له سلبه إلا أن يكون في معمعة القتال، أو في زحف، فإنه لا يدري أحد قتل أحداً (1).

وقال الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم : السلب للقاتل ما لم تشتد الصفوف بعضها على بعض ، فاذا كان ذلك قتلاً فلا سلب لأحد .

١٩ باب النفر يضربون الرجل ضربات مختلفة

م ١٨٦٧ – واختلفوا في النفر يضربون الرجل ضربات مختلفة .

فكان الشافعي يقول: " إذا قطع رجل يديه ورجليه ثم قتله آخر فالسلب لقاطع اليدين والرجلين ، وإن ضربه وبقي منه ما يمتنع به ، ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر ، إنما يكون السلب لمن صيره بجال لا يمتنع فيها " (٢)

وكان مكحول ^(٣)، وحريز بن عثمان ⁽¹⁾ يقــولان : إذا قتــل الرجــل الرجــل الرجل ، وأجاز عليه آخر ، فسلبه لمن قتله .

م ١٨٦٨ – وقال الأوزاعي في مبارز عانق رجلاً وحمل عليه آخر ، قال : ســـلبه للمعانق .

وفي قول الشافعي : سلبه للقاتل .

⁽١) روى له "عب" ٥/ ٢٣٤ رقم ٩٤٧ ، و"شب" ١٢/ ٣٧٤ رقم ١٤٠٤١ .

⁽٢) قاله في كتاب الوصايا ، "باب الأنفال " الأم ٤/ ١٤٢ .

⁽٣) روى له سعيد بن منصور من طريق هشام عنه قال : ٢/ ٢٨٨ رقم ٢٧١٩ .

⁽٤) روى له سعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عياش عنه قال : ٢/ ٢٨٧ رقم ٢٧١٨ .

٢٠_ باب السلب الذي يستحقه القاتل

م ١٨٦٩ - في حديث أنس بن البراد بن عازب بن مالك بارز مرزبان المرازبة (¹) فقتله فبلغ سواريه ومنطقته ثلاثون ألفاً ، فقال عمر : إنا كنا لا نخمــس الأسلاب ولكن سلب مرزبان مال ، فكثره فخمسه (٢).

وفي حديث سعد بن أبي وقاص أنه حكم سلب مقتول منطقة لمه وسيف ، ورايتان ، ودرع ، وسواران للقاتل (٣) .

وكان مكحول يقول للمبارز القاتل سلب المقتسول ، فرسسه بسسرجه ، ولجامه وسيفه ، ومنطقته ، ودرعه ، وبيضته ، وساعداه ، وساقاه ، ورأيته بما في ذلك كله من ذهب أو فضة أو جوهر ، وما كان عليه مسن قرطه ، وطوقه ، وسواريه إن كان عليه بما فيهما من جوهر .

وقال الأوزاعي: له فرسه الذي قاتل عليه وسلاحه ، [١٧٣/١/الـف] وسرجه ، ومنطقته وقرطاه ، وخاتمه ، وما كان في سرجه ، وسلاحه من حليه . قال : ولا يكون له الهميان فيه المال ، وإن كان قاتله على فرسه ثم نزل عنه فقاتله ، ومقود فرسه في يده فقتله ، لمن لكن لكن له فرسه إلا أن يكون صرعه هو عن فرسه ، فطعنه أو ضربه فيكون له إذا أشعره وهو على دابته فصرع أو نزل هو عن دابته بعدما أشعره فأقبل عليه فقاتله فقتله ، كانت دابته له مع سلبه ، وقال : له تاج إن كان على رأسه ، وما كان مع العلم من دنانير أو ذهب ، ليس له ما

 ⁽١) كذا في الأصل ، وفي الأوسط ، وعند "عب" الزارة .

⁽۲) روى له "عب" ٥/ ۲۳۳ رقم ۹٤٦٨ .

⁽٣) روى له "عب" ٥/ ٢٣٥ رقم ٩٤٧٣.

يتزين به لحربه ، وفي منظقته نفقة ، أو كمة ، أو نكته ، فلاشيء له في ذلك ، هو مغنم بين الجيش .

وقال الشافعي: "السلب الذي يكون للقاتــل كــل ثــوب عليـه، وكل سلاح عليه، ومنطقته وفرسه، إن كان راكبه أو ممــسكه، فــإن كان منتعلتا منه، أو مع غيره فليس له، قــال: فــإن كــان في ســلبه أسوار من ذهب، أو خاتم، أو تاج، أو منطقة فيها ذهب فلــو ذهــب ذاهب إن هذا من سلبه كان مذهباً، ولو قال قائل: ليس هذا من عــدة الحرب كان وجها "(١).

وقال أحمد بن حنبل في المنطقة فيها الذهب والفضة هو من السلب ، وقال : الفرس ليس من السلب ، وقال في السيف : لا أدري .

وسهل الأوزاعي أن يسلبوا القتلى ويتركوهم عراة ، وكره الثوري : أن يتركوا عراة .

قال أيو بكر: الذي قاله الثوري حسن.

م ١٨٧١ – وقال الأوزاعي في الأجير الذي إذا استؤجر للخدمة إن بارز فقتـــل صاحبه فله سلبه ، وقال في رجل قتل قبل الفتح : إن له سلب ما كـــان ، وما كان بعد الفتح لا شيء له .

م ١٨٧٢ – واختلفوا في العلج يحمل عليه الرجل فيستأجره ثم يقتله .

فقال الثوري: له سلبه إذا كان قد بارزه ، وقال الأوزاعي: لــيس لــه سلبه إذا لم يكن تجرد إليه سلاحه وإن أسره ثم قتله لم يكن لــه ســلبه ،

 ⁽١) قاله في الأم في كتاب الوصايا ، "باب الأنفال " ٤ / ١٤٢ – ١٤٣ .

قيل له: فإن أسر رجل علجاً ، ثم جاء آخر فقتلم ؟ قدال : لا يكون السلب لأحد منهما ، قيل له: فإن أسر رجل علجاً ، ثم أتدى به إلى الأمام ، فقتله الإمام ؟ قال : لا يكون له سلبه ، قيل له : فرجل حمل على فارس فقتله ، فإذا هو امرأة ؟ قال : إن كانت تجردت له بسلاح فإن له سلبها ، والغلام كذلك إذا قاتل فقتل ، كان سلبه لمن قتله .

قال أبو عمرو: لا يبارز العبد إلا بــاذن مــولاه ، فــان بـــارز مــولاه فقتله صاحبه لم ينفل سلبه ، ويرضح له منه [٧٣/١/ب] .

٢١ باب الخبر المروي عن النبي ﷺ أنه نفل سرية بعث بها بعيراً لكل رجل منهم

(ح ٨٥٣) ثبت عن ابن عمران قال: بعث رسول الله على سرية قبل نجد فيها ابن عمر، فغنموا إبلا كثيرة، فكانت سهامهم اثنتي عــشر بعــيراً، أو أحد عشر بعيراً، ونفلوا بعيراً، بعيراً، بعيراً

⁽١) أخرجه "خ" في المغازي ، "باب السرية التي قبـــل النجــــد " ٨/ ٥٦ رقـــم ٤٣٣٨ ، و"م" في الجهاد " باب الأنفال " ٣/ ١٣٦٨ رقم ٣٧ (١٧٤٩) .

 ⁽٢) قاله في كتاب الوصايا ، "باب الوجه الثاني من النفل " الأم ٤ / ١٤٣ .

وكان أبو عبيد يقول بعد ما ذكره خبر بان عمر: " وهذا النفل السذي ذكره بعد السهام ليس له وجه أن يكون من الخمس " (١).

وقال آخر : النفل الذي في خبر ابن عمر إنما هو نفل الـــسرايا ، كـــان النبي على النبي الله النبي النبي النبي ينفل في البداءة ، والربع الذي ينفل في القفول .

٢٢ باب الخبر الدال على أن الذي كان ينفلهم النبي الخبر البداءة الربع بعد الخمس ، وفي القفول الثلث بعد الخمس

(ح ٨٥٤) ثبت أن رسول الله ﷺ نفل الربع مما يأتي بـــه القـــوم ، وفي البـــداءة بعد الخمس ، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس (٢) .

م ١٨٧٤ – واختلفوا في الإمام ينفل في البدأة الربع من بعد الخمس : وفي الرجعة الثلث بعد الخمس .

فأباحت طائفة ذلك ، وممن رأى ذلك حبيب بن مسلمة (٣) ، وهسو الذي روى عن النبي الحسديث ، وبسه قسال الحسس البصري ، والأوزاعي ، وأحمد .

⁽١) قاله في كتاب الأموال / ٤٠٣ .

⁽٢) أخرجه "د" في الجهاد ، " باب فيمن قال : الخمس قبل النفسل " ٣/ ١٨٢ رقم ٢٧٤٩ ، من حديث حبيب بن سلمة .

⁽٣) روى له "عب" من طريق مكحول عنه ٥/ ١٨٩ رقم ٩٣٣٢ .

وقال النخعي : كان الإمام ينفل السرية الثلث ، أو الربع يصرهم ، أو قال : يحرضهم بذلك على القتال .

وقال مكحول ، والأوزاعي : لا ينفل أكثر من الثلث ، وقال الأوزاعي : إن زادهم على ذلك فليف (١) لهم به ، وليجعل تلك الزيادة من الخمس .

وقال الشافعي: " وقد روى بعض الشامين في النفل في البدأة والرجعة الثلث في واحدة ، والربع في الأخرى ، ورواية ابن عمر: أند نفل نصف السدس ، فهذا يدل على أن لبس للنفل حد لا يجاوزه الإمام ، وأكثر مغازي رسول الله على لا يكن فيها انفال ، فينبغي أن يكون ذلك على الاجتهاد من الإمام غير محدد " (٢).

وقال أبو ثور : وذكر نفل النبي ﷺ [١٧٤/١] في البدأة والرجوع ، وحديث ابن عمر ، قال : " وإنما النفل قبل الخمس " .

وحكى ابن القاسم أن مالكاً كان يكره أن يقول الإمام: من قاتل في موضع كذا وكذا ، أو من قتل من العدو وجاء برأسه ، فله كذا ، أو بعث سرية في وجه من الوجوه فقال: ما غنمتم من شيء فله نصفه ، كره أن يقال الرجل على أن يجعل له ، ويسفك دمه على مثل هذا .

وقال الثوري في أمر غار فقال: من أخذ شيئا فهو له: هو كما قـــال، فلا بأس أن يقول الإمام من جاء برأس فله كـــذا، مـــن جـــاء بأســير فله كذا يغريهم.

⁽١) في الأصل " قيلغي " ، والتصحيح من الأوسط ١١/ ١٣٦ رقم المسألة ١٨٥٣ .

⁽٢) قاله في الأم ، في كتاب الوصايا ، "باب الوجه الثابي من النفل " ٤ / ١٤٣ ـ ١٤٤ .

وقال الحسن البصري : ما نفل الإمام فهو جائز .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال لجرير بن عبد الله لما قدم عليه في قومه وهو يريد الشام ، قال له عمر : " هل لك أن تأيي الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض ، وشيء " (١).



⁽۱) روى له ابن المنذر من طريق جريس بن عبد الله عنده قدال : الأوسط ۱۳۸/۱۱ رقم الأثر ۲۵۲٦ .

٢٤ – كتاب قسم أربعة أخماس الغنيمة

١- باب قسم الغانم بين أهل العسكر وإن اختلف أفعالهم وحازها بعضهم دون بعض

قال الله جال ذكره: ﴿ واعلموا إنما غنمت من شيء فإن الله خسة ﴾ الآية (١).

(ح ٥٥٥) وروينا عن النبي الله أنه قال يوم بدر: من قتل قتسيلاً فلسه كسذا ، ومن أسر أسيرا فله كذا ، فأمسا المسشيخة فثبتوا تحست الرايسات ، وأما الشباب فسارعوا إلى القتل ، والمغسانم ، قسال : قالست المسشيخة للشبان : أشركونا معكم فإنا كنا لكم ردءاً ، ولو كسان مسنكم شسيء لجأتم إلينا ، فأبوا ، فاختصموا إلى رسول الله على ، فترلست : ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ الآية (٢) ، فقسم الغنائم بينهم بالتسوية (٣) .

⁽١) سورة الأنفال: ٤١.

⁽٢) سورة الأنفال : الآية الأولى .

⁽٣) أخرجه "د" في الجهاد ، باب في النفسل ١٧٦/٣ رقسم ٢٧٣٨ ، وراجع رقسم ٢٧٣٧ ، وذكره السيوطي وقال : أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبسو داؤد ، والنسسائي ، وابسن جريسر ، وابن المنذر ، وابن حبان ، وأبو الشيخ ، وابن مردويسة ، والحساكم وصححه ، والبيهقسي في الدلائل ، الدر المنثور ٦/٤ .

٢_ باب الجيش يلحقهم جيش لم يشهدوا القتال

رح ٨٥٦) روينا عن أبي هريرة أن قوما قدموا على رسول الله ﷺ بخيـــبر بعـــــد أن فتحها ، فسأل بعضهم أن يقسم لهم رسول الله ﷺ (١) .

م ١٨٧٥ – واختلف أهل العلم فيمن لحق بجيش قد غنموا .

فقالت طائفة: لا سهم لهم ، ثبت أن عمر بن الخطاب قال: إن الغنيمة لمن شهد الوقعة (٢).

قال أبو بكر : هذا موافق لخبر أبي هريرة ، وبه قال مالك ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور .

وقالت طائفة : في الجيش يدخل أرض الحرب فيغنموا غنيمة ، ثم يلحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام : ألهم شركاء فيها ، هـــذا قول النعمان ، واحتج قائله بخبر رواه الشعبي عن عمر ، منقطع لا يصح ، والأول أثبت ، وبه نقول .

وكان الشافعي يقول: [١٧٤/١] ولو غزت جماعة باغية مع جماعة أهل العدل يشركوهم في الغنيمة ، وقال الأوزاعي في سرية خرجت فاخطأ بعضهم الطريق ، ولقي بعضهم العدو فأصابوا غنيمة ، قال: تقسم فيهم جميعاً .

⁽١) أخرجه "خ" في المغازي ، باب غزوة خيبر ١٩١/٧ رقم ٤٣٣٨ ، وعنده أطول مما هنا .

 ⁽۲) روى له "عب" من طريق طارق بن شهاب عنه قدال : ۳۰۳-۳۰۳ رقم ۹۲۸۹ ،
 وسعيد بن منصور في السنن ۳۰۷/۳-۳۰۸ رقم ۲۷۹۱ .

٣ باب رد السرايا ما يغنم على أهل العسكر

(ح ٨٥٧) روينا عن النبي ﷺ أنه قال : وترد سراياهم على قعدهم (١) .

قال أبو بكر: ومعنى ، وسراياهم على قعدهم بعد ما تقبض الــسرية ، فما جعل لها وخص بها من النفل في البدأة الربــع بعــد الخمــس ، وفي الرجعة الثلث بعد الخمس ، إذا جعل لهم الإمام ذلك .

م ١٨٧٦ - واختلفوا فيما تصيب السرايا ، فقال كثير من أهل العلم : إذا خرج الإمام أو القائد إلى بلاد العدو وأقام بمكان وبعث من الجيش سرية ، أو سرايا في وجوه شيء ، فما أصابت السرايا مغنما ، أن ميا أصابت بينها وبين العسكر ، وكذلك لو أصاب العسكر شيئاً ، شرك من خسرج في السرية ، لأن كل فريق منهم رداً ليصاحبه ، هيذا قيول ماليك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث بين سيعد ، واليشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقد قال حماد بن أبي سليمان : إن السرية يردون على الجيش ، لأنهم ردءاً لهم إلا أن يقول الإمام : من أخذ شيئاً فهو له .

وقال الحسن البصري غير ذلك ، قال : إذا خرجت السرية بإذن الأمير ، فما أصابوا من شيء خمسه الإمام ، وما بقي فهو لتلك السسرية ، وإذا خرجت بغير إذنه ، خمسه الإمام وكان ما بقى بين الجيش كلهم (٢).

⁽۱) أخرجه "جه" في الديات ، باب المسلمون تتكافأ دماءهم ۸۹٥/۲ رقسم ۲٦٨٥ ، و"شسب" في الديات ، باب إن المسلمين تتكافأ دماءهم ٤٣٢/٩ رقم ٨٠١٧ ، و"بق" في الجنايات ، باب فيمن لا قصاص باختلاف الدينين ٢٩/٨ .

 ⁽۲) روی له سعید بن منصور من طریق هشام عنه قال : ۲۷۵/۲ رقم ۲٦٤٩ ، و "عب" ۱۹۱/۵
 رقم ۹۳۳۸ .

وقال النخعي في الإمام يبعث السرية فيصيبوا المغنم ، إن شاء الإمام خسه ، وإن شاء نفلهم (١) .

٤. باب ما يستحقه الفارس والراجل من السهام

قالم الله جمل ذكره : ﴿ واعلموا أَمَا غنمت من شيء فإن لله خمسة وللرسول ﴾ الآية (٢) .

فأعلم الله في كتابه من يستحق خمس الغنيمة ، ولم يسذكر في كتابه مستحقي أربعة أخماسها ، فتولى رسول الله على قسم ذلك ، وبيان مسايستحقه الفارس والراجل منه .

(-4.04) فأثبت للفارس : ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه (-8.04)

إذا كان الله فرض على النساس طاعة رسول الله على ، فأوجب عليه البيان ، قال الله : ﴿ وأَنْ إِنَا إِلَيْكَ الذَكِر لتبين للناسما نزل البهم ﴾ الآية (أ) ، وجاء الحديث عن عمر بن الخطاب أنه فرض للفرس سهمين وللراجل سهم (أ) ، هذا مذهب عمر بن عبد العزيز ،

 ⁽۱) روی له سعید بن منصور من طریق منصور عنــه ۲۷۵/۲ رقــم ۲۹۸۷ ، ورقــم ۲۹۸۵ ،
 و"عب" ۱۹۱/۵ رقم ۹۳۳۹ .

⁽٢) سورة الأنفال : ٤١ .

 ⁽٣) أخرجه "خ" في المغازي ، باب غزوة خيبر ٤٨٤/٧ رقم ٤٢٢٨ ، و "م" في الجهاد ، باب
 كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ١٣٨٣/٣ رقم ٥٥ (١٧٦٢) من حديث ابن عمر .

⁽٤) سورة النحل: ٤٤.

⁽٥) روى له سعيد بن منصور من طريق حارثة بن مضرب عنه أنه : ٣٠١/٢ وقم ٢٧٦٥ .

[۱۷۰/۱الف] وبسه قسال الحسسن البسصري ، وابسن سسيرين ، ومكحول ، وحبيب بن أبي ثابت ، وبه قسال عسوام علمساء الأمسصار في القديم والحديث .

وعمن قال ذلك مالك ومن تبعه مسن أهسل المدينة ، وكسذلك قسال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام ، وكسذلك قسال الشوري ومسن وافقه من أهل العراق ، وهو قول الليث بن سعد ومن تبعسه مسن أهسل مصر ، وكذلك قال الشافعي وأصحابه . وبه قال أحسد ، وإسسحاق ، وأبو ثور ، ويعقوب ، ومحمسد ، ولا نعلسم أحسدا خسالف ذلك إلا النعمان ، فإنه خالف فيه السنن وما عليه حمل أهسل العلسم في القسديم والحديث ، قال : لا يسهم للفسرس إلا سسهماً واحسداً (1) ، وخالف أصحابه ، فبقى قوله منفرداً مهجوراً .

٥ ـ باب الفرسين (٢) يكونان مع الرجل الواحد والأفراس

م ١٨٧٧ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهنل العلم على أن الرجل إذا حضر معه بأفراس في أرض العدو ، إن سهمه وسهم فرس واحد له يجب (٣).

م ١٨٧٨ – واختلفوا في إعطاء الفارس لأكثر من سهم واحد .

فقالت طائفة : لا يسهم إلا لفرس ، هذا قول مالك ، والـشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان ، ويعقوب ، وروينا ذلك عن عمر بن عبد العزيز .

⁽١) فتح القدير لابن الهمام ٤٩٣/٥.

⁽Y) في الأصل " الفرس " والتصحيح من الأوسط .

⁽٣) ذكره المؤلف في الإجماع /٨٢ رقم ٢٧٢ .

وقالت طائفة : يسهم للفرسين ، لا يسهم لأكثر : من ذلك ، هذا قول الأوزاعي ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وبه قال الحسس البصري ، ومكحول .

ومن حجة من قال القول الأول: ألهم أجمعوا على أن سهم فرس واحد يجب مع ثبوت الخبر عن النبي أنه أوجب ذلك قلنا بذلك ، إذ هو سنة ، وإجماع ، ووقفنا عن القول بأكثر من ذلك إذ فيه اختلاف ، لا حجة مع القائل به .

وقد احتج من قال بخلاف هذا القول بحديث لابن عمر ، لا يثبت ، لأنه قد عارضه غيره ، وكان يحيى القطان لا يحدث عن عبد الله العمري ويضعفه ، وضعفه أحمد .

وقد روينا عن سليمان بن موسى أنه قال غير ذلك ، قال : " إن أدرب (١) الرجل بأفراس ، كان لكل فرس سهمان ، قيل له : وإن قاتل عليها العبد ؟ قال : نعم " (٢) .

٦_ باب الهجين والبراذين والأسهام لها

م ١٨٧٩ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من قاتـــل أو حـــضر القتال على العراب من الخيل أن سهم فارس يجب له (٣).

م ١٨٨٠ – واختلفوا فيمن يقاتل على الهجين ، أو البراذين .

⁽١) أدرب: أي دخل بما أرض العدو.

⁽۲) روی له "شب" من طریق ابن جریج عنه قال : ۲۰۵/۱۲ رقم ۱۵۰۵۲ ، و "عب" ۱۸۶۵ رقم ۹۳۲۱ .

⁽٣) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٦ رقم ٢٧٣ .

فقالت طائفة: البراذين ، والمقاريف يسهم لها (١) سهمان كالخيل العربية لأنها يعني غناماً (٢) في كثير من [١/٥٧٥/ب] المواضع ، واسم الخيل جامع لها .

قال الله جل ذكره: ﴿ وَالْحَيْلُ وَالْبَعْالُ وَالْحَمِيرُ لِيْرَكِوهِا ﴾ الآيسة (٣)، وقسال عسز وجسل ﴿ واعدوا لهم ما استطعت من قوة ومن مرباط الحيل ﴾ الآية (٤).

فممن قال إن الخيل والبراذين سواء الحسس البصري ، ومكحول ، وكتب عمر بن عبد العزيز : إن البراذين من الخيل ، وهو قول مالك في البراذين والهجين أنها من الخيل .

وقال الثوري : البراذين والخيل سواء ، وقال الــشافعي : " أحــب إلى أن البراذين والمقاريف يسهم لها سهمان الخيل " (٥) .

وقال أبو ثور : في الهجين كذلك ، وقـــال النعمـــان : ســـهم الفـــرس والبراذين سواء ، وقال يعقوب : في الهجين كذلك .

وفيه قول ثان : وهو أن يسهم للفرس سهمان وللبرذوك سهم ، هذا قول الحسن البصري .

وسئل أحمد عن سهم للبرذوك ؟ قال : سهم واحمد ، قيل : معمه برذونين ، قال : يسهم للاثنين .

⁽١) في الأصل "له ".

 ⁽٢) كذا في الأصل وفي الأوسط " تغنى غناءها " .

⁽٣) سورة النحل: ٥.

⁽٤) سورة الأنفال: ٦٠.

⁽٥) قاله في كتاب الوصايا ، "باب تفريق القسم " ، الأم ٤/ ١٤٥ .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا يسهم للبراذيك ، كذلك قال مكحول ، قال : للفرس سهمان ، وللمقرف سهم ، وليس للبغال والبراذيك شيء .

وقال الأوزاعي : يسهم لما يشبه العروب من الهجين ، ويسسهم لما يشبه بالهجين من المقاريف ، يسهم ويترك للبراذيك .

م ١٨٨١ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من غزا على بغل، أو حمار ، أو بعير فله سهم راجل (١) كذلك قلل الحسن البصري ، ومكحول ، والثوري ، والشافعي ، وأبو تسور ، وأصحاب السرأي ، ولا أعلم أحداً خالف ذلك .

وقال الشافعي: "وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل ، فلا يدخل إلا شديداً ، ولا يدخل حطماً ولا قحماً ضعيفاً ولا جزعاً ولا أعجفاً رازحاً ، فإن فعل فشهد رجل على واحدة من هذه فقد قيل : لا سهم له لأنه ليس من عنى الخيل ، ولو قال رجل : أسهم للفرس كما أسهم للرجل ، ولم يقاتل ، كانت شبهة ، ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالرأي والدعاء وليس ذلك فيما وصفناه من الخيل " (٢) . وقال مالك : إذا أدخل الرجل فرساً كبيراً فلم يكن فيه ما يركب أو

٧ باب غزاة البحر يكون معهم الخيل

ينتفع به حتى فرغ الناس من الغنائم فلا يسهم لصاحبه سهم فارس.

م ١٨٨٢ – كان مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأبو ثور يقولون في غزاة

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٣ رقم ٢٧٤ .

⁽٢) قاله في كتاب الوصايا ، "باب تفريق القسم " ، الأم ٤/ ١٤٥ .

البحر : إذا كان مع بعضهم الخيل أسهم للفارس سهم فارس ، وللراجل سهم للراجل .

وقال الوليد بن مسلم: سألت أبا عمرو عن أسهام الخيل من غنائم الحصون ؟ فقال: كانت الولاة قبل عمر بن عبد العزيسز، الوليد، وسليمان لا يسهمون للخيل من الحصون [١٧٦/١]نف] ويجعلون الناس كلهم رجالة، حتى ولي عمر بن عبد العزيز فأنكر ذلك، وأمر بإسهامها من فتح الحصون، والمدائن.

٨ـ باب الدابة تموت بعد دخول الجيش أرض العدو قبل الغنيمة

م ١٨٨٣ – أجمع أهل العلم على أن من قاتل على دابت حتى يغنم الناس ، ويجوزوا المغانم ، ثم تموت الدابة أن صاحبها مستحق لسهم الفارس (١).

م ۱۸۸٤ - واحتلفوا فيمن ماتت دابته قبل ذلك وبعد دخولهم أرض العدو .

فكان الشافعي يقول: إنما يسهم للراجل سهم الفارس إذا حصر القتال فارساً قبل أن تنقطع الحرب ، فأما إذا دحل بلاد العدو فارساً وماتت دابته قبل القتال ، فلا يسهم له سهم فارس.

وقال أحمد : إذا ماتت فرسه فلا يسهم له إلا لمن شهد الواقعة .

وقال إسحاق : كلما لم يقاتل عليه فلا يسهم له ، وبه قال أبو ثور .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٣ رقم ٢٧٥.

م ١٨٨٥ - وقال إسحاق في رجل جاوز الدروب ، وباع فرسه من راجل ، أن يسهم الفرس لمن اشترى الفرس ، وبه قال الأوزاعي

وقال أبو عمرو في رجل دار الحرب بفرس ، ثم باعه من رجل ودخل دار الحرب راجلاً وقد غنم المسلمون غنائم قبل شرائه وبعده ، قال : يسهم للفرس مما غنموا قبل الشري للبائع ، ومما غنموا بعد الشراء فسهمه (1) للمشتري .

قيل لأبي عمرو: فإن اشتبه على صاحب المقسم ؟ قال: يقسمه بينهما، وبه قال أحمد، وإسحاق.

قال أبو بكر: هذا على مذهب السشافعي ، إلا قوله: فيان اشتبه ذلك ، فإن مذهب الشافعي أن يوقف السشيء السذي أشكل مسن ذلك بينهما حتى يصطلحا.

وقال النعمان : إذا دخل الرجل في السديوان راجسلاً ، ثم دخسل أرض العدو غازياً راجلاً ، ثم ابتاع فرساً يقاتل عليه وأُحرِزَتُ الغنيمـــة وهـــو فارس ، أنه لا يضرب له إلا بسهم راجل .

٩_ باب موت الرجل قبل الوقعة أو بعدها

م ١٨٨٦ - كان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : إذا حضر القتال ومات بعد أن تحاز الغنيمة ، ضرب له بسهمه وأعطى ورثته بعده ، وفي قولهما : إن مات قبل القتال فلا شيء له .

وقال مالك : لا أرى القسم إلا لمن شهد القتال .

⁽١) في الأصل " قسمه ".

وقال الأوزاعي : إذا مات أو قتل بعدما يدرب فاضلاً في سبيل الله ، أسهم له .

م ١٨٨٧ – وقال مالك ، والليث بن سبعد ، والشوري ، والسشافعي : إذا حضر القتال مريضاً ، أو صحيحاً فله سهم للقاتل .

١٠ باب التجار يحضرون القتال ١٥٦/١٦/٠٦

قال أبو بكر:

م ۱۸۸۸ – وإذا حضر الرجل التاجر القتال قاتل ، أو لم يقاتل ، وجب سهمه كسائر الجيش ، هذا قول الحسن البصري ، وابسن سيرين ، والشافعي ، والثوري ، وأحمد .

وكذلك قال الأوزاعي ، قال : إلا نقد يدين وهم السنعاب ، والبيطار ، والحداد ، ونحوهم .

وقال مالك : يسهم له إذا قاتل .

١١ـ باب الأجير يحضر الوقعة

وفيه قول ثان : وهو أن يسسهم له إذا قاتل ، ولا يسسهم له إذا اشتغل بالخدمة ، هذا قول الليث بن سعد .

وقال الثوري : يقسم له إذا غزا وقاتل ، ويرفع عمن استأجره بقدر ما شغل عنه . وفيه قول ثالث : وهو أن يسهم له إذا شهد ، وكان مع الناس عند القتال ، هذا قول أحمد .

وبه نقول : إذا قاتل الأجير فسهمه ثابت ، استدلالاً بخــبر ســـلمه بــن الأكوع .

(ح ٨٥٩) قال سلمة : كنت تابعاً لطلحة بن عبيد الله وأنا غلام شاب ، فأعطاني رسول الله على سهماً للفارس والراجل جميعاً (١).

١٢ باب اكتراء الدابة غزاة إلى رجوع الناس

قال أبو بكر:

م • ١٨٩٠ - إذا اكترى الرجل دابة في الضائعة إلى رجوع الناس بدناً غير معلومة ، فإن أدرك ذلك قبل خروج الناس ، وقبل استعمال المكتري الدابة فسخ ذلك ، وإن لم ينظر فيه حتى فرغ الناس من غزاهم فعليه كرى مثل دابته ، كان ذلك اقل عما سموه ، أو أكثر ، وهذا على مذهب الشافعي ، وبه قال أحمد .

وكان الأوزاعي يقول: يسمى له حين يؤاجره أياماً معلومة، فإن ذاد فبحساب ذلك.

وقال مالك : قد عرف وجه ذلك ، وأرجو أن يكون خفيفاً .

⁽۱) أخرجه "حم" ٤/ ٥٢ – ٤٠ ، وابن المنذر في الأوسط ١١/ ١٦٩ – ١٧٠ رقــم ٢٥٥٤ ، كلاهما في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

م ١٨٩١ – واختلفوا في الرجل يعطي فرسه على شطر ما يصيب عليه ، فكـــره ذلك مالك ، وهو غير جائز على مذهب الشافعي .

وأجاز ذلك الأوزاعي .

وقال أحمد بن حنبل: أرجو أن لا يكون بذلك بأساً .

١٣ باب الجعايل في الغزو

م ١٨٩٢ – روينا عن ابن الزبير أنه سئل عن الجعايل ، فقال : تركهـــا أفـــضل ، وإن أخذهًا فأنفقها في سبيل الله (١) .

وروينا عن ابن عمر أنه قال : كان القاعد يتبع الغازي ، فأمـــا أن يبيـــع لرجل غزوة فلا أدري ما هو ؟ (٢) .

وقال الزهري : إذا أخذ الرجل بينه (٣) يتقوى به فلا بأس .

وقال مالك : كان يجعل القاعد للخرارج جعلاً ، وأهمل المدينة كانوا يفعلون ذلك .

وقال أصحاب الرأي: لا بأس أن يجعل إذا كان [١/٧٧/١لـف] محتاجــاً فيخرج غازياً في سبيل الله ، ولا بأس إذا أحس الموسر من نفـــسه جبنـــاً أن يجعل لرجل جعلاً فيغزو في سبيل الله .

 ⁽۱) روى له "عب" من طريق شفيق بن الغيزار الأســـدي عنـــه قـــال : ۲۳۰/٥ رقـــم ۹٤٦٠ ،
 و"بق" ۲۷/۹ ..

⁽٢) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه قال : ٥/٠٣٠ رقم ٥٤٥٩ .

⁽٣) كذا في الأصل ، وعند "عب" بدينه " .

قال أبو بكر: وكرهت طائفة ذلك.

روينا عن ابن عمر رواية ثانية أنه كره ذلك .

وقال شريح: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

وقال الشافعي: " ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل ، وإن غرا به فعليه أن يرده إنما إن أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بسشيء من حقه " (١).

وقد روينا عن ابن عباس قولا ثالثاً: قيل له: إنه يخرج علينا للبعث في الجعائل فيخرج أربعة عن واحد. فقال: إن كان في كراع، أو سلاح فلا بأس، وإن جعلها في عبد، أو أمة، أو غنم فهو غير طائل (٢).

وقد حكى عن الأوزاعي أنه قيل له : العطاء يقدم لمدة معلومة فيتنافس القوم فيه ويتجاعلون ؟ قال : إذا كانست نيسة الغازي على الغزو فلا أرى بأساً .

١٤ باب النهي عن الاستعانة بالمشركين على المشركين

(ح ۸۹۰) جاء الحديث عن النبي الله أنه قال لرجل جاءه: ارجع فلن أستعين بمشرك (۳).

⁽١) قاله في الأم في كتاب الجزية ، باب العذر الحادث ١٦٤/٤ .

⁽٢) روى له "عب" من طريق عبيد الله بن الأعجم عنه قال : ٢٣١/٥ رقم ٩٤٦١ .

⁽٣) أخرجه "م" في الإمارة ، باب كراهة الاستعانة في الغزو الكافر ١٤٤٩/٣-١٤٥٠ رقم ١٥٠ (٣) . (١٨١٧) من حديث عائشة في حديث طويل .

(ح ٨٦١) وأنه قال: إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين (١).

م ١٨٩٣ - واختلفوا فيما يعطاه المشرك إذا استعين به على حرب العدو ، فكان الزهري ، والأوزاعي يقبولان : يعطون سهاماً كسهام المسلمين ، وبه قال إسحاق ، وكان السفافعي ، والنعمان ، وأبوثور يقولان : لا يسهم لهم ، وكان الشافعي مرة يقول : أحب إلي أن يعطى من الفيء شيء ويستأجر إجارة من مال لا مالك له بعينه ، وهو سهم النبي

وقال أحمد : الغالب على أن يستعان بمشرك .

وقال قتادة : إذا غزوا مع المسلمين ، فلهم ما صولحوا عليه .

قال (٢) أبو بكر: لا يستعان بهم لحديث أبي همد، وحديث عائشة ، ولا نعلم أن النبي الله استعان بهم ، والذي ذكر أنه استعان بهم غير ثابت .

فإن استعان بهم إمام أعطوا أقل ما قيل ، وهو أن يرضح لهم شيئا ولم نعلم مع من قال : يسهم لهم حجة .

١٥ باب ما يجب لمن حضر الوقعة ممن لم يبلغ

(ح ٨٦٢) ثبت عن ابن عمر أنه قال : عرضت على النبي على عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردين ، وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة

⁽۱) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط، قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ۳۰۳/۵، وقسال: وفيه سعد بن المنذر ذكره ابن حبان في الثقسات، وبقية رجاله ثقسات، وابسن المنسذر في الأوسط ١٧٦/١١ رقم ٢٥٦٤، من حديث أبي هميد الساعدي.

⁽٣) في الأصل: "وقال أبو بكر".

فأجازين ، وقال بن عبد العزيز ، وذكر له هـــذا الحـــديث [١٧٧٧/ب] فقال : هذا فرق بين الذرية والمقاتلة (١) .

م ١٨٩٤ – واختلفوا فيما يعطى غير البالغ ، فكان الليث بن سعد ، والشوري ، والشافعي (٢) ، والنعمان ، وأبو ثور يقولون : يرضخ لهم ، ولــيس لهـــم سهم البالغ .

وقال أحمد بهذا.

وقال ابن المسيب : كان الصبيان ، والعبيد يحذون من الغنائم إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة .

وفيه قول ثان: وهو أن يسهم لهم ، هــذا قــول الأوزاعــي ، وروينــا عن القاسم ، وسالم ألهما قــالا : في الــصبي يغــزى بــه ، والجاريــة ، والمرأة الحرة ، لا يرى لها ، ولا لهما من غنائم المسلمين شــيئاً (٣) ، وبــه قال مالك في النساء ، والصبيان ، والعبيد ، قال مالك في الغلام الــذي قد بلغ ، وأطاق القتال ولم يحتلم : إن قاتل ومثله قــد بلــغ القتــال ، أسهم له (٤) .

١٦ باب العبيد يحضرون الحرب وما يعطون

م ١٨٩٥ - كتب نجدة إلى ابن عباس يسأله عن المرأة ، والعبد يحضران الفتح

⁽١) أخرجه "خ" في المغازي ، باب غزوة الحندق وهي الأحزاب ٣٩٢/٧ رقـــم ٤٠٩٧ ، و "م" في الإمارة ، باب بيان سن البلوغ ١٤٩٠/٣ رقم ٩١ (١٨٦٨) .

⁽٢) الأم ٢٦١/٤ ، كتاب سير الواقدي .

⁽٣) روى لهما سحنون من طريق خالد بن أبي عمر عنهما قالا : المدونة الكبرى ٣٤/٢ ، بـــاب في سهمان النساء ، والتجار ، والعبيد .

⁽٤) المدونة الكبرى ٣٣/٢.

هل يسهم لهما قال : كتبت تسألني عن المرأة والعبد يحضران الفتح هل يسهم لهما ؟ لا يسهم لهما ، ولكن يجزيان (١) .

م ١٨٩٦ - واختلفوا في العبيد يحضرون قسم الغنائم ، وقد حصضروا الوقعة . فروينا عن الأسود بن يزيد أنه قال : شهد فتح القادسية عبيد فضرب لهم سهمالهم ، وهذا قول الحسن البصري (٢) ، والنخعي (٣) ، والنخعي وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وقال أبو تسور يسهم لهم إن اختلفوا فيه ، وحرمته كحرمة الحر من طريق الدين ، وفيه من الغناء مثل ما في الحر .

وفيه قول ثان : وهو أن ليس له من المغنم شيء ، روينه هذا الحديث عن عمر بن الخطاب ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وبه قال مالك ، وأحمد .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا يسهم لهم ، ولكن يرضخ لهم ، روى ذلك عن ابن عباس .

وقال الليث بن سعد : لا يسهم لهم إلا أن يحذوا من الغنائم ، وقال الثوري : يحذون .

وقال الأوزاعي : لا يسهم لهم ، ولا يرضخ لهم إلا أن يجيئــوا بغنيمــة ، أو يكون لهم بلاء فيرضخ لهم .

وقال أحمد ، وإسحاق : يرضخ لهم .

⁽١) روى له الحميدي في السنن ٢٤٤/١ رقم ٥٣٢ ، وعنده أتم مما هنا ، و "م" في الجهاد ، بـــاب النساء الغازيات يرضخن لهن الخ ١٤٤٥/٣ رقم ١٣٩ (١٨١٢) .

⁽٢) روى له "شب" من طريق أشعث عنه ٧/١٢٠ ؛ رقم ١٥٠٥٧ ، ١٥٠٥٨ .

⁽٣) روی له سعید بن منصور من طریق مغیرة عنه ٣٠٥/٢ رقم ٢٧٨١ ، وكذا "شب" من طریق حاد عنه ٢٧٨١ ، وكذا "شب" من طریق حاد عنه ٢٠/١٢ ؛ رقم ٥٩ ٥٠٥ .

قال أبو بكر:

١٧ باب المرأة تحضر القتال مع الناس

م ١٨٩٧ – روينا عن ابن عباس أنه قال في المرأة ، والعبد يحصران النساس في الموقال ، قال : ليس لهما سهم ، وقد يرضخ لهما (¹⁾ ، وبه قال الليث بن سعد ، والشافعي ، والنعمان [١٧٨/١/ألف] وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن لا سهم لهما ، ولا يحلنين شيئاً ، هلذا قول مالك (٥) .

وفيه قول ثالث : قاله الأوزاعي قال : أسهم رسول الله على للنسساء بخيبر ، وأخذ المسلمون بذلك (٢) .

⁽١) في الأصل " أبي عمير " والتصحيح من الأوسط وغيره .

 ⁽٢) في الأصل " حرثي المال " والتصحيح من حاشية المخطوطة ، والأوسط وغيره من
 الكتب المخرجة منها الحديث .

⁽٤) روى له سعيد بن منصور في السنن من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه قـــال : ٣٠٦/٢ رقم ٢٧٨٣ .

⁽a) المدونة الكبرى ٣٣/٢ ، باب في سهمان النساء ، والتجار ، والعبيد .

⁽٦) حكى عنه "ت" في السير ، باب من يعطى الفيء ٣٨٠/٢ .

١٨ باب الجماعة يغنمون من بلاد العدو بغير إذن الإمام

م ١٨٩٨– واختلفوا في الواحد والجماعة يغنمون .

فقالت طائفة : يخمس ، ويكون الباقي لها ، أوله ، هذا قــول الشــوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن لا شيء لها .

قال الحسن البصري: أيما سرية سارت بغير إذن إمامها لا في مصالحته ، فغنمت ، فلا غنيمة لها .

وفيه قول ثالث : قاله النعمان : وهـو أن لا يخمـس ، مـا أصـابت فهو لها ، هذا قول النعمان .

م ١٨٩٩ – وقال الثوري في المشركين يخرجون بغير إذن الإمام فيصيبون غنيمة ، فحالهم في ذلك كحال المسلمين ، إذا فعلوا ذلك بغير إذن الإمام .

وقال قال سفيان الثوري في الذمي يغير وحده : يخمــس مــا أخـــذه ، وبقيته له .

وقال الأوزاعي: يؤخذ منه الخمس، وبقيته للأنباط، كتب بذلك عمر بن عبد العزيز، وبه قال المزين، وكذلك قال في صبيان المسلمين، وقال في عبيد المسلمين: أربعة أخماسها لمواليهم.

١٩ـ باب المال يغلب عليه العدو ويستنقذه المسلمون ، ثم يدركه صاحبه قبل القسم وبعده

م ١٩٠٠ – واختلفوا في مال المسلم يغلب عليه العدو ، وثم يأخذه المسلمون

منهم فيأتي صاحبه قبل القسم أو بعده .

فقالت طائفة: صاحبه أحق به ما لم يقسم ، فإذا أدرك وقد قسسم فهو أحق به بالثمن ، كذلك قال النخعي ، والشوري ، والأوزاعي ، والنعمان ، غير أن النعمان قال: العبد يأسره العدو كما قال هؤلاء ، قال في العبد يأبق إلى العدو: إن أدركه السيد قبل القسم وبعده يأخذه مولاه بغير قيمة ، لأن المسلمين لا يحرزوه .

وقالت طائفة: يأخذه صاحبه ما لم يقسم، فإذا قسم فلا حق له، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب، وهو قول سلمان بسن ربيعة، وعطاء بن أبي رباح، والليث بن سعد، وأحمد، وقال مالك مرة: في المال يصيبه العدو من أموال أهل الإسلام هكذا، وقال في العبد: صاحبه أحق به ما لم يقسم، فإذا قسمت الغنائم فلا أرى بأساً أن يكون له بالثمن إن شاء (1).

وفيه قول ثالث : [١٧٨/١] وهو أن لا يرد إلى صاحبه ، هو للجيش ، هذا قول الزهري ، وقال عمرو بن دينار : سمعنا أن ما أحرز العدو وهو للمسلمين ، يقسمونه .

م ١٩٠١ - وقال الأوزاعي في العبد يأبق إلى العدو : وإن أخذ قبل أن يدخل حصنا من حصولهم رد إلى مولاه ، وإن دخل حصنا فسسى ، فهو بمترلة أهل الحصن يجعل في الفيء .

وقالت طائفة: " سواء أبق العبد إلى العدو ، أو أحد العدو العبد فأحرزه ، لا فرق بينهما ، وهما لسيدهما إذا ظفر بهما قبل أن يقتسما ، وبعد القسم سواء يأخذهما السيد قبل القسم وبعده .

 ⁽١) المدونة الكبرى ٢/١٥ .

هذا قول الشافعي (١) ، واحتج :

وبهذا قال أبو ثور ، وقال الشوري : إذا أبسق العبسد إلى العسدو ، ثم أصابه المسلمون ، فصاحبه أحق به قسم أو لم يقسم .

م ۱۹۰۲ – وقال الثوري : إذا أصاب العدو مملوكا ، فاشترك رجل من المسلمين فأعتقه ، فليس لمولاه عليه سبيل ، هو استهلاك ، وكذلك إذا كانت جارية فاشتراها رجل فوقع عليها فولدت ، فليس لمولاها شيء .

قال أبو بكر: بقول الشافعي أقول.

٢٠ باب أم الولد تسبي

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر:

م ١٩٠٣ - واختلفوا في أم الولد تسسى ، ثم يأخذها المسلمون ويجسرى عليها القسم .

⁽١) قاله في الأم ٢٥٤/٤ ، في كتساب الحكسم في قتسال المسشركين ، بساب العبسد يسابق إلى أهل دار الحرب .

 ⁽۲) أخرجه الشافعي في الأم ، في كتاب الحكم في قتال المشركين ٢٥٤/٤ ، و "م" في النذر ، باب
 لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد ١٢٦٣/٣–١٢٦٣ رقم ٨ (١٦٤١) .

فقالت طائفة: يأخذها سيدها بقيمة عدل ، كذلك قال الزهري . وقال مالك: " لا أرى أن تسترق ، وأرى أن يفديها الإمام لسيدها ، فإن لم يفعل فأرى على سيدها أن يفديها ولا يسدعها ، ولا أرى للذي صارت إليه أن يسترقها ، ولا يستحل فرجها ، وإنما هي بحرلة الحرة " (١) .

وقال الليث بن سعد مثل ذلك ، وقال : إن لم يكن عنده ما يفديها به ، كان ذلك ديناً عليه يبيع به .

وكان الشافعي يقول : لا تكون أم الولد أم ولد ولا يغرم السيد شـــيئاً ، وبه قال أبو ثور .

وقال النعمان : أم الولد ، والمدبر ليس يملكها العدو عليه .

قال أيو بكر: كما قال الشافعي أقول.

٢١_ باب الجارية يشتريها الرجل من المغنم فيجد معها مالا

م ٤ • ٩ ٩ - واختلفوا في الجارية تُشترى من المغنم فيجد معها المشتري مالا . فقالت طائفة : يجعل في بيت المال ، كذلك قال الشعبي (٢) .

وفيه قول ثان : وهو أن يرد إلى المغانم للجيش الذين غنموها ، هذا قياس قول الشافعي ، وبه نقول .

وممن روينا عنه أنه قال ذلك مكحول ، وحزام بن حكيم ، ويزيد بن أبي مالك .

⁽١) قاله في "مط" في كتاب الجهاد ، باب ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصـــاب العـــدو ٢٥٣/٢ . وراجع المدونة الكبرى ١٧/٢ .

⁽٢) في الأصل " الشافعي " والتصحيح من الأوسط ١٩٤/١١ رقم المسألة ١٨٨٤ .

وقال أحمد : يرد ، وكذلك قال إسحاق ، وكان مالك يسسهل في القليل منه ، وفي اليسير ، والكثر مثل القرطين ، وما أشبهها ، ولا يسرى ذلك في الكثير .

27_ باب قسم الغنائم في دار الحرب

م ١٩٠٥ واختلفوا في قسم الغنائم في دار الحرب .

فكان مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثــور يقولــون : يقــسمها الإمام في دار الحرب إن شاء .

وقال أصحاب الرأي: " لا ينبغي لإمام المسلمين إذا أصابوا غنائماً في دار الحرب أن يقسموا شيئاً من ذلك حتى يحرزوه إلى دار الإسلام، وإن قسموه في دار الحرب، كانوا قد أساؤا، وجائز ذلك " (١).

قال أبو بكر : وبقول مالك ، والشافعي أقول ، وذلك للثابت .

(ح ٨٦٥) عن النبي ﷺ أنه قسم يوم حيبر (٢) للفرس سهمين ، ولصاحبه سهماً (٣) .

٢٣_ باب استنجار الإمام على الغنائم من يحملها ويقوم بحفظها

م ١٩٠٦ كان الأوزاعي يقول في الإمام تجتمع عنده الغنيمة : لا أعلم بأساً أن يقول : من حرس الليلة العسكر فله كذا من السبي ، أو الدابسة مسن

⁽١) حكاه محمد في كتاب الأصل المخطوط ٦/ ٩١ / ألف.

⁽٢) في الأصل " حنين " والتصحيح من حاشية المخطوطة ، والأوسط .

⁽٣) تقدم الحديث برقم ٨٥٨.

الفيء ، ويجعل الإمام للراعبي ، والدليل من هاعبة المال ، ويعطي الجاسوس من المال الذي يجهز به والي الصائفة ، فإذا لم [يكن معه] (1) أعطاه من جملة الغنيمة وينفق على جماعة السبي ، والأسراء من جملة الغنيمة .

وكره أحمد أن يستأجر القوم على سباق الرمل على فرس جيش ، ولا بأس أن يواجر الرجل نفسه على دابته .

٢٤ باب اختلاف أهل العلم في قسم الأشياء ومما يغنم مما يختلف في بيعها

م ١٩٠٧ – واختلفوا في المصاحف من مصاحف المسلمين في المغانم .

فكان الثوري ، والأوزاعي يقولان : إن لم يوجد صاحبه جعل في المغانم فيبيع ، وفي قول الشافعي : إذا علم أنه مما أخذ من المسلمين ، يوقف ولا يقسم حتى يأتي صاحبه .

وبه نقول .

م ١٩٠٨ - وقال الأوزاعي في المصحف من مصاحف السروم ، يدفن أحب إلى [٧٩/١/ب] .

وقال الثوري : إذا لم يدر ما فيه كيف يباع ، وقال الشافعي : " يدعو

⁽١) ما بين المعكوفين من الأوسط .

الإمام من يترجمه ، فإن كان طب أو غيره لا مكروه فيه باعه ، وإن كان شرك شق الكتاب ، وانتفع بأوعبته " (١) .

م ١٩٠٩ - واختلفوا في الفرس يوجد موسوماً عليه حبيساً في سبيل الله .

فكان الأوزاعي ، والشافعي يقولان : يرد كما كان .

وقال الثوري: يقسم ما لم يوجد صاحبه ، وقال أحمد: إن لم يعرف صاحبه حبس كما كان.

وقال الأوزاعي : إن كان سيفاً ليس السيف مثل الفرس ، والسيف ممسا تبايعه القوم .

قال أبو بكر: ليس بينهما فرق.

م ١٩١٠ و اختلفوا في الكلب يصاب .

فقال الأوزاعي : لا يباع هو لمن أحرزه ، وقال الــشافعي : " الكلــب لا يباع ولكن إن كان للصيد ، أو الماشية ، أو الــزرع ، أخـــذه أحــد يريده لذلك ، أو يعطيه أهل الأخماس إن أراده أحد منهم ، وإلا قتلــه ، أو خلاه " (٢) .

م ١٩١١ - وقال أحمد [في] (٣) كلب البصيد: لا يجعل في في المسلمين ثمن الكلب .

وكره ثمن الكلب الحسن البصري (1) ، والحكم ، وحماد .

وقياس قول من رخص في ثمن الكلب أن يقسم ما كان من كلب

⁽١) قاله في الأم ، في كتاب سير الواقدي ، "باب كتب الأعاجم " ٢٦٣/٤ .

⁽٢) قاله في كتاب سير الواقدي ، "باب في الهر والصقر " الأم ٤/ ٢٦٤ .

⁽٣) ما بين المعكوفين من الأوسط.

⁽٤) روى له "شب" من طريق أبي حرة عنه ٦/ ١٤٤ رقم ١٥٤٧ .

الصيد ، ورخص في ثمن الكلب النخعي ، وعطاء بن أبي رباح ، وإسحاق بن راهويه .

وكان مالك يكره أثمان الكلاب كلها ، ويرى على من قبل كلب صيد ، أو ماشية قيمته .

وكان النعمان يرى بيع الكلاب كلها ، ويوجب على قاتله الغرم .

وقال مالك في كلب كثرت قيمته وذكروه بالغسا وفي السبع فراه إلى صاحب المقاسم .

قال أبو بكر: لا يجوز بيع شيء من الكلاب ، ولا يقسم إن وقسع في المغانم ، ولكن الإمام يعطي ما كان منه ما يجوز الانتفاع به من شاء من أصحاب المقاسم ، وإنما منعنا من قسمته لأن النبي في المحمد عن غن الكلب ، وذلك على العموم .

م ١٩١٢ – واختلفوا في الهر يؤخذ في المغانم .

فروينا عن أبي هريرة ^(۱)، وجابر بن عبد الله ^(۲)، ومجاهد ، وطــــاووس ، وجابر بن زيد ، والأوزاعي ألهم كرهوا ثمن الهر .

وروينا عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً بثمنه (٣).

ورخص في ثمنه الحسن البصري ، وابن سيرين ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالك ، والثوري ، والمشافعي ، وأحمد ، وإسماق ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر:

⁽١) روى له "شب" من طريق أبي المهزم عنه ٦/ ١٥٥ رقم ١٥٥١.

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) روى له ابن المنذر من طريق قيس بن جبير عنه ، الأوسط ١١/ ٢٠٦ رقم الأثر ٢٦٠٢.

م ۱۹۱۳ – فأما الصقر والبازي ، والعقاب فبيعها جائز ، وقسم أثمانها جائز ، كما يجوز بيع الحمر ، والبغال ، وإن لم يجنز أكلسها ، وهنذا علسى مذهب الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

٢٥ باب بيع الرقيق الذين لم يسلموا من أهل الشرك

م £ 191 – واختلفوا في بيع السبي الرجال ، والناساء من أهال الحرب [/١٨٠/ألف] منهم .

فكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : لا بأس ببيعهم منهم .

وكان مالك ، والثوري ، وأصحاب الرأي لا يرون بأســـاً ببـــيعهم مـــن أهل الذمة .

وقال أحمد ، وإســحاق : لا يبـاعون صــغاراً كــانوا أم كبــار مــن اليهود والنصارى .

وقال الأوزاعي : كان المسلمون لا يرون بأساً ببيع السبي منهم ، وكانوا يكرهون بيع الرجال ، إلا أن يفاد بهم أساري المسلمين .

وقال النعمان في السبي الرجال والنساء : أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوى بمم أهل الحرب ، وبه قال يعقوب .

وكان الشافعي يقول في الصبيان : ليس مع أحد منهم من والديسه فلا يباعون منهم (١).

وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : يرد إليهم صعيراً بمسلم ، ويرده الله إلينا كبيراً فنضرب عنقه .

⁽١) الأم، كتاب سير الأوزاعي ٧/ ٣٤٨.

٢٦ أبواب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأساري والغداة أو القتل

قال الله عز وجل: ﴿ حتى إذا أَثَخْنَتُمُوهُ مِ فَشَدُوا الوَّنَاقَ فَإِمَا مِنَا بِعِدُ وَإِمَا فَدَاءُ حَتَى تَضِعُ الْحَرِبُ أُونِرَامِهَا ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر : جاءت الأخبار عن رسول الله على أنه سن في الأسارى سنناً ثلاثة ، المن ، والفداء والقتل ، فمما يدل من سننه على المسن قولمه في أساري بدر :

(-777) لو كان مطعم بن عدي حياً فكلمني في هؤلاء لتركتهم إطلاقه له (7) . (-777) ودل إطلاقه مناً أبي العاص بن الربيع على مثل ذلك (7) .

وفعل ذلك بأهل مكة حيت فتحها فقال:

(ح ٨٦٩) ومن على أهل خيبر فلم يقتلهم وفتحها عنوة ، فقسم أراضيها ، ومن

⁽١) سورة محمد: ٤.

 ⁽۲) أخرجه "خ" في فرض الخمس ، باب من النبي على الأسارى من غير أن يخمـــس ٢٤٣/٦
 رقم ٣١٣٩ ، وفي المغازي ٢٣٢/٧ رقم ٤٠٢٣ .

⁽٣) قصة إطلاق أبي العاص ذكرها "د" في الجهاد ، باب في فداء الأسمير بمسال ١٤١-١٤١- ١٤١ رقم ٢٦٩٦ ، و"حم" ٢٧٦/٦ ، و"بق" ٣٢٢/٦ ، وابن المنذر في الأوسط ٢١٣/١١- ٢١٤ رقم ٢٦٩٦ ، من حديث عائشة .

⁽٤) أخرجه "م" في الجهاد ، باب فتح مكسة ١٤٠٧/٣ -١٤٠٨ رقسم ٨٦ (١٧٨٠) ، مسن حديث أبي هريرة .

على رجالهم وتركهم عمالاً في الأرض والنخل على السشطر حتى أخرجهم عمر حين استغنى عنهم (١) .

ومما يدل على أن الإمام أن يفدي بأساري المشركين أساري المسلمين :

(ح ۸۷۰) خبر عمران بن الحصين أن النبي الله فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني عقيل (۲) .

وأما سنته في قتل الأساري:

- (-7) فقتله قریظة لما نزلوا علی حکم سعد بن معاذ (-7)
 - (ح ۸۷۲) وأمره أن يقتل ابن خطل يوم دخل مكة ^(١) .
- (ح ٨٧٣) وقتله عقبة بن أبي معيط ، وما قبل الفداء ، قام إليه علي بن أبي طالب فقتله صبراً (٥) .

م ١٩١٥ – واختلفوا في الأساري .

فقال الشافعي : إن شاء قتلهم وإن شاء من عليهم ، وإن شاء فدى هم ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور .

⁽١) تقدم الحديث في كتاب الزكاة .

⁽٢) أخرجــه "م" في الجهــاد ١٢٦٢/٣ -١٢٦٣ رقــم ٨ (١٦٤١) ، في حــديث طويـــل وفيه هذا اللفظ .

⁽٣) أخرجه "عب" في كتاب أهل الكتــاب ، بــاب إجــلاء اليهــود مــن المدينــة ٦٠٥٥-٥٥ رقم ٩٩٨٨ ، و "بق" في كتاب الجزية ، باب لا يــسكن أرض الحجــاز مــشرك ٢٠٨/٩ ، من حديث ابن عمر .

⁽٤) أخرجه "خ" في جزاء الصيد ، باب دخول الحرم بغيير إحسرام ٩/٤ ٥ رقسم ١٨٤٦ ، وفي مواضع أخرى ، و "م" في الحج ، باب جواز دخول مكة بغير إحسرام ٩٨٩/٢ - ٩٩٩ رقم ٥٥٤ (١٣٥٧) ، من حديث أنس بن مالك .

⁽٥) أخرجه "عب" في الجهاد ، باب قتل أهل المشرك صبراً ، وفداء الأسرى ٢٠٦/٥ رقم ٩٣٩٤ .

وقال مالك في الرجال البالغين : إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بحم أسارى المسلمين ، وبه قال الثوري ، وأبو عبيد ، وقالا : وإن شاء أستر قهم .

وقال [١٨٠/١] الأوزاعي كما قال الشافعي ، وقال : إن شاء عسرض عليه الإسلام ، فإن أسلم فهو عبد للمسلمين .

وقال أصحاب الرأي: إن شاء ضرب أعنساقهم وإن شاء أن يمن عليهم عليهم ويصيّرهم فيئاً بين المسلمين فعل ، وإن شاء أن يعرض عليهم الإسلام فعل ، وينبغي للإمام أن ينظر في ذلك مصلحة المسلمين .

وكان عمر بن عبد العزيز ، وعياض بن عقبة بن نافع يقتلان الأساري .

وقال مجاهد في أميرين أحدهما يقتل الأساري والآخر يفادى ، قال : الذي يقتل أفضل .

وقال مالك : أمثل ذلك عندي في الأساري أن يقتل كل من خيف منه (١) .

قال إسحاق : الإثخان أحب إلي إلا أن يكون معروفاً يطمع به الكثير .

م ١٩١٦ - وقد اختلف وا معنى قول، تعسالى : ﴿ حتى يَثَخَنْ فِي

الأمرض ﴾ الآية (٢) ، فكان مجاهد يقول : الإثخان : القتل .

وقال مجاهد : قتل الأسير خير من إمساكه ، وقال محمـــد بـــن إســـحاق صاحب المغازي : حتى يثخن عدوهم حتى ينفيه من الأرض .

وقال أبو عبيدة معناه : حتى يغلب ويبالغ .

⁽١) المدونة الكبرى ٩/٢ ، باب في قتل الأساري .

⁽٣) سورة الأنفال : ٦٧ .

قال أبو بكر:

م ١٩١٧ - وقال غير واحد من الأوائل: إن قوله: ﴿ فَاقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَيْمُوهُ مِنْ ﴿ فَإِمَا مِنَا بِعِدُ وَإِمَا مِنَا بِعِدُ وَالْمَا بِعِدُ وَالْمَا عِلَى اللّهِ وَالْمَا عَلَى اللّهُ وَالْمَا عَلَى وَالسّدِي ، ومن حجة من رأى أن أخذ الفداء والمن على والسّدي ، ومن حجة من رأى أن أخذ الفداء والمن على الأسير أولى من القتل ، لأن أكثر أساري بدر أخذ منهم الفداء .

(ح ٤٧٤) لأن النبي الله فادى الرجل بالرجلين اللذين أسرا من أصحابه (٥). وكان الحسن البصري ، وعطاء ويكرهان قتل الأسير ، قالا : من عليه أو فاده ، وبه قال سعيد بن جبير ، وقال الحسن البصري : يصنع به صنع رسول الله عليه بأسارى بدر ، يمن عليه ، أو يفادى به .

27_ باب الأسير يقتله الرجل من العامة

م ١٩١٨ – واختلفوا في الأسير يقتله الرجل مــن العامـــة ، فكـــان الـــشافعي

١) سورة الأنفال : ٦٧ .

⁽٢) سورة الأنفال : ٦٧ .

⁽٣) سورة التوبة : ٥ .

⁽٤) سورة محمد: ٤.

⁽٥) تقدم الحديث برقم ٧٧٠.

يقول : لا غرم عليه ، وقد أساء ، ولكنه لو قتــل طفــلا ، أو امــرأة عوقب ، وغرم أثماهما .

وقال الأوزاعي : إن كان قتله قبل أن يصلي به الإمام بعـــد مـــا أســـر عوقب ، وإن قتله بعد ما يبلغ الإمام غرم ثمنه .

وقال الثوري : لا يقتله حتى يرفع إلى الإمام ، إلا أن يخافه .

وقال أحمد في الرجل يقتل أسمير غميره : إلا أن [١٨١/١/ألـف] يــشاء الوالى ليكون له نكاية في العدو ، وبه قال إسحاق .

٢٨ باب بيع الدرهم بالدرهمين من أهل الحرب

م 1919 – واختلفوا في بيع الدرهم بالسدرهمين مسن أهسل الحسرب ، فكسان الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، ويعقوب يقولون : لا يجوز ذلك . وكره ذلك أحمد .

وحكى يعقوب عن النعمان أنه كان يبيح ذلك .

٢٩ باب وجوب فكاك الأساري من أيدي المشركين

- رح ٨٧٥) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : أطعموا الجائع ، وعــودوا المــريض ، وفكوا العابي (١) .
- رح ٨٧٦) وروينا عنه أنه كتب كتابا بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلهم ، وان يفكوا عانيهم بالمعروف (٢) .

⁽١) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب فكاك الأسير ١٦٧/٦ رقم ٣٠٤٦ ، وفي مواضع أخرى كثيرة .

⁽٢) أخرجه "حم" ٢٧١/١ .

- (ح ۸۷۷) وفادى رسول الله ﷺ برجل من العدو برجلين من المسلمين (١) .
- م ۱۹۲۰ وروینا عن عمر بن الخطاب أنه قال : واعلموا أن كل أسير من أسرى المسلمين ، إن فكاكه من بين مال المسلمين (٢) .

وروينا عن ابن الزبير أنه سأل الحسن بن علي بن أبي طالب عن فكاك الأسير قال: يعنى على الأرض التي تقاتل عنها (٣).

و ممن كان يرى فكاك الأسارى عمر بن عبد العزيز ، ومالك ، وأحمـــد ، وإسحاق .

٣٠ باب ما يجب من حياطة أهل الذمة

م 1971 - روينا عن عمر بن الخطاب أنه كان في وصيته عند موته : أوصى الخليفة من بعدي بكذا أو كذا ، وأوصيه بذمة الله ، وذمه رسوله على خيرا ، أن يقاتل من ورائهم ، وان لا يكلفوا فوق طاقتهم (أ) .

وقال عسوام أهسل العلسم في أهسل الذمسة: يسسبون ، ثم يسصيبهم المسلمون بعد : إلهم لا يسترقون ، ويسرون إلى ذمتهم ، هسذا قسول النخعي ، والشعبي ، وبه قال مالك ، والليث بن سسعد ، والأوزاعسي ، والشافعي .

وقال عمر بن عبد العزيز ، والليث بن سعد : يفدى أسيرهم .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٥٧٠، ٨٧٤.

 ⁽۲) روى له ابن المنذر في الأوسط ٢٣٨/١١ رقم الأثر ٦٦٤٠ ، و "شــب" ٢٠/١٢ - ٤٢١ رقم ١٥١٠٩ .

⁽٣) روى له "شب" ٢٠/١٢ - ٢١ رقم ١٥١١٠ .

⁽٤) روى له أبو عبيد في كتاب الأموال /١٦٨ رقم ٣٣٤ .

٣١ باب الحكم في الرجل من المسلمين يشتري أسيراً من أهل دار الحرب بإذن الأسير أو بغير إذنه

- م ۱۹۲۲ أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا اشترى أسيراً من أسارى المسلمين من العدو بأمره بمال معلوم ، ورفع المال بأمره ، أن له أن يرجع بذلك عليه (١) .
- م ١٩٢٣ واختلفوا فيه إن اشتراه بغير أمره ، فقال أكثر أهل العلم : يأخلف منه ما اشتراه به ، كذلك قال الحسن البصري ، والنخعي ، والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق [١٨١/١] .
- م ١٩٢٤ وقال الأوزاعي : إذا اختلف الأسمير والمستتري ، فالقول قسول المشتري ، وفي قول الشافعي : إن اشترى بأمره واختلف ، فالقول قول الأسير .

وفيه قول ثان : وهو أن الأسير إن كان مؤسراً دفع إلى المستتري غن ما اشتراه به ، وإن كان معسراً رأيت ذلك في بيت مال المسلمين ، فإن لم يفعل ذلك السلطان كان الشمن دينا عليه ، هذا قول الليث بن سعد .

وقالت طائفة: لا شيء على الأسير مما اشتراه به إذا كان ذلك بغير أمره، هذا قول الثوري، والشافعي.

وبه نقول ، لأن ذلك متطوع بالشري .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٣ رقم ٢٧٦.

٣٢ باب الأسير يرسله العدو على أن يجيئهمبمال ، أو يبعث به إليهم

وقال الشافعي: "إذا خلوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت ، وأحدوا عليه إن لم يدفع الفداء أن يرجع في إسارهم ، فلا ينبغي أن يعرد ، ولا ينبغي للإمام أن يدعه ، والعودة وإن كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهموه ، فلا يعطهم شيئاً ، وإن صالحهم على شيء مبتدئا ابتغاء ، له أن يؤديه إليهم ، إنما أطرح عنه ما استكره عليه " (1) .

وقال الليث : إذا خلوه على أن لا يبرح من عندهم ، فأعطاهم على ذلك عهد الله وميثاقه ، لا أرى أن يفارقهم ، فإن هو فعل كان قد حضر بالعهد .

٣٣ باب رقيق أهل الذمة يخرجون إلى دار الإسلام

(ح ۸۷۸) جاء الحديث عن أبي بكرة رضي الله عنمه أنمه خمرج إلى رسول الله وهو محاصر أهل الطائفة ثلاثمة وعمشر ممن عبدا ، فماعتقهم رسول الله على (٢) .

⁽١) قاله في كتاب الحكم في قتال المشركين ، باب الأسمارى والغلمول . الأم ٢٤٧/٤ ، وكسذا في باب الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم ٢٧٥/٤ .

⁽٢) أخرجه "عب" في كتاب الجهاد ٥٠١/٥ رقم ٩٦٨٢.

م ١٩٣٦ - وبمذا قال الثوري ، والشافعي ، والأوزاعي ، فسإن جساء السسيك فأسلم ، وجاء العبد فأسلم ، رد إلى سيده .

وقال الليث بن سعد في العبد من عبيد العدو يفرُ إلى دار الإسسلام ويسلم ، قال : هو حر ، وقال النعمان : إذا أسلم عبد الحرب في دار الحرب ، ثم ظهرنا على الدار فهو حر ، وإذا أسلم عبد الحرب في دار الحرب ، ثم خرج إلينا فهو حر .

م ١٩٢٧ وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن رقيق أهـل الذمــة إذا أسلموا أن بيعهم يجب عليهم (١) ، وممن حفظنا ذلك عنه عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري ، والنخعي ، والليث بن سعد ، والـشافعي ، وأجد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ۱۹۲۸ و کان مالك ، والسشافعي يقولان : إذا اشترى [۱۸۲/۱/ألف] النصراني عبداً مسلما فالشرى جائز ويباع عليه .

م ١٩٢٩ – وقال النعمان في الحرب يدخل إلينا بأمان ، فيشتري عبداً مسسلما ، ثم يدخله معه دار الحرب قال : يعتق العبد .

وقال يعقوب ومحمد : لا يعتق .

قال أبو بكر: لا يعتق.

74_ باب التفرقة بين الجماعة من السبي يصيرون في ملك الرجل من المسلمين

(ح ٨٧٩) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : مــن فـــرق بـــين والــــدة

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٣ رقم ٢٧٧.

وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (١) .

م ١٩٣٠- وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن التفرقة بين الولد وبين أمه ، والولد طفل لم يبلغ سبع سنين ولم يستغن عن أمه غير جائز (٢).

قال يحمله هذا القول مالك ، ومن تبعه من أهل المدينة ، والأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام ، والليث ومن قال بقوله من أهيل مصصر ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ١٩٣١ – واختلفوا في الوقت الذي يجوز أن يفرق بين الوالدة وولدها .

فقال مالك : حد ذلك إذا أثغر .

وقال الليث بن سعد : حد ذلك أن ينفع نفسه ويستغني عن أمه فقد فوق عشر سنين أو نحو ذلك ، وقال الأوزاعي : إذا استغنى عن أمه فقد خرج من الصغر .

وقال الشافعي : لا يفرق بينهما حتى يصير ابن سبع أو ثمان سنين .

وقال أبو ثور : إذا كان يلبس وحده ، ويتوضأ وحده ، فسلا بسأس أن يفرق بينهما .

وقال سعيد بن عبد العزيز : لا يفرق بينها في البيع ، حمى يرفع عنه اسم اليتيم .

⁽۱) أخرجه "مي" في السير ، باب النهي عن التفريق بين الوائدة وولدها ١٤٦/٢ رقـم ١٤٨٢ ، و"حـم" ٥/٤١٤ ، و"ت" في البيـوع ، بـاب مـا جـاء في كراهيـة أن يفـرق بـين الأخـوين .. الخ ٢٩٥/٢ رقـم ١٦٦٣ ، وكـذا في الـسير ٢٨٥/٢ رقـم ١٦٦٣ ، وقال : هذا حـديث ، حـسن غريب ، و "بـق" ١٢٦/٩ ، والحـاكم في المـستدرك ، في البيوع ٢٥٥/٢ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ويخرجاه ، وأقـره الـذهبي في عنصر المستدرك ٢٥٥٠ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٣ رقم ٢٧٨ .

وقال أحمد قولاً سادساً ، قسال : السسبي خاصــة لا يفــرق بينــهما ، قيل : فالمحتلمين لا يفرق بينهما ؟ قال : لا .

قيل لأحمد : يفرق بين المرأة ، وأمها ، والأخسوين ؟ قسال : لا يفسرق بين اثنين من السبى ، والصغير ، والكبير ، والذكر ، والأنثى سواء .

واحتج بعمر (۱) أنه قال : لا يفرق بين أهل البيت ، بد من أن يكون فيهم كبارا ، وقال النعمان وأصحابه : لا يفرق بسين الجاريسة وولسدها ، إذا كانوا صغارا ، وإن كانوا رجالا ، ونساء ، أو غلمانا وقد احتلموا ، فلا بأس أن يفرق بين هؤلاء .

قال أبو بكر : كلما ذكرناه إنما هو في التفريــق بــين الأم ، وولــدها في البيع .

م ۱۹۳۲ – فأما التفريق بين الوالد ، وولده ، فإن مالكا قال : لسيس من ذلك شيء .

وقال الليث بن سعد : أدركت الناس وهم يفرقون بين الوالد وولده في البيع ، ولا يفرقون بين الأم وولدها حتى يبلغ .

وفيه قول ثان : وهو [١٨٢/١] أن لا يجوز أن يفرق بينهما ، هذا قول أحمد ، وهذا قول أصحاب الرأي ، وهذا يشبه مذهب الشافعي .

٣٥ باب التفرقة بين سائر القرابات مثل الأخوة وغيرهم

م ١٩٣٣ – واختلفوا في التفرقة بين الأخــوة ، وكــل ذي رحــم محــرم مــن الرجال والنساء .

⁽١) كذا في الأصل ، وفي حاشيته المخطوطة " بعثمان " وكذا في الأوسط .

وقال راشد بن سعد : كانوا يكرهون [أن] (١) يفرقوا بين القرابــــة في بيع الأم وولدها ، والأخ وأخته .

وفي قول أصحاب الرأي: لا يجوز التفرقة بين الوالسدين والوالسد، وبين الأخوة والأخوات ، وكذلك الصبي أو الصبية ، إذا كان مع كسل واحد منهما عمه ، أو خاله ، أو جده ، أو جدته ، أو ابن أحته ، أو ذو رحم محرم من قبل الرجال والنساء ، فلا ينبغي للوالي ، أن يفرق بين أحد منهم في قسمة ، ولا في بيع .

وقالت طائفة: تجوز أن يفرق بين كل من سوى الوالدين والولد ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وقال الليث بن سعد : أدركت الناس وهمم يفرقون بين الأخوين في البيع ، وبين الوالد وولده ، ولا يفرق بين الأم وولدها حتى يبلغ أن ينفع نفسه ، ويستغنى عن الأم فوق عشر سين ، أو نحو ذلك .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

٣٦ أبواب الأمسان

(ح ٨٨٠) ثبت أن على بن أبي طالب قيل له : هـل عهـد إليـك رسـول الله على شيئاً لم يعهده إلى أحد ؟ قـال : لا ، إلا مـا في قـرابي هـذا ،

⁽١) ما بين المعكوفين من الأوسط ٢٥٣/١١ رقم المسألة ١٩١٧.

قال : فأخرج كتاباً فإذا في كتابه ذلك : المؤمنون تتكافأ دماءهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم (١) .

(ح $\Lambda\Lambda1$) وروینا عنه أنه قال : المسلمون ید علی من سواهم ، یجسیر علیهم أدناهم ، ویرد علیهم أقضاهم (1) .

٣٧ باب أمان العبد

م ١٩٣٤ – أجمع أهل العلم على أن أمان والي الجيش ، أو الرجل الحسر السذي يقاتل جائز على جميعهم (٣).

م ١٩٣٥ - واختلفوا في أمان العبد.

فأجازت طائفة أمانه ، وممن أجاز ذلك عمر بن الخطاب (أ) .

وأجاز أمان العبد ولم يشترط كان ممن يقاتل أو لم يكن سفيان الشوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وابـــن القاســـم صـــاحب مالك ، وأبو ثور .

وقال الأوزاعي ، والشافعي ، أبو ثور : قاتل أو لم يقاتل .

⁽١) أخرجه "د" في الديات ، بـــاب أيقـــاد المــسلم بالكـــافر ٢٦٢٦-٢٦٩ رقــم ٤٥٣٠ . و"حم" ١٢٢/١ ، و"ن" في القسامة ، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس ١٩/٨ - ٢٠ رقــم ٤٤٧٣٤ .

 ⁽۲) أخرجه "جه" في السديات ، باب المسلمون تتكاف دماءهم ۸۹۵/۲ رقسم ۲۳۸۰ .
 و"حم" ۱۸۰/۲ ، و "د" في الديات ۲۷۰/٤ رقم ۲۳۵ .

⁽٣) ذكره المؤلف في الإجماع / ٨٣ رقم ٢٧٩ .

⁽٤) روى له "عب" من طريق فضيل الرخاش عنه ٥/ ٢٢٣ – ٢٢٣ رقم ٩٤٠٢، وعنده أطول المعا، وعنده أطول المعا، وسعيد بن منصور ٢/ ٢٥٠ رقم ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، وكذا عند "بسق" ٩/ ٩٤، وأبي عبيد في كتاب الأموال / ٢٤٣ رقم ٥٠٠ – ٥٠١.

وقال الليث بن سعد : أرى أن يجاز أمانه أو يرد إلى مأمنه .

م ١٩٣٦ – وقالا : وأما الأجير ، والوكيل ، والسوقي فأمنسهم جسائز قساتلوا .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

٣٨ باب أمان (١) المرأة

(ح ٨٨٢) ثبت أن رسول الله ﷺ قال لأم هابي : " قد أجرنا من أجرت " (٢) .

(ح ۸۸۳) وأجارت زينب بنت رسول الله ﷺ أبا العاص بن الربيع ، فقال النبي ﷺ : " قد أجرنا من أجارت " (") .

م ١٩٣٧ - وقالت عائشة زوج النبي على : إن كانت المرأة لتأخيذ على القوم ، تقول : يجير عليهم (¹⁾ .

⁽١) في الأصل " أمانة " والتصحيح من الأوسط ١١/ ٢٦٠ .

⁽۲) أخرجه "خ" في الغسل ، "باب التستر في الغسسل عند النساس " ١/ ٣٨٧ رقم ٢٨٠ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و "م" في صلاة المسافرين وقسصرها ، "بساب استحباب صلاة المسافرين وقسصرها ، "بساب استحباب صلاة المسافرين وقسصرها ، "بساب الستحباب صلاة المسافرين وقب ١٨٠ (٧١٩) ، من حديث أم هايي .

⁽٣) أخرجه "عسب" ٥/ ٢٢٤ – ٢٧٠ رقسم ٩٤٤٠ ، ٩٤٤٢ ، وابسن المنسذر في الأوسط ٢٦١/١١ رقم الحديث ٢٦٦٧ ، من حديث أنس .

⁽٤) روی لها "د" في الجهاد ، "باب في أمان المرأة " ٣/ ١٩٤ رقــم ٢٧٦٤ ، و"عـــب" ٢٧٣٥ رقم ٢٦٦١ ، و "بق" ٩/ ٩٥ .

وممن قال أمان المرأة جائز مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والـــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، للثابت عن النبي ﷺ أنه أجاز أمان أم هاني .

قال أبو بكر : وشذ عبد الملك بن الماجشون عـن جماعـات النـاس فقال قولاً كأنه دفع لما قلناه .

٣٩_ باب أمان الذمي

م ١٩٣٨ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن أمان الذمي لا يجوز (١).

كذلك قال الأوزاعي ، والثوري ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، لأن في قوله : " يجير عليهم أدناهم " (7) دلالــة علــى أن من كان من غيرهم لا يجير عليهم .

وقد روينا عن الأوزاعي أنه قال : إذا غزا مع المسلمين ، فإن شاء الإمام أجاز وإن شاء رده إلى مأمنه .

1. باب أمان الصبي

م ١٩٣٩ – أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن أمان الصبي غير جائز (٣)

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٤ رقم الإجماع ٢٨١ .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٨٨١.

⁽٣) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٤ رقم الإجماع ٢٨٢ .

كذلك قال الثوري ، والأوزاعي ، والــشافعي ، وأحمـــد ، وإســحاق ، وأصحاب الرأي .

١٤. باب الإشارة بالأمان ، وإعطاء الأمان بأي لغة تفهم أعطوا بها الأمان

م • ١٩٤٠ - روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : والله لو أن أحدكم أشار بإصبعه إلى السماء إلى مشرك ، فترل إليه فقتله ، لأقتله به (¹).

وقال مالك ، والشافعي : الإشارة بالأمان أمان .

قال أبو بكر: كذلك نقول.

م ١٩٤١ – وقال أبو وائل: كتب إلى عمر بن الخطاب فقال: إذا لقي الرجسل الرجل فقال: لا تخف ، فقد أمنيه ، وإذا قال: لا تخف ، فقد أمنيه ، وإذا قال: لا تدهل (٣) فقد أمنه ، إن الله يعلم الألسنة (٤).

قال أبو بكر : وهذا على مذهب أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الأوزاعي : إذا قال له قف ، أو قم ، أو الق سلاحك ، فوقف ، فلا

⁽١) روى له سعيد بن منصور من طريق أبي سلمة عنه قال : ٢٤٦/٢ رقم ٢٥٩٧ ، وابن المنذر في الأوسط ٢٦٤/١ رقم الإثر ٦٦٦٩ .

⁽٢) مترس: كلمة فارسية معناها: لا تخف. فتح الباري ٢٧٥/٦.

⁽٣) لا تدهل : أب لا تتحير ، من الدهل ، والداهل المتحير . القاموس المحيط ٣٨٩/٣ .

⁽٤) روى له "خ" في الجزية والموادعة ، باب إذا قالوا : صبأنا ولم تحينوا أسلمنا ، تعليقاً ٢٧٤/٦ ، فذكره مختصصراً ، و"عسب" ٢١٩/٥ - ٢٦٠ رقسم ٩٤٢٩ ، و"شسب" ٢٥٨١٢ - ٤٥٩ وقم ١٥٢٥٤ ، و"بسق" ٩٦/٩ ، بساب رقم ١٥٢٥٤ ، و"بسق" ٩٦/٩ ، بساب كيف الأمان .

قتل عليه ، ويباع ، إلا أن يدعى أماناً ، فيقول : إنما رجعت [١٨٣/١] أو وقفت لندائك ، فهو آمن .

22 باب أمان التاجر والأسير

م ٢ م ٢ م ٢ م الثوري يقول في أمان الأسير ، والتاجر في أرض الحرب يؤمنـــان المشركين : لا يجوز أماهما على المسلمين .

وقال أحمد : لو أن أسماري في عموريسة (١) نسزل بمسم المسلمون ، فقال : الأساري : أنتم آمنسون ، يريسدون بسذلك القربسة إلسيهم ، قال : يرحلون عنهم ، وقال في أمان الأجير : جائز .

٤٣ باب المشرك يطلب الأمان ليسمع كتاب الله وشرائع الإسلام ويراه إلى ما منه

قال الله جل ذكره: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه ﴾ الآية (٢).

وقال قتادة حتى يسمع كلام الله ، أي كتاب الله (٣) ، فــــإن أمــــن فهـــو الذي دنا منه ، وإن أبى فعليه أن يبلغه إلى مأمنه .

وبه قال الأوزاعي ، والشافعي ، وقال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة .

⁽۱) عمورية : بفتح أوله وتشديد ثانيه ، بلد في بالاد السروم ، غزاه المعتصم ، معجم البلدان ٤/ ١٥٨ .

⁽۲) سورة التوبة : ٦ .

⁽٣) ذكره السيوطي وقال : أخرجه أبو الشيخ عن قتادة ، الدر المنثور ٤/ ١٣٣ .

قال أبو بكر : قد بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كتب بذلك إلى الناس ، وروينا عن مكحول مثله .

٤٤ باب الحربي يصاب في بلاد الإسلام ويقول جئت مستأمناً

م ١٩٤٣ – واختلفوا في الحربي يوجد في ديار المسلمين يقول : جئت مستأمناً .

فقال مالك : الإمام في ذلك بالخيار يرى فيه رأيه ، وقال الأوزاعي : أمره إلى الإمام إن شاء قتله ، وإن شاء استحياه .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال : أنا رسول الملك ولا يعلم ذلك ، لم يقبل منه ، وصار فيئاً للمسلمين .

وقال الأوزاعي ، والنعمان : إن علم أنه رسول الملك فهو آمن ، ولا يعرض له ، وهو قول الشافعي ، ويعقوب .

٥٤ باب أمان الرجل الرجل ثم يخفى ويشتبه على من أمنه

م £ £ ٩ ٩ - واختلفوا في العلج يشرف (١) من حصن فيؤمن ، فلما فتح الباب ادعى كل واحد منهما أنه الذي أومن .

فقال أحمد : لا يقتل أحد منهم .

وقال الشافعي : يمسك عن كل واحد من شك فيه ، فلم يقتله ، ولم تسب ذريته (٢) .

⁽١) في الأصل " يسرق " والتصحيح من الأوسط .

⁽٢) الأم ٤/ ١٨٦ ، كتاب الجزية ، "باب نقض العهد " .

قال أبو بكر : وهذا نحو قول أحمد .

وقال الأوزاعي: إذا أشرف عليهم رجل فأسلم ، ثم أشكل ذلك وادعى كل رجل منهم وهم عشرة ، يسعى كل رجل منهم في قيمته إذا لم يعرف ، ويترك له عشر قيمته .

٤٦ باب الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال

م ١٩٤٥ – واختلفوا في الحسربي يسسلم في دار الحسرب ولسه بهسا مسال ، ثم يظهر المسلمون على تلك الدار .

فقالت طائفة: يترك له ما كان في يديه من ماله ، ورقيقه ، ومتاعه ، وولد صغار ، وما كان من أرض ، [١٨٤/١/ألف] أو دار فهو فيء ، وامرأته فيء إذا كانت كافرة ، فإن كانت حبلى فما في بطنها فيء ، هذا قول النعمان .

وحالفه الأوزاعي فقال: كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله ﷺ والمسلمون، فلم يقبض لهم رسول الله ﷺ داراً، ولا أرضاً، وامسرأةً، فأمن الناس كلهم، وعفا عنهم.

وقال الشافعي: فأما ولده الكبار، وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم، يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل، والسبي، وإن سبيت امرأة حاملاً منه، فلا سليل إلى ما في بطنها، لأنه مسلم بإسلام أبيه (1).

وقال في المال كما قال الأوزاعي.

⁽١) قاله في الأم ، في كتاب الواقدي ، "باب الحربي يسدخل بأمسان ولسه مسال في دار الحسرب ثم يسلم ، ٤/ ٢٧٨ .

٤٧ باب الشهادة على الأمان

م ١٩٤٦ - واختلفوا في شهادة السشاهد الواحد على الأمان ، فكان الأوزاعي يقول : إذا قال رجل من المسلمين إني قد أمنتهم ، جاز أمانه عليهم ، وقال النعمان : إذا صاروا في الغنيمة وقال رجل قد أمنتهم ، لم يصدق على ذلك ، لأنه أخبر عن فعل نفسه .

وقال الشافعي: يقبل قوله فيهم قبل أن يصيروا فيئاً ، فسإن صاررا في أيدي المسلمين ، لم يقبل قول أحد إلا ببينة ، وقال: إذا لم أقبل قول فحقه منهم [باطل] (1) لا يجوز أن يملكه .

مسألسة

م ١٩٤٧ – واختلفوا في المشرك يخرج إلينا بأمان ، ثم يسلم ، فغزا المسلمون تلك الدار ، فأصابوا أهله ، وماله : فكان مالك ، والليث بن سعد يقولان : أهله وماله فيء للمسلمين .

وفي قول الشافعي : لا سبيل عليه ولا على ماله .

وقال النعمان : يترك ما كان في يديه من مالــه ، ورقيقــه ، ومتاعــه ، وولد صغير ، وما كان من أرضه أو داره فهو فيء .

٤٨ باب المستأمن يسرق أو يقذف أو يزني

م ١٩٤٨ - واحتلفوا في المستأمن يسرق ، أو يقذف ، أو يزيي ، أو يصيب بعض الحدود ، فكان الشافعي يقول : " ما كان من حق الله لا حق للآدمـــيين

⁽١) ما بين المعكوفين من الأوسط ٢٧٤/١٦ .

فيه ، فهو معطل عنهم ، ويقال لهم : تؤمنوا على هذا فإن كففتم ، وإلا ألحقناكم بما صدر منكم ، ونقضنا الأمان بيننا وبينكم ، وما كان من حق الآدميين ، أقيم عليهم الحد ، وذلك مثال القصصاص ، والحد في القذف " (١).

وقال الأوزاعي في الزنا ، والسرقة ، والقذف : يؤخـــذون بـــه ، فـــاهم لم يؤمنوا على إتيانه فينا ، وإظهار الفواحش ، وقال النعمان : ويعقوب في الزنا والسرقة : لا حد عليهم ، وتضمن السرقة .

٤٩ باب إقامة الحدود [١/١٨٤/١] في دار الحرب

م ١٩٤٩ - واختلفوا في إقامة الحدود في دار الحرب ، فكان الأوزاعسي يقول : تؤخر إقامتها حتى يخرجوا من دار الحرب ، وقال أحمد : في المسلم يسبيه العدو ، فيقتل هناك مسلماً ، أو يزين ، قال : يقام عليه الحد إذا خرج ، وكذلك قال إسحاق : وقال أحمد في إقامة الحدود في الجيش : لا ، حتى يخرجوا من بلادهم ، قال إسحاق : إذا كان الإمام لم يرى إقامة الحد أحسن .

وقالت طائفة: تقام الحدود في دار الحرب كما تقام في أرض الإسلام، وذلك أن الله تعالى أمر بقطع السارق، وحد الزايي، والقاذف، وأوجب القصاص، فعلى الإمام أن يقيم ذلك ولا تؤخر ذلك، ولا نعلم حجة توجب تأخير ذلك، هذا قول مالك، والشافعي، وأبي ثور.

وبه نقول .

⁽١) قاله في الأم ، في كتاب سير الأوزاعي ، باب المستأمن في دار الإسلام ٣٥٨/٧ .

وقال أصحاب الرأي في الرجل المسلم يكون في دار الحرب ، فزنا هناك وخرج ، فأقر به ، لم يحد لأنه زنا حيث لا يجري عليه أحكام المسلمين .

م ١٩٥٠ وقال النعمان في الحربي يسلم في دار الحرب ، فيدخل رجل مسسلم فيقتله في دار الحرب عمداً أو خطأً ، لا شميء عليمه ، إلا أن عليمه في الخطأ الكفارة .

وفي قول الشافعي : إذا علمه مسلماً ، فعليه القهود إن شهاء ورثهة المقتول ، أو الدية .

وبه نقول .

٥٠ باب الرجل من المسلمين يطلع على أنه عين للمشركين قد كتب بأخبار المسلمين إليهم

م ١٩٥١ – واختلفوا فيما يفعل بالرجل من المسلمين قد كاتب المشركين وأحبرهم بأخبار المسلمين ، فقال مالك : ما سمعت فيه بيستي، وأرى فيه اجتهاد الإمام ، وقال الأوزاعي : يهستتاب ، فهان تهاب قبلت توبته ، وإن أبي عاقبه الإمام عقوبة موجعة ، ثم غر به إلى بعض الآفاق ، أو ضمن الحبس .

وقال الأوزاعي: وإن كان ذمياً قتل ، قد نقض عهده ، وإن كان من أهل الحرب بعثوا إليهم بأموال على مناصحتهم ، قبض تلك الأموال فوضع في بيت المال ، وقال أصحاب الرأي: يوجع عقوبة ، ويُطال حبسه .

وقال الشافعي: " لا يحل دم من قد ثبت لسه حرمسة الإسسلام ، إلا أن يزين بعد إحصان ، أو يقتل ، أو يكفر كفراً بيناً بعد الإيمان " (1) . واحتج :

رح ٨٨٤) بحديث روضة خاخ (٢) في قصة حاطب بن أبي بليقة ، وأن النبي ﷺ لم يعاقبه (٣)

وقال الشافعي: " وإذا كان هذا من الرجل ذي الهيئة بجهالـــة أحببـــت أن يتجافى عنه ، وإن كان غير ذي الهيئة ، كـــان للإمـــام ، وإن أعلـــم تعزيره " (4) .

٥١ باب المستأمن يطلع عليه أنه عين للمشركين يكتب [١/٥٨٥/أنف] إليهم بأخبار المسلمين

قال أبو بكر:

⁽١) قاله في الأم ، في كتاب الحكم في قتال المشركين ، باب المسلم يدل المسشركين علمى عسورة المسلمين ، ٢٤٩/٤ .

⁽٢) روضة خاخ : موضع بين الحرمين ، بقرب حراء الأسد من المدينة . معجم البلدان ٣٣٥/٢ .

⁽٣) أخوجه الشافعي في كتاب الحكم في قتال المشركين ، باب المسلم يدل المشركين علمى عسورة المسلمين . الأم ٢٤٩/٤ ، وكذا في المسند /٤٤٨ ، و"خ" في الجهاد ، باب الجاسوس ١٤٣٦ رقم ٧٠٠٧ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في فضائل المصحابة ، باب مسن فسضائل أهل بدر ، وقصة حاطب أبي بلتعة ١٩٤١/٤ رقسم ١٦١ (٢٤٩٤) ، وابسن المسذر في الأوسط ٢٨٩/١٦ رقم ٢٦٧٤ ، من حديث علمي ، وفيه : بعثنا رسول الله من المؤلفة أنا ، والزبير ، والمقداد ، فقال : انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بجما ظعينة معها كتاب ... الخ .

⁽٤) قاله في الأم ٤/٠٥٢.

م ١٩٥٢ – قد ذكرت (١) فيما مضى عن الأوزاعي أنه قال : إن كسان ذمياً ، قتل ، فقد نقض عهده .

وقال أصحاب الرأي : ليس ذلك نقضاً للعهد ، وينبغي للإمسام أن يوجعه عقوبة ، ويطيل حبسه .

وقال الشافعي: " إذا قال: لم أرد بهذا انقضاءً للعهد، فلسيس بسنقض للعهد، ويعزر، ويحبس " (٢).

٥٢ باب أم الولد الحربي وغيرها تسلم وتخرج من دار الحرب إلى دار الإسلام

قال أبو بكر: قد ذكرت فيما مضى:

(ح ٨٨٥) أن النبي ﷺ اعتق يوم الطائف من رقيق المشركين (٣) . وقال به كل من يحفظ عنه من أهل العلم (٤) .

م ١٩٥٣ – واختلفوا في أم الولد الحسربي تــسلم في دار الحسرب ، ثم تخسرج إلى دار الإسلام ، فكان النعمان يقسول : إنها تسزوج إن شاءت ولا عدة عليها ، وقال الأوزاعي : أي امرأة هـاجرت إلى الله بدينها ، فحالها كحال المهاجرات ، لا تتزوج حتى تنقضى عدتها .

وقال الشافعي : تستبرأ بحيضته ، وقسال يعقسوب : علسى أم الولد العدة ، وعلى المرأة الحرة العدة ، كل واحد منسهن ثلث حسيض ، لا

⁽١) في الباب الذي قبله.

⁽٢) الأم ٤/٠٥٤ ، باب المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين .

⁽٣) تقدم الحديث برقم ٨٧٨ .

⁽٤) راجع " باب رقيق أهل الذمة يخرجون إلى دار الإسلام " برقم ٣٣ .

يتزوجن حتى تنقضي (١) عدتهن ، ولا سبيل لأزواجهـــن ، ولا لمـــواليهن إليهن آخر الأبد .

وقال الشافعي في المرأة تخرج من دار الحرب مسلمة ، وزوجها كافر يقيم بدار الحرب : لا تتزوج حتى تنقضى عدتما كعدة الطلاق .

٥٣ باب النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العلو

(ح ۸۸٦) ثبت أن رسول الله ﷺ لهى أن يــسافر بــالقرآن إلى أرض العـــدو خشية أن يناله العدو (٢) .

م ١٩٥٤ - وبه قال مالك وأحمد .

وخالف النعمان الخبر الثابت عن رسول الله في هذا الباب ، وما جاء في ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وقال : لا بأس أن يسافر بالقرآن في أرض الحرب .

٥٤ باب وطئ الرجل جارية يشتريها في دار الحرب

م ١٩٥٥ – واختلفوا في وطئ الرجل أمته التي يشتريها في دار الحرب ، فأبـــاح وطيها مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، والثوري ، وأبو ثور .

⁽١) في الأصل " تنقضين " .

⁽٢) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ١٣٣/٦ رقم ٢٩٩٠ ، و"م" في الإمارة ، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار ... الخ ١٤٩٠/٣ رقم ٩٢ رقم (١٨٦٩) ، من حديث ابن عمر .

وقال النعمان ، ويعقوب : لا يطأها إن شاء على ظاهر ما أباح الله من وطئ ملك السيمين ، قال الله : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ الآية (١) .

٥٥ باب وطئ [١/٥٨٥/١] الرجل زوجته وأم ولده التين قد سباهما العدو

م ١٩٥٦ – واختلفوا في وطئ الرجل زوجته ، أو أم ولده إذا أمكنه وطئهمـــا ، وهما بأيدي العدو ، فقال النعمان : لا بأس أن يطأهما إذا لقيهما ، هــــذا قول النعمان .

وقال الأوزاعي: لا يطأ فرجاً يتعاوره رجلان ، هو في السسر زوجها ، والكافر في العلانية ، ولا يقعها ، وليست بذات زوج فيهم ، ماله أن يطأها حتى نجلو بينه وبينها ، فيخرج بجا إلى دار الإسلام .

٥٦ باب الأسير المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيغدر

م ١٩٥٧ – واختلفوا في الأسير المسلم في دار الحسرب، أو المسلم يدخل دار الحرب بأمان، همل له أن يأخذ من أموالهم أم لا ؟

 ⁽١) سورة المؤمنون : ٥ ، وسورة المعارج : ٢٩ .

فمذهب الأوزاعي ، والـشافعي ، وأحمد ، لا يخـوهم ، ولا يأحـذ من أمواهم .

وقال النعمان : إن قتل منهم أو أخذ منهم مالاً ، ثم خرج إلى دار الإسلام ما كنت أرده عليهم .

قال أبو بكر: بل يرده إليهم ، لأنه مال له أمان .

(ح ٨٨٧) كان المغيرة بن شعبة صحب قوماً فأخذ أموالهم ، فقال النبي ﷺ : أما الإسلام فأقبل ، وأما الأموال فلست منه في شيء (١) .

والغدر لا يجوز .

وقال مالك في الرجل من أهـــل الحــرب دخــل دار الإســـلام بأمـــان فقتله رجل من المسلمين : يـــدفع ديتـــه إلى ورثتـــه في دار الحــرب ، وبه قال الأوزاعي .

م ١٩٥٨ - وقال النعمان في رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فأدانـــه حـــربي ديناً ، ثم خرج الحربي مستأمناً فأراد الحربي أن يأخــــذ بدينـــه ، قـــال : لا يقضى له على المسلم بدينه .

وكذلك لو كان المسلم هـو أدان الحـربي دينـاً كـان سـواء ، ولم يقض له على الحربي بدينه ، وفي قـول الـشافعي : يقـض بالمـال في الوجهين جميعاً .

وبه أقول .

⁽۱) أخرجه "خ" في الحج ، باب من أشعر وقلد بذي الحليفة ثم أحسرم ٢٢/٣ وقسم ١٦٩٤، و ١٦٩٥ وقسم ١٦٩٤، و ١٦٩٥ وقسم ١٦٩٥ و المسروط ١٦٩٥ ، فذكره مطولاً ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، الشروط ٣٢٩-٣٢٣ وقم ٢٧٣١ ، كثيرة ، من حديث المسور بن محرمة ، ومروان بن الحكم ، في قصة صلح الحديبية الطويلة وفيه هذا اللفظ ، وابن المنذر في الأوسط ٢٩٣/١١-٣٠ رقم الجديث ٢٦٧٧ .

٥٧ باب إباحة دم المعاهد وسبي ذراريه وأخذ أمواله إذا انقض العهد

قال أبو بكر: فللإمام أن يبدأ من خاف خيانته بالحرب، وليس له أن يفعل ذلك إلا أن يجد دلالة قوية تدل على نقص العهد، ويقال: إلا الآية نزلت في قريظة ﴿ وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ﴾ الآية (٢).

وقال أبو عبيدة : " وإما تخافن من قوم خيانة " مجاز [١٨٦/١/ألـف] أي فإما ، فإن تخافن من قوم " ، ومعناها : " فإن توقنن منهم خيانة وغـــدراً وخلافاً ، وغشاً ونحو ذلك " (٣) .

وقال الكسائي وغيره: السواء: العدل، وقيل: إن قوله: ﴿ فَانْبَذَ اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا مَا اللَّهُ مَا اللّهُ مَا اللَّهُ مَا مُنْ اللَّهُ مَا مُعْمِنْ مَا مُعْمِمُ مَا مُع

⁽١) أخرجه "عهر" ٢٠٨/٩ ، و"بهق" ٢٠٨/٩ ، وابه ذر في المنهذر في المنهذر في الأوسط ٣٠٨/١ رقم ٣٢٧/١ ، من حديث ابن عمر .

⁽٢) سورة الأنفال : ٥٨ .

⁽٣) قاله في مجاز القرآن ١/ ٢٤٩ .

م ١٩٥٩ - واختلفوا فيما كان نقضاً للعهد ، كان الأوزاعي يقول : إن كان من أهل الذمة فخبّر أهل الحرب بعورة المسلمين ، ودل عليها ، وأوى عيونهم ، فقد نقض العهد ، وخرج من ذمتهم إن شاء الوالي قتله ، وإن شاء صلبه .

وفي قول الشافعي والنعمان : لا يكون ذلك نقضاً للعهد .

٥٨ باب الصلح والهدنة بين المسلمين والمشركين إلى مدة من المدد

م ١٩٦٠ - اختلف أهل العلم في المدة التي كانت بين رسول الله وبين أهل مكة عام الحديبية ، ففي خبر عروة بن الزبير أن قريشاً هادنت النبي على على سنين أربع ، وقال ابن جريج : المدة التي كانت بين رسول الله وبين قريش ثلث سنوات ، ثم نقضوه للعام الرابع للحديبية ، ذكر ابن جريج أنه قيل له ذلك .

وكان الشافعي يقول: "وكانت الهدنسة بينسهم يعني قريسشاً وبين رسول الله عشر سنين ، قال الشافعي: "فأحسب إلي أن الإمام إذا نزلت به نازلة يكون النظر لهم فيها مهادنسة العدو ، أن لا يهادنسه إلا في مدة ، ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية ، كانت النازلة ما كانت ، فإن هادهم أكثر منها فهي منتقضة لأن الأصل فرض فقال المشركون : حتى يؤمنوا ، أو يعطوا أهل الجزية الجزية " (1) .

م ١٩٦١ – وقال الأوزاعي : إن صالح المسلمون أهل الحرب على أن يــؤدوا إلى المسلمين كل سنة شيئاً معلوماً ، على أن لا يدخل المسلمون بلادهـــم لم

⁽١) قاله الشافعي في الأم ١٨٩/٤ ، باب المهادنة على النظر للمسلمين ، من كتاب الجزية .

نعب مصالحتهم ، وقد صالح رسول الله ﷺ المشركين يوم الحديبية على عير خراج يؤدونه إليه .

وقال أصحاب الرأي: لو أن قوماً من أهل الحرب أهل حصن ، أو أهل مدينة ، أو أهل عسكر ، أو أهل بلد من البلدان أهل الحرب سألوا المسلمين أن يوادعوهم سنين معلومة على أن لا يدخل المسلمون بلادهم ، وعلى أن لا تجري عليهم أحكام المسلمين ، فإن كان ذلك خيراً للمسلمين ، وادعوهم على ذلك ، فإن فعلوا ، ثم رأى المسلمون ألهم قوة ، فعليهم أن ينبذوا إليهم ، ثم يقاتلوهم .

وكان الأوزاعي يقول: لا يصلح أن يودع إمام المسلمين أهل الحرب على فدية أو هدية يؤديها المسلمون إليهم إلا عن ضرورة ، وشغل المسلم أهل العلم حربهم عن قتال عدوهم ، أو فتنة [١٨٦/١/ب] شملت المسلمين فإذا كان ذلك فلا بأس .

وقال الشافعي: " لا يعطيهم المسلمون شيئاً بحال إلا أن يخافوا أن يصطلحوا لكثرة العدو، وقتلهم، أو خلة فيهم، فلا بأس أن يعطوا في ذلك الحال لأنه من معاني الضرورات أو يؤسرون مسلماً فلا يخلى إلا بفدية، فلا بأس، لأن رسول الله على فدى رجلاً برجلن " (١).

وقال الأوزاعي: ولا بأس أن يصالحهم على عدد سببي يودوهم إلى المسلمين، ولا يضر من أحرارهم كان ذلك أو من غيرهم، إذا كان ذلك الصلح ليس بصلح ذمة، وخراج، يقاتل من ورائيهم، وتجري عليهم أحكام المسلمين، فلا بأس بذلك.

⁽١) قال في الأم ٤/٨٨ - ١٩٨، باب المهادنة .

وقال أحمد بن حنبل: إذا صالحهم أهل الإسلام على ألف رأس كل سنة ، فكان يسبي بعضهم بعضاً ويؤدونه ، قال : لا بأس به ، ويجيء بـــه مــن حيث شاء ، وبه قال إسحاق بن راهويه .

وقال النعمان: لا خير في الصلح على أن يؤدوا ذلك من أبنائهم، ولا ينبغي للمسلمين أن يقتلوا ذراريهم أحداً ، لأن الصلح وقع عليهم وعلى ذراريهم.

٥٩ باب نساء المهادنين

قال الله جل ذكره : ﴿ وسئلوا ما أَنفقت مر وليسألوا ما أَنفقوا ﴾ الآية (') . قال أبو بكر :

م ١٩٦٢ - واحتمال قوله: ﴿ وسئلوا ما أنفقت م ﴾ من النفقات ، واحتمال الصداق الذي أعطوا ، فكان مجاهد ، وقتادة يقولان : ذلك الصداق ، قال مجاهد في هذه الآية : " ما ذهب من أزواج أصحاب رسول الله عليه إلى الكفار ، فليعطهم الكفار صدقاقمن ، وامسكوهن ، وما ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد في فكمثل ذلك في صلح كان بين محمد وقريش " (١) .

وقال الشافعي : ومثل ما أنفقوا يحتمل ، والله أعلم ، ما دفعوا بالصداق لا النفقة غيره .

⁽١) سورة المتحنة : ١٠ .

⁽٢) كذا في تفسير مجاهد /٦٩٩ .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يعطا الزوج المشرك الذي جاءت زوجته مسلمة ، لأن الله عز وجل فتح ذلك ، ثم رسوله على ، قال : وأشبههما أن لا يعطوا عوضاً .

م ١٩٦٣ - وقال مجاهسد: ﴿ وإن فاتك مشيء من أنرواجك ما إلى الآية (١) قال بعد الصلح والعهد ، ﴿ فعاقبت ﴾ الآية (١) قال : اقتصصتم أصبتم مغنياً من قريش ، أو غيرهم ﴿ قالوا الذين ذهبت أنرواجه مثل ما أنفقوا ﴾ الآية (٣) صدقاهن عوضاً (١).

وفيه قول ثان: قاله قتادة: ﴿ وإن فاتكم شيء من أنرواجكم إلى الكفار فعاقبتم ﴾ الآية وذكر قتادة كلاماً كثيراً ، قال: ثم نسخ هذا الحكم ، وهذا العهد في براءة ، فنبذ إلى كل ذي عهد عهده " (°).

وقال عطاء: لا يعاض زوجها منها بسشيء إنما كان ذلك من السنبي في وبينه وبينهم، السنبي في وبينه وبينهم، وقال الزهري: انقطع ذلك يوم الفتح لا يعاض زوجها منها بسشيء. وقال الثوري: لا يعمل به اليوم.

⁽١) سورة المتحنة : ١١ .

⁽۲) سورة الممتحنة : ۱۱ .

⁽٣) سورة الممتحنة : ١١ .

⁽٤) كذا في تفسير مجاهد /٦٦٩ .

⁽٥) روى له "طف" من طريق سعيد عنه : ٧٦/٢٨ ، فذكر نحوه .

٦٠. باب فتح مكة واختلاف الناس فيه

م ١٩٦٤ – اختلف أهل العلم في دخول رسول الله هي مكة ، فقالت طائفة : دخلها عنوة كذلك قال الأوزاعي قال : فتح رسول الله مكة عنوة فخلى بين المهاجرين وأراضيهم ، ودورهم بمكة ، ولم يجعلها فيئاً

وقال الشافعي : لم يدخلها رسول الله على عنوة ، وإنما دخلها صلحاً ، وقد سبق لهم أمان ، والذين قاتلوا وأذن في قتالهم بمكة ، بنو نفاتة قتلسه خزاعة وليس لهم بمكة دار ، ولا مال ، إنما هم قوم هربوا إليها ، وقد تقدم من رسول الله على :

وقال يعقوب : هُي رسول الله ﷺ عن مكة وأهلها :

(ح ۸۹۰) وقال : من أغلق عليه بابه فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن " (Υ) .

ونحى عن القتل إلا نفراً قد سماهم ، إلا أن يقاتل أحد فيقاتل ، وقال لهـــم حين اجتمعوا في المسجد :

(ح ۸۹۱) " اذهبوا فأنتم الطلقاء " ^(۳) .

ولم يجعل منها فيئاً ، ولم يسب من أهلها أحداً .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٨٦٨.

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٨٦٨.

⁽٣) أخرجه "بق" في كتاب السير ، باب فتح مكة ١٨٧٨٠ ٤٤١-١٤٤ رقم ١٨٧٨٥ .

وكان أبو عبيدة يقول: "فتح مكة ومن على أهلسها فردها عليهم، ولم يقسمها، ولم يجعلها فيئاً، فسرأى بعسض النساس أن هسذا جسائز للأمة بعده، ولا نعلم مكة يشبهها شيء مسن السبلاد مسن جهستين، إحداهما: أن رسول الله على كان الله قد خصه من الأنفال، والغنائم ما لم يجعله لغيره، وذلك لقوله تعسالى: ﴿ يسألونك عن الأنفال قل الأنفال للأموال الأنفال النفوال النفول الذي الآية (١)، فنرى أن هذا كان خاصة له، والجهة الأخرى: أنه سن بمكة سنناً ليس لشيء من البلاد، وذكر أبو عبيسد أخباراً رويت في كراهية أجور بيوت مكة.

قال أبو بكر : أما حجة من قال : دخل النبي رحم مكة صلحاً ، فما تقدم من النبي راهمان قوله :

- (ح ۸۹۲) ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن دخل داره فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ، أو فمن ألقى السّلاح فهو آمن " (٢٠) . واحتج من قال بأنه دخلها عنوة بقوله :
- (ح ٨٩٣) إن الله حبس الفيل عن مكة وسلط عليهم رسوله و المؤمنون أفحسا لا تحل لأحد قبلي ، ولن تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي ساعة من فحسار وهي ساعتي هذه (٣) .

⁽١) سورة الأنفال : الآية الأولى .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٨٦٨.

⁽٣) أخرجه "خ" في العلم ، باب كتابة العلم ، ٢٠٥/ رقم ٢١٢ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الحج ، باب تحريم مكة وصيدها ... الخ ٩٨٨/٢ رقم ٤٤٧ (١٣٥٥) ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طول .

قالوا: فكيف يجوز أن يكون دخوله مكة صلحاً وهو يأمرهم أن يحصدوهم حصداً هذا يستحيل أن يجوز لأحد أن يظن بالنبي في أنه أمنهم بمر الظهران ، وقبل (٢) دخوله مكة نقص ذلك ، أو يكون واعدهم وعداً ثم أخلف ذلك .

(ح ٨٩٥) ويدل حديث أم هايي : أجرت هموين لي مـــن المـــشركين ، وقـــول النبي ﷺ : قد أجرنا من أجرت ، على مثل ذلك (٣) .

واحتجوا بقتل ابن خطل ، ولو كان دخلها صلحاً ما جاز قتل أحد مــن أهلها ، وبقوله :

(ح ٨٩٦) لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة (٤) .

٦١_ باب اختلاف أهل العلم في بيع رباع مكة وأجرة منازلها

م ١٩٦٥ – واختلفوا في كري بيوت مكة وبيع رباعها : فكرهت طائفة ذلــك ، كَرةَ ذلك أبو عبيد .

⁽١) أخرجه "م" في الجهاد ، باب فتح مكة ١٤٠٧/٣ / ١٤٠٨ (١٧٨٠) ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل .

⁽٢) في الأصل " أو قبل " ، والصحيح ما أثبته .

⁽٣) تقدم الحديث برقم ٨٨٢.

⁽٤) أخرجه "م" في الجهاد ، باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح ١٤٠٩/٣ رقم ٨٨ (١٧٨٢)، من حديث مطيع .

وقال أحمد: إني لأتوقى الكرى يعني أجور بيوت مكة ، وأمسا الــشرى فقد اشترى عمر دار الــسجن ، وأمسا البنساء بمسنى فسإني أكرهسه ، وقال إسحاق : كل شيء في دور مكة فإن بيعها ، وإجارتها ، وشسرائها مكروه ، ولكن الشري ، واستيجار الرجل أهون إذا لم يجد ، وأما البنساء بمنى على وجه الاستخلاص لنفسه فلا يحل .

وأباحت طائفة من أهل العلم بيع رباع مكة وكري منازلها .

فممن أباح كري مساكنها طاووس ، وعمرو بن دينار ، واحتج من هذا مذهبه أن عمر بن الخطاب ابتاع دار السجن بأربعة آلاف ، وهذا قـول الشافعي قال :

دليل على أنه ملك لأربابها .

واحتج الذين كرهوا ذلك بأحبار رويت عن عبد الله بن عمر ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، في كراهيتهم كرائها ، وفي أسانيد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فقال .

واحتج من أجاز ذلك بقــول الله عــز وجــل: ﴿ إِنَّ الدِّينِ اخْرَجُوا مِنَ اللهِ عَــز وجــل: ﴿ إِنَّ الدِّينَ اخْرَجُوا مِنَ دَمَارُهُ مِنْ أَمُوا لَحَـمُ بِتَعُونَ فَضَاكَ ﴾ الآية (٢).

(ح ۸۹۸) وبقول النبي ﷺ: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق عليه بابه فهو آمن ، ومن دخل داره فهو آمن " (۳) .

⁽۱) أخرجه "خ" في الحج ، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها الخ ٢٥٠/٣ ، و"م" في الحسج ، باب النزول بمكة للحاج ، وتوريست دورها ٩٨٤/٢ رقسم ٤٣٩ ، ٤٤٠ (١٣٥١) ، من حديث أسامة بن زيد ، في حديث طويل .

⁽۲) سورة الحشر: ۸.

⁽٣) تقدم الحديث برقم ٨٦٨.

فأثبت لأبي سفيان ملك داره ، وأثبت لهم أملاكهم على دورهم ، وإذا ثبت ذلك لهم بالكتاب والسنة ، لم يجب دفع ذلك بقول أحد من الناس ، ولاسيما لأخبار واهيمة تكلم في أسانيدها ، وفي شمري عممر دار السجن من صفوان بن أمية بيان لما قلناه ، لأنه لا يمشتري ما لا يكون له ملك عليم ، ولا يطعم البائع [١٨٨/١/الف] مالا يحل له .

ويدل مع ذلك على صحة ما ذكرناه دور أصحاب رسول الله ومن له بمكة دار أو دور أبو بكر الصديق ، والزبير بن عوام ، وحكيم بن حزام ، وعمرو بن العاص ، وصفوان بن أمية وغيرهم ، فبعضها إلى اليوم بأيدي أعقاهم وقد بيع بعضها ، وتصدق بعضها ، وتصدق بعضها ، ولم يكونوا يفعلون ذلك إلا في أملاكهم ، وهو أعلم بالله ورسوله محسن بعدهم ، وقد ذكرت باقي الحجج رداً على الأخبار التي احتج بحسا مسن خالفها ما قلناه في الكتاب الذي أخرجت منه هذا الكتاب (1) .

77- باب الوقت الذي يستحق فيه الغازي الفرس المحمول عليه

⁽١) راجع الأوسط القسم المخطوط ٣/٣٣/ألف – ٣/٢٤/ب ، ذكر اختلاف أهل العلم في بيـــع رباع مكة وأجرة منازلها .

وقال أحمد: إنما فعل ذلك ابن عمر في ملكه ، ورأى أن المحمسول عليسه الفرس أن ما يستحقه بعد الغزو ، وقد روينا عن سسعيد بسن المسيب أنه قال : إذا بلغ رأس مغزاه فهو له ، وبه قسال سسالم بسن عبسد الله ، والقاسم بن محمد بن يحيى الأنصاري ، والليث بن سسعد ، والشوري ، وذكر الأوزاعي قول سعيد بن المسيب كالمفتدى به .

وقد روينا عن النخعي أنه قال في الرجل يجعل الشيء في سبيل الله فيفصل منه فصل قال : يجعله في ذلك .

وكان الثوري ، وابن عون يعجبها هذا القول ، وقال مالك : مــن حمــل على فرس في سبيل الله فلا أدري أن ينتفع بشيء من ثمنه في غير سبيل الله إلا أن يقال له : شانك به ما أردته .

قال أبو بكر : إذا حمل رجل رجلاً على فرس في سبيل الله فغـــزا عليـــه فهو له :

(ح ٨٩٩) استدلالاً بحديث عمر أنه حمل على فرس في سبيل الله ، وأخــبر أن الذي وقفها عليه أن يبيعها ، فسأل رسول الله ﷺ ابتياعها ، فقــال : لا تبتاعها و لا تر معن في صدقتك (١) .

ولما لم أعلم أحداً يقول: إن من همل على دابة في سبيل الله ، إن للمعطى أن يبيعه مكانه ، لم يجز أن يكون ذلك معنى للحديث ، وإذا لم يجز ذلك ، فإذا غزا عليه فهو مال من ماله ، يصنع به ما يصنع بسائر ماله ، وهذا قول أكثر أهل العلم .

⁽۱) أخرجه "خ" في الوصايا ، باب وقف الدواب ، والكراع ، والعروض ، والـــصامت ٥٥٥٠ رقم ٢٧٧٥ ، و"م" في الهبات ، باب كراهة شراء الإنسان مـــا تـــصدق بـــه ممـــن تـــصدق عليه ٢٧٧٠ رقم ٣ ، ٤ (١٦٢١) .

مسألسة

م ١٩٦٧ - وإذا أعطى الرجل الشيء يجعلم في سمبيل الله ، لم يأخم لنفسسه منه شيئاً ، وقد روينا عن مكحول ، والليث بن سعد ألهما قالا ذلك ، وهو يشبه مذهب الشافعي .

قال أبو بكر: الأولى أولى [١٨٨/١].

٦٣ باب الفرس الحبيس في سبيل الله يحج عليه

م ١٩٦٨ – واختلفوا في الرجل يأمر بالشيء في سبيل الله فقال كثير منهم : يجعل في الجهاد ، هذا مذهب يحيى الأنصاري ، ومالك ، والشافعي .

وقد روينا عن ابن عمر أنه كان يقول : الحج مــن ســبيل الله ، وقـــال مجاهد : كل خير عمله فهو في سبيل الله .

٦٤ باب الخروج إلى أرض العدو للتجارة

(ح ٩٠٠) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : من أقام مـع المــشركين فقد برئت منه الذمة (١).

⁽۱) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٤٢/٢ رقم ٢٢٦١ ، و"بق" في كتاب السير ، باب فرض الهجرة ١٣/٩ ، من حديث جرير بن عبد الله ، وذكره المتقى الهندي ، ورمز لكونه مخرجاً عند الطبراني ، والبيهقي كتر العمال ٣٨٣/٤ رقم ٣٨٠/٨ .

م ١٩٦٩ – واختلف أهل العلم في الدخول إلى أرض الشرك للتجارة فكره ذلك مالك ، والأوزاعي ، وروينا عن الحسن أنه قال في الذين يحملون الطعام إلى أرض العدو : أولئك الفساق .

وكره عطاء ، وعمرو بسن دينار حمل السلاح إليهم ، وقال الليث بن سعد : يعاقب من فعل ذلك .

قال أبو بكر: يكره دخول أرض الحرب حيث تجري أحكامهم على المسلمين ، وإن بايعهم لم يحرم البيع ، وأما التجارة في عسكر المسلمين في بلاد الحرب ، فجائز لا أعلم أحداً كره ذلك .

٦٥ باب حمل الرؤوس

م ١٩٧٠ - روينا عن عقبة بن عامر أنه قال : جئت أبا بكر بأول فـــتح الـــشام ورؤوس فقال : ما كنت تصنع بهذه شيئاً ، وقال الزهري : أول من سن ذلك ، ابن الزبير ، حمل إليه رأس ابن زياد وأصحابه .

وكره الأوزاعي حمل رؤوس المشركين .

وقد روينا عن على أنه حمل إليه رأس ففزع من ذلك ، وقال : لم يكن هذا على عهد رسول الله على ، ولأبي بكر ، ولا عمر ، ولهن عن عن حمل الرؤوس .

٦٦- باب الحربية تسبى وزوجها أو يسبأ أحدهما قبل صاحبه

م ١٩٧١ – واختلفوا في الحربية تسبى فقالت طائفة : الـــسبي يقطـــع العـــصمة بينهن وبين أزواجهن ، هذا قـــول مالـــك ، وســـفيان ، والـــشافعي ،

وأبي ثور ، وحجتهم في ذلك قوله : ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانك م الآية (١) .

(ح ٩٠١) وروينا عن أبي سعيد الخدري أنه قال: أصبنا سبايا يسوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن نقع عليهن ، وذكرنا ذلك للنبي على فقل فترلت: ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم ﴾ (٢)

وروينا ذلك عن ابن عباس ، وقال النعمان : إذا سبيت المرأة ، ثم سبي بعدها زوجها بيوم وهي في دار الحرب ، أفحا على النكاح [١٨٩/١/ألف] .

وقال الأوزاعي: ماداما في المقاسم فهما على النكاح، وإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما واتخذها لنفسه، أو زوجها من غيره بعدما يستبرئها بحيضته.

قال أيو بكر : بحديث أبي سعيد أقول .

٦٧ باب الواقع على جارية من السبي

م ١٩٧٢ - واختلفوا في الرجل من الجيش يقع على جارية من السبي ، فكان مالك يقول : عليه الحد ، وقال أبو ثور : كذلك إذا كان علما أبأن هذا لا يحل ، وقال الأوزاعي : كان من سنلف من علمائنا

⁽١) سورة النساء: ٢٤.

يقيمون عليه أدبى الحدين مائة جلدة ، وتقوّم هي فتكسون مسن الدي وطيها ، ويلحق ولده به .

وقال النعمان: ندراً عنه الحد، ويؤخذ منه العهد، والجارية وولسدها في الغنيمة، ولا يثبت نسب الولد، وكان الشافعي يقول: "إن لم تحمل أخذ منه عقرها، وردت في المغنم، وإن كان جاهلاً لهى، ولو كان عالماً عذر، ولا حد، وإن علم حصته رفع عنه من المهر بقدر حصته، وإن حملت تقوم عليه تكون أم ولد له.

٦٨ مسائل من هذا الباب

م ١٩٧٣ - واختلفوا في العبد يسرق من الغنيمة ، ومولاه في ذلك الجيش ، فقال النعمان : لا قطع عليه ، وكذلك الرجل يسرق من الغنيمة ، وقد كان أبوه ، أو أخوه ، أو ذو رحم ، أو امرأة سرقت من ذلك وزوجها في الجند ، لا يقطع أحد من هؤلاء .

وقال الأوزاعي يقطعون ، ولا يبطل الحد عنهم ، وقسال السشافعي في السارق من الغنيمة ، وقد حضر ابنه ، أو أبوه مثل ما قسال النعمسان ، وخالفه في المرأة يحرض زوجها الغنيمة ، والأخ وغيره ، وجعل عليها القطع .

م ١٩٧٤ - واختلفوا في تسخير العلج ، فروينا عن جندب بــن عبـــد الله أنــه قال كنا نسخرهم يدلون على الطريق ، ثم نرســلهم ، وقـــال أهـــد ، وإسحاق : إذا لم يجدوا بداً سخروا العلج .

قال أبو بكر: إن كان العلج الذي يسخر من أهل الذمة بطيب من نفسه ، فلا شيء عليهم ، وإن كان حربياً لا أمان له ، فلهم إكراهه على ذلك .

م ١٩٧٥ – وكان النعمان يقول في رَجل من أهل الحرب دخل بأمان ومعه مولاه أعتقه في دار الحرب قال : لا يعتق ذلك .

وفي قول الأوزاعي والشافعي : هما حران .

وبه نقول.

م ١٩٧٦ - وإذا دخل الرجل من أهل دار الحرب دار الإسلام ومعه أم الوله ومدبرته ، وأراد بيعهما ففي قول النعمان : يبيع مدبرته ، ولا يبيع أم ولده ، وهذا قول الشافعي .

وبه نقول .

وقال الأوزاعي : هما سواء ، لا يفرق بين قوله فيهما ، وإن مسات في دار الإسلام لا يردهما وليه في الرق .

م ١٩٧٧ - واختلفوا في الأسير [١٩٩١/ب] يكره على شرب الخمر ، ففيي قول ابن المبارك ، والأوزاعي : لا يشرب الخمير لأن التقية عندهم باللسان لا بالعمل ، وكان مكحول ، والحارث العكلي يقيولان : إذا اضطر إلى الخمر فلا يشربها .

وكان الثوري يسرخص في شسربها إذا اضطر إليها ، وهسذا قسول مسروق ، وقال الشافعي : أكره للأسير أن يشرب الخمر ، ولا يتبين لي أن يجرم عليه .



24 – كتــاب قســم الفـــيء

١ـ باب الفرق بين قسم الغنائم الموجف عليها بالخيل والركاب ، والفيء الذي لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب

قال الله جل ذكره: ﴿ وما أفاء الله على مرسوله منهم فما أوجفت عليه من خيل ولا مراب ﴾ ، إلى قوله ﴿ مرؤوف مرحيم ﴾ الآية (١) .

كان أبو عبيدة يقول: " الإيجاف: وجيف الغرس أوجبته أبا ، الخيل هي الخيل ، والركاب هي الإبل ، والإيجاف: الإيضاع ، وإذا لم يغزوا فلم يوجف عليها " (٢) .

وقال قتادة في قوله: ﴿ فَمَا أُوجِفَتُ مَعَلَيْهُ مَنْ خَيْلُ وَلَا مِكَابِ ﴾ ، مسا قطعتم إليها وادياً ، ولا سيرتم إليها دابة ولا بعيراً ، إنما كان حوائط لسبني النضير أطعمها الله رسوله ﷺ .

٢- باب الخبر الدال على الفرق بين مال الفيء ومال الغنيمة وعلى أن يجمع الناس في الفيء حق إلا بعض الرقيق

قرأ عمر بن الخطاب: ﴿ إِنَّا الصِدقات اللَّفَقْرَاءُ والْمُسَاكِينَ ﴾ حتى بلغَّ

اسورة الحشر : ۲ - ۱۰ .

 ⁽۲) قاله في مجاز القرآن ۲۵٦/۲.

﴿ والله علي حكيم ﴾ الآية (١) ثم قال : هذه لهؤلاء ، ثم قسرا ﴿ ما أفاء الله على مرسوله من أهل القرى ﴾ حيى بلسغ ﴿ للفقراء والمهاجرين ﴾ الآية (٢) إلى آخر الآية فقال : هذه للمهاجرين ، ثم تالا : ﴿ والذين تبوؤا الدامر والإيمان من قبلهم ﴾ إلى آخر الآيسة (٣) فقال : هذه للأنصار ، ثم قرأ (١) : [والذين جاءوا من بعدهم] الآيسة (٥) ثم قال : هذه المتوعبت الناس عامة ، ولئن عشت ليأتين الراعبي وهو بسرو حمير (١) يصيبه منها ، لم يعرق فيها جبينه (٧) ، وقال : ما على الأرض مسلم إلا وله في هذا المال حق إلا ما ملكت أيمانكم (٨) . وكان الشافعي يقول : ولم يختلف أحد لقيناه في أن ليس للمالك في العطاء حق ، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة .

وقال الثوري: الغنيمة والفيء يختلفان ، أما الغنيمة فما أخذ قهراً ، فصار في أيديهم من الكفار ، فــالخمس مــن ذلــك يــضعه الإمــام حيــث

⁽١) سورة التوبة : ٦٠ .

⁽۲) سورة الحشر : ٧-٨ .

⁽٣) سورة الحشر: ٩.

⁽٤) ما بين المعكوفين من الدر المنثور .

⁽۵) سورة الحشر : ١٠ .

⁽٦) سرو حمير : موضع مرتفع بأرض اليمن . معجم البلدان ٢١٧/٣ .

⁽٧) ذكره السيوطي ورمز لكونه مخرجاً عند عبد السرزاق ، وأبي عبيسد ، وابسن زنجويسه معساً في الأموال ، وعبد بن حميد ، وأبي داؤد ، وفي ناسخه ، وابن جرير ، وابسن المنسذر ، وابسن مردويه ، والبيهقي في سننه . الدر المنثور ٢/٨ - ١٠٣ .

 ⁽٨) ذكره السيوطي وقال : أخرجه عبد الرزاق ، وابن سعد ، وابــن أبي شـــيبة ، وابــن زنجويــه في الأموال ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر ، الدر المنثور ١٠٣/٢ .

أراه (١) الله ، والأربعة الأخماس الباقية للذين غنموا تلك الغنيمة والفيء ما وقع من صلح بين الإمام والكفار في أعناقهم ، وأرضيهم ، وزرعهم [١٩٠/١ / الف] وفيما صالحوا عليه مما لم يأخذه المسلمون عنسوة ، ولم يحرروه ، ولم يقهروهم عليه ، حق وقع بينهم فيه صلح ، فذلك إلى الإمام يضعه حيث أمره الله تعالى .

وكان الشافعي يقول: أصل ما يقوم به الولاة من حمـــل المــــال ثــــلاث وجوه، أحدهما: ها جعله الله طهراً لأهل دينــــه قــــال الله: ﴿ خدْ من أموالهـــمـصدقة ﴾ الآية (٢).

والوجه الثاني : الفيء وهو مفهوم في كتاب الله في سورة الحشر قال الله جل ذكره : ﴿ مَا أَنَاء الله على مرسوله منه من أوجفت معليه من خيل ولا من مركاب ﴾ الآية (٣) فهذان المالان اللذان حولهما الله من جعلهما له من أهل دينه ، والغنيمة والفيء يجتمعان في أن فيهما معاً الخمس من جميعها لمن سما الله ، ومن سماه الله له في الاثنين (٤) سواء مجتمعين غير متفرقين ، ثم يتفرق الحكم في الأربعة أخماس مما بين الله على لسان نبيه وفعله ، فالغنيمة لمن حضر من غني وفقير ، والفيء ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، وكانت سنة رسول الله على قرى عرينة أن أربعة أخماسها لرسول الله على خاصة دون المسلمين ، يصنعه (٥) رسول الله على حيث أراه الله .

⁽١) كذا في الأصل ، وفي حاشية المخطوطة " أمر الله " .

⁽۲) سورة التوبة : ۱۰۳ .

⁽٣) سورة الحشر: ٦.

⁽٤) كذا في الأصل ، وفي الأم " آيتين " .

 ⁽٥) كذا في الأصل ، وفي الأم " يضعه " .

والجزية من الفيء وسبيلها سبيل ما أخذ من مشرك ، وكان ما أخذ مسن مشرك بغير إيجاف ، وذلك ما يؤخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين ، ومثل ما أخذ منه إذا مات ولا وارث له ، وغير ذلك (١) .

ووافق بعض أصحاب الشافعي في عامة ما حكيناه ، وخالفه في إيجاب الخمس من الفيء ، ولعمري لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي ، قال : إن في الفيء خمس كخمس الغنيمة ، وأخبار عمر تدل على غيير مل قاله الشافعي ..

قال أبو بكر : ويعطي من مال الفيء أعطية المقاتلة ، وأرزاق الذرية ، وما يجري على الحكام ، والولاة ، وعلماء المسلمين ، وقرائهم ، وما ينفق في النوائب التي تنوب المسلمين كإصلاح الطرق ، والجسور ، والقناطير ، وغير ذلك ، ولا خمس في شيء منه .

وقال أحمد ، وإسحاق : الغنيمة : ما غلب عليه بالسيف ، والفسيء مسا صولحوا عليه ، هو والجزية : جزية الرؤوس وخراج الأرضين .

٣- باب التسوية بين الناس في الفيء والتفضيل على سابقة الآبـاء

م ۱۹۷۸ – واختلفوا فيما روى عن الصديق ، والفاروق في التسوية بين الناس ، والتفضيل على مسابقة الآباء ، فروى [۱۹۰/۱ /ب] عن أبي بكر الصديق أنه ساوى بين الناس ، وقال : وددت أن أتخلص مما أنا فيله بالكفاف ، ويخلص لي جهادي مع رسول الله على .

⁽١) قاله في كتاب الوصايا ، باب قسم الفيء ، باب قسم الغنيمة والفيء ، باب جماع سنن قـــسم الغنيمة والفيء الأم ١٣٨/٤ ، ١٣٩ .

وروينا عنه أنه قال لما كلم في أن يفضل بعض النساس في القسسم فقال : فضيتهم عند الله ، فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير .

واختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب في هذا الباب ، والمسشهور مسن قول عمر عند كثير من أهل العلم والتفضيل على السوابق والغناء عسن أهل الإسلام .

والمشهور عن علي أنه ساوى بين الناس .

ومال الشافعي إلى قول أبي بكر قال: "وذلك إبي رأيت قسم الله في المواريث على العدد يكون الأخوة متفاضلين ، الغنا على الميت ، والصلة في الحياة ، والحفظ بعد الموت ، فلا يفضلون ، وقسم رسول الله لله المسن حضر الوقعة من الأربعة الأخماس على العدد ، ومنهم من يغني غاية الغناء ويكون الفتوح على بديه ، ومنهم من يكون محضره إما غير نافع ، وإما ضار بالحيس (١) ، والهزيمة تكون بسببه " (٢) .

1. باب الفرض للنساء والمماليك من الفيء

(ح ٢ • ٩) روينا عن النبي ﷺ أنه كان إذا جاءه فيء قسمه من يومه ، فـــأعطى الذي له الأهل له ولأمته حظين ، وأعطى الأعزب حظاً واحداً (٣) . وكان الشافعي يقول : " ينبغي للإمام أن يحصى جميع من في البلدان من

 ⁽١) كذا في الأصل ، وفي الأم " الجبن " .

⁽٢) قاله في الأم ، في كتاب الوصايا ، باب كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأشماس الفسيء غمير الموجق عليه ١٥٥/٤ .

⁽٣) أخرجه "حم" ٢٥/٦ ، ٢٩ ، و"د" في كتاب الحراج والإمـــارة والفـــيء ، بـــاب في قــــسم الفيء ٣٩٩٣ – ٣٦٠ رقم ٢٩٥٣ ، من حديث عوف بن مالك .

المقاتلة ، وهم من قد احتلم ، أو استكمل خس عشرة مسن الرجال ، ويحصي الذرية ، وهم من دون المحسلم ودون البالغ خسس عسشرة ، والنساء صغير قمن وكبير قمن ، ويعرف قدر نفقاقم ، وما يحتاجون إليه من مؤناقم بقدر معاش مثلهم في بلدافم ، ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم ، والذرية والنساء ما يكفيهم لسنتهم في كسوقم ونفقتهم طعاماً ، أو قيمته دراهم ، أو دنانير يعطى المنفوس شيئاً، ثم يسزاد كلما كبر على قدر مؤنته ، وهذا مستوي لألهم يعطون الكفاية على قدر المحلف أصعار البلدان ، وحالات الناس فيها ، ولم يختلف أحد بغيته مسن اختلاف أسعار البلدان ، وحالات الناس فيها ، ولم يختلف أحد بغيته مسن ويعطى من الفيء من رزق من ذلك ، وكاتب جندي ممسن لاغنا



⁽١) قاله في كتاب الوصايا ، باب كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأهماس من الفيء غير الموجف عليه ، وباب إعطاء النساء والذرية . الأم ١٥٤/٤ ، ١٥٦ .

22 – كتــاب السبــق والرمــي

أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر قال: قال الله جل ذكره: ﴿ واعدوا لهـما استطعتم من قوة ومن مراط الخيل ﴾ الآية (١).

(ح ٩٠٣) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال في قوله : ﴿ واعدوا لهــم ما استطعتــم من قوة ومن مرباط الخيل ﴾ ألا إن القوة الرمي ثلاثاً ، إن الأرض ســتفتح عليكم ، وتكفون المؤونة ، فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه (٢) .

١- باب [١/١٩١/١نف] الفرق بين المضمرة من الخيل وغيرها والزيادة في أمد المضمرة منها على غير المضمرة

(ح ٤ • ٩) ثبت أن رسول الله ﷺ سابق الخيل التي أضمرت مسن الحفيساء (٣)، وكان أمدها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنيسة إلى مسجد بني زريق، وأن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها (٤).

م ١٩٧٩ - وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : لا يحملن على الخيل عند

⁽١) سورة الأنفال : ٦٠ .

 ⁽۲) أخرجه "م" في الإمارة ، باب فضل الرمي والحث عليه ، وذم من علمـــه ثم نــــــيه ١٥٢٢/٣
 رقم ١٦٧ ، ١٦٧ (١٩١٧ ، ١٩١٨) ، من حديث عقبة بن عامر .

 ⁽٣) الحيفاء : موضع قرب ثنية الوداع على خمسة أو ستة أميال .

 ⁽٤) أخرجه "خ" في الصلاة ، باب هل يقال ساجد بني فالان ١/٥١٥ رقم ٣٣٠ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في الإمارة ، باب المسابقة بين الخيل وتضميرها ١٤٩١/٣ رقم ٩٥
 (١٨٧٠) ، من حديث ابن عمر .

الإجراء إلا كل محتلم (¹) ، وكره مالك أن يحمل الصبيان الأصاغر علسى الخيل التي تجري في الرهان ، وأن يجوعوا لذلك .

وكان الليث بن سعد يقول: ما أحب أن أتباع الصبيان الصغار لإجـــراء الخيل، والتماس الرزق بتعليمهم.

٢- باب الخبر الدال على أن السبق في الرهان في سباق الخيل إنما أبيح يخلل لا شأن أن يسبق الفرسين اللتين وقع عليهما الرهان

(ح ٩٠٥) روينا عن النبي ﷺ أنه قال من أدخل فرساً بين فرسين وقد أمــن أن لا يسبق ، فليس بقمار ، وإن ادخل فرساً بين فرســين وقــد أمــن أن يسبق فهو قمار (٢).

م ١٩٧٥ - ومن قال بهذا المعنى ابن المسيب ، والزهري ، والأوزاعي ، وأحمـــد ، وإسحاق ، والشافعي .

وقد روينا عن جابر بن زيد أنه قيل له : أن أصحاب النبي الله كانوا لا يرون بالدخيل بأساً ، قال : هم أعف من ذلك ، وحكى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عن المحلل في الخيل ، فقال : الأعلى مثل ما سبق الإمام لا يرجع إليه من سبقه شيء ، والرهن مثل ذلك .

⁽١) حكى عنه الباجي في المنتقى ٢١٦/٣ ، كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الخيل والمسابق .

⁽٢) أخرجه "د" في الجهاد ، باب في المحلل ٣/٣٦–٦٧ رقم ٢٥٧٩ ، و"جه" في الجهساد ، بساب في السبق والرهان ٩٦٠/٢ رقم ٢٨٧٦ ، و"قط" ١١١/٤ رقسم ٣٣ ، و"حسم" ٢٥٠٥/٠ ، والحاكم في المستدرك ١١٤/٢ .

وحكى أشهب عنه أنه قال في المحلل في الخيل : لا أحبه ، قيل : والرجل يسبق الرجل في فرسه معه ، قال : لا أحبه .

٣- باب الخبر الدال على إباحة السبق في النصل والخف والحافر

(ح ٩٠٦) ثبت أن رسول الله على قسال : " لا سسبق إلا في خسف أو حسافر ، أو نصل (١) .

م ١٩٨١ – وبمذا الحديث قال الزهري ، ومالك ، والشافعي .

قال أبو بكر : ومعنى ذلك إنما هو على الرهان لا على غير معنى الرهان .

(ح ٩٠٧) لأن النبي على قد سابق عائشة على قدميه (٢) .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : اجعلوا لهوكم في ثلاثة ، في النساء ، والخيل ، والنضال ، وروينا عن علقمة أنه كان له بسرذون يراهن عليه .

وذكر مالك أن السبق في غير الخيل ، والرمي ، والإبـــل قمـــار ، مثـــل المراحى ، والمزادة ، وقال الشافعي : " قول النبي [١٩١/١ /ب] ﷺ : لا

⁽۱) أخرجه "ت" في الجهاد ، باب ما جاء في الرهان والسبق ٢٦٧/٣ رقم ٢٠٠٦ ، وقال : هــذا حديث حسن ، و"د" في الجهاد ، باب في السبق ٦٣/٣ عديث حسن ، و"د" في الجهاد ، باب في السبق ٢٣٤/٣ رقم ٢٥٧٤ ، وابسن حبان في صحيحه ٩٦/٧ رقم ٢٧٦/٦ رقم ٢٧٤/٢ . وابسن حبان في صحيحه ٢٦/٧ رقم ٢٧٦/١ .

⁽۲) أخرجه "د" في الجهاد ، باب في السبق على الرجل ٢٥٧٣-٦٦ رقم ٢٥٧٨ ، و"حم" ٣٩/٦ رقم ٢٥٧٨ ، و"حم" ٢٣٦/٦ رقم ١٢٩٦ ، ١٦٩ ، و"جه" في النكاح ، باب حسسن معاشرة النساء ٢٣٦/١ رقم ١٩٧٩ ، وفي الزوائد : إسناده صحيح على شرط البخاري .

يسبق إلا في خف ، أو حافر ، أو نصل ، يجمع معنيين ، أحدهما : أن كل نصل رمى به من سهم ، ونشابة ، أو ما ينكأ العدو نكايتها وكل حافر من إبل نجت ، أو عراب ، داخل في هذا المعنى يحل من السبق ، والمعنى الثانى : أنه يحرم أن يكون السبق إلا في هذا " (1) .

وقال الشافعي: " لو أن رجلاً سبق رجلاً على أن يسابقا على أقدامهما ، أو أن يعدوا بسبق طاير ، أو على أن يمسك شيئاً في يده ، فيقول: اركن (٢) ، أو على أن يقوم على قدميه ساعة أو على أن يصرع رجلاً ، أو يداً حي رجلاً بالحجارة فيغلبه ، كان هذا كله غير جائز ، ومن أكل المال بالباطل " (٣).

وقد روينا عن عطاء أنه قال : السبق في كل شيء جائز ، فإن كان أراد أن يسبق جائز في غير باب الرهان متأولاً حديث عائشة : أن السببي الله السبقها على قدميه ، فهذا سهل ، وإن كان أراد من باب الرهان ، في غير ما أجازته السنة ، فهو قول لا معنى له ، وهو خلاف السنة .

٤. باب النهي عن الجلب والجنب في الرهان

(ح ٩٠٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا جنب ولا جلب " (١٠) .

⁽١) قاله في الأم ، كتاب السبق والنضال ٢٣٠/٤ .

⁽٢) في الأصل " اذكر " والتصحيح من الأم .

 ⁽٣) قاله في كتاب السبق والنضال الأم ٢٣٠/٤.

⁽٤) أخرجه "د" في الجهاد ، "باب على الحيل في السباق " ٣/ ٦٧ – ٦٨ رقسم ٢٥٨١ ، و "ت" في النكاح ، "باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار " ٢/ ٢٦٦ رقم ٢٦٦٦ ، وقال هسذا في حديث صحيح ، و"ن" في النكاح ، "باب الشغار " ٦/ ١١١ رقم ٣٣٣٥ ، وفي الحيل ، "باب الجلب " ٦/ ٢٧٧ رقم ٩٩٥٠ ، وباب الجنسب ٦/ ٢٢٨ رقسم ٢٩٥٩ و"حسم" ٥٦/١٥ رقم ١٩٧٤١ ، من حديث عمران بن الحصين .

م ١٩٨٢ – فأما قوله " لا جلب " فهو يفسر بتفسسيرين ، أحدهما : أن ذلك في الماشية ، يقول : لا ينبغي للمتصدق أن يقيم بموضع ، ثم يرسل إلى أهل المياه ليجلبوا إلى مواشيهم فيصدقها ، ولكن ليأهم على مياههم وأغنيتهم ، كذلك قال أبو عبيد (١).

وروي عن عمر بن عبد العزيــز أنــه قــال : صــدقوا النــاس علـــى مياههم ، وأغنيتهم ، قال أبو عبيد : ويقـــال : إنــه في رهـــان الخيـــل أن لا يجلب جنبها .

قال أبو بكر: من حجة من قال هذا .

(ح ٩٠٩) حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : " ومن أجلب على الخيــل يوم الرهان فليس منا " (٢) .

" وأما الجنب فقال: قيل: هو أن يجنب الرجل نجب فرسه الذي سابق عليه ، فرساً عرياً ليس عليه أحد ، فإذا بلغ قريباً من الغاية ركب الفرس العري ، فيسبق عليه لأنه أقل عناءً وكللاً من الذي عليه الراكب " (٣) .

وكان مالك يقول في الجلب : أن يجلب وراء الفرس حين يدنو أو يتحرك وراءه الشيء ليستحث به السبق .

⁽١) كذا قال في غريب الحديث ٣/ ١٢٧ - ١٢٨ .

⁽٢) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٢٣/١٢ رقم ٦٨٣٣ ، وعنده : من أفسد امرأة على زوجها فليس منا ، ومن حبَّب عبداً على سيده فليس منا ، ومن أجلب على الخيل يوم الرهان فلسيس منا ، وذكره البخاري في ترجمة إسحاق بن عبد الله العديني ، مختصراً على السشطر الأول مسن الحديث ، التاريخ الكبير ٣٩٥/١ رقم ٣٩٦٠ .

⁽٣) قاله أبو عبيد في غريب الحديث ٣/ ١٢٨.

قال أبو بكر: ولم يختلف عوام من يحفظ عنه من أهل العلم أن السسبق في النصل جائز (١).

قال الشافعي: " والنضال فيما بين الاثسنين يسسبق أحدهما الآخر ، والثالث بينهما المحلل ، كهو في الحيل لا يختلفان في الأصل ، فيجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر [٢/١٩٢/ألف] ويرد منها ما يسرد في الآخر ، ثم يتفرعان ، فإذا اختلفت عللهما اختلفا ، فإذا سببق أحد الرجلين الآخر على أن يجعلا قرعاً معلوماً خواسق أو حوابي (٢) فهو جائز الإجلين الآخر على أن يجعلا قرعاً معلوماً خواسق أو حوابي (٢) فهو جائز إذا سميا العرض الذي يرميانه ، وجائز أن يتشارطا ذلك محاطة أو مبادرة ، فإذا تشارطا محاطة أو مبادرة فكلما أصاب أحدهما بعدد ، والآخر بمثله ، سقط كل واحد من العددين واستأنفا عددا ، لأهما أصابا بعشرة أسهم من عشرة ، فسقطت العشرة من بالعشرة ، ولا شيء لواحد منهما على صاحبه ، وهذا من حين يبتدئان السبق إلى أن يفرغا منه ، حستى يخلص ماحبه ، وهذا من حين يبتدئان السبق إلى أن يفرغا منه ، حستى يخلص ماحدهما نصل العدد الذي شرط ، فيفصله له ويستحق سبقه ، ويكون ملكاً له ، إن شاء أطعم أصحابه وإن شاء تموله " (٣) .

⁽١) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ٨٥ رقم ٢٨٥ .

⁽٢) حوابى: جمع حاب ، وهو أن يرمي على أن يسقط الأقرب للغرض الأبعد منه ، يقال : حبا السهم بحبو إذا زلج على الأرض ، ثم يصاب الهدف ، وإن أصاب الرقعة فهو خاسق وخازق ، فإن جاوز الهدف ووقع خلفه فهو زاهق ، من حاشية الأم .

⁽٣) قاله في كتاب السبق والنضال ، "باب ما ذكر في النضال " الأم ٤/ ٢٣١ .

20 – كتــاب آداب القضــاء

أخبرنا أبو بكر محمد بن المنذر بن إبراهيم، قال الله جال ذكره: ﴿ يَا دَاوِدِ أَنَا جَعَلْنَاكُ خَلَيْفَةَ فِي الأَمْرِضُ فَاحْكُمْ بِينَ النَّاسُ بِالْحَقَ وَلا تَتَبِعَ الْمُوى فَيْضَلْكُ عَنْ سَبِيلَ الله ﴾ الآية (١).

وقال الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ الله يِأْمُرُكُمُ أَنْ تَوْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهُلُهَا إِذَا حَكَمَتُمُ بِينَ النَّاسِ أَنْ تَحَكُمُوا بِالْعُدُلُ ﴾ الآية (٢).

١ـ باب كراهية تقلد القضاء بين الناس

(ح ۹۱۰) روینا عن النبی ﷺ أنه قال : من جعل علی القــضاء فكأنمـــا ذبــــح بغیر سكین (۳) .

(ح ٩١١) وروينا عنه أنه قال : ما من حاكم يحكـــم الإجـــاء يـــوم القيامـــة ، وملك آخذ بقضاه ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، فإن قال له ألقـــه ألقـــاه

⁽١) سورة ص : ٢٦ .

⁽۲) سورة النساء : ۵۸ .

⁽٣) أخرجه "د" في الأقضية ، باب في طلب القضاء ٤/٤-٥ رقسم ٣٥٧١ ، و"ت" في الأحكام ، باب ما جاء عن رسول الله الله القاضي ٣١/٣ رقم ١٣٣٠ ، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، و"جه" في الأحكام ، باب ذكر القضاة ٢٧٤٤٧ رقسم ٢٣٠٨ ، و"حم" ٢٣٠٨ ، ٣٦٥ ، من حديث أبي هريرة .

- في مهواة أربعين خريفاً ^(١) .
- (ح ٩ ٢ ٢) وروينا عنه أنه قال: القضاة ثلاث قاضيان في النار، وقاض في الجنة، فممن قضى بغير الحق وهو يعلم فذاك في النار، وقاض يقضى وهو لا يعلم وأهلك حقوق الناس فذاك في النار، وقاض قضى بالحق فذاك في الجنة (٢).
- م ۱۹۸۳ وروینا عن عمر بن عبد العزیز أنه قال : لا ینبغی للرجال أن یکون قاضیاً حتی یکون فیه خس خصال ، فإن أحطت واحدة کانت فیه وصمة ، فإن أحطته اثنتان کانت فیه وصمتان ، حتی یکون عالماً لما قبله مستشیراً لدی الرأس ، ذو نزهة عن الطمع ، حلیماً عن الخصم ، محتملاً للائمة (۳) .

٢_ باب مواضع الأحكام وأمكنتها

قال أبو بكر : أحب أن يكون جلوس القاضى للقضاء في موضع متوسط

⁽١) أخرجه "جه" في الأحكام ، باب في التغليظ في الحيف والرشوة ٧٧٥/٢ رقم ٢٣١١ ، قال في الزوائد : في إسناده مجالد ، وهو ضعيف ، وذكره الخطيب التبريزي وقال : رواه أحمد ، وابن ماجة ، والبيهقي في شعب الإيمان . مشكاة المصابيح ١١٠٤/٢ رقم ٣٧٣٩ ، و"قط" في الأقضية ٤/٥٠٢ رقم ٩ ، وذكره المتقى الهندي في كتر العمال ٢٤٦٨ رقم ٢٤٦٨٣ ، مسن حديث ابن مسعود ..

⁽٣) روى له "عب" من طريق عمرو بن عامر عنه قال : ٢٩٨/٨-٢٩٩ رقم ١٥٢٨٧ .

من المصر الذي يقضى فيه بين أهله ليكون ذلك أرفق بالناس ، وحيث قضى بالحق فقضاءه نافذ .

م ١٩٨٤ - واختلفوا في القضاء في المسجد فممن كان يقضي في المسجد [١٩٢/١] شريح ، والحسن البصري ، والسشعبي ، ومحارب بن دثار ، ويحيى بن آدم ، وابن خلدة قاضياً لعمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وقال مالك : القضاء في المسجد من أمر بالناس القديم ، وبعق قال أحمد ، وإسحاق .

وكرهت طائفة القضاء في المسجد ، وقالت : القاضي يحضر إليه الحائض ، والمدمي ، وتكثر الخصومات بحضرته ، والمساجد تجتنب من ذلك ، روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى القاسم بن عبد السرحمن أن لا يقضى في المسجد ، فإنه يأتيك الحائض ، والمشرك .

وقال الشافعي : أحب أن يقضى في غير المسجد لكثرة من يغـــشاه بغـــير ما بنيت له المساجد .

م ١٩٨٥ – واختلفوا في إقامة الحدود في المساجد ، فروينا عن عمر بن الخطاب أنه أتى برجل في شيء فقال : أخرجه من المسجد فأضرباه ، وعن على أنه أتى بسارق فقال : يا قنبر : أخرجه من المسجد واقطع يده .

وكره إقامة الحدود في المساجد عكرمة ، والسشعبي ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وقال مسروق : إن المسجد لحرمة .

وفيه قول ثان : روينا عن الشعبي أنه أقام على رجل من أهل الذمة حـــداً في المسجد .

وفيه قول ثالث : وهو أن الرخصة في الضرب بالأســواط البــسيرة في المسجد ، فإذا كثرت الحدود فلا ، هذا قول مالك .

قال أبو بكر : أمر الله نبيه أن يحكم بين الناس ، ولم يخص للحكم بينهم

مكاناً دون مكان فللحاكم أن يحكم بينهم إن شاء في المسجد وإن شاء في مكان دون في مكان دون مكان بغير حجة .

- (ح ٩١٣) قد حكم النبي على بين الملاعنين في المسجد (١) .
- (ح ٤ ٩ ١٤) وقضى في مترل أم سلمة بين الأنصاري ، وبين اللذين دخلا عليه وهو عندها ، واختصما إليه في أرض ورثاه عن أبيهما (٢) .

فأما الاعتلال من اعتل بحضور الكفار ، والحائض مجلس الحكم ، فلا نعلم حجة يجب لها منع الكفار من الدخول في المساجد سوى مسجد الحرام .

(ح ٩١٥) وقد قدم وفد ثقيف على رسول الله والله في المسجد (٣). وليس في منع الحائض من دخول المسجد خبر يثبت ، وقد حكم داؤد نبي الله بين الخصمين اللذين وعظ بجما في المحسراب وهو المسجد ، وهذا معروف في كل بلد أن محاريبهم في مساجدهم .

⁽۱) أخرجه "خ" في الصلاة ، باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنسساء ٢٦٢/٢) ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في اللعان رقم الحديث ١-٣ (١٤٩٢) ، من حديث سهل بن سعد .

⁽۲) أخرجه "حم" 1/1، - - 0.7/1، - 0.7/1، وجاء في الحاشية : إسناده صحيح ، و"د" في الخوصية <math>1/1.0 - 0.0 رقم 1/1.0 - 0.0 ، وذكره المنذري وسكت عليه ، مختصر سنن أبي داؤد 1/1.0 - 0.0 رقم 1/1.0 - 0.0 ، من حديث أم سلمة .

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة في الصلاة ، باب جماع أبواب الأفعال المباحة في المسجد ، باب الرخصة في إنزال المشركين المسجد غير المسجد الحسرام ٢٨٥/٢ رقسم ١٣٢٨ ، و"د" في الخسراج والإمارة ، باب ما جاء في خبر الطائف ٢١/٣٤ رقم ٢٢١٦ ، و"حسم" ٢١٨/٤ ، وراجسع المسند الجامع ١٨/١٢ وقم ٤٤٢٩-١٢ ، من حديث عثمان بن أبي العاص .

٣- باب مجلس القاضي وما يبدأ به عند جلوس الخصم بين يديه

قال أبو بكر: إذا دحل القاضي في المسجد ، فليركع ركعتين عند دخوله المسجد للقضاء أو يغره قبل أن يجلس ، يدع الله عند فراغه منهما بالتوفيق ، والعصمة ، والتسديد ، ثم يجلس للحكم مستقبلاً للقبلة ، ويسلم على القوم إذا صار إلى مجلسه .

(ح ٩١٦) لقول النبي صلى الله [١٩٣/١/ألف] عليه وسلم : يــسلم القليــل على الكثير (١) .

وكذلك يفعل الخصمان إذا وصلا إليه إقتداء بأخبرار رسمول الله الله خلاف مل يفعله العامة بالحكام و-برد السلام ، ويجلس الخصمان بين يديه ، ويسوى بينهما في المجلس لا يرفع أحدهما على صاحبه .

م ١٩٨٦ – وقد اختلف فيمن يقدم إذا أخفى عليه السابق منهم .

فقالت طائفة : يقرع بينهما فمن خرجت قرعته قدمه .

وأحسن من هذا أن يمد خيطاً يلي مجلسه أحد طرفي الخيط، ويلي الطرف ناحية مجلس الخصوم، فكل من جاء كتب اسمه في رفع، وثبت الرقع، وأدخل الرقع في طرف الخيط على هذا، حتى يأتي آخرهم، فإذا جلسس القاضي مدّ يديه إلى الطرف الذي يليه من الخيط، فتناول رقق، وأمر بأن يدعي صاحبها، فينظر في أمره، ثم لا يزال كذلك حتى يأتي على آخر الرقاع، فإن كثرت الرقاع عليه، وزاد الوقت الذي يقضى فيه، عرف الرقاع، فإن كثرت الرقاع عليه، وزاد الوقت الذي يقضى فيه، عرف

⁽۱) أخرجه "خ" في الاستئذان ، باب تسليم القليل على الكـــثير ٢٢/١٤ رقـــم ٦٣٣١ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في السلام ، باب يسلم الراكب على الماشي ٣٩٤/٧ رقم ١ (٢١٦٠) من حديث أبي هريرة .

الطرف الذي كان يليه حيث جلس ، فتناول في المجلـــس [الشـــاني] (١) الرقاع كفعله في المجلس الأول حتى تنفذ الرقاع .

م ١٩٨٧ - وليس في الوقت الذي يقضي فيه القاضي سنة يعتمد عليها ، والذي يجب إذا حضر الخصوم أن ينظر بينهم ، ولا يسؤخر ذلك في أي وقت وافوه لينظر بينهم ، بلغني عن سوار بن عبد الله أنه كان يعقد للناس يومه كله .

4. باب ما يبدأ به القاضي عند جلوس الخصوم عنده دماً يؤمر به من التسوية بينهم

قال أبو بكر: إذا تقدم إلى القاضي الخصمان ، تركهما ليتكلم المدعي منهما ، فإن جهلا ذلك فلا بأس أن يقول: يتكلم المدعي منكما ، ولا يدعهما جميعاً يتكلمان ، ولكن يبدأ المدعي فيتكلم فإذا فرغ من كلامه ، تكلم المدعي عليه ، ويسوي بين الخصمين في جلوسهما بين يديه ، والإقبال عليهما .

م ١٩٨٨ – وروينا عن عمر بن الخطاب أنه كان فيما كتب بـــه إلى أبي موســـى الأشعري : وسوّ بين الناس في مجلسك ، ووجهك ، وقضائك ، حـــــــى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا ييئس ضعيف من عدلك .

وقد روينا عن علي ، والعباس ألهما دخلا على عمر ، حتى جلـــسا بـــين يديه ، وكان يرى أن يسوي بين الخصمين في المجلس ، وبه قال الشافعي ، والكوفي

ما بين المعكوفين من الأوسط ٢/٣ ٤/ب.

وليس لأحد أن يلي القضاء حتى يكون عالماً بكتاب الله وسنن رسوله ، عالماً بما اختلف فيه أصحاب رسول الله على ومن بعدهم ، وبإجماع أهل العلم ، واختلافهم ، جيد العقل ، أميناً ، فطناً ، [١٩٣/١ /) فإذا كان كذلك وتقلوا القضاء أمضى ما يرد عليه من الأحكام ، مما هو منصوص في الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ودل عليه بعض ذلك ، فإذا ورد عليه مشكل من الأمر عنده ، أحضر له أهل المعرفة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وسألهم عن ذلك ، واستشارهم فيه . قال الله جل وعز : ﴿ وشاوم هم عن ذلك ، واستشارهم فيه . قال الله جل

م ١٩٨٩ – قال الحسن البصري في هذه الآية : قــد علــم الله أنــه لــيس بــه إليهم حاجة ، ولكن أراد أن يستن بعده ، كان الثوري يقــول : بلغــني ألها تصفى العقل .

(ح ٩١٧) وقد سن رسول الله ﷺ الاستشارة في غير موضع ، استشار أصحابه عام الحديبية (٢) .

(- 914) واستشار أبا بكر ، وعمر في أسارى بدر (- 914)

روينا عن ابن سيرين أنه قال : التثبت نصف القصاء ، وقال الثوري : وليكن أهل مشورتك أهل التقوى ، وأهل الأمانة ، ومن يخشى الله .

فإذا استشارهم فأشار أحدهم عليه برأيه ، سأله من أين قاله ؟ فإن

⁽١) سورة آل عمران : ١٥٩.

⁽۲) أخوجه "عب" ۳۳۰/۵ " وقم ۹۷۲۰ ، و"خ" في الحج ، باب من أشعر وقلَّ د بــــذي الحليفة ثم أحرم ۲٦٨/٥ رقم ۱٤٩٤ ، وفي مواضع أخرى كثيرة مختصراً ومطولاً ، من حديث المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحكم .

⁽٣) أخرجه "م" في الجهاد ، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ، من حديث ابن عباس .

اختلفوا أخذ بأشبههم قولاً بكتاب الله ، أو سنة ، أو إجماع ، ولا يحكم بشيء حتى يتبين له حجمة يجمب أن يحكم بهما ، ولا يقلم أحمداً من أهل زمانه ، ولا يحضى شيئاً حتى يتبين لمه الحمق فيمه ، لا يمسعه غير ذلك .

٥ باب الأوقات التي يكره للقاضي أن يقضي فيها وغير ذلك

(ح ٩١٩) ثبت أن رسول الله على قال : " لا يحكم أحمد بين اثمنين وهو غضبان " (١) .

م ١٩٩٠ و ممن كره أن يقضي وهو غضبان شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، والشافعي ، والكوفي ، وروينا عن عمر بن الخطاب أند كتب إلى أبي موسى الأشعري : وإياك والغضب ، والقلق ، والسضجر ، والتأذي بالناس ، والتنكر عند الخصومة .

م ١٩٩١ – ومن الأحوال التي تكره أن يقضي القاضي فيه أن يكون جائعاً ، وروينا عن شريح أنه إذا غضب أو جاع قام ، وروينا عن السمعيي أنه كان يأكل عند طلوع الشمس ، فقيل له : فقال : آخذ حلمي قبل أن أخرج إلى القضاء .

وقال مالك : لا يقضى وهو جائع .

 ⁽١) أخرجه "خ" في الأحكام ، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهمو غضبان ١٣٦/١٣ ا١٣٤٣ رقم ١٣٤٨ ، و"م" في الأقضية ، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ١٣٤٣ - ١٣٤٣ رقم ١٦ (١٧١٧) ، من حديث أبي بكرة .

ولا يقضي ناعساً ، ولا مغمور القلب من هم ، ولا وجع يغيير قلبه ، ولا يقضي أن يتخذ درة يؤدّب بجا من استوجب الأدب ، ويرهب بجا السفيه ، والظالم " (١) .

م ١٩٩٢ - وروينا عن عمر بن الخطاب أنه كانت له درة ، وروينا عنه أنسه كتب إلى أبي موسى الأشعري : إذا رأيت الخصم يتعمداً الظلم فسأوجع رأسه ، وروينا عنه أنه قال : لا تدعن فلاحاً عن القضاء [١٩٤/١لف] ولا تستعملن رجلاً إذا رآه العاجز فرقه ، وقد رأيت من يسستحب أن يكون القائم على رأس القاضي خادماً يزجر من أدخل النساء اللواتي يتقد من إلى القاضي .

٦- باب دعاء الخصم إلى القاضي

قال أبو بكر: وإذا ادعى الرجل على الرجال حقاً قبله ، دعاه إلى القاضي ، فإن امتنع بعث القاضي بعض أعوانه ليدعوه ، فان امتنع وتوارى عنه ، سأل الخصم عما يدعي قبله ، فإذا ادعى مالا معلوماً ، وأثبت عليه بنية عادلة ، حكم له عليه بلذلك المال في مال إن كان للمدعي عليه يصل إليه الحاكم ، ودفع المال إليه ، وإن لم يجد له مالا ظاهراً يصل إليه ، وثبتت البنية على أنه في مترله ، فقد اختلف أصحابنا فيما يفعله الحاكم في أمره ، فمنهم من رأى أن لا يحبح عليه ، ويختم على بابه ، ويبعث إلى بابه رسولاً ومعه شاهدان ، ينادي بحضرها يا فلان بن فلان ، القاضي فلان بن فلان يالحضور مع خصمك مجلس الحكم ، فإن قبلت وإلا لصبت لك وكيلاً ،

⁽١) قاله في كتاب الأقضية ، باب أدب القاضي ، وما يستحب للقاضي الأم ١٩٩/٦ .

وقبلت بنية عليك ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فإذا فعل ذلك أقام له وكيلاً ، وسمع من شهوداً المدعي ، وأمضى الحكم عليه ، إلى أن يقدر على استخراج المال هذا قول يعقوب .

وكان أحمد ينكر الهجم، ويقول: لا يهجم عليه وشدد عليه حتى يظهر. ورأى بعض أهل الحديث أن يوجه القاضي برجلين يثق بجا، أو معها جماعة من الخدم، والنساء، ومعهم الأعوان بالباب للدخول اللدار، ويدخل النساء، ثم الخدم، وتنحى حرم المطلوب، فيصرون في بيت، ويفتش الدار، ثم يدخل النساء إلى البيت الذي فيه حسرم المطلوب، فيفتشونه، فإن أصابوه أخرجوه إلى القاضي، يأتون المترل بغتةً.

قال أبو بكر: وإذا كان المدعي عليه مريضاً لا يمكن حصور مجلس القاضي ، بعث القاضي مع المدعي رجلاً من أمنائه ، وبعث معه شاهدين من شهوده ، وكتب اليمين على ما يجب أن يستحلف عليه ، واستحلفه الأمين بحضرها على ما يجبب ، فيان أمر بالمال أشهد الشاهدين على إقراره ، فإن ادعى دعوى يجبب النظر فيه ، وكل وكيلاً يحضر مع خصمه عند القاضي ، ثم يحضر الوكيل والخصم عند القاضى لينظر فيه .

م ١٩٩٣ - وقد اختلفوا في المدعي عليه تكون امرأة ، فقال بعضهم : إن كانست تبرز ، وتخرج ، أمر القاضي بإخراجها إلى مجلس [١٩٤/١ب] الحكم ، وقد كانت لا تخرج ، وجمه إليها من يستحلفها في مترلها ، هذا قول أبي ثور .

قال أبو بكر : وقد رأيت في الحكام من يأمر بإخراج المرأة التي لا تخرج في مبارز ، أو يأمر بإخراجها بالليل ، ويتولى القاضي استحلافها .

وإن كان المدعي عليه مريضاً لا يمكنه الخروج إلى مجلس القاضي، بعث القاضي إليه من يسمع منسه مسع خصمه، ويسشد للقاضي عا يسمع منه.

٧ باب الحكم باجتهاد الرأي

قال الله جل ذكره: ﴿ أَنَا أَنْرَلْنَا إلَيْكَ الْكَتَابِ بِالْحَقِ لِتَحْكَمُ بِينَ النَّاسِ عِمَا أَمْرَاكُ الله ﴾ (١).

قال العطية العوفي : بما أراه الله في كتابه ، وقال قتـــادة : بمـــا أنـــزل الله عليك وبين لك .

(ح • ٩ ٢ •) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال : إذا قضى الحاكم فاجتهد فأصاب فلـــه أجران ، فإذا قضى فاجتهد فأخطأ فله أجر (٢) .

قال أبو بكر : وحديث بريرة عن النبي الله يسدل علم أن المجتهد المخطئ الذي له الأجر هو من كان عالمًا بالأصول دون الجاهل الدي لا اجتهاد له .

وقد ذكرنا:

(ح ٩٢١) حديث بريرة عن النبي ﷺ أنه قال : القضاة ثلاثة قاضيان في النار ، وقاض في الجنة ، قاض قضى بغير الحق وهــو يعلــم فــذاك في النار ،

⁽١) سورة النساء: ١٠٥.

⁽٢) أخرجه "خ" في الاعتصام بالكتاب والسسنة ، بساب أجسر الحساكم إذا اجتهد فأصساب أو أخطأ ٣١٨/١٣ رقم ٧٣٥٧ ، و"م" في الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٣١٨/١٣ رقم ١٥ (١٧١٦) ، من حديث عمرو بن العاص .

وقاض قضى وهو لا يعلم فاهلك حقوق الناس فذلك في النار ، وقاض قضى بالحق فذاك في الجنة (١)

م ٤ ٩ ٩ ٩ - ثبت أن عبد الله بن مسعود قال : من عرض له منكم قضاء فليقض ما في كتاب الله ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولم يقض به نبيه ، فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله ، ولم يقض به نبيه في ، ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه .

وقد روينا عن عمر أنه كتب إلى شريح بنحو هــذا الكــلام غــير أنــه قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في ســنة رســوله على ، ولا فيمــا قضى به أئمة الهدى ، فأنت بالخيار إن شئت أن تجتهد ، وإن شــئت أن تؤامرين ، ولا أرى هو أمرتك إياي إلا أسلم لك .

وقد اختلف أهل العلم في كيفية الاجتهاد ، فكان الشافعي يقــول : " لا يجوز أن يقول : بما استحسناه ، ولا بما خطر على قلوبنا ، ولا يقولــه إلا قياساً على اجتهاده على طلب الأخبار اللازمة " .

م ١٩٩٥ - وقال أبو عبيد: " الاجتهاد عندنا هـو الاختيار مـن المـذاهب إذا اختلف وتضادّت لحسن التدبير، والتوقي لأقـر هـا إلى الرشـد، والصواب، فإن عرض للحاكم ما ليس موجود بعينه في هـذه الخـصال يريد الكتاب والسنة، وما حكمت به الأئمة، والـصالحون بالإجـاع [١٩٥/١/انـف] والاجتهاد، كان للحاكم التشبيه بها والتمثيل عليها، وليس له مفارقتها كلها ".

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩١٢ .

أصحاب رسول الله على ، وإن كان شيئاً قد اختلفوا فيه تحرر من أقاويلهم ، واجتهد أحسنها في نفسه ، وليس له أن يخالفهم جميعاً ، ويشرع شيئاً من رائه ، وإن لم يكن القضاء في شيء من ذلك ، اجتهد رأيه وقاس ما جاء عنهم .

وقال الشافعي : والعلم طبقات الأول : الكتاب ، والسنة إذا ثبت ، ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ، ولا سنة ، والثالثة : أن يقول بعض أصحاب النبي على ، ولا نعلم له مخالفاً منهم ، والرابعة : اختلاف أصحاب رسول الله على : والخامسة : القياس على بعض هذه الطبقات .

وقال في موضع آخر : فأما أن يكون مستشيراً ، فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله على .

٨ باب الحكم بالظاهر من الأمور

(ح ٩ ٢ ٢) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : إنما أنا بشر ، وأنكم تختصمون إلى ، فلعل بعضكم أن يكون هو ألحن في حجته من بعض ، فأقضي لــه علـــى نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً ، فإنما أقطع له قطعة من النار (١) .

قال أبو بكر:

م ١٩٩٦- " وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أخيار مما يحكم

⁽۱) أخرجه "خ" في الأحكام ، باب موعظة الإمام للخصوم ١٥٧/١٣ رقسم ١٦٣٧، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ١٣٣٧/٣ رقم ٤ (١٧١٣)) ، من حديث أم سلمة .

به الحاكم في الظاهر على أنه حرام (١) على المقضي له ما قضى له به به الماكم في الظاهر على أنه عليه أن ذلك حرام عليه ، من ذلك أن يحكم له بالمال ، أو يجرؤ أنه مملوك ، أو يحكم له بالنقود على ما يعلم أنه برئ مما حكم به عليه بينات تثبت " في الظاهر (٢) .

م ١٩٩٧ - واختلفوا في أشياء غير ذلك ، فانفرد النعمان فقال : لو أن امرأة استأجرت شاهدين شهد إليها بالطلاق على زوجها ، يحكم الحاكم بالفرقة ، و المرأة تعلم بخلاف ما شهدت به البينة ، والشاهدان يعلمان ذلك ، أن لها أن تتزوج من شأن ، وأن لا حد على أحد الشاهدين إن تزوجها .

وقد خالفه أصحابه ، فقالوا : لا يحل للشاهدين أن يتزوجاها .

(ح ٩٢٣) وقد قال النبي ﷺ للمتلاعنين بعد ذكر اللعان : الله يعلم أن أحــدكم كاذب ، فهل منكما تائب ؟ (٣) .

٩ باب الخبر الدال على أن للحاكم أن يصلح بين الناس

قال الله جل ثناؤه : ﴿ لا [١٩٥/١] خير فِي كَثِير من نجواهـ م إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ﴾ الآية (*) .

⁽١) في الأصل " على أن حراماً " .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٥ رقم ٢٨٦ .

 ⁽٣) أخرجه "خ" في الطلاق ، باب صداق الملاعنة ٩/٦٥٤ رقم ٣١١٥ ، وفي مواضع أخسرى ،
 و"م" في اللعان ١١٣٢/٢ رقم ٦ (١٤٩٣) ، من حديث ابن عمر .

⁽٤) سورة النساء : ١١٤ .

- (ح ٩ ٢٤) وثبت أن رسول الله ﷺ انطلق إلى شيء كـان بـين النـاس مـن الأنصار ، وليصلح بينهم (١) .
 - (ح ٩٢٥) وقال الصلح جائز بين المسلمين (٢) .
- (ح ٩٢٦) وعرض على قوم وجب لهم القود حتى رضوا بالديسة ، وأصلح أمورهم على ذلك (٣)
- (ح ٩ ٢٧) وأويق رسول الله ﷺ في مواريث ، وأشياء قد درست ، فقال : اذهبا فتوخيا ، ثم أستهمًا ، ثم يحلل كل واحد منكما صاحبه (٢٠) .
- م ۱۹۹۸ وممن روينا عنه أنه أصلح بين الخصوم ، أو رأى للحاكم أن يصلح بين الخصوم شريح ، وعبـــد الله بـــن عتبــة ، وعبيــد الله بـــن الحـــسن ، والكوفي .

⁽۱) أخرجه "خ" في الصلح ، باب ما جاء في الإصلاح بين الناس ٢٩٧/٥ رقم ٢٦٩٠ ، وفي الأحكام ، باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم ١٨٢/١٣ رقم ٢١٩٠ ، و"م" في الصلاة ، باب تقديم من يصلي بجم إذا تأخر الإمام ٢٦١٦-٣١٧ رقم ١٠٠ (٢٢١) ، من حديث سهل بن سعد في حديث طويل .

⁽٢) أخرجه "د" في الأقسضية ، بساب في السصلح ٢٠-١٩/٤ رقسم ٣٥٩٤ ، وابسن حبسان في صحيحه ٢٧٥/٧ رقم ٢٠-٥ ، وإلحساكم في المستدرك في كتساب البيسوع ٢٩/٢ ، وفي كتاب الأحكام ٢٠٠١٤ ، مسن حسديث أبي هريسرة ، وقسال السذهبي في محتسصر المستدرك : منكر ، والمشهور هذا .

⁽٣) أخرجه "د" في الديات ، باب الإمام يأمر بسالعفو في السدم ٢٤١/٤ - ٦٤٣ رقيم ٢٥٠٠ ، في حديث طويل ، و"جه" في الديات ، باب من قتل عمداً فرضوا بالدية ٢٠٢٥ - ٨٧٦ رقم ٢٦٢٥ ، فذكره مختصراً من حديث زياد بن ضميرة ، وفيسه : فقسال السنبي الكسم خسون في سفرنا ، وخسون إذا رجعنا ، فقبلوا الدية .

⁽٤) أخرجه "د" في الأقضية ، باب في قسضاء القاضسي إذا أخطاً ١٤/٤ - ١٥ رقم ٣٥٨٤ ، ٣٥٨٥ ، من حديث أم سلمة .

وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال: دعوا الخصوم حتى يصطلحوا ، فإن فصل القضاء حدث بين القوم الضغاين .

وقال عطاء: لا يحل للإمام إذا تبين له القضاء أن يصلح بين من تبين له القضاء فيما بينهم ، وكان أبو عبيد يقول: وإنما يسعه الصلح إذا كان كالذي في حديث أم سلمة يعني الأمور المشكلة ، فأما إذا استارت الحجة لأحد الخصمين على صاحبه الآخر ، وتبين للحاكم موضع الظالم من المظلوم ، فليس بواسع له أن يحملهما على الصلح .

قال أبو بكر: ما قاله أبو عبيد حسن.

١٠ باب القاضي يقضي بعلمه

م ١٩٩٩ - افترق أهل العلم في قضاء القاضي بعلمه ، فقالت فرقة : لا يقضي بعلمه ، هذا مذهب شريح ، والشعبي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي عبيد .

وقالت فرقة: فيما علمه القاضي قبل أن يستقضى لا يحكم به ، وما علم به بعد أن يستقضى حكم به ، إلا الحدود ، هذا قول النعمان ، قال : لا يقضي في الغضب ، والقذف ، والبيع ، والشراء ، والطلاق ، والنكاح ، والقتل ، وقال يعقوب ومحمد : يقضي بذلك كله ما علم به قبل أن يستقض ، وعلم به في غير مضرة ، فإنه يقضي بذلك كله ، إلا الحدود .

وقالت فرقة ثالثة: إذا كان الحاكم عدلاً كان له أن يحكم بعلمه فيما علم به قبل الحكم أو بعده ، وقبل أن يلي وبعد ما ولى ، ذكر الربيع أن هذا قول الشافعي .

وكان أبو ثور يقول : ذلك في حدود الله ، وحقوق الآدميين .

قال أبو بكر : ومن أعلى حجة من قال هذا القول :

(ح ٩٢٨) خبر هند زوجة أبي سفيان فإن النبي ﷺ قضى لها ولولدها على أبي سفيان بنفقتهم (١) .

ولم يسألها على ذلك منه ، لعلمه بأمرهم ، وكذلك قوله :

- (ح ٩٢٩) لا يمنع [١٩٦/١/الف] أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق إذا رآه ، أو سمعه (٢) .
- (ح ٩٣٠) وفي حديث عبادة : وأن نقول بالحق حيث ما كان لا نخساف في الله لومة لائم (٣) .
- م • ٢ واختلفوا في القاضي يعزل ثم يذكر بعد العزل أنه كان قضى لفلان على فلان بكذا ، فكان الشافعي ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يقبل قوله حتى يأتي المقتضي له بشاهدين على أنه حكم لذلك قبل أن يعزل ، وقال أصحاب الرأي : اثنان سواه .

 ⁽۱) أخرجه "خ" في النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل فللمسرأة أن تأخـــذ بغــير علمـــه ١٧٠٥٥ رقم ٢٣٥٨ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الأقضية ، باب قضية هنـــد ١٣٣٨/٣ رقــم ٧
 (١٧١٤) ، من حديث عائشة ، وفيه : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف .

⁽٢) أخرجه "جه" في الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكسر ١٣٢٨/٢ رقسم ٢٠٠٧ ، فذكره مختصراً ، و"ت" في الفتن ، باب ما أخبر النبي السيخية أصحابه بمسا هسو كسائن إلى يسوم القيامة ١٨٨-٨٦ رقم ٢١٩٨ ، من حسديث أبي سسعيد الخسدري في حسديث طويسل ، وقال : وهذا حديث حسن صسحيح ، وذكسره السشيخ الألباني في سلسلة الأحاديست الصحيحة ١١١/١ – ١١٨ رقم ١٦٨ .

 ⁽٣) أخرجه "خ" في الأحكام ، باب كيف يبايع الإمام الناس ١٩٢/١٣ رقــم ٧١٩٩ ، ٧٢٠٠ ،
 و"م" في الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، وتحريمها في المعــصية ١٤٧٠/٣ رقم ٤١ (١٧٠٩) .

وقال الأزواعي ، وابن أبي ليلى : هو بمترلة شاهد واحد ، وقال أحمد ، وإسحاق : يقبل قوله ، ليست هذه شهادة إنما هذا خبر علم كان عنده .

١١ـ باب القاضي يرفع إليه قاض كان قبله بخلاف رأيه ، أو يقضي بشيء ثم يتبين له بخلاف

م ٢٠٠١ و اختلفوا في القاضي يرفع إليه قضية قصاض كان قبله ، والحسق عنده خلاف ما قضى به القاضي الأول ، فكان الشافعي يقول : يوليه من ذلك ما تولى ولا يرد قضاءه ، وقال علي في قصة أهل نجران : إن عمسر كان رشيد الأمر ، ولا أرد قضاءً قضى به عمر ، وهذا قسول شسريح ، ومالك ، قال مالك : إلا أن يكون جوراً بنياً ، وقال الشافعي : لا يسرد قضايا من كان قبله إلا أن يكون قضاء بخسلاف كتساب ، أو سسنة ، أو قضايا من كان قبله إلا أن يكون قضاء بخسلاف كتساب ، أو سسنة ، أو إجماع ، قال : إذا كان كذلك رده ، ومال إلى هذا القول الثوري .

وقال أصحاب الرأي : إن كان مما يختلف فيه أمضاه ، وإن كان خطأ لا يختلف فيه رد .

وفيه قول ثالث : وهو أن يرد كلما كان عنده خطأ ، ولا يجوز أن ينفذ ما كان عنده غير حق ، هذا قول أبي ثور .

م ٢٠٠٢ – واختلفوا في القاضي يقضي بالقضاء ، ثم يرى بعد ذلك خلافه ، فكان شريح يقول : يقضي فيما يستقبل بما رأى ولا يرد القضاء الأول .

وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي في هذا : كنحو من قولهم في التي قبلها .

وفيه قول ثالث ، وهو أن يرد كلما بان له أنه خطأ ، هذا قول مالــك ، وبه قال أبو ثور .

١٢ـ باب الخصمين يحكّمان بينهما رجلاً

م ٣٠٠٧ - واختلفوا في المتنازعين يحكمان بينهما رجلاً فسيحكم بينهما ، فكان الشعبي يقول : يلزمهما حكمه ، وقال مالك : ذلك جسائز إلا أن يكون حكم بينهما بالخطأ البين ، فيفسسح ولا يجوز ، وبه قال عبد الملك ، وقال الثوري : أراه جائزاً عليهما ، وبه قال ابن أبي ليلمى ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال النعمان : إذا قضى بينهما بخـــلاف [١٩٦/١ /ب] رأى القاضـــي ، أبطل حكمه .

١٣ـ باب من يترجم عن لسان الأعجمي للقاضي

م ٢٠٠٤ - كان الشافعي يقول: لا تقبل الترجمة عنه يعني عن الأعجمي الأعجمي الإبشاهدين عدلين يعرفان ذلك اللسان.

وفيه قول ثان : وهو أن المسلم إذا ترجم عنه واحد قبل منه ، واثنان أحب إلي ، ولا يقبل في ذلك كافر (١) ، ولا مكاتب ، ولا عبد ، ولو قبل ترجمة امرأة بعد أن تكون حبرةً ، مسلمة ، عدلةً ، فهو في سعة ، ورجلان أو رجل وامرأتان أحب إلينا ، هذا قول النعمان ، ويعقوب .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا يجوز في ذلك أقل من رجلين ، أو رجل وامرأتان ، هذا قول ابن الحسن .

قال أبو بكر : يقبل فيه شاهد واحد ، لأن في :

⁽١) في الأصل: "ذكر كافراً " . .

(ح ٩٣١) حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أمر أن يتعلم كتاب اليهود، قال: فكنت أكتب لهم إذا كتبوا إليه، وأقرأ له إذا كتبوا (١).

١٤ باب من يجوز له أن يقضي له من الناس ومن لا يجوز قضاه له

قال الله تعالى : ﴿ يَا دَاوِدُ أَنَا جَعَلْنَاكُ خَلَيْفَةَ فِي الْأَمْرُضُ فَاحْكُمْ بِينَ النَّاسُ بِاكْتِقَ ﴾ الآية (٢) .

وقال لنبيه ﷺ: ﴿ إِنَا أَنْرَلِنَا إلِيكَ الْكِتَابِ بِالْحَقَ لَتَحَكَمُ بِينَ النَّاسِ بِمَا أَمْرِاكَ اللهِ الْحَتَابِ بِالْحَقَ لَتَحَكَمُ بِينَ النَّاسِ بَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُل

قال أبو بكر: فاللازم على ظاهر هذه الآيات أن يحكم الحاكم بين جميع من تقدم إليه بالعدل ، لأن الله عز وجل أمره به ، وأمره على العموم ، فكل خصمين تقدّما إلى حاكم من حكام المسلمين ، فعليه أن يحكم

⁽١) أخرجه "خ" في الأحكام ، باب ترجمة الحكام ، وهل يجوز ترجمان واحد ١٨٥/١٣ -١٨٦ رقم ٥٩٥ ، باب ترجمة الحكام ، وهل يجوز ترجمان واحد ١٢٧٨ ، مطولاً وقم ٥٩١٧ ، معلقاً محتصراً ، وفي التاريخ الكبير ٣٨٠٣ -٣٨١ رقم ٣٦٤٥ ، وقت" في موصولاً ، و"د" في العلم ، باب رواية حديث أهل الكتاب ٢٠/٤ رقم ٣٦٤٥ ، وقال : هذا الاستئذان ، باب ما جاء في تعليم السريانية ٣٢٨/٤ رقم ٢٧٢٤ ، من حديثه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

⁽٢) سورة ص: ٢٦.

⁽٣) سورة النساء : ١٠٥ .

⁽٤) سورة النساء : ٥٨ . .

بينهما ، وسواء كان أحد الخصمين والداً للحاكم ، أو ولد ، أو أخ ، أو أخت ،أو عم ،أو خال ،أو زوجة ،هم وسائر الناس في ذلك شيء واحد . (ح ٩٣٢) وقال النبي على : إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران (١) ، ولو كان له في ذلك مراد ، لبين هذا القول الذي يدل عليه ظهر الكتاب والسنة .

وفيه قول ثان : وهو أن ليس للحاكم أن يحكم لولده ، ولا لوالده ، ولا لله يجوز شهادته له ، ويحكم لسائر الناس ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول ثالث: وهو أن قضاء القاضي لا يجوز لولده ، ولا لولد ولسده من قبل الرجال والنساء ، ولا لابنه ، ولا لأمه ، ولا لجد ، ولا لجدة من قبل $(^{7})$ الرجال والنساء ، ولا لزوجته ، ولا لعبد له ، ولا لمكاتبه ، ولا لأم ولده ، ألا ترى أن شهادته لهم لا تجوز ، فكان قصاءه لهم أولى ، ويجوز قضاءه لسائر الناس ، هذا قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وهذا قول يخالف قائله ظاهر الآيات الثلث اللواتي بدأنا بذكرها ، ويخالف [١٩٧/ ١/ألف] السنة الثابتة :

(ح ٩٣٣) لأن النبي الله حكم لعائشة بنت أبي بكر الصديق ، وهمي زوجته ، على الذين رموها بالقذف ، وضرهم الحد ، لما تبين ذلك في حديث عمرة عن عائشة (٣) .

م ٥٠٠٥ - ولا يظن ظان أن رد شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده إجماع ، فقد

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٢٠ .

⁽٢) في الأصل " قبل من " .

⁽٣) أخرجه "د" ٢١٨/٤ رقم ٢٤٧٤ ، و"جه" ٨٥٧/٢ رقم ٢٥٦٧ كلاهما في الحدود ، باب في حد القذف ، و"ت" في تفسير سورة النور رقم الحديث ٣١٨٠ ، و"بــق" ١٩٩/١٢ - ١٩٩ رقم ١٧٦١٥ .

روينا عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز أجازه ذلك ، وأجـــاز أياس بن معاوية شهادة رجل لابنه ، وبه قال أبو ثور ، والمـــزي ، وقـــد ذكرت هذا الباب لحججه في المختصر الكبير ، وفي كتاب الأوسط .

١٥ باب وجوب الغرم على الحاكم فيما أخطأ به من مال أو قتل أو جراح

م ٢٠٠٦ - واختلفوا في الحاكم يخطئ فيقضي بغير الحق ، فكان الليث بن سمعد يقول : ليس عليه غرم ، ولكن يتبع المقضي عليه صاحبه بماله .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه القود فيما يجب فيه القود ، إن أقر به أنه حكم بجوز ذلك قول مالك ، وقال المزين : عليهم الفدية والغرم لكل شيء أكرموا عباد الله عليه في أنفسهم ، وأموالهم ، وقد ألزم عمر نفسسه الدية في المرأة التي بعث إليها ، فألقت ولدها من خوفه .

م ٢٠٠٧ – واختلفوا فيما يخطئ به الإمام من قتل ، أو جراح ، فقال الشــوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : هو على بيت المال .

وفيه قول ثان : وهو إن ذلك على عاقلة الإمام ، هذا قول الشافعي .

١٦_ باب كتاب القاضي إلى القاضي

م ٢٠٠٨ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن القاضي إذا كتب إلى قاض آخر بقضية قضى بها على ما يجب ، ببنية عادلة ، وقرأ الكتاب على على شاهدين ، وأشهدهما على ما فيه ، فوصل الكتاب إلى القاضي المكتوب إليه ، وشهد شاهدان عدلان عنده ، أنّ على المكتوب إليه قبول

كتابه إذا كان ذلك في غير حد (¹).

م ٢٠٠٩ - واختلفوا فيه إن يبعث بالكتاب معهما محتوماً ، ولم يعرفهما ما فيه ، ولا قرأ عليهما ، فقالت طائفة : يقبله وإن لم يقرأه عليهما ويعرفهما ما فيه ، هذا مذهب مالك فيما حكاه عنه أشهب ، وحكى عنه ابن وهب أنه قال : لا ينبغي اليوم أن يجاب بكتاب قاض إلى قاضي ، حتى يكون مع الكتاب رجلان يشهدان أن القاضى أشهدهما على ما فيه .

وقد روينا عن جماعة من قضاة البصر الحسن البصري ، وسوار ، وعبد الله بن الحسن ، ومعاذ الأنصاري ألهم رأوا قبول كتاب قاضي إلى قاضي ، وحكى ذلك عن ابن أبي ليلى .

وقالت طائفة: "يقبل كتاب القاضي إلى قاضي ، ولا يقبل إلا شاهدين عدلين ليقرأه [١٩٧/١] عليهما ويشهدان على ما فيه ، وقال: اشهدا أن هذا كتابي إلى فلان بن فلان ، فإذا اشهدا على ذلك قبله ، وإن لم يشهدا على هذا لم يقبله "هذا قول الشافعي (٢).

وقال النعمان: لا يقبل حتى يشهد شاهداً عدل على خـاتم القاصــي، وعلى ما في الكتاب كله، لأنه حق، وهو مثل شهادة علـــى شــهادة، وقال أبو ثور نحو ذلك.

وقد احتج من أجاز ذلك ، وإن لم يقرأ على الـشاهد ، وإن لم يثبـت بذلك بينة :

(ح ٩٣٤) بخبر الضحاك بن سفيان (٣) قال : كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٥ رقم ٢٨٧ .

⁽٢) قاله في كتاب الأقضية ، باب كتاب القاضي إلى القاضي الأم ٢١١/٦ .

⁽٣) في الأصل ".بن قيس " .

امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فأخذ به عمر (١) .

وبقول أبي وائل جاءنا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بخانقين (٢): إذا رأيتم الهلال لهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا ، إلا أن يشهد شاهدان ألهما أهلاه بالأمس عشية .

١٧ باب كتاب القاضي يصل وقد مات المكتوب إليه وولي غيره

م . ٧ . ١ - واختلفوا في القاضي المكتوب إليه يمــوت قبــل وصــول الكتــاب ويلي غيره ، فروينا عن الحسن البصري أنه قبل كتاب قاضي البصرة إلى إياس بن معاوية في الكوفة ، وقد غزل إياس فأمر الحسن وقد ولي بعده ، بانقاذ ما فيه .

وقال الشافعي: يقبله ولا يمنع من قبوله بموته ولا عزله ، لأنه يقبل ببينة كما يقبل حكمه ، وقال أصحاب السرأي: إذا مات القاضي الذي كتب الكتاب فإنه لا ينبغي لهذا القاضي الذي لم يأته الكتاب إلا بعد موت ذلك القاضي أن يجيزه ، وكذلك الجواب في عزله ، فإن في الله ، فوصل كتابه إلى هذا القاضي ، ثم مات ، أو عزل بعد ما وصل كتابه إليه ، فإن هذا القاضى بمضيه .

⁽۱) أخرجه "د" في الفرائض ، باب في المرأة ترث من دية زوجها ٣٣٨/٣-٣٤٠ رقــم ٢٩٢٧ ، و"حط" في كتاب العقــول ، و"جه" في الديات ، باب الميراث من الدية ٨٨٣/٢ رقم ٢٦٤٢ ، و"مط" في كتاب العقــول ، باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه ٨٦٦/٢ رقــم ٩ ، و"حــم" ٤٥٢/٣ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها ٣٦/٤-٣٧ رقم ٢١١٧ ، من حديثه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

 ⁽۲) خانقین : بلدة من نواحی السواد من طریق همذان من بغداد .معجم البلدان ۲/۰ ۳٤۱-۳٤ .

وقال أبو ثور كما قال الشافعي ، فإذا كتب القاضي : إلى من بلغمه كتابي هذا من قضاة المسلمين فمن أقام عنه البينة من قضاة المسلمين أجاز ذلك ، وهذا بمترلة الحكم ، هذا قول أبى ثور .

وقال النعمان : لا يجوز ذلك ، وقال يعقوب : أستحسن أن أجيز ذلك ، وأنفذه .

١٨_ باب كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود

م ٢٠١١ – واختلفوا في كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود ، فكان أبو ثـــور يجيز ذلك في الحدود كلها ، قال : وهذا على مذهب أبي عبد الله يعـــني الشافعي ، وبه قال ابن القاسم صاحب مالك .

وقال الشافعي بمصر فيها قولان : أحدهما أن ذلك جائز ، والآخــر لا يجوز .

وقال أصحاب الرأي: لا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود . قال أبو بكر : الأول أصح [١٩٨/١/ألف] .

١٩ باب ما يجوز إنفاذه من كتب القضاة في الشيء بعينه

م ۲۰۱۲ و اختلفوا فيما ينفذ من كتب القضاة فيما يقضون فيه من الشيء بعينه ، فكان الشافعي يقول : " وإذا أقام الرجل البينة على عبد موصوف ، أو دابة موصوفة له ببلد آخر ، وأحلفه القاضي أن هذا العبد ، أو هذه الدابة لعبده أو دابته ، يعني ملكك ، وكتب بذلك كتاباً من بلد من البلدان ، فأحضر عبداً بتلك الصفة ، فالقياس أن لا

يحكم به ، حتى ياني شهود الموضع الذي فيه تلك الدابة ، فيشهدوا عليها " .

وبه قال النعمان ، ومحمد .

وقال بعضهم : يختم في عنقه ، ويؤخذ منه كفيلاً ، ثم يبعث به إلى القاضي الذي كتب الكتاب فيه ، حتى يشهد الشهود عليه بعينه ، ثم يكتب القاضى كتاباً آخر على ذلك ، فيبرأ كفيله ويقضى له بالعبد .

20. باب القضاء على الغائب والاختلاف فيه

م ٢٠١٣ - واختلفوا في القضاء على الغائب ، فممن كان لا يرى القضاء على الغائب شريح ، وروى ذلك عن عامر ، وابن القاسم ، وبه قال ابن أبي ليلى ، والنعمان ، ويعقوب .

وفيه قول ثان : وهو أن القضاء على الغائب جائز ، وممــن رأى ذلــك مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وسوّار ، والشافعي ، وأبــو عبيــد ، وأبو ثور ، والمزين ، وبه نقول .

قال أبو بكر: وقد حكم النبي على أبي سفيان بنفقة ولده (١)، وأبو سفيان ليس بحاضر، ولم ينتظر حصضوره، وقد ذكرت ذلك في المختصر الكبير، والأوسط، ما يدخل على من خالف ما ذكرناه، وقلناه، ومما خالف أهل الكوفة أصولهم وحكموا بخلاف قولهم، حكمهم على رجل غاب عن بلده وترك زوجة له، وأولاداً أطفالاً أن نفقتهم من ماله.

⁽١) أخرجه "خ" في البيوع ٤٠٥/٤ رقم ٢٢١١ ، والنفقات ٥٠٧/٩ رقم ٣٦٤٥ .

٢١_ باب الحكم بين أهل الكتاب

م ٢٠١٤ – اختلف أهل العلم في الحكم بين أهل الكتاب ، فقالت طائفة : الإمام مخيّر إن شاء حكم بينهم ، وإن شاء تركهم ، وحكامهم ، فممن رأى أن الإمام بالخيار عطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، والحسس البصري ، والنجعى ، ومالك ، وأبو ثور .

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة فكان يقول إذ هو بالغراق: كما قال مالك ، وقال في كتاب الجزية: قال الله تعالى: ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ الآية (١) ، قال فكان الصغار ، والله أعلم أن يجري عليهم حكم الإسلام قال: " إذا وادع الإمام قوماً من أهل الشرك ، ولم يشترط أن يجري عليهم الحكم ، ثم جاءوا متحاكمين ، فهو بالخيار بين أن يحكم بينهم ، أو يدع [١٩٨١/ب] الحكم ، ولسيس للإعلام الخيار في أحد من المعاهدين الذي عليهم الحكم ، إذا جاءوه في حد لله ، وعليه أن يقيمه " .

روينا هذا القول عن ابن عباس ، وعكرمــة ، ومجاهــد ، والــشعبي ،

⁽١) سورة التوبة : ٢٩ .

⁽٢) سورة المائدة : ٤٢ .

⁽٣) سورة المائدة : ٩٩ .

والنجعي ، وعطاء الخراساني ، وقتادة ، والأوزاعـــي ، وأبـــو عبيــــد ، وأصحاب الرأي .

وقال سعيد بن جبير في أهل الذمة : إذا ارتفعوا إلى حكام المسلمين فليحكم بينهم بكتاب الله ، وبه قال الزهري .

واحتج بعض من رأى أن الإمام بالخيار إن شاء حكم وإن شاء لم يحكم منها شيء . بأخبار رويت عن الأوائل أن المائدة لم ينسخ منها شيء .

قال أبو بكر : فالحكم بينهم وترك ردهم ، أحب إلى ، لأن في ذلك منعاً للظالم من الظلم ، ودفعاً عن المظلوم ، وكما انصرهم مسن غيرهسم إذا أرادهم ، كذلك أنصر المظلوم منهم من الظالم .

٢٢ مسائل من هذا الباب

م ٢٠١٥ - اختلف أهل العلم في الكتابي يأتي إلى الإمام دون خصمه ليدعو (١) خصمه فينظر بينهم ، فقالت طائفة : لا ينظر بينهم حتى يأتي الخصمان جميعاً ، هذا قول مالك ، ولعل من حجته أن يقول : قال الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكُ ﴾ الآية (٢) ولم يقل : فإن جاءك أحدهما .

وقالت طائفة : يحكم على الغائب إذا جاء أحدهما ، هذا قول الأوزاعي .

قال أبو بكر:

م ٢٠١٦ - وإذا كان البيع الحرام بين المسلم والنصراني ، فإن كل ما يجب فسخه بين المسلمين ، فإنه يفسخ بين النصراني والمسلم ، ولا يجاز بينهما إلا مسا

⁽١) في الأصل "ليدعوا ".

⁽٢) سورة المائدة : ٢٤ .

يجاز بين المسلمين ، هذا قول مالك ، والشافعي ، والكوفي ، وقال مالك في أهل الذمة : يؤدبون إذا أظهروا الربا .

قال أبو بكر:

م ٢٠١٧ - وإذا اختصم أهل الذمة ويحاكموا إلى قاضي المسلمين ، حكم بينهم بحكه الإسكلام في قسول مالك ، والمشافعي ، وبسه قسال الكوفي ، إلا بيع الخمر ، والحنازير ، فإنه يجيز بينهم ذلك ، قال : لأنه يستحلون ذلك .

قال أبو بكر : وهذا خلاف ظاهر القرآن ﴿ وإن حكمت فأحكم الله الذي فأحكم الله الذي أنزل على رسوله .

قال أبو بكر:

م ٢٠١٨ - وإذا تزوج ذمي ذمية في دار الإسلام في عدة ، فالنكاح جائز في قول النعمان .

ولا يجوز في قول الشافعي ، ويعقـوب ، إذا اســتعدى أحــدهما علـــى الآخر ، وكذلك إن أسلما ، فيفرق يعقوب بينهما .

وإذا تزوجها بغير شهود فهو جائز في قـول الـشافعي ، والنعمـان ، ويعقوب .

٢٣_ باب أرزاق القضاة

م ٢٠١٩ - اختلف أهل العلم في أرزاق القضاة [٢٠١٩ ا/الف] فكرهت طائفة

⁽١) سورة المائدة : ٢٦ .

أخذ الأرزاق على القضاء ، روينا عن عبد الله بن مسعود أنه كره لقاضي المسلمين أن يأخذ القاضي على القضاء أجراً ، وبه قال الحسن البصري ، والقاسم .

وقال الشافعي : إن أخذ جعلا لم يحرم عليه عندي ، وقـــال أهــــد : مـــا يعجبني أن يأخذ على القضاء أجراً ، فإن كان فيقدر عمله .

ورخصت فيه طائفة وممن رخص فيه ابن سيرين وشريح .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه استعمل ابن مسعود على بيت المال ، وعمار بن ياسر على السصلاة ، وان حنيف على الجند ، ورزقهم كل يوم شاة ، شطرها لعمار ، وربعها لأبن مسعود ، وربعها لابن حنيف ، ورخص في ذلك إسحاق بن راهويه ، وأبو عبيد .

قسال أبو بكر : الأولى ، والأسلم ترك الدخول في القصاء استدلالاً بحديث :

(ح ٩٣٥) ابن عمر أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على عمل ، فقـــال يـــا رسول الله : جُزَّ لي ، قال : احبس والزم بيتك (١) .

قال أبو بكر : ولا شك أن الذي أشار به النبي على السلم وأعف ، فإن يلي رجل بأن يلي القضاء ، وكان مستغنياً ، فأفضل له أن يحتسب ويعمل لله ، فإن احتاج أن يرزق على قدر عمله من مال الفيء ، وليس له أن يأخذ من أموال الصدقات ، ولا من الغنائم .

⁽۱) أخرجه المؤلف في كتـــاب الأوســـط ١٥٠/١٢ رقـــم ٦٨٦٤ ، ورقـــم ٦٩٥٧ ، والطبراني في المعجم الكبير ، قاله الهيثمي وقال : فيه الفرات بن أبي الفرات وهو ضعيف ، مجمع الزوائد ٢٠١/٥ .

٢٤ باب القاضي يجد في ديوانه شهادة شهود شهدواعنده على أمر ولا يحفظه

م • ٢ • ٢ - اختلف أهل العلم في القاضي يجد في المكان الذي يجوز فيه كتبه ، شهادة شهود قد شهدوا عنده بحق لرجل على آخر ، وقد وجد الإثبات بخطه ولا يذكر ذلك ، فكان الشافعي يقول : " إذا لم يحفظها ولا معناها ، فلا يقبلها [بالخاتم الذي] (١) فقد بغير الكتاب " .

وقال النعمان : لا يقضي إلا أن يذكره . وقال مالك : لا ينفع طابع القاضي ولا علامته ، إلا بشهداء أحياء يشهدون .

وقال يعقوب ، ومحمد : إذا وجد القاضي في ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود ، ولا يحفظ ألهم شهدوا عنده بذلك ، فإنه يقضي في ديوانه بعد أن يكون يضعه على ما وضعت في قمطرة ، وبخاتمه ، وشده ، ونفره ، وإلا أضر ذلك بالناس .

٢٥ باب صفة كاتب القاضي

(ح ٩٣٦) قد ذكرنا فيما مضى عن زيد بن ثابت أن رسول الله المسلم أمره أن يتعلم كتاب يهود فقال : كنت أكتب لهم إذا كتبوا ، وأقرأ لهم إذا كتبوا (٢) .

قال أبو بكر:

⁽١) ما بين المعكوفين من الأوسط.

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٩٣١.

م ٢٠٢١ فاتخاذ الكاتب مباح وتركه أسلم لمن يكتب [١٩٩١/ب] فيان اتخذ كاتبا يتخذه ذميا ، ولا يكون إلا عدلا فطنا ممن تقبل شهادته ، وهذا مذهب الشافعي ، والكوفي .

٢٦ باب الرشوة والتغليط فيه

(ح ٩٣٧) ثبت أن رسول الله ﷺ لعن الراشي ، والمرتشي في الحكم (١) .

م ٢٠٠٢- وسئل ابن مسعود عن أيرشى في الحكم ؟ قال : ذاك الكفر . وقال النخعي : الرشوة في الحكم سحت . وقال سعيد بن جبير في السحت : هو الرشاء . وقال مجاهد : هي الرشوة في الحكم .

وقد روينا عن عطاء ، وجابر بن زيد ، والشعبي ، والحسن البصري ألهم قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه ، وماله إذا خاف الظلم ، وقال جابر بن زيد : ما رأينا في زمان زياد أنفع لنا من الرشاء . وقال أحمد في الرشوة : أرجو إذا كان يدفع الظلم عن نفسه ، وكان الشافعي يقول : أكره للقاضي الشرى والبيع ، والنظر في النفقة ، وفي ضيعته .

قال أبو بكر : ويكره للقاضي أن يفتى في الأحكام إذا سئل عن ذلك . كان شريح يقول : إنما أقضى ولا أفتى (٢) .

⁽١) أخرجــه "حـــم" ٣٨٧/٢ -٣٨٨ ، وابــن حبــان في صــحيحه ٢٦٥/٧ رقــم ٥٠٥٣ ، وعنده : " لعن الله " ، و"ت" في الأحكام ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكــم ٣٥/٣ رقم ١٣٤١ ، من حديث أبي هريرة وقال : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

⁽٢) روى له "عب" من طريق عطاء بن السانب عنه قال : ١٩٦/٩ رقــم ١٦٩٢١ ، وكـــذا في الطبقات لابن سعد ١٣٨/٦ .

فأما الفتيا في سائر أمور الدين من الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، والسصوم ، وأبواب المكاسب في الأطعمة ، والأشربة ، وكلما ليس من أبواب الأقضية فمباح له ، بل أخشى أن لا يسعه إلا أن يجيب في ذلك إذا عمله .

م ٢٠٠٣ - ولو أن جماعة من أهل البغي نصبوا إماما ، ونصبوا قاضيا ، وغلبوا على طرف من الأرض ، يقضي قاضيهم بقضية ، ثم صار أمر الموضع إلى الإمام أهل العدل ، أجاز من قضايا قاضيهم ما يجوز من قضاء قاضي أهل العدل ، وهذا على مذهب السشافعي ، والكوفي ، ولا أحفظ عن غيرهما خلاف قولهما .

م ٢٠٧٤ – واختلفوا في السرجلين يتقسدمان إلى الحساكم ، فيبتدران في الكلام ، ويذكر كل واحد منهما أنه الذي أتسى بسصاحبه ، فقسال قائل : يقرع بينهما .

وقال آخر : يرجئ أمرهما حتى تبين له المدعى منهما .

وقال آخرون : يستحلف كل واحد منهما لصاحبه على ما يـــذكر أنـــه المقدم له ، وإذا حلفا وقف على أمرهما ، حتى يعلم المدعى منهما .

وقال قائل: يسمع منهما جميعا.

قال أبو بكر : وهذا حسن .



23 – كتاب الدعوى والبينات

قال الله جل ذكره: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمُوالُكُمْ بِينْكُمْ بِالْبَاطُلُ وَتَدَلُوا بَهَا اللهُ جَلُ ذَكُمْ وَ اللهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ اللهُ يِأْمُرُكُمْ أَنْ تَوْدُوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلُهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بِينَ النَّاسُ ﴾ الآية (٢).

۱ـ باب تحذير النبي ﷺ [۲۰۰۰/انف] أمته عقوبة من أخذ مالا بغير حقه

قال أبو بكر:

(ح ٩٣٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : لا يحلف رجل على صبر يقتطع بها مالا هو فيها فاجر ، إلا لفي الله عز وجل وهو عليه غضبان ، قال الأشعث بن قيس : في أنزلت هن وفي رجل خاصمته في بئر ، فقال النبي ﷺ : ألك بينة ؟ قلت : لا ، فقال رسول الله ﷺ : فيحلف ، قلت : إذاً يحلف ، قال : فترلت : ﴿ إِن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ﴾ الآية (٣) ، ففيه نزلت (١٠) .

سورة البقرة : ١٨٨ .

⁽۲) سورة النساء : ۸۵ .

⁽٣) سورة آل عمران : ٧٧ .

⁽٤) أخرجه "خ" في الأيمان والنذور ، باب قول الله تعالى : إن الذين يسشترون الآيسة ١٩/١٥٥ رقم ٦٦٧٦ ، ٦٦٧٦ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في الإيمسان ، بساب وعيسد مسن اقتطع حتى مسلم بيمين فاجرة بالنسار ٢٢/١ -١٢٣ رقسم ٢٢٠ (١٣٨) مسن حسديث عبد الله بن مسعود .

٢- باب ما يفعله الحاكم إذا تقدم إليه الخصمان وتعريفه إياهما بما يجب الحكم عليهما

(ح ٩٣٩) ثبت أن رجلا من حضرموت ، ورجلا من كنده جاء إلى السنبي فقال الحضرمي : إن هذا قد غلبني على أرض في يدي ، أزرعها ليس لسه فيها حق ، وهي أرض كانت لأبي ، فقال الكندي : هي أرض في يسدي أزرعها ليس له فيها حق . فقال رسول الله في للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا : قال : فلك ليمينه ، قال يا رسول الله : هو رجل فاجر لسيس يبالي ما حلف عليه ، ليس يتورع من شيء ، فقال النبي في : ليس لسك إلا ذلك ، قال : فانطلق ليحلف ، فما أدبر ، قال رسول الله في : أما إنه إن يحلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو معرض عنه (١) .

م ٢٠٠٥ وقد أجمع أهل العلم على أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٢) ، ومعنى قوله: " البينة على المدعى يعني يستحق بها ما ادعاه ، لا ألها واجبة عليه يؤاخذ بها ، ومعنى قوله: " السيمين على المدعى عليه " : أن يبرأ بها ، لا ألها واجبة عليه يؤخذ بها على كل حال ، فإذا تقدم الخصمان إلى الحاكم فادعى أحدهما ، على صاحبه شيئا نظر فيما يدعيه ، فإن كان ذلك معلوما سأل المدعى عليه عما ادعى ، فإن أقر به ، وسأل المدعى الحاكم إثبات ذلك في كتاب ، أثبته له وأشهد عليه ، وإن سأله أن يدفع إليه ما أقر له به ، أمره بدفعه

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٦ رقم ٢٨٩ .

إليه ، فإن فعل بريء ، وإن امتنع أن يدفعه إليه ، وسال حبسه ، ففي قول أكثر أهل العلم : يأمر بحبسه ، إلا أن يعلم الحاكم أنه معدم لا مال له ، فلا يسعه حبسه ، لقول الله عز وجل : ﴿ وإنكان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ الآية (١) .

وإن أنكر المدعى عليه ما ادعاه ، سأل الحاكم المدعى بينة تشهد لـ ه بحا يدعى ، فإن أتاه بشاهدين [٠٠٠/١] يشهدان له على ما ادعى ، أو رجل وامرأتين استحق ما ادعى ، ووجب على الحاكم أن يقضي له بحقه ، وإن ذكر أن لا بينة له ، و سأل استحلافه يستحلفه لـ ه ، فإن ادعى المشهود عليه بعد أن أقام المدعى البينة ، أنه قد قبض ذلك منه ، وسأل استحلافه ، أحلف على دعواه وأمر المدعى عليه بالخروج من المال ، وليس للحاكم استحلاف المدعى عليه حتى يسأله المدعى ذلك .

٣- باب الأيمان التي يجب استحلاف الخصوم عليها ، كيف يجب اليمين على من وجبت عليه

م ٢٠٧٦ واختلفوا في كيفية اليمين التي يحلف بها المدعى عليه ، فكان مالك يقول : يحلف بالله الذي لا إله إلا هو .

وفيه قول ثان : هو أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هـو ، عـالم الغيـب والشهادة ، الرحمن الرحيم ، الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية ، هـذا قول الشافعي .

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٠ .

وحكى عن النعمان أنه قال : يحلفه بالله الذي لا إله إلا هو ، فإن الهمه القاضي غلط عليه ، وقال : احلف فقل : والله الذي لا إله إلا هو عسالم الغيب والشهادة ، الرحمن الرحيم ، الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

وقالت طائفة : يستحلف بالله لا يزاد عليه .

قال أبو بكر: فأي ذلك استحلفه الحاكم يجزي، غير أن الذي اختسار أحب أن يستحلفه به بالله الذي لا إله إلا هو، استدلالا:

(ح ع ٩٤٠) بحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : واحلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله عندك شيء (١) ، وإن استحلف حاكم بالله أجزا .

قال عثمان لابن عمر: تحلف بالله لقد بعته وما به داء تعلمه (٢).

وليس للحاكم أن يستحلف بالطلاق ، والعتاق ، والحسج ، والسسبيل ، وما أشبه ذلك ، لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى أن يستحلف بسشيء من ذلك .

ئد باب استحلاف أهل الكتاب

قال أبو بكر : دخل في جملة قول النبي ﷺ :"واليمين على المدعى عليه" المسلم ، وأهل الكتاب ، والرجال ، والنساء ، والأحرار ، والعبيد .

م ٢٠٢٧ – واختلفوا في المواضع التي يـــستحلف فيهـــا أهـــل الكتـــاب ، وفي كيفية أيمانهم .

⁽۱) أخرجه "د" في الأقضية ، باب كيــف الــيمين ١/٤ رقــم ٣٦٢٠ ، و"بـــق" ١٨٠/٠ ، وسحنون في المدونة الكبرى ١٩٩/٥ ، كتاب الدعوى ، باب في استحلاف المدعى عليه .

⁽٢) روى له "بق" في البيوع ، باب بيع البرأة ٥/٣٢٨ .

فقالت طائفة : يستحلفون بالله ، هذا قول مسروق ، وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وشسريح ، والنخعي ، وكعب بن سور ، وبه قال مالك ، والثوري ، وأبسو عبيسه غير أن كعب بن سور قال : اذهبوا به إلى المذبح ، واجعلسوا التسوراة ، في خجرة ، [۲۰۱/۱ / الف] وإلا تحمل على رأسه .

وقال مالك: يستحلف النصراني حنث تعظيم من الكنائس وغيرها، وقال الشافعي كذلك، وقد روينا عن شــريم أنــه كــان يــستحلف أهل الكتاب بدينهم.

وروينا عن الشعبي أن نصرانيا قال له : أحلف بالله ، فقال له لا يا خبيث ، فد فرطت في الله ، ولكن اذهب إلى البيعة واستحلفه بما يستحلف به مثله .

وقال أصحاب الرأي: يحلف بالله الذي أنزل إلا نجعل على عيسى ويحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوارة على موسى ، وقال محمد: استحلف المجوس بالله الذي خلق النار ، وإلا استحلفه في بيت النار .

قال أبو بكر (1): أمر الله نبيه في أن يحكم بين أهل الكتاب بالقسط ، والذي يجب أن يستحلف أهل الكتاب بما يستحلف به أهل الإسلام ، و لا نعلم توجب أن يستحلفوا في مكان بعينه ، ولا يمين غير اليمين التي يستحلف بها المسلمون

٥ باب اليمين بمكة بين البيت والمقام

قال أبو بكر:

 ⁽١) في الأصل " وقال أبو بكر " .

م ٢٠٢٨ واختلفوا في وجوب اليمين بمكة بين البيت والمقام .

فقالت طائفة : يستحلف بين البيت والمقام إذا كان ما يدعيه المدعى عشرون دينارا ، ويحلف على الطلاق ، والحدود كلها ، والجراح العمه صغرت أو كبرت ، وعلى جراح الخطأ إن بلغ أرشها عشرون دينارا ، هذا قول الشافعي قال : ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه اليمين بين البيت والمقام ، وأحلفه في مكان آخر بمكة ، ففيها قولان : أحدهما : أن لا يعاد عليه ، والآخر : يعاد عليه اليمين .

قال أبو بكر : وأصح مذهبه أن لا يعاد عليه .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يجب الاستحلاف بين البيت والمقام إلا عند منبر النبي ﷺ ، ولكن الحاكم يــستحلفه في مجلــسه ، هــذا قــول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد .

٦ باب اليمين بالمدينة عند منبر النبي ﷺ

قال أبو بكر:

(ح ٩٤١) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : من حلف على منبري هذا ولــو على سواك أخضر تبوأ مقعده من النار (١) .

قال أبو بكر:

⁽۱) أخرجه "بق" في كتاب اللعان ، باب أين يكون اللعان ٣٩٨/٧ ، وفي كتاب الشهادات ، باب تأكيد اليمين بالمكان ١٧٦/١ ، والحاكم في كتاب الأيمان والنذور ٢٩٦/٤ ، وقال : هـــذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في مختصر المستدرك : صحيح ، و"مــط" في الأقضية ٧٧٧/٧ رقم ١٠ .

م ٢٠٢٩ وقد تكلم الناس في اليمين عند منسبر السنبي ، فكان مالك يقول : يحلف على منبر النبي على غلاثة دراهم ، ويحلف قائما عندي أبين ، والأمان في القسامة ، وفي السدماء ، واللعان ، والحقوق التي تكون بين الناس ليس يحلف أحد عند منبر إلا منبر رسول الله الله ولا أرى أن يحلف على النبر على أقل من ثلاثة دراهم .

وقال الشافعي : من ادعى مالا أو ادعى قبله فكانت يمينا نظر ، فإن كان الشافعي : من ادعى مالا أو ادعى قبله فكانت يمينا نظر ملف على كان الله على عشرين دينارا فصاعدا ، فإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله على .

وقالت طائفة: لا يجب اليمين في مكان بعينه ، ولكن الحاكم يستحلف من وجب عليه اليمين في مجلسه ، هذا قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد . وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر بمن ألهم من عمال سليمان بفلسطين ، أن يحملوا إلى الصخرة ، يستحلفوا حولها .

وقال مالك : يحلف الناس بغير المدينة في مستجد الجماعات لتعظيم ذلك ، وقال الشافعي : وإن كان بيت المقدس أحلفناه في موضع الحرمة من مسجدها ، وأقرب المواضع من أن يعظم ، قياسا على الركن ، والمقام ، والمنبر .

٧. ياب الاستحلاف على المصحف

قال أبو بكر : لم نجد خبرا يوجب الاستحلاف على المصحف وإنما يجب الاستحلاف بالله .

م • ٣ • ٣ - وحكى الشافعي أنه رأى مطرفا بصنعاء يحلف على المسصحف ، وقيل لمالك : هل يستحلف عند المصحف ؟ قال : بال يستحلف في المسجد ، وقال يستحلف قائما .

وقال الشافعي : رأيت حكامنا يستحلفون قائما ، وقال أصحاب السرأي لا يستقبل القاضي بالذي يستحلفه القبلة ، ولا يدخله المسجد ، حيث ما حله فهو مستقيم ، وقال مالك : لا يجلب إلى المدينة للأيمان من بعد ، إلا في الدماء ، والأيمان في القسامة .

وقال الشافعي : لا يجلب أحد من بلـــد بــه حـــاكم لحـــق إلى مكـــة ، ويحكم عليه حاكم بلده .

٨ باب استحلاف من لا يعلم بينه وبين صاحبه معاملة

قال أبو بكر :

(ح ٩٤٢) ثبت أن رسول الله ﷺ جعل البينة على المسدعى ، والسيمين على المدعى عليه (١) .

دخل في ذلك الأخيار ، والأشرار ، ومن علم بينة وبين المدعى معاملة ، أو لم يعلم .

م ٢٠٣١ - وقد اختلفوا في هـذه المـسألة ، فكـان الـشافعي ، وأصـحابه ، وأصحاب الحديث ، ولا أظنـه إلا قـول أصـحاب الـرأي يقولـون بظاهر الحديث .

⁽۱) أخرجه "خ" في الرهن ، باب إذا اختلف الراهن والمرقمن ونحسوه الخ ٥/٥ ارقسم ٢٥١٤ ، وقلم ٢٥١٤ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الأقضية ، باب اليمين على المسدعى عليسه ١٣٣٦/٣ رقسم ٢ (١٧١١) من حديث ابن عباس .

وقد روينا عن القاسم بن محمد أنه قال : إذا أدعى الرجل الفاجر ، على الرجل الصالح الشيء ، يرى الناس أنه باطل ، ولم يكن بينهما معاملة : أن لا يستحلف له .

وذكر مالك عن جميل بن عبد الرحمن الموزن أنه حضر عمر بن عبد العزيز قضاء بنحو من ذلك . قال مالك بعد ذكره حديث جميل : وذلك الأمر عندنا (١) .

قال أيو بكر: الأول أولى [٢٠٢/١لف].

٩ باب من جحد خصمه وأبي أن يحلف له

قال أبو بكر:

م ٢٠٣٢ – واختلفوا في الرجل يدعى قبل الرجل مالاً . فينكسر ذلسك المسدعى عليه ، ويمتنع من اليمين .

فقالت طائفة : يرد اليمين على المدعى فإذا حلف استحق ما ادعى ، وروينا هذا القول عن شريح ، وابن سيرين ، وبه قسال مالك ، وسوار ، وعبيد الله بن الحسن ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو شور ، والمزبى ، وكان الشافعي يرى رد اليمين في كل شيء .

وقالت طائفة: المال يلزم بنكول المدعى عليه ، هــذا قــول النعمـان ، وكان أحمد لا يرى رد اليمين ، ولا يحلف الرجل مع بينــة ، واختلـف فيه عن أحمد فحكى إسحاق بن منصور عنه أنه رأى رد اليمين ، وقــال في مكان آخر: إذا نكل لزمه دعوى صاحبه .

وقال أصحاب الرأي : إذا أبي أن يحلف ، لزمه الحق .

⁽١) قاله في "مط" ٧٢٦/٢ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في الدعوى .

قال أبو بكر : وقد بلغني عن بعضهم أنه قال : يقول له القاضي : إني أعرض عليك اليمين تسلات مسرات ، فسإن حلفست ، وإلا ألزمتسك دعوى الرجل .

وفي المسألة قول ثالث: وهو أن المدعى عليه إذا أبي أن يحلف أخذه الحاكم باليمين ، لأن قوله : اليمين على المدعى عليه " إيجاب عليه أن يحلف ، فإذا امتنع مما يجب له عليه آخذه به ، وكان ابن أبي ليلى يقول في الخصم : يقول للقاضي : لا أقر ولا أنكر : لا أدعه حتى يقرأ أو ينكر .

قال أبو بكر: وبالأول أقول.

م ٣٣٠ ٧ – واختلفوا في المدعى يود عليه اليمين فلا يجلف .

فقالت طائفة : بطل حقه إلا أن يأتي بينة على أصل المال فيستحق المال ببينة ، فممن قال إذا أد اليمين على الطالب ، فلم يحلف لم يعط شمينا ، شريح ، وعبد الله بن عتبة ، ومالك ، والشافعي .

وقال أبو ثور : إذا امتنع المدعى عليه من السيمين ، وسسأل المدعى حبسه ، ففيها قولان : أحدهما ، أن يحبس له : والآخر : لا يحبس له .

١٠ـ باب استحلاف المدعى مع بينة والاختلاف فيه

م ٢٠٣٤ - واختلفوا في المدعى ، يثبت البينة على المال الـــذي يدعيـــه ، هـــل للحاكم أن يستحلفه مع بينة أم لا ؟ .

فكان شريح ، والنخعي : يريان أن يستحلف الرجل مع بينته ، وقال عبد الله بن عتبة في رجل أقام بينة ، وامتنع أن يحلف مع بينة : لا أقضي لــك بمال لا تحلف عليه ، وهذا قول سوار .

وقال إسحاق: إذا استراب الحاكم ، أوجب ذلك [٢٠٢/ب] . قالت طائفة: لا يستحلف الرجل مسع بينته ، همذا قسول مالك ، والشافعي ، إلا أن يدعى المدعي عليه أنه قد قضى المال الذي كان عليه ، وقال أحمد ، وأبو عبيد ، والنعمان: إذا جاء بالبينة ، فلا يمين عليه .

قال أبو بكر: هكذا أقول.

(ح ٩٤٣) لأن النبي ﷺ قال للحضرمي : ألك بينة (١) .

ولم يقل: وتحلف معها.

١١ـ باب وجوب قبول البينة بعد اليمين

م ٢٠٣٥ – واختلفوا في الرجل يقوم خصمه إلى الحاكم ، فيستحلفه ، ثم يأتي بالبينة بعد ذلك ، فكان شريح ، والنخعي يقولان : تقبل البينة ، وبه قال مالك ، والثوري ، والليث بن سعد ، والسفافعي ، وأهد ، وإسحاق ، والنعمان ، ويعقوب .

وفيه قول ثان : وهو أن البينة لا تقبل بعد يمين المدعى عليه ، هذا قــول ابن أبي ليلى ، وأبي عبيد .

م ٢٠٣٦ – واختلفوا في قول المدعى : " لا بينة لي " ، ثم يأيّ بالبينـــة ، فكـــان النعمان يقول : أقبل بينته ، وقال ابن الحسن : لا أقبلها .

قال أبو بكر : أقبل البينة ، لأن المدعى قد يغفل ذلك ، ثم يذكر .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٣٩ .

١٢ باب اليمين على العلم يستحلف الخصم أم على البتّ

م ٢٠٣٧ – واختلفوا في استحلاف المدعى عليه على البت .

فقالت طائفة : يستحلف فيما وليه الإنسسان بنفسسه على البيست ، وما وليه غيره استحلف على العلم ، هذا قسول النخعسي ، وبسه قسال الشافعي ، وأحمد ، والنعمان ، وكان شسريح يسستحلف في السداء الباطن على العلم ، وفي الظاهر على البت ، وبه قسال ابسن شسبرمة ، وابن أبي ليلى .

م ۲۰۳۸ وقال مالك ، والشافعي : يحلف الورثة بالله ماعلمنا اقتضى شسيئا ، ويأخذ الذي عليه .

وقال مالك : وإن كان فيهم صغيراً ، أخذ حقه ولم يحلسف ، وفي قسول الشافعي : يحلف إذا كبر على عمله .

وفيه قول ثان : وهو أن يستحلف الوارث وغيره على البت ، هذا قــول شريح ، والشعبي ، قالا : يستحلف الوارث البتة .

وفيه قول ثالث: وهو أن يستحلف الناس في الأشسياء علسى العلم في المواريث ، والدعوى يدعيها الرجل في البيوع وغير ذلك ، هذا قسول ابن أبي ليلى .

قال أبو بكر: إن استحلف الحاكم المدعى عليه على البت ، فلا شيء على الحالف إذا كان صادقا عند نفسه ، ويرجع ذلك إلى العلم ، وإن استحلفه على علمه فغير جائز إعادة ذلك عليه ، لأن معناهما واحد ، فإنما يستحلفون على العلم استدلالا :

(ح £ £ \$) بحديث الأشعث بن قيس أن السنبي على قسال : [٧٠٣/١]لـف] للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا ، ولكن نحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما يعلم ألها أرضى اغتصبها أبوه (١) .

١٣_ باب استحلاف الرجل للمدعى عليه بالطلاق والعتق

م ٢٠٣٩ - أجمع أهل العلم على وجوب استحلاف المدعى عليه في الأموال على سبيل ما ذكرناه عنهم (٢).

م . ٤ . ٧ – واختلفوا في وجوب اليمين في النكاح ، والطلاق ، والعتاق .

فقالت طائفة : عمّ رسول الله على بقوله : " السيمين على المدعى عليه " كل مدعى عليه ، ثم خص القسامة ، فدخل في ذلك الأمسوال ، والنكاح ، والطلق ، والعتاق ، وسائر الأحكام ، هذا قسول الشافعي وكان سوار يستحلف في الطلاق ، وكان يعقوب ، وابن الحسن يريان أن يستحلف على النكاح ، فإن أبي أن يحلف ، ألزم النكاح .

وفيه قول ثان: وهو أن لا يمين في الطلاق، والعتق، إلا أن يقيم المدعى شاهداً واحداً، فإذا أقام شاهدا واحدا استحلف المدعى عليه، هذا قول مالك.

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

⁽١) أخرجه "د" في الأقضية ، باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب عنه ٤٧/٤ رقم ٣٦٢٢ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٦ رقم ٢٩٠ .

١٤ـ باب صفة اليمين التي تجب استحلاف المدعى عليه

م ٢٠٤١ - كان شريح يقول: يستحلف بالله ماله عندك حــق، ولا يــستحلف ما أقرضك كذا وكذا، وقال مالك: يحلف بالله ماله عنده حــق، ومــا أذهبت إلا باطلا.

قال أبو بكر : هكذا قول ، وهذا على مندهب أهمل الكوفية من أصحاب الرأي .

وقد روينا عن الشعبي أنه قال : يحلفه ما اشترى منه كذا وكذا .

قال أبو بكر : وهذا غلط . الناس يبيعون ، ويشترون ، ويستقرضون ، ويزول ذلك عنهم لموجوه .

١٥ باب إباحة أن يحلف المرء فيها هو صادق فيه

قال أبو بكر :

م ٢٠٤٢ - إذا ادعى الرجل مالا يعلم المدعى عليه أن المدعى مبطل في دعواه حلف ولا مأثم عليه . فإن كره اليمين وأراد أن يفتدى يمينه بمال يعطيه المدعى فيها قولان ، أحدهما : أن له ذلك ، روينا عن حذيفة أنه بيذل دنانيراً يفتدى بها يمينه ، والقول الثاني : أن يحلف ولا يجمع بين شيئين ، أحدهما : أن يضيع ماله ، وقد لهى عن ذلك ، والآخر : أن يطعم أحاه المسلم حراماً ، وليس ذلك من نصحه .

وقد كان سوار أثار على رجل أن يحلف على حق له ، ويأخذه .

١٦- باب المدعى عليه يجحد ما ادعى الخصم فيقوم عليه ١٦- باب البينة فيأتي ببينة تشهد له بالبراءة

م ٢٠٤٣ – واختلفوا في الرجل يدعى قبل الرجل المال ، فيحجده فيقيم الطالبب البينة ، فيأتي المطلوب ببينة تشهد بالبراءة فيما يدعيه عليه .

فقالت طائفة : تقبل ببينة ، هذا قول الشافعي ، والنعمان .

وقالت طائفة : لا يقبل منه بعد الإنكار مخرجا ، هـــذا قـــول مالـــك ، وابن أبي ليلى ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر: الأول أصح.

١٧ باب الأبيمان في الدماء

م ٤٤ - ٢ - اختلف أهل العلم في استحلاف المدعى : عليه القتل .

فقالت طائفة : الأيمان في الدماء مخالفة جميع الأيمان الذي لا يبرأ منه إلا بخمسين يمينا ، وما يبرأه يستحق ويبرأ منه بيمين واحدة ، إلا اللعان ، هذا قول الشافعي ، وحجته في خبر القسامة .

وفيه قول ثان : وهو أن الذي يستحلف عليه في غير باب القسامة يمــين واحد ، هذا قول أصحاب الرأي ، ولا أحسبه إلا مذهب المديني .

قال أبو بكر : وبمذا نقول ، والحجة فيه :

(ح 920) الثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال : لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى ناس دمآء رجال ، وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه . ففي هذا الخبر بيان أن الدم لا يمسين علسى المسدعى عليسه ، فيسه إلا بيمين واحد (١) .

مسائسل

وقد روينا عن الحارث العكلي عن علي عليه السلام أنه قال : ليس على مؤتمن يهبن .

قال أبو بكر: الأول أصح.

م ٢٠٤٦ - واختلفوا في الرجل المعسر يدعى عليه المال ، ويريد المدعى الستحلافه ، فكان أبو ثور ، وآخر من أصحاب الشافعي يقولان : له أن يحلف مما عليه حق ، واحتجا بقول الله : ﴿ وإنكان ذو عسرة ﴾ الآية (٢) .

وخالهما المزين فقال : لو لم يكن عليه حق الاستحال أن ينظر بحق اليس عليه .

م ٢٠٤٧ – واختلفوا في المدعى عليه يسكت ، لا يقسول ، ولا ينكسر ، فكسان مالك يقول : يجبر حتى يقرّ أو ينكر ، ولا يتسرك ومسا أراد ، وكسذلك قال ابن أبي ليلمى .

⁽١) أخرجه "خ" في التفسير ، باب تفسير سورة آل عمران " إن السذين يسشترون بعهد الله وأيما فهم الآية ٢١٣/٨ رقم ٢ (٤٥٥٢) و "م" في الأقصية ، باب السيمين على المدعى عليه ١٣٣٦/٣ رقم ١ (١٧١١) ، من حديث ابن عباس .

⁽٢) سورة البقرة: ٧٨٠.

وفي قول الشافعي : إذا فعل ذلك رد اليمين على المدعى يحلف ، واستحق ما ادعاه .

وفيه قول ثالث: وهو أن يقال له: احلف مرارا ، فإن لم يحلف قصصى عليه ، هذا قول يعقوب .

١٨ باب الحكم باليمين مع الشاهد

قال أبو بكر:

(ح ٩٤٦) روينا عن النبي ﷺ أنه قضى [٢٠٤/١ألف] باليمين مع الشاهد (١) . وقال بعض الرواة : في الحقوق .

م ۲۰٤۸ وبه قال شریح ، وعمر بن عبد العزین ، وإیاس بن معاویة ، وعبد الله بن عتبة ، ویجیی بن یعمر ، ومالك بن أنسس ، والسشافعي ، وأجد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والمزين .

وقال باليمين مع الشاهد ابن المسيب (٢) ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هسشام ، وعبيد الله بن عبد الله بن عبة بن مسعود ، وخارجه بن زيد بن

⁽۱) أخرجه "د" في الأقضية ، باب القضاء باليمين والسشاهد ٣٤/٤ رقصم ٣٦٦٠ ، و"جسه" في الأحكسام ، باب القسضاء بالسشاهد والسيمين ٧٩٣/٢ رقسم ٢٣٦٨ ، و"قسط" في الأحكام ٢٣٦٤ رقم ٣٣ ، و"بق" ١٨٨/١ ، و"ت" في الأحكام ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ٣٨/٣ - ٦٩ رقم ١٣٤٨ ، من حسديث أبي هريسرة ، وقسال : هسذا حديث حسن غريب .

⁽٢) حكى عنه ابسن عبد السبر في التمهيد ١٥٣/٢ ، وكذا في المغسني ١٥١/٩ ، وبدايسة المجتهد ٤٦٧/٢ .

ثابت ، وسليمان بن يسسار (١) ، أبسو الزنساد ، وأبسو سسلمة بسن عبد الرحن (٢)

وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ولا يصح ذلك عن أحد منهما .

وقالت طائفة : لا يحكم باليمين مع الشاهد ، كــــذلك قــــال النخعــــي ، والشعبي ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي (٣) ، وأصحاب الرأي (٤) .

- م ٢٠٤٩ وكان مالك ، والــشافعي يقــولان : إذا أقــام العبــد شــاهدا أن مولاه أعتقه ، لم يحلف العبد مع شاهده ، ولا يــستحق العبــد الحريــة إلا بشاهدين .
- م ٢٠٥٠ وقال مالك في الشهادة في السولاء لا أرى أن يجزيها ولا يسوالى ، فإن طال ذلك ولم يجئ المال طالب ، فأرى أن يحلسف ويأخسذ المسال ، ولا يجزيه .

وفيه قول الشافعي : لا يجزيه ، ولا يثبت به مال من جهة جر الولاء .

م ٢٠٥١ - ويحلف النصراني مع شماهده في قولهمما جميعها ، وقمول أحمد ، ويستحق المال .

م ٢ ه ٢ ٧ - ولا يحلف الغلام الذي لم يبلغ مع شاهده في قول مالك والشافعي .

م ٢٠٥٣ – وتحلف المرأة المسلمة في قولهما ، مع شاهدها ، وتأخذ الكتاب .

م ٢٠٥٤ – وقال مالك في العبد يأمره سيده أن يدفع مالا من دين عليه ، إلى رجل فدفعه بنشاهد عندل ، فقنال مالنك : يحليف العبيد ويبوأ السيد .

 ⁽١) روى له "مط" في الأقضية ٢٧٢/٢ ، والشافعي في الأم ٣٥٥/٦ .

⁽۲) "بق" ۱۷۵/۱۰ .

⁽٣) فقه الأوزاعي ٣٥٣/٢.

⁽٤) حكى عنهم الجصاص في أحكام القرآن ٣٤٧/٢ ، والطحاوي في شرح معايي الآثار ١٤٨/٤ .

- وفيه قول الشافعي: لا يحلف العبد ويحلف الذي أنكر ، وعلى السسيد قضاء الدين .
- م 200 × وكان الشافعي يرى أن يستحق المدعى أرش الجنايـــة الخطـــا بـــيمين وشاهد .
- م ٢٠٥٦ وقال الشافعي: ولو أتى قوم بيمين وشاهد أن لأبيهم على فلان بسن فلان حقا ، أو أن فلانا أوصى لهم بوصية ، فمسن حلف منهم مسع شاهده أخذ مورثه ، أو وصيته دون من لم يحلف ، ويوقف حق الطفل منهم ، والمغلوب على عقله ، حتى يبلغ هذا ، ويفيق الأخسر ، ويحلفان ويأخذان حصتهما .
- م ٢٠٥٧ وإذا كان لرجل على الناس ديون بشاهد واحد وعليه للناس ديون ، فقال الغرماء : ما نحلف ونأخذ حقنا لم يحلفوا في قرول المشافعي ، فقال للورثة : إن حلفتم ثبت الحق للميت [٢/٤٠٢/ب] بأيمانكم مع الشاهد وأديتم ما على أبيكم ، وإن لم يحلفوا لم يقبضوا شيئا .
 - وفي قول مالك : يحلف الغرماء ، ويأخذون حقوقهم .
- م ٢٠٥٨ ولو أقام شاهد أنه سرق متاعا من حرز سرا ما يقطع فيه اليهد، حلف مع الشاهد، واستحق المال، ولا يقطع من شهد عليه المشاهد الواحد بالسرقة.
- م ٢٠٥٩ واختلف مالك ، والشافعي في المرأتين تشهدان ، هل يحلف الطالب مع مع شهادهما في الحقوق فكان مالك يقول : يحلف الطالب مع شهادهما ويستوجب المال .
 - وقال الشافعي : لا يحلف مع شهادتهما .
 - قال أبو بكر: قول الشافعي أصح.

١٩ـ باب البيِّنتين تتكافيا الدعوى في الشيء الواحد ولا بينة لهما

قال أبو بكر:

- (ح ٩٤٧) روينا عن أبي موسى الأشعري أن رجلين اختصما رسول الله الله في في السبعير ، فأقام كل واحد منهما شاهدين ، فقضى رسول الله في السبعير نصفين (١) .
- م ٢ ٢ وإذا ادعى الرجل دارا فقال كل واحد منهما: داري وفي يدي فليس على الحاكم أن ينظر في أمرهما ، لأن كل واحد منهما لا يسدعى قبسل صاحبه شيئا ، ولا في يديه فإن كانت الدار في أيديهما ، وأقام كل واحد منهما بينة عادلة ، وصدق دعواه ، فكان الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : يترك في أيديهما ، وكان لكل واحد منهما النصف ، روينا معنى ذلك عن أبي الدرداء .
- م ٢٠٦١ وإن أقام أحدها بينة ، ولم يكن للآخر بينة فالدار شهدت لـــه البينـــة في قولهم (٢) جميعاً .
- م ٢٠٦٢ وإن لم يكن لأحدهما بينة ، والدار بأيديهما ، فادعى كل واحد منهما منهما جميع الدار ، حلف كل واحد منهما لصاحبه ، وكانت الدار بأيديهما على ما كان .
- م ۲۰۹۳ وإن حلف أحدهما ولكل الآخر ، رد اليمين على صاحبه ، فحلف واستحق ما بيد صاحبه في قول الشافعي ، وأبي ثور .

 ⁽١) أخرجه "د" في الأقضية " باب الرجلين يدعيان شيئا وليس لهما بينة ٣٨-٣٧ رقم ٣٦١٥ ،
 و"بق" ٢٥٧/١٠ ، والحاكم في المستدرك ٩٥/٤ .

⁽٢) في الأصل " قولهما " .

وفي قول أصحاب الرأي: لا شيء للناكل ويجعل جميع الدار بيد صاحبه الذي حلف.

م ٢٠٦٤ - والجواب في العبد الصغير الذي لا يستكلم في قسولهم كالجواب في الدار ، وإن كان العبد كبيرا يتكلم ولا بينة لهما فقال : أن عبد أحدهما ، ففي قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد : هو عبد لهما ، ولا يقبل قوله : أنه لأحدهما .

وكان أبو ثور يقول: القول قول العبد ويحتج [١/٥٥٠/ألف] بأن المدعى عليه العبودية ، أو قال: أنا حر الأصل ، كان القول قوله ، وكذلك القول قوله إذا قال: أنا عبد أحدهما .

٢٠ باب البينتين تستويان للمتداعيينوالشيء ليس في أيديهما

قال أبو بكر:

م ٢٠٦٥ - اختلف أهل العلم في الرجلين يدعيان الشيء ليس في أيديهما ، ويقيم كل واحد منهما بينة تصدق قوله .

فقالت طائفة : يقرع بينهما ، لأهما استويا في الحجة ، فمن خرجت لسه القرعة صار له ما ادعى ، هذا قول أحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيدة ، وبسه كان يقول الشافعي إذ هو بالعراق .

وقد روينا عن عبد الله بن عمر ، وابن الزبير ما يوافق هذا القول .

وقالت طائفة : يقضي بينهما نصفين ، هذا قول الشوري ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي بمصر: فيها قولان ، أحدهما : كما قال أحمـــد ، والقـــول الثاني : كما قال الثوري .

وقالت طائفة: قد اتفقت البينتان على أهما ليسست للدي همي في يديه فيخرج عن يده ، ويوقف حتى يعلم من يسستحقها فيدفع إليه ، ومحال أن يكون الدار كلها في وقت واحد للرجلين لكل واحد منهم جميعا على الكمال ، وإحدى البينتين إما كاذبة وإما غالطة ، وليسست الدار بأيديهما .

وكان مالك يقول: إذا تكافت بينتاهما لا أقضى كما لواحد منهما إذا لم يكن في يد واحد منهما ، وقال مرة : أذهب إلى العدول أيها أعدل ، وكان الأوزاعي يقول في رجل باع بيعاً ، واختلفا في الثمن ، وأقام كل واحد منهما بينة ، يؤخذ بقول أعد لهما بينة ، فيإن اعتدلتا أحذنا بأكثر البينتين عددا .

وقد روينا عن شريح أنه قال في رجلين أقام كل واحد منهما البينة : إنه أفتح وأبلد ، يقضي لأكثرهما بينة ، وكان النخعي ، والشافعي يقولان : إذا أقام أحدهما شاهدين ، والآخر أربعة : هي بينهما نصفين ، وكان أبو ثور يقول : وإذا تداعياها يعيني الدار ، وهي في يدي غيرهما ، لم يدفع إليهما ولم يخرج من يدي من هي بيده ، وذلك أن البينتين قد تكاذبنا وتماترنا .

٢١ـ باب الأخبار التي احتج بها من رأى استعمال القرعة في الشيء الذي يتداعياه الرجلان

(ح ٩٤٨) روينا عن أبي هريرة أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابـــة، وليس لهما بينة فأمرهما رسول الله [١٠٥٠/ب] ﷺ أن يـــستهما علـــى اليمين (١)، وقال أحمد في القرعة خمس سنين، أقرع بين نساءه، وأقـــرع في ستة مملوكين، وقال رسول الله ﷺ: استهما (٢).

قال أبو عبد الله : قال أبو الزناد : يتكلمون في القرعة ، وقد ذكرها الله عن وجل في موضعين من كتابه ﴿ فساهم فكان من الله عن وجل في موضعين من كتابه ﴿ فساهم أيهم يكفل المرضحين ﴾ الآيمة (*) ، وقال : ﴿ إذا يلقون أقلامهم أيهم يكفل مربم ﴾ الآية (*) .

قال أبو بكر : وقد اختلف في كيفية القرعة ، فقال أحمد : قال سعيد بن جبير : بالخواتيم أقرع بين اثنين في ثوب ، فاخرج خاتم هذا وخاتم هذا ، ثم قال : يخرجون الخواتيم ، ثم يدفع إلى الرجل فيخرج منها واحدا .

⁽۱) أخرجه "شب" ۳۱۸/٦ رقم ۱۲۰۱، و"د" في الأقضية ، بــاب السرجلين يسدعيان شــينا وليس لهما بينة ٣٩/٤ رقم ٣٦٦٦، و"جــه" في الأحكــام ٧٨٠/٢ رقــم ٢٣٢٩ ، مــن حديث أبي هريرة .

وأخرجه "خ" في الشهادات ، باب إذا تنازع قوم في اليمين ، فذكره بغير هذا اللفظ من حديث أبي هريرة ٥/٥٨٥ رقم ٢٦٧٤ .

 ⁽۲) ستاني الأحاديث وتخريجها بعد قليل.

⁽٣) سورة الصافات: ١٤١.

⁽٤) سورة آل عمران : ٤٤ .

وكان الشافعي يقول: " يجعل رقاعا صغارا ، ويكتسب في كسل رقعسة اسم ذي السهم حتى يستوظف أسماهم ، ثم تجعل في بنادق طين مستوية ، ثم تستجف قليلا ، ثم تلقى في ثوب رجل لم يحسضر الكتساب ، ويغطسى عليها ثوبه ، ثم يدخل يده فيخرج بندقة وينظر من صاحبها ، فيدفع إليسه الجزء الذي أقرع عليها ، هكذا حتى ينفذ " (1) .

قال أبو بكر:

- (ح ٩٥٠) وخبر عائشة في حديث الإفك خبر ثالث وهـو أن الـنبي كلي كـان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهما خرج بهـا رسـول الله كلي معه (٣).

 ⁽١) قاله في كتاب القرعة ، باب القرعة في المماليك وغيرهم . الأم ٨/٥ .

 ⁽٢) أخرجه "م" في الأيمان ، باب من أعتق شركا له في عبـــد ١٢٨٨/٣ رقـــم ٥٦ (١٦٦٨) ،
 من حديثه .

⁽٣) أخرجه "خ" في الهبة ، باب هبة المرأة لغير زوجها الخ ٢١٨/٥ رقسم ٢٥٩٣ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في التوبة ، باب في حديث الإفك وقبول توبة الفاذف ٢١٣٦-٢١٣٦ رقم ٥٦ (٢٧٧٠) ، من حديثها في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

⁽٤) كذا في الأصل ، وعند البخاري " والواقع فيها " .

 ⁽٥) أخرجه "خ" في الشركة ، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيـــه ١٣٢/٥ رقـــم ٢٤٩٣ ،
 وفي الشهادات ، باب القرعة في المشكلات ٢٩٣٥-٣٩٣ رقم ٢٦٨٦ .

- (ح ٩٥٢) وخبر خامس مما فيه ذكر الاستهام ثبت أن رسول الله علي قال : لــو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستهموا عليها (١) .
- (ح ٩٥٣) وفي حديث الزبير استعمال القرعة في أكفان الموتى ، قال : لا انكشف المشركون عن أحد ، وقد أصيب من أصيب من المسلمين ، وأن صفية جاءت ثوبين ليكفن فيهما (٢) .

قال حمرة : فوجدنا إلى جنبه قتيلا من الأنصار ، فقلنا لحمزة ثوب وللأنصار ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر ، فأقرعنا عليهما ، ثم كفنا كل واحد منهما في الثوب الذي صار له (٣) .

وبيان سادس .

(ح ٤٠٤) وفي حديث زيد بن أرقم أن ثلاثة نفر من أهل اليمن [٢٠٦/ألف] أتوا عليا يختصمون في ولد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال: أنستم شركاء متشاكسون وإين مقرع بينكم ، فمن قرع منكم فله الولد ، ولصاحبه عليه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم فجعله لمن قرع فضحك رسول الله عليه عليه ثبت أضراسه ، أو نواجذه (٤٠).

⁽١) أخرجه "خ" في الأذان ، باب الاستهام في الأذان ٩٦/٢ رقم ٩٦٥ ، وفي مواضع أخسرى ، و"م" في الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ، وفضل الأول فسالأول منسها الح ٣٢٥/١ رقم ١٢٩ (٤٣٧) ، من حديث أبي هويرة .

⁽٢) في الأصل " فيها " .

⁽٣) أخرجه "حم" ١٦٥/١ ، و"بق"في كتاب الجنائز ، باب الدليل على جواز الـــتكفين في ثـــوب واحد ٤٠٢-٤٠١/٣ ، وعندهما أطول مما هنا .

⁽٤) أخرجه الحميدي في المستند 7/0 رقسم 7/0 ، و"حسم" 1/2/0 ، و"حسم" 1/2/0 ، و"د" في المطلاق ، باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا في الولد 1/0/0 ، 1/0/0 رقم 1/0/0 ، 1/0/0 و"ن" في المطلاق ، باب القرعة في الولد إذا تنازعوا فيه 1/0/0 رقم 1/0/0 رقم 1/0/0 رقم 1/0/0 و"جه" في الأحكام ، باب القضاء بالقرعة 1/0/0 رقم 1/0/0 .

قال أبو بكر : وقد جاءت القرعمة مسن وجسوه سبعة أو ثمانية ، وذكر القرعة في أخبار غير هسذه الأخبسار هسي مسذكورة في كتساب الدعوى والبينات .

۲۲ـ باب الشيء يكون بيد الرجل يدعيه آخر ويقيم كل واحد منهما البينة على أن الشيء له

م ٢٠٦٦ - واختلفوا في الشيء يكون بيد الرجل فيدعيه آخر ويقيم كل واحد منهما بينة على أن الشيء له :

فقالت طائفة: صاحب اليد أولى ، هـــذا قـــول شـــريح ، والـــشعبي ، والنخعي ، والحكم ، ومالك ، والشافعي ، وقال : ليفضل قوة سببه . وقالت طائفة : البينة بينة المدعى الذي ليست الدار في يديه .

(ح 900) لان النبي ﷺ قال : البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (١) . لأن المدعى عليه في يده الدار ، هذا قول أحمد ، وإسحاق .

٢٣ باب القوم يختلف دعواهم (٢) وتستوي حججهم

م ٢٠٦٧ و اختلفوا في الدار يدعيها أربعة نفر ، ادعى أحدهم أنه له جميع الدار وادعى الآخر أن له ثلثي الدار ، وادعى الثالث أن له نصف الدار ، وادعى الرابع أن له ثلث الدار ، أقام كل واحد منهم شاهدي على دعواه ، فحكى بعض أصحابنا أن في هذه المسألة أربعة

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٤٢.

⁽٢) كذا في الأصل ، وفي حاشية المخطوطة " دعاويهم " .

أقاويل ، أحدها : إن الدار تقسم على ستة وثلاثين سهما ، يعول ثلثها وهو اثنا عشر سهما ، يدفع إلى مدعى الجميع ، لأن مدعى النصف ، ومدعى الثلاثين ، ومدعى الثلث قد يبرأوا من هذا الثلث فلم يدعوا فيه شيئا ، ثم يؤخذ سدس الدار وهو ستة أسهم من ستة وثلاثين سهما ، فيقسم بين مدعى الجميع ومدعى ثلثيها ، لأهما مدعيان في لهذا السسدس ويبرأ منه مدعى النصف ، ومدعى الثلث ، ويؤخذ سدس آخر فيقسم بين مدعى الجميع ، ومدعى ثلثيها ، ومدعى لنصفها أثلاثا ، لأفسم جميعا قد استووا في الدعوى في هذا السدس ، ويبقى ثلث الدار فيقسم هذا الثلث بينهم أرباعا فيصير في يدي مدعى جميع الدار عشرون سهما [٧٠٦/١] من ستة وثلاثين سهما من جميسع السدار وفي يسدي مدى النصف خمسة أسهم من ستة وثلاثين سهما من جميعها ، وفي يدي مدعى ثلثيها ثمانية أسهم من ستة وثلاثسين سهما من جميعها ، هذا قياس قول الحرث العكلي ، وقتادة ، وابن شبرمة ، وحمساد بسن أبي سليمان ، والنعمان .

وفيه قول ثان : وهو أن الدار يقسم بينهم على خمسة عشر أهم ، والمدعى ثلثها سهمان ، هذا قول ابن أبي ليلى ، وناس من أصحاب الرأي ، وهذا قياس على عول الفرائض .

وفيه قول ثالث: وهو أن ثلث الدار يدفع إلى مدعى الجميع ، لأنه لا منازع له فيه ، ويقرع بين مدعى الجميع ومدعى الثلثين في سدس الدار ، فأيهما أصابته القرعة حلف وقضى له به ، ويقرع بين مسدعى الجميع ومدعى الثلثين ومدعى النصف في سدس آخر ، فأيهم أصابته القرعسة حلف وقضى له به ، ويقرع بين أربعتهم جميعا في الثلث الباقي من الدار ،

فأيهم أصابته القرعة حلف وقضى له به ، هذا قياس قــول أحمــد ، وأبي عبيد ، وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق .

وفيه قول رابع ، وهو أن ثلث الدار يعزل ، فيدفع إلى صاحب الجميع ، ويوقف سدس الدار على مدعى الجميع ، ومدعى الثلثين حتى يصطلحا فيه ، ويوقف سدس آخر على مدعى الجميع ومدعى الثلثين ، ومدعى النصف ، حتى يصطلحوا فيه ، ويوقف ثلث الدار عليهم جميعا حتى يصطلحوا فيه ، ويوقف ثلث الدار عليهم جميعا حتى يصطلحوا فيه ، هذا قول أبي ثور .

وقد اختلف عن مالك في هذه المسألة ، فروى عنه أنه قال نحو ما حكى عن ابن شبرمة .

وروى عنه أنه قال بالقول الأول الذي ذكر عن أبي ثور .

۲٤_ باب دعوى النتاج

م ٢٠٦٨ - اختلف أهل العلم في الدابة تكون بيد الرجـــل ، وادعاهــــا آخـــر ، أقام كل واحد منهما بينة على ألها دابته نتجتها عنده .

فقال (¹) الشافعي : هي للذي هي في يده ، وبه قال شريح ، والنخعسي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وكذلك العبد ، والأمة .

وكان أحمد يقول: لا فرق بين النتاج وغيره ، ويقص بالدابة للذي ليست في يديه .

م 7.79 وإذا كان ثوب خز في يد رجل فادعاه آخر أنه ثوبه نسجه ، وأقسم على ذلك بينة ، وأقام الذي هو في يديه البينة على مثل ذلك ، فهو للذي هو في يديه في قول الشافعي ، [٧٠٧/الف] وأبي ثور .

⁽١) في الأصل " فكان الشافعي " .

وقال أصحاب الرأي: إن كان مما ينتج مرتين قصيت به للمدعى ، وإن كان مما لا ينتج إلا مرة ، قضيت به للدي هو في يديه ، وإن كان مشكلا قضيت به للمدعى ، حتى يعلم أنه مما لا ينتج مرتين ، وبه قال أحمد .

وفي قول أحمد: الثوب الذي ليس في يديه ، فإذا كان الصوف في يدي رجل فأقام رجل البينة أنه صوفه جزه من غنمه ، وأقام الذي في يديه البينة على مثل ذلك ، فهو للذي هو في يده . وكذلك المرعسى ، والسشعر ، والخز في قياس قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م • ٧ • ٧ - وإذا كانت أرض ، أو نخل في يد رجل ، فأقام رجـل آخــر عليهـا البينة ألها أرضه ، ونخله ، وغرسه فيهـا وأقــام الــذي في يــده الأرض على مثل ذلك ، فإذا اثبتوا له الأرض ملكا ، والنخل كانــت للــذي في يده ، في قياس قول الشافعي ، وبه قــال أبــو ثــور وقــال أصــحاب الرأى : يقضى به للمدعى .

م ٧٠٧٦ - فإذا كانت حنطة في يدي رجل فأقام رجل البينة أنها حنطة زرعها ، فأقام الذي هي في يديه البينة على مثل ذلك ، فإنما للذي في يده قياس قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي: يقضى بما للمدعى.

وقياس قول : أن الشيء للذي ليس في يده .

م ۲۰۷۲ – فإذا كان عبد في يدي رجل فادعى رجل آخر أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ، ومن عبده هذا ، فأقام البينة على ذلك ، وأقام البينة على ذلك ، وأقام الذي هو العبد في يده البينة مثل ذلك ، فإنه للذي العبد في يده قول أبي ثور ، وأصحاب الرأى .

وكان أبو ثور يقول: وإذا كان عبد في يدي رجل ، فأقام رجل عليه البينة أنه عبده ولد من أمته هذه ومن عبده هذا ، وأنه ولد في ملكه ، وأقام الآخر البينة على مثل ذلك ، فإنه يوقف حتى يعلم لمن هو منها ، إذا لم يوقف الشهود ، ويخرج من يدي الذي هو في يديه ، فيوقف حتى يعلم ، أو يصطلحوا عليه ، لأهم قد زالوا ملكه عنه .

وقال النعمان: يقضي بينهما نصفين ، وقال أبو يوسف ، ومحمد: لا يثبت نسبه من الأمتين ، لأن علمي يحيط أنه لا تلده اثنتان ، وقد يشرك الأبوان في الولد .

م ٣٠٠٧- وإذا كان كوز صفر ، أو نور ، أو طست ، أو آنية من آنية الحديد ، أو الصفر ، أو النحاس ، أو الشبه ، أو الرصاص في يد رجل ، فأقام رجل البينة إنه صاغه في ملكه ، وأقام الذي في يده البينة على مثل ذلك ، فإنه للذي في يده في قول أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : إن كان هذا الإيصاغ إلا مرة ، فإنه للذي هــو في يده ، وإن كان يصاغ [٢٠٧/١] غير مرة فهو للمدعي .

م ٢٠٧٤ – قال أبو ثور : وإذا كانت دجاجة في يد رجل ، فأقام رجل البينة ، أن البيضة التي منها هذه الدجاجة كانت له ، قضى له بالدجاجة لأنها خرجت من ملك له .

وقال أصحاب الرأي : يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها إذا أقر أنه فرخها ، ولا يشبه هذا الولادة والنتاج .

٢٥_ باب الدعوى أحدهما وقته قبل وقت صاحبه

م ٢٠٧٥ كان الشافعي يقول: إذا كان العبد في يد رجل فأقام رجل البينة أنـــه له منذ سنين هو في يديه ، وأقام الآخر البينة إنه له منذ شهر ، فهو للذي في يديه ، والوقت الأول والآخر سواء .

وقال أبو حنيفة : إذا كان العبد في يد رجل ، فأقام رجل آخر البينة أنه عنده ملكه منذ سنة ، فأقام الذي هو في يديه البينة أن له منذ سنين ، فهو للذي هو في يديه ، ثم رجع إلى قسول أبي حنيفة ، وهو قول محمد ، وقال أبو ثور : هو للذي في يده .

م ٢٠٧٦ - وإذا كانت الدابة في يدي رجل وأقام رجل البينة أنها له منذ سنة ، وأقام آخر البينة أنها له منذ سنين ، فإنه يقضي بها لصاحب السنين في قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف الآخر ، ومحمد ، وقال أبو ثور كما قال النعمان .

م ۲۰۷۷ – وقال أبو ثور : إذا كانت الدابة في يدي رجل ، فأقام آخر البينة ألها له منذ عشر سنين ، فنظر الحاكم في سن الدابة ، فإذا هي بنت ثــــلاث سنين بطلت بينته ، وكانت للذي في يديه ويستحلف للمدعى .

وقال أصحاب الرأي: لا يقبل بينته على ذلك .

م ۲۰۷۸ وقال أبو ثور ، وأصحاب السرأي : إذا كانست السدار في يسد رجل فادعاها رجل وأقام البينة ألها له منذ سنة ، وأقسام آخسر البينسة أنه اشتراها من آخر ، وهو يملكها منسذ سنتين ، فإنسه يقسضي بجسا لصاحب الشرى .

٢٦_ باب الدعوى في الشرى والهبة

م ٧٩٠٧- واختلفوا في الدار تكون بيد رجل فادعاها رجلان ادعى أحدهما أنه اشتراها بمائة درهم ونقد الثمن ، وادعى الآخر أنه اشتراها بمائتي درهم ونقد الثمن ، ولم يوقت واحد من البنيتين وقتا ، فقال المشافعي : كل واحد منهما بالخيار أن يأخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمى شهوده ، ورجع على البائع بنصفه ، وإن شاء رده ، فإن اختار البيع فهو جمائز لهما ، وإن اختار أحدهما البيع واختار أحدهما المرد فللذي اختمار نصفها بنصف الثمن ، وبه قال النعمان ، ويعقوب ، ومحمد .

وحكى أبو ثور عن الشافعي أنه قال: أقرع بينهما ، فعلى هـــذا القـــول يجعل الدار لمن أصابته القرعة ، ويرجع [٨٠١/١لف] الآخر على البيــع بالثمن .

وفيه قول للشافعي : وهو أن البيع ينفسخ بعد الأيمسان إذا لم يعسرف أيهما أول ، وكان أبو ثور يقول : فيها قولان : أحدهما : أن يجيز الحاكم على فسخ البيع حتى يرجع إلى مالكها ، والآخر أن يؤخذ البسائع بسرد الثمنين ، وتوقف السلعة حتى يتبين لمن هي ، أو يصطلحا .

وقال أبو ثور والنعمان : إذا وقفت البينة فهي للأول ، ويرجمع علمى البائع بالثمن .

٢٧ باب الدعوى في الميراث

م ٢٠٨٠ – واختلفوا في الرجل يدعي داراً في يد رجل ، ويقيم البينـــة أن أبــــاه مات وتركها ميراثا ، لا وارث له غيره ، وادعاها آخر وذكر أن أخــــاه

مات وترك هذه الدار ، لا وارث له غير هذا ، والذي في يديه الدار منكر ، فكان الشافعي يقول : في هذه قولان : أحدهما : أن يكون بينهما نصفين ، والآخر : أن يقرع بينهما ، فأيهما خرجت له القرعة كانت له .

وقال أبو ثــور: إن وقتــت البنيتان فهــي لــلأول ، وإن لم توقتــا ها تمارتا ، وألغنياهما جميعا واستحلفنا الذي الشيء في يديه ، فإن حلف لهما لم يخرج الشيء من يديه ، وقال أصــحاب الــرأي : يقــضي بالــدار بينهما نصفين .

قال أبو بكر:

م ٢٠٨١ - وإذا كانت أمه في يد رجل فادعاها رجل وأقام البينة ألها كانت للأبيه ، وإنه مات ، ولا يعلمون له وارثا غير هذا ، وأقام آخر البينة أنه اشتراها من أبي هذا بمائة درهم ونقده الثمن ، فإنه يقضى بما للمشترى في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أحفظ عن غيرهم في خلاف قولهم .

م ۲۰۸۲ – وكذلك لو شهدوا على صدقة مقبوضة ، أو هبــة ، أو نحــل ، أو عطية ، أو عمرى في قولهم جميعا .

وكذلك نقول.

م ۲۰۸۳ - وإذا كانت في دار في يد رجل عليها البينة أن أباه مات وتركها ميراثا ، ولم يشهدوا على الورثة ، ولا يعرفونه ، فإن القاضي يكلف الورثة البينة ألهم ولد فلان بن فلان لا يعلمون له وارثا غيرهم ، فإن أقام البينة على ذلك دفعت الدار إلىهم ، وإن لم تكن بينة وقفت الدار أبدا حتى يأتوا ببينة ألهم ذريته ، لا وارث له غيرهم وهذا قول الشافعي ، والنعمان ، وأبي ثور .

م ٤٨٠٠ – وإذا كانت الدار في يد رجل فأقام رجل البينة أن أباه مات وتركها ميراثا ، وأقام آخر بينه أن أبا هذا المدعى تزوج [٢٠٨/١] عليها أم هذا ، وأن أمه فلانة ماتت وتركتها ميراثا ، فإنه يقضي بما لابن المرأة ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول.

قال أبو بكر:

م ٢٠٨٥ – وفي شهادة رجلين على شهادة رجلين قولان ، أحـــدهما أن لا يجــوز على شهادة كل رجل إلا رجلان ، هذا قول الشافعي ، ومال أبو ثور إلى هذا القول .

والقول الثاني : أن شهادة رجلين على شهادة رجلين جائزة ، هذا قول أصحاب الرأي .

م ٢٠٨٦ – ولا تجوز شهادة النساء في الطلاق ، والنكاح في قـــول الـــشافعي ، وأبي ثور .

وفي قول أصحاب الرأي : شهادتمن جائزة في ذلك .

م ۲۰۸۷ – وإذا كانت دار في يدي ورثه ، وأحدهم غائب ، فـادعى أحــدهم أنه اشترى من الغائب حصته وأقام على ذلك بينة ، فإن بينته تقبل في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وكذلك نقول .

وقال أصحاب الرأي : لا تقبل بينة على الغائب .

م ۸۸ • ۲ – وإذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه ، فادعى العم أن أباه مات وتركها وتركها ميراثا لا وارث له غيره ، فادعى ابن الأخ أن أباه مات وتركها ميراثا لا وارث له غيره ، فإن لم يكن لواحد منهما بينة ، فإنه يقضي بحا بينهما نصفين في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

٢٨_ باب الشهادة بين أهل الذمة في المواريث

أمر الله جل ذكره بقبول شهادة من يرضى من المسلمين ، وأمر برد شهادة الفساق من المسلمين ، فإذا لم تجز شهادة الفساق من المسلمين ، فإذا لم تجز شهادة الفساق من المسلمين ، فشهادة من كذب على الله ، وكفر به وبرسله أولى بالرد ، فسلا يجوز لحاكم أن يقبل شهادة أحد خالف دين الإسلام ، وسواء كان المحكوم له ، أو المحكوم عليه كافرا لأن الله عز وجل يقول : ﴿ فَإِن حَصَمَتُ فَاحَكُمُ مِنْهُمُ مَالفُسُطُ ﴾ الآية (١) .

م ٢٠٨٩ – هذا قول الحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور . وقال أصحاب الرأي : إذا كانت الدار في يدي رجل ذمي فادعاها ذمسي آخر ، وأقام البينة من أهل الذمة أن أباه مات وتركها ميرائا له ، ولا يعلمون له وارثا غيره ، فإنه يقضي له بالدار ، وكذلك إن كان السشهود من المجوس ، لأن الكفر كله ملة واحدة .

قال أبو بكر:

م • ٩ • ٢ - وإذا كان الرجل معروفا بالنصرانية فمات ، وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني ، فادعى النصراني أن أباه مات نصرانيا ، وادعى المسلم أن أباه أسلم قبل أن يموت ، وقامت البينة على أن لا وارث للميست غيرهما ، ولم [١ / ٩ • ٢ / الف] يشهد على إسلامه ، ولا على كفسره غسير الكفر الأول ، فهو على الأصل ، فميراثه للنصراني حتى يعلم إسلامه ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وبه نقول .

⁽١) سورة المائدة : ٤٢ .

م ٢٠٩١ - ولو أقاما جميعا البينة ، وأقام النصراني شاهدين مسلمين أن أباه مات نصرانيا ، وأقام المسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يحـوت ، فالميراث للنصراني الذي شهد له المسلمان ، ولا شهادة للنصراني ، هـذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي: نجيز شهادة أهل الذمة ، ونجعلها للمسلم .

قال أبو بكر : لا تقبل شهادة من خالف دين الإسلام .

م ٢٠٩٢ – ولو أن دار في يدي رجلين أحدهما مسلم ، والآخر نصراني ، فأقرا جميعا أن أباهما مات وتركها ميراثا ، وهما أخوان ، وقال المسلم : مات أبي مسلما ، وقال الآخر : مات أبي كافرا ، ولم يكن لهما بينة ، استحلفا ، وكانت الدار بأيديهما بينهما ، وهذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي: يحكم بها للمسلم.

ولو أن داراً بيد رجلين فأقرّا جميعا أن أباهما مات وتركها ميراثا ، فقال أحدهما : كنت مسلما وكان أبي مسلما ، وقال الآخر : قد كنت أنا أيضا مسلما ، وقال آخر : كنت نصرانيا فأسلمت بعد موت أبي ، وقال : هو : أسلمت قبل موته ، وأقر الآخر أن أخاه كان مسلماً قبل موت أبيه ، فإن الميراث للمسلم الذي يجمع على إسلامه ، وهاذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٠٩٣ – وكذلك لو كان عبدا فقال أخوه : أعتقــت بعــد مــوت أبيــك ، وقال الآخر : أعتقت قبل موت أبي ، فالميراث للذي أجمع علـــى عتقــه في قولهم جميعاً .

م ٢٠٩٤ وإذا كانت الدار في يد ذمي فادعى المسلم أن أباه مات وتركها ميراثا له ، لا يعلمون له وارثا غيره ، وأقام على ذلك بينة من أهل الذمة ، وادعى فيها ذمي مثل ذلك ، وأقام بينة من أهل الذمة ، فإن الدار لمن هي بيده إذا جحد دعواهم ، ويحلف كل واحد منهما في قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي يقضى بها للمسلم لأن بينة الذمي كفار ، فلا تجوز شهادهم فيهما يضر بالمسلم وينقصه ، ولو كانت بينة الذمي مسلمين ، قضى بالدار بينهما نصفين .

وفي قياس قول الشافعي يقضى بها للذي شهدت له البينة من المسلمين ، وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر:

م ٢٠٩٥ - وإذا كانت الدار في يد رجل مسلم فقال : مات أبي وهـو مـسلم ، وترك هذه الدار ميراثا لي ، وجاء أخو الميت وهو ذمي ، فقـال : مـات أخي وهو كافر على ديني ، وابنـه هـذا مـسلم ، اسـتحلف الابـن على دعوى الأخ ، وذلك [٢٠٩/١] أن الـدار في يـدي الابـن ، والأخ مدع ، فلا يصدق إلا بحجة ، وهذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا يرث الأخ مع الابن شيئا .

م ٢٠٩٦ - وكان أبو ثور يقول : إذا كان الرجل كافرا واختلفوا في إسلامه ، فهو على كفره ، لا يصلي عليه حتى يشهد شاهدان أن فلان ابن فلان أقر بالإسلام ، وانتقل عما كان عليه من الكفر إلى الإسلام ، هذا قـول الشافعي .

وقال أصحاب الرأي: إذا كان بعض الورثة مسلمين جعلت القول قولهم.

- قال أبو بكر : كما قال أبو ثور أقول ، وإسلام بعض الورثة لا يدل على إسلام الميت .
- م ٢٠٩٧ واختلفوا في بنت وأخ ، وإلى بنت مسلمة والأخ كافر ، فقالت البنت : كان الميت مسلما ، وقال الأخ : كان كافراً ، أو كانت البنت كافرة والأخ مسلما ، ففي قول أصحاب الرأي : القول المسلم منهما .

وفي قول أبي ثور : ينظر إلى الذي بيده الشيء ، فيجعل لـــه ويـــستحلف على دعوى الآخر .

قال أبو بكر:

م ٢٠٩٨ - وإذا مات المسلم وله امرأة ذمية ، فادعت ألها قد أسلمت قبل موته ، فعليها البينة ، فإن لم يكن لها بينة فلا ميراث لها ، ويحلف لها الورثة ، ولو لم يعلم ألها كافرة ، وقالت : لم أزل مسلمة .

وقالت ورثته : كانت كافرة ، فالقول قولها مع يمينها ، وعلى الورثة البينة .

- م ٢٠٩٩ وكذلك لو قالت : لم أزل حــرة ، وادعــت الورثــة ألهـــا أمـــة ، فالقول قولها .
- م ٢١٠٠ ولو ادعوا أنه طلقها ثلاث ، وجحدت ذلك ، فــالقول قولهـــا مـــع يمينها ، وهذا كله قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

غير أن أصحاب الرأي لم يذكروا يمينها ، ولا يمين الورثة .

قال أبو بكر:

م ٢١٠١ – ولو أن المرأة أقرت ألها طلقها واحدة في صحته وانقضت عدلها ثم قالت : راجعني قبل أن يموت ، وقالت الورثة : لم يراجعك ، فالقول قول الورثة ، لأنها قد أقرت ألها خارجة من ملكه ، وادعت الدخول

- في ملكه ، فلا يقبل قولها إلا ببينة ، وهذا قول الـــشافعي ، وأبي ثـــور ، وأصحاب الرأي .
- م ٢٠٠٧ ولو قالت المرأة : طلقني واحدة ولم تنقض عديّ حتى مات ، وقالـــت الورثة : انقضت عدمًا ، فكان القول قولها في قولهم جميعا .

٢٩_ باب الشهادة في الولادة والنسب

قال أبو بكر:

م ٣٠٠٧ – إذا كان العبد صغيرا في يد رجل يدعى أنه عبده ، فالقول قوله إذا كان لا يعبر عن نفسه ، بمترلة الثوب ، فإن ادعى آخر أنه ابنه فهو مدع ، وعليه البينة ، فإن شهدوا أنه ابنه فلم يزيدوا على ذلك ففيها قـولان ، أحدهما : قول أبي ثور : إنه يقضي له به بالنسب ويجعل ابنه وهو عبده للذي هو في يديه ، لاحتمال أن تكون أمه أمة تزوج بها حـرا ، فيكون الولد رقيقا بأمه ، ويكون نسبه ثابتا .

والقول الثاني: أنه يلحق به نسبه ويكون حرا من قبل النسسب الذي شهدوا له به ، هذا قول أصحاب الرأي ، وسواء كان الأب من العرب ، أو من قريش ، أو من الوالى ، أو حراً أهل الذمة فهو سواء .

م ٤ • ٢ ١ - وقد اختلف أهل العلم في الرجل من العرب يتزوج بأمة قوم ، فكان أبو ثور يقول : إذا كان الأب من العرب يقوم على أبيه ولا يسسرق ، وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال لابن عباس : اعقل عني ثلاثه ، الإمارة شورى ، وفي فداء العرب مكان كل عبد عبد ، وفي ابسن الأمة عبدان : وكتم ابن طاووس الثالثة .

وروينا عن ابن المسيب أنه قال في المولى ينكح الأمة " يسترق ولده وفي العربي ينكحها : لا يسترق ولده ، وعليه قيمتهم " (1) وكان السشافعي يقول : يروى عن عمر لا يسترق عربي وقال : إن سباهم منسسوخ ، ثم قال بمصر : " ثبت أن رسول الله على سبايي عبد المصطلق ، وهو رزن ، وقبائل من العرب ، وأجرى عليهم الرق ، حتى من عليهم بعد " (٢) ، وذكر كلاما تركت ذكره ، وكان الثوري ، وإسحاق يقولان : في العرب يتزوج الأمة : لا يسترقون ، ويقديهم .

وفيه قول ثان : قال مالك ، وأصحاب الرأي : وهو إذا علم ألها أمه فأولادها رقيق ، واحتج من قال هذا بأخبار ثابتة عن رسول الله على صحة هذا المذهب ، فمن ذلك :

رح ۹۵۲) حدیث عمر أنه سمع ناساً یقولون : اعتق رسول الله کالی رفیق حسنین ومعه غلام من رقیق حنین فقال : اذهب فأنت حر (۳) .

قال أبو بكر : وغير جائزان يكون رسول الله على ليعتق أحرارا ، ومن ذلك :

(ح 90V) حدیث عائشة أن سبیئة كانت عندها من بني تمیم فقال : اعتقیها فإنما من ولد اسماعیل $\binom{(1)}{2}$.

⁽١) روى له الشافعي عن طريق الزهري عنه قال : الأم ٢٧٢/٤ ، باب من قوتـــل مـــن العـــرب والعجم ومن يجري عليه الرب .

⁽٢) قاله في الأم ، في كتاب سير الواقدي ٢٧١/٤ .

⁽٣) أخرجه "حم" ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، وعند الشيخين نحوه .

⁽٤) أخرجه "خ" في العتق ، باب من ملك من العسرب رقيقـــا الخ ٥/٠١٠ رقـــم ٢٥٤٣ ، وفي المغازي ، باب غزوة عيينة بن حصن الخ ٨٤/٨ رقم ٤٣٦٦ ، و"م" في فضائل الصحابه ، باب فضل غفار وأسلم الخ ١٩٥٧/٤ رقم ١٩٥٨ (٢٥٢٥) من حديث أبي هريرة .

فقد ثبتت الأخبار عن رسول الله عنه على ذكرناه ، ولم يعارض ذلك أخبار غيرها ، وإنما تؤخذ أحكام الإسلام عنه على أن الخبر والنظر على ذلك أيدل ، فأما الخبر ، فقد ذكرناه ، وأما النظر فكذلك دال عليه بذلك أنه سوى بين المسلمين في دمائهم [١/٠١٠/ب] وقد أجمع أهل العلم على القول به ، فحكم ما دون الدماء حكم الدماء ، ويجب رد كل مختلف فيه إلا أخبار رسول الله على .

قال أبو بكر:

م ٢١٠٥ وإذا كان غلام صغير في يدي رجل فادعى أنه ابنه ، وادعـــى آخــر أنه ابنه ، وأقام على ذلك بينة ، فإن نسبه يلحق بالذي أقام عليه البينة في مذهب الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي يقضى به للمدعى ، ويثبت نسبه منه .

قال أبو بكر:

م ٢٠٠٦ وإذا كان الذي يدعيه حر ، والذي أقام البينة عبد ، أو ذمي ، فسإن نسبه يثبت من المدعى ، ويلحق به بشهادة الشهود ، ويكون الصبي عبدا للذي هو في يديه في قول أبي ثور ، وبه قال أصحاب الرأي . إلا في الصبي يدعيه من بيديه إنه عبد له فإلهم قالوا : يكون حراً .

⁽١) أخرجه "بق" ٧٥/٩ ، وعنده أطول مما هنا ، والحاكم في المستدرك ٢١٦/٢ .

م ۲۱۰۷ وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا كان الصبي في يد رجل فادعى أنه أقام على ذلك بينة ، وادعى رجل آخر أنه ابنه ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى رجل تر أنه ابنه ، وأقام على ذلك بينة ، فإنه للذي هو في يديه .

قال أبو بكر: وبه نقول ، وهذا على مذهب الشافعي ..

م ١٠٠٨ وإذا كان عبد وامرأته أمة ، وفي أيديهما صبي فادعاه رجل من العرب ، وأقام البينة أنه ابنه من امرأته هذه ، وهي من العرب ، وأقام البينة أنه ابنه ، فهو ابن العبد الذي في يديه ، وهذا قول أبي ثور . وبه نقول ، وليس بين العجم ، والعرب فرق في شيء من أحكام الله عز وجل .

وقال أصحاب الرأي : يقضي به للعربي ولامرأته ، للعتق الذي دخل فيه ، وكذلك لو كان المدعى من الوالى عندهم .

قال أبو بكر:

م ٢١٠٩ وإذا كان الصبي لقيطا في يدي رجل ، فادعاه رجلان ، وأقـــام كـــل واحد منهما البينة أنه أبنه ، ولد على فراسة بن امرأته هذه إن البينتين قد تدافعتا وأحدهما كاذبة ، ففيها قولان ، أحدهما وبه أقول ، أن يرى للقافة فبأيهما ألحقوه به الحق ، وهذا على مذهب أبي ثور

والقول الثاني: أن يكون ابن المرأتين والرجلين ، ويقضي به لهما جميعا ، وهذا قول بعض أصحاب الرأي ، وقد ثبت أمر القافة عن رسول الله على ، وقضى بما أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بحضرة المهاجرين والأنصار ، فلم يدفعه أحد منهم .

وقال يعقوب ، ومحمد : نجعله ابن الرجلين ، ولا نجعله ابن المرأتين .

٣٠ باب إثبات أمر القافة

(ح ٩٥٩) ثبت أن رسول الله على عائشة سرورا تبرق أسارير وجهه فقال: ألم تسمعي ما قال محيرز المدلجي لزيد، وأسامة [٢١١/١لف] قال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض (١).

م ٢١١٠ - وممن قال بإثبات أمر القافة أنــس بــن مالــك ، وعطــاء بــن أبي رباح ، وزيد بن عبـــد الملــك ، ومالــك ، والأوزاعــي ، والليــث ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثــور ، واختلــف الـــذين قـــالوا بالقافــة في القائف يقول : هو ابنهما .

وقالت طائفة: إن كان الولد كبر أقيل له: انتسب إلى أيهما شئت، وإن كان صغيرا انتظر به حتى يكبر، فلينتسب إلى أيهما شاد، وكذلك إن قالت القافة: قد أخذ الشبه منهما، هذا قول الشافعي، آخر قوليه بمصر، واحتج برواية أخرى رويت عن عمر أن القافة قالت له: قد أشركا فيه، فقال له عمر: انتسيب، وإلى أيهما شئت.

م ٢١١١ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا كان صبي في يد رجل ، فادعته امرأة أنه ابنهما ، وأقامت شاهدين على ذلك فإنه يقضي بــه للمــرأة ، وإن كان للذي هو في يده يدعيه ، لم يقص له به .

قال أبو بكر:

م ٢١١٢ – وأقل ما يقبل على الولادة شهادة أربع نسوة ، وهذا قـــول عطـــاء ، والشعبي ، وقتادة ، والشافعي ، وأبي ثور .

⁽۱) أخرجه "خ" في المناقب ، باب صفة النبي الله ١٥٥٦ رقم ٣٥٥٥ ، وفي مواضع أحسرى ، و"م" في الرضاع ، باب العمل بإلحاق القسائف الولسد ١٠٨١/٢ -١٠٨٦ رقسم ٣٨-٣٩ (١٤٥٩) .

م ٢١١٣ – وكان أبو ثور يقول : إذا كان العبد في يد رجل فادعاه آخر أنه عبده ولد في ملكه ، وأنه أعتقه ، وأقام الذي في يده العبد أنه عبده ولد في ملكه بيته ، قضى للذي هو في يده .

وقال أصحاب الرأي : يقضى به للذي أعتقه .

قال أبو بكر : قول أبي ثور صحيح (١) ، لأن المدعى لم يثبت له شميء فيجوز له عتقه .

م ٤ ٢ ١ ١ ٧ – وإذا كان عبد في يد رجل ، فأقام رجل البينة أنه ابنه من أمته هـــذه ، وأقام الذي هو في يده البينة أنه عبده ، أو ولد في ملكه ، فإنه يقضي بـــه للذي هو في يده ، في قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : يحكم به للمدعى الحرية .

م ٢١١٥ – وإذا كان صبي في يدي رجل فادعى أنه ابنه ، ولد على فراشه مسن هذا الأمة ، وادعاه مكاتب أنه ابنه ولد على فراشه من هذه المكاتبة ، وأقام كل واحد منهما على ذلك البينة ، فإن هذا يرى للقافة في قول أبي ثور فأيها ألحقوه به لحق .

وقال أصحاب الرأي يجعل للمكاتب.

قال أبو بكر:

م ۲۱۱۹ – ولو ادعاه يهودي ، ونصراني ، ومجوسي ، وأقام كل واحد منهم بينة أنه ابنه ولد على فراشه ، فإنه يرى للقافة ويلحق بمن الحقوه بـــه ، هــــذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : يجعله ابن اليهودي ، أو النصرابي .

⁽١) وفي حاشية المخطوطة " أصح " .

قال أبو بكر:

م ٢١١٧- وإذا كانت الدار في يدي رجلين فادعى أحدهما النصف ، وادعى الآخر الكل فان المدعى صاحب الكل [ثابت] فيقال لصاحب الكراب] النصف : ما تقول فيما يدعى ، فإن أقر له به ، دفع ما في يده ، وإن أنكر حلف ، وكان النصف في يده كما كان ، وهذا قول أبي ثور ، وقال النعمان : صاحب النصف مصدق ، لأن النصف في يديه ، ولم يدع فصلا ، والذي ادعى الجميع مدعى عليه البينة ، فإن قامت لها البينة ، فإنه يقضي بالدار لصاحب الجميع ، وهذا قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد .

٣١_ باب الدعوى في الحائط

قال أبو بكر:

(ح ٩٦٠) جاء الحديث عن النبي على إلسناد مجهول لا يثبت من جهــة النقــل أنه قضى في الخص (١) الذي يليه القمط (٢).

م ٢١١٨ - وقد روينا عن على بن أبي طالب عليه السلام بإسسناد فيسه مقسال

⁽١) الخص: البيت الذي يعمل من القصب. النهاية ١٠٨/٤.

⁽٢) أخرجه "جه" في الأحكام ، باب الرجلان يسدعيان في خصص ٧٨٥/٧ رقسم ٣٣٤٣ ، مسن حديث نمران بن جارية عن أبيه ، وفيه : أن قوما اختصصوا إلى السنبي في في خصص كان بينهم ، فبعث حذيفة يقضي بينهم ، فقضى للذي يليحهم القمط ، فلما رجع السنبي في أخبره فقال : أصبت وأحسنت ، وفي الزوائد : نمران بسن جارية ، ذكره ابسن حبان في النقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول ، قال السندي : قلت : دهثم بسن فسران تركسوه ، وشذ ابن حبان في ذكره الثقات .

أيضا أنه للذي يليه القمط (١) وعن شريح أنه قسضى بالقمط ، وقسال يعقوب ، ومحمد : والقضاء بالخص لمن يليه القمط ، ويقضى بالبناء أيضا لمن كان ظهر البناء ، وأنصاف اللبن إليه .

وفيه قول ثان وهو أنه بينهما نصفان فلا يلتفت إلى القمط أن تكون أحدهما ، هذا قول أبي ثور ، والنعمان ، وكذلك البناء إذا كان وجهه إلى أحدهما ، فهو بيهما نصفان ولا ينظر في ذلك إلى من إليه الوجه ، وبه قال النعمان .

قال أبو بكر : وهذا أصح القولين ، لأن الخبر لم يثبت ، وإذا لم يثبت الخبر فالاعتماد عليه غير جائز والله أعلم .

م ٢١١٩ - وكان الشافعي يقول: إذا تداعى الحائط رجلان فإن كان متصلا ببناء أحدهما إيصال البنيان الذي لا يحدث مثله إلا من أول البنيان، وجعلته له دون المتقطع منه، فإن كان غيير موصل بواحد منهما، أحلفهما، وجعلته بينهما، ولا أنظر إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل، ولا أنصاب اللبين، ولا معاقد القمط، لأنه ليس في شيء من هذا دلالة، ولو كان لأحدهما عليه جذوع، ولا شيء للآخر عليه أحلفتهما، وأقررت الجذوع بحالها، وجعلت الجدار بينهما نصفين.

وكان أبو ثور يقول : يحلف كل واحد منهما لصاحبه ، ويكون الحسائط بينهما نصفين ، ولا ينظر إلى عقد البناء ، ولا إلى وجهه غير أنه قال : فإن كان لأحدهما عليه جذوع ، وليس للآخر عليه شيء ، فصاحب الجذوع أولى ، لأنه في يده دون صاحبه ، وبه قال النعمان .

⁽١) القمط : بفتحتين جمع قماط على وزن كتاب وكتب ، وهي الشرط التي يــــشد كهــــا الحـــص ويوثق من ليف أو خوص أو غيرهما . النهاية ١٠٨/٤ ، والفائق ٢٢٦/٣ .

- م ۲۱۲۰ وقال أبو ثور : وإن كان لأحدهما عليه حسوارى، وبسوارى فهو له أيضا ، وقال النعمان : لا يستحق لهما شيئا .
- م ٢١٢١ وقال أبو ثور : إذا كان الحائط متصلا ببناء أحدهما ولـــيس للآخـــر عليه [٢١٢/١/الف] جذوع فهو بينهما أيضا .
 - وقال النعمان : هو لصاحب الإتصال .
- م ٢١٢٢ وقال أبو ثور ، والنعمان : إن لم يكن متصلا ببناء أحدهما ، ولا لواحد منهما عليه جذوع ، فهو بينهما نصفين .
- م ٢١٢٣ وقال أبو ثور ، والنعمان : إن كان لأحدهما عليه عشر خـــشبات ، وللآخر سبعة ، فهو بينهما نصفان .
- م ٢١٢٤ وقال أبو ثور : إن كان لأحدهما عليه عـــشر خـــشبات ، وللآخــر واحدة ، فهو بينهما نصفان .
- وقال النعمان : لكل واحد منهما ما تحت خسشبة ، ولا يكون بينهما نصفين .
- م ٢١٢٥ وقال أبو ثور : إن كان لأحدهما ستره وللآخــر عليــه خـــشب ، فهو بينهما .
- وقال النعمان : الحائط الأسفل لصاحب الخسشب منهما ، ولسصاحب السترة على حالها .
- م ٢١٢٦ وقال أبو ثور: إن كان أسفل الحائط وعلوه لرجل ، فأراد صاحب الأسفل أن يهدم السفلي فليس ذلك له ، وإن أراد صاحب السفل أن يفتح فيه كوة ، أو يابا ، أو يدخل عليه فيه جذعاً ، فإن كان لا يصضر بصاحب العلو ، فذلك له ، وإن كان يضر به فليس له ذلك .

وقال أبو يؤسف ، ومحمد له أن يحدث فيه ما شاء ما لم يضر ذلك بالعلو ، وقال النعمان : ليس له أن يفتح فيه كوة ، ولا يابا ، ولا يسدخل فيه جذعا ، لم يكن له ذلك إلا بإذن صاحب العلو .

م ٢١٢٧ – وقال أبو ثور لصاحب العلو أن يحدث في علوه بناء ، أو يدخل فيــــه جذعا إذا لم يضر بصاحب السفل ، وقال النعمان : ليس له ذلك .

م ٢١٢٨ - وإن كان السفل لرجل والعلو لآخر فالهدم السفل والعلو جميعاً ، لم يجبر صاحب السفل على بنيانه ولصاحب العلو أن يبني السفل ، ثم يسبني العلو فوقه ، ولا يسكن صاحب السفل مترله ، حستى يسؤدي البنسا إلى صاحب العلو ، هذا قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد .

قال أبو بكر : وهذا قول مالك بن أنس .

وفيه قول ثالث: وهو أن صاحب السفل لا يجبر على بناء سفله ، فان تطوع صاحب العلو فبنى ، ورد علوه عليه ، فليس له إذا فعل ذلك أن يمنع صاحب السفل أن يسكنه ، وليس على صاحب السفل قيمة البناء ، يحكى هذا القول عن الشافعي .

٣٢ باب النهي عن منع الجار جاره أن يغرز خشبة في جداره

قال أبو بكر :

(ح ٩٦١) ثبت أن رسول الله ﷺ [قال :] لا يمنع أحد لم جاره أن يغرز خشبه في جداره ، وقال أبو هريرة : لما ذكر لهم هذا عن رسول

الله ﷺ: مالي أراكم [٢١٢/١] معرضين والله لأرمين بحا بين أكتافكم (١).

(ح ٩٦٢) وثبت عن على قال : ليس لرجل أن يمنع جاره أن يصع خسبه في جداره ، وفي بعض الأخبار : إن شاء وإن أبي (٢) .

قال أبو بكر:

م ٢١٢٩ وقد اختلف في ذلك فكان أحمد ، وأبو ثور ، وطائفة من أهل الحديث يرون الحكم بذلك ، قال أحمد : إذا كان حائط وثيق ، وحكسى مالك عن المطلب أن كان يقضى به .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك من رسول الله على تحضيضاً ، ولا يقضى به على الناس ، هذا قول مالك بن أنس .

قال أبو بكر: والقول الأول صحيح ، لأن الأخبار دالة على أن ذلك من جهة الوجوب لا من جهة الندب ، ويؤيد ذلك قول أبي هريرة " والله لأرمين بما بين أكفافكم " ، وأبو هريرة أعلم بما قد رواه عن النبي ي وبعناه عمن بعده ، ولا يجوز أن يلزمهم ما ليس بواجب عليهم ، وخبر عمر بن الخطاب في الخليج الذي ساقه الضحاك بن خليفة بن العريض ، فأراد أن يمر به في أرض لحمد بن سلمة ، وان محمد أبي فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك ، دلالة على صحة هذا القول ، لو اعتمد عليه معتمد ، فكيف في الخبر عن رسول الله المناك كفاية ومقنع .

⁽١) أخوجه "خ" في المظالم ، باب لا يمنع جار جاره أن يغسرز خسسبه في جسداره ١١٠/٥ رقم ٢٤٦٣ ، وفي مواضع أخسرى ، و"م" في المسساقاة ، بساب عسرز الخسسب في جسدار الجار ١١٠/٣ رقم ١٣٦٠ (١٦٠٩) ، من حديث أبي هريرة .

⁽٢) أخوجه "بق" في كتاب الصلح ، باب ارتفاق الرجــل بجــدار غــيره ٦٩/٦ ، مــن حــديث أبي هريرة ، وقال هذا إسناد صحيح .

م ٢١٣٠ و اختلفوا في الرجل يستعير حائطا من جار له فيبني عليه ثم يبدو له . فقالت طائفة : يعطيه قيمة بنائه ، وهذا قول شريح ، والشعبي .

وقال مالك : إن كان إنما أراد ذلك لحاجة إليه ، فأرى ذلك لــه ، فأمـــا أن يكون على وجه الضرر فلا أرى له ذلك .

٣٣ـ باب سعة الطريق إذا تشاح أهلها فيها عند القسم والدعوى في الطريق

قال أبو بكر:

(ح ٩٦٣) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : إذا اختلفتم في طريسق فاجعلوهـــا سبعة أذرع (١) .

قال أبو بكر:

- م ٢١٣١ فإذا كان للرجل باب في دار رجل من داره ، فـــأراد أن يمـــر فيـــه فمنعه صاحب الدار ، فله ذلك إلا أن يشهد بينة أن له في الدار طريقـــا ثانيا ، وإن لم يكن له بينة فله استحلاف الرجل ، وهذا علـــى مـــذهب أبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ۲۱۳۲ فإن شهد شاهدان أن هـذا كـان يتطـرق مـن هـذا البـاب، ولم يقولوا : يحق له ، لم يثبت له بهذه الـشهادة شـيء حـتى يقولـوا يطرق بحق له .

⁽۱) أخرجه "خ" في المظالم ، باب إذا اختلفوا في الطريـــق الميشــاء ١١٨/٥ رقــم ٣٤٧٣ ، و"م" في المساقاة ، باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ١٢٣٢/٣ رقم ١٤٣ (١٦٦٣) ، من حديث أبي هريرة وعائشة .

٣٤_ باب التداعى في الولد والحاقه بصاحب الفراش [٢١٣/١/انف]

قال أبو بكر:

(ح ٩٦٤) ثبت أن رسول الله علي قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر (١) .

م ٢١٣٣ - وثبت أن عمر بن الخطاب قال : بلغني أن رجالا منكم يعزلون ، فإذا حملت الجارية ، قال : ليس مني ، والله لأوي برجل فعل ذلك مسنكم إلا ألحقت به ولدها ، فمن شاء فليعزل ، ومن شاء فلا يعزل ، وكان أبو ثور يقول بحديث عمر وحكى ذلك عن الشافعي .

واحتج أبو ثور بقضاء النبي 🌉 في ابن وليدة زمنه .

وفيه قول ثان : روينا عن زيد بن ثابت أنه كان يقع على جارية له ، يطيب نفسها ، فلما ولدت انتفى من ولدها ، وضربها مائسة ، ثم أعتسق الغلام .

وروينا عن ابن عباس أنه وقع على جارية لــه ، وقــد كــان يعزلهــا ، فولدت ، فانتفى من ولدها .

وقال الثوري: ليس للرجل أن ينكر ولد الأمـــة إذا اعترفـــت ، بـــه ، وقـــال النعمـــان: إذا وإذا انتفى منه قبل أن يعترف به ، لم يلحق بـــه ، وقـــال النعمـــان: إذا أقر الرجل بولده من أمته ، أو زوجته ، لم يكن له أن ينفيه أبداً .

⁽۱) أخرجه "خ" في الفسرائض ، بساب الولسد للفسراش مسرة كانست أو أمسة ٣٢/١٢ ، ١٨١٨ ، ١٨١٧ وفي الحدود ، باب للعاهر الحجر ١٢٧/١٢ رقم ١٨١٧، ١٨١٨ ، ٢٨١٨ ، وفي الحدود ، باب للعاهر الحجر ١٠٨١/١ رقم ١٠٨١٠ رقسم ٣٦ ، ٣٧ و"م" في الرضاع ، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات ١٠٨٠/١ - ١٠٨١ رقسم ٣٦ ، ٣٧ (هورة وعائشة .

قال أبو بكر:

إذا قرأ الرجل بوطئ أمه فجاءت بولد لـــستة أشـــهر مــن يـــوم أقـــر بوطئها ، فهو لازم له ، لا ينفى عنه أبداً ، استدلالا :

(ح ٩٦٥) بخبر الزهري عسن عسروة عسن عائسشة في قسضاء السنبي الله في في السنبي الله في الله

وكان النعمان يقول : إذا وطى الرجل أمته فولدت ، لم يلزمه ولـــدها ، وإن حضنها ويبرأها ثيبا ، لم يلزمه الولد ، إلا أن يقربـــه ، وقـــال : إذا حضنها فأحب إلى في دينه أن يقربـــه ، وإن لم يحــضنها فهــو في ســعة من إنكاره .

وهذا خلاف حكم رسول الله في ابن جارية زمعة ، وخلاف حكم عمر بن الخطاب ، بين المهاجرين والأنصار على المنسبر ، مع تسرك جميع من حضره منهم إنكار ذلك عليه ، وقول النعمان هذا : خطأ بين ، لأنه خلاف السنة ، وخلاف حكم عمسر بين المهاجرين والأنصار على المنبر .

م ۲۱۳٤ و أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل ، إذا كانست له جارية ، وعلم أنه يطأها ، أقر بذلك قبل بيعها ، ثم باعها ، فظهر بحسا حمل وولدت عند المشترى ولدا تاما لأقل من ستة أشهر ، من يوم عقد البيع ، وادعاه البائع ، أو الولد لا حق به ، وان البيع يبطل (٢) .

م ٣٩٣٥ – واختلفوا في إذا ولدته لستة أشهر ، أو لأكثر ، أو لأقل مــن المــدة التي تحمل المرأة فيه .

 ⁽١) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب الولد للفراش حرة كانت أو أمــة ٣٢/١٦ رقــم ٦٧٤٩ ،
 و"م" في الرضاع ، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات ١٠٨٠/٢ رقم ٣٦ (١٤٥٧) .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع ٨٦-٨٧ رقم ٢٩٤ .

فقالت طائفة: إن كان يعلم أن البائع كان يطأها ، فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما بينهما ، ومن تسعة أشهر منذ باعها ولم يدعه [٢١٣/١] المشتري ، فهو ابن البائع ، ويفسح البيع ويرد الثمن ، وترجع الجارية إليه ، ويكون ابنه ، وتكون أم ولدله ، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر ، ولم يدعه البائع ، وادعاه المشتري ، فلا يلحق به النسب ، وذلك أن المرأة لا تلد ولداً يعيش إلا بسستة أشهر أو أكثر ، فإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر وادعاه المشتري ، ولم يدعه البائع ، فهو ابن المشتري .

وإن ادعياه جميعاً ، وقد علم أن البائع كان يطأها ، أرى للقافة فبأيهما ألحق به ، لحق ، وإن ألحقوه بهما جميعاً ، فهو ابنهما جميعاً ، ويرثهما ، ويرثانه ، ورد البائع على المشتري نصف الثمن ، وتكون الجارية أم ولله لهما جميعاً ، وليس لأحد منهما أن يطأها ، وإذا ماتا فهي حرة ، وإن أعتقاها جميعاً ، فلها أن تتزوج أيهما شاءت ، بعد أن تحيض حيضة استبراء لا عدة عليها ، هذا كله قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : إن جاءت به لأكثر من ستة أشهر ، فهو ابن المشتري إن ادعاه ، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر ، فهو ابن للبائع إن ادعاه .

وإن ادعياه جميعاً ، فإنا ننتظر لكم جاءت به ؟ فإن كان جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فصاعداً ، فهو للمشتري ، وإن كان لأقل من ستة أشهر فهو ابن البائع .

فإن شكا فيه فهو عبد للمشتري ،وهذا قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد.



٤٧ – كتاب الشمادات وأحكامما وسننما

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر:

ندب الله جل ثناءه إلى الإشهاد على الدين فقال يعقب قوله: ﴿ يا أَيِّهَا الدَّيْنِ آمنوا إذا تداينت مبدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ الآيسة (١) إلى قوله: ﴿ واستشهدوا شهيدين من مرجالك م فإن لم يكونا مرجلين فرجل وامرأ تان ممن ترضون من الشهداء ﴾ الآيسة (١) ، وقال: ﴿ واشهدوا إذا تبايعت م ﴾ الآية (١) وقال عند ذكر الطلاق والرجعة ﴿ فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فامرقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل فامسكوهن بمعروف أو فامرة وهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم الآية (١) ، وقال: ﴿ لولاجاءوا بأمر بعة شهداء ﴾ الآيسة (١) .

١- باب فضل الشهادة قبل أن يسأل الشاهد إقامتها

قال أبو بكر:

۱) سورة البقرة : ۲۸۲ .

⁽٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .

⁽٣) سورة البقرة : ٢٨٢ .

⁽٤) سورة الطلاق: ٢.

⁽٥) سورة النور : ١٣ .

⁽٦) سورة النور: ٤.

- رح ٩٦٦) ثبت أن رسول الله على قال : " ألا أخبركم بخــير الــشهداء الــذي يأتى بشهادته قبل أن يسألها " (١) .
- (ح ٩٦٧) وثبت أن رسول الله صلى الله [٢١٤/٢/ألف] عليه وسلم قال : أكرموا أصحابي فإلهم خياركم ، ثم الذين يلولهم ، ثم الذين يلولهم ، ثم الذين يلولهم ، ثم يظهر الكذب حتى يحلف الإنسان على اليمين لا يسألها ، ويشهد على الشهادة لا يسألها فمن سره بحبوحة الجنة فعلبه بالجماعة ، فإن السشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد (٢) .

قال أبو بكر: الفرق بين المذموم من الشهادة وهو شهادة الكذب، وبين الشهادة التي المرء فيها صادق ما في الحد، فليس من الفرق بين الشهادتين، ألا تراه قال في الخبر الأول: "ألا أخبركم بخير الشهداء"، وقال في الثاني: "ثم يظهر الكذب"، فيدل على ذلك أن الشهادة المذمومة شهادة الكذب خلاف الشهادة المين، المشاهد بحاصادق في شهادته.

م ٢٩٣٦ - وقال مالك في تفسير خبر زيد بن خالد :إن الرجل يكون عنده الشهادة في الحق يكون للرجل ، لا يعلم بذلك ، فيخبر بسشهادته ويرفعها إلى السلطان .

⁽١) أخرجه "م" في الأقضية ، "باب بيان خير الشهود ٣/ ١٣٤٤ رقم ١٩ (١٧١٩) من حسديث زيد بن خالد الجهني .

⁽٢) أخرجه الحميدي في المسند ١/ ١٩ – ٢٠ رقم ٣٣ ، وذكره المتقى العندي ورمسز لكونسه مخرجاً عند أبي يعلى في المسند ، وابن عساكر ، والخطيب البغدادي ، وأهمد بسن حنبسل في المسند ، كتر العمال ١١/ ٥٣٢ – ٥٣٣ رقم ٣٢٤٨٧ ، وذكره التبريزي في المشكاة ، وقال الشيخ ناصر الدين في حاشيته : صحيح لا شك فيه ، فقد رواه أحمد أيضاً رقم ١١٤ ، ١٧٧ ، والحاكم في الإيمان من طويق صحيحه ٣/ ١٦٩٥ رقم ٣٠٠٣ .

وقد روینا عن ابن عباس أنه قال: إذا كانت عندك شهادة فسئلت عنها فاخبر بها، ولا تمهل، لعله يرجع أو يرعوى (١).

وقال أبو بكر: الواجب أن يخبر بالشهادة ، لأنه إن لم يفعل أتعب الطالب بالسعى ، وأثم المطلوب بالجحد حتى يقوم عليه الشهادة .

٢_ باب التغليظ في شهادة الزور أنها من الكبائر

قال أبو بكر:

(ح٩٦٨) ثبت أن رسول الله على سئل أو ذكر عنده الكبائر فقال : الإشــراك بالله ، وقتل النفس ، وعقوق الوالــدين ، وشــهادة الــزور ، أو قــول الزور (٢) .

م ٢١٣٧ - وكان ابن مسعود يقول: عدلت شهادة الزور بالسشرك بالله، ثم قصراً ﴿ فَاجْتَنبُوا الرَّجُسُ مِن الأُوثَانُ وَاجْتَنبُوا قُولُ الزور، حنفاء للهُ غير مشركين مه ﴾ الآية (٣).

وكان مجاهد يقــول في قولــه : ﴿ وَاجْتَنْبُوا قُولُ النَّرُوسُ ﴾ الآيــة ('')، قال : الكذب ، وكذلك قال أبو عبيدة .

م ٢١٣٨ - واختلفوا فيما يفعل بشاهد الزور .

 ⁽۱) روی له "عب" من طریق عمرو بن دینار عنه قال : ۸/ ۳۲۴ – ۳۲۵ رقم ۲۰۰۹ .

⁽۲) أخرجه "خ" في الشهادات ، "باب ما قيل في شهادة الزور ٥/ ٢٦١ رقم ٢٦٥٧، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الإيمان ، "باب بيان الكبائر وأكبرها ١/ ٩١ – ٩٧ رقم ١٤٤٤ (٨٨) ، من حديث أنس .

⁽٣) سورة الحج: ٣٠ – ٣١.

⁽٤) سورة الحج: ٣٠.

فروينا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن ينكت به ، ويخلى سبيله .

وكان شريح إذا أخذ شاهد الزور ، إن كان سوقياً بعث به إلى سوقه ، فقال : إن هذا شاهد زور ، وإن لم يظن سوقياً بعث بع إلى قومه وقال : إن هذا شاهد زور .

وكان سوار يأمر به يبث بثوبه ، ويقول بعض أعوانه : اذهبوا به إلى مسجد الجامع يدور ، وأنه على حلق المسجد يندي من رآني فلا يشهد بزور ، وكان [٢١٤/١] النعمان يرى أن يبعث فيه إلى السوقة إن كان سوقيا ، وإلى مسجد قومه ، فيقول القاضي ، يقرئكم السلام ، ويقول : إن وجدنا هذا شاهد زور ، فاحذروه ، وحذروه الناس ولا عليه تعزيراً .

ورأت طائفة أن يجلد أسواطاً ، ويوقف للناس ، كـذلك قـال شـريح القول الثانى عنه ، وبه قال الحسن البصري .

وقال مالك : أرى أن يفضح ، ويشهر به ، ويعلق به ، ويوقف ، ولا أريد الفداء ، وأرى أن يضرب ويشاربه .

وقال أحمد ، وإسحاق : يقام للناس ، ويعرف به ، ويؤدب .

وقال أبو ثور : يعاقب .

وقال الشافعي: يعزر ، ولا يبلغ بالتعزير أربعين سوطاً ،ويشهر بأمره . وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه طاف به ، وأوقفه للنساس ، وحبسه يوما وخلى عنه .

وفيه قول خامس : وهو أن يضرب شاهد الزور خمسة وسبعين سوطاً ، ولا يبعث به ، هذا قول ابن أبي ليلى ، وبه قال يعقوب أحد قوليه .

وفيه قول سادس: وهو أن يضربا إذا كانا اثنين وقد شهدا على طلكق ففرق بينهما ، ثم أكذبا أنفسهما ، مائةً مائةً ، ويغرمان للآخر الصداق ، هذا قول الأوزاعي .

وقد روينا عن القاسم ، وسالم غير ذلك قالا في رجل وجد شاهد زور وقد أمر الوليد بن عبد الملك بقطع لسانه ، فقالا : سبحان الله ، يحبسه أن يحقق سبع حقيقات ، ويقام بعد العصر فيقال : هذا أبو قسيس وجدناه شاهد زور ، ففعل ذلك به .

وقد روينا عن عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة أنسه أمسر بحلسق أنصاف رؤوسهم ، وتسخم وجوههم ، ويطاف بهم في الأسواق ، والذي شهدوا له معهم .

قال أبو بكر: من شهد شهادة الزور فاحتمل أن يكون فيها مخطئا ، أو مغفلا ، أو له مخرج مما شهد به بوجه من الوجوه ، فلا شيء عليه ، وإذا لم يكن له من ذلك مخرج ، وثبت عند الحاكم شهر به عند الناس ، لئلا يغتر به ، ولو أدبه الحاكم كان حسنا ، والله أعلم .

مسألسة

م ۲۱۳۹ و اختلفوا فيمن شهد بزور ، ثم تاب وأناب ، وظهرت توبتـــه فعلــــى مذهب الشافعي ، والكوفي يجب قبول شهادته إذا أتت على ذلك مــــدة تظهر في مثلها توبته ، وبه قال أبو ثور .

قيل لمالك : أترى أن تبطل شهادته آخر الدهر ، أم ترى إذا تاب أجزت شهادته ؟ فقال : كيف يؤمن هذا ، لا والله .

قال أبو بكر: الأول أصح.

٣ باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز قبول شهادته

قال أبو بكر:

م • ٢١٤ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن شهادة الرجل المسلم ، البالغ العاقل [١/٥١٦/ألف] الحر الناطق ، المعروف النسب ، البصير ، الذي ليس بوالله للمشهود لله ، ولا ولله ، ولا أخ ، ولا أوج ، ولا أجير ، ولا صديق ، ولا خصم ، ولا عدو ، ولا وكيل ، ولا شريك ، ولا أجير ، ولا صديق ، ولا خصم ، ولا عدو ، ولا وكيل ، ولا شريك ، ولا جار بشهادته إلى نفسه شيئاً ، ولا يكون صاحب بدعة ، ولا شاعر يعرف بأذى الناس ، ولا لاعب بالشطرنج يشتغل به عن المسلة حتى يخرج وقتها ، ولا شارب خر ، ولا قاذف للمسلمين ، ولم يظهر منه ذنب ، هو مقيم عليه صغيراً ولا كبيرا ، وهو ممن يؤدي الفرائض ويجتنب أخارم ، جائزة شهادته ، يجب على الحاكم قبولها ، إذا كانا رجلين ، أو رجل وامرأتان ، إذا كان ما شهدا عليه مالا معلوماً يجب أدائله ،

٤ـ باب شهادة الوالد لولده والولد لوالده

م ٢١٤١ – واختلفوا في الشاهد يكون بالصفة التي ذكرناها ، غير أنه والد للمشهود له ، أو ولد : فأبطل شهادته بعضهم لبعض ، الحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأجد ، وأبو عبيد ، والنعمان .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٧-٨٨ رقم ٢٩٥ .

وأجازت طائفة شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده لظهاهر قوله : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ الآية (١) روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال إستحاق ، والمنزين ، وأبو ثور .

وأجاز إياس بن معاوية شهادة رجل لابنه ، وذكر الزهري قوله : ﴿ يا أَيِّهَا الذَّيْنِ آمَنُوا كُونُوا قُوامِينِ بِالقَسْطُ شَهْدَاء للله ولوعلى أنفسكم ، أو الوالدين ، والأقربين ﴾ الآية (٢) قال : فلم يكن منهم في سلف المسلمين بجا والد لولده ، ولا ولد لوالده ، ولا أخ لأخيه ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، إذا رضى شهادهم (٣) قال : ثم دخل الناس بعد هذا فترلت : " شهادهم " .

قال أبو بكر : وهمذا نقول اتباعا لظاهر الكتاب ، ولإيجاب الله القيام بحقه في عباده فيما فرض لبعضهم على بعض ، ولقوله : ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ الآية (٤) ، ولا يجوز أن يتهم شاهد ، ولا يجوز أن يظن المرء بأخيه إلا خيرا .

(ح ٩٦٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إياكم والظن فإنه أكذب الحدث " (٥) .

۳۸۲ : سورة البقرة : ۲۸۲ .

⁽۲) سورة النساء : ۱۳۵ .

⁽٣) في حاشية المخطوطة : هديهم " .

⁽٤) سورة الطلاق: ٢.

⁽٥) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب تعليم الفرائض ٢/١٧ رقم ٢٧٢٤ ، و"م" في البر ، باب تحريم الظن والتجسس ..الخ . ١٩٨٥/٤ رقم ٢٨ (٢٥٦٣) ، من حديث أبي هريرة .

- م ٢١٤٢ وقال الشعبي : لا تجوز شهادة ابن لأبيه وتجوز شهادة الأب لابنه . وقال الحسن : تجوز شهادة الولد لوالده ، ولا تجوز شهادة الوالد لولده . وقد روينا عنهما غير ذلك .
- م ٢١٤٣ ولا تجوز شهادة الجد لولد ولده ، ولا شهادة الرجل لجده في قسول الشافعي ، والكوفي ، وابن القاسم صاحب مالك . وشهادة م قول الآخرين [٥/١] جائزة .

٥ ـ باب شهادة الأخوة والأخوات والقرابات بعضهم لبعض

م ٤٤٤ - أجمع عوام أهل العلم على أن شهادة الأخ لأحيه ، جائزة إذا كان عدلاً (١).

روينا هذا القول عن ابن الزبير ، وبه قال شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، والنخعي ، ومالك ، والشوري ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢١٤٥ - وفي قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الـــرأي شـــهادة العـــم ، والخال جائزة .

وكذلك تجوز شهادة الرجل لابنه وابنه من الرضاعة .

وقال مالك : لا تجوز شهادة الأخ لأخيه في النسب ، وتجوز في الحقوق .

قال أبو بكر : وكقول ابن الزبير ومن وافقه أقول .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٨٨ رقم ٢٩٦ .

٦- باب شهادة الزوج لزوجته والمرأة لزوجها

م ٢١٤٦ – واختلفوا في شهادة الــزوج لزوجتــه ، والمــرأة لزوجهــا فأجـــاز ذلك الحسن البصري ، والشافعي ، وأبو ثور .

وأجاز شريح شهادة رجل لامرأته .

وقال النخعي ، والشعبي ، ومالك بن أنس ، وأحمد ، وإسحاق : لا تجوز شهادة واحد منهما لصاحبه .

وفيه قول ثالث : وهو إجازة الرجل لامرأته ، ورد شهادة المرأة لزوجها هكذا قال الثوري .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، وذلك لقوله : ﴿ مَن تَرْضُونَ مَن اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

٧_ باب شهادة الأعمى

م ٢١٤٧ - واختلفوا في شهادة الأعمى .

فقال محمد بن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، والــشعبي ، والزهـــري ، ومالك ، وابن أبي ليلي : شهادته جائزة .

وقال النخعي ، وأبو هاشم ، والشافعي ، والنعمان : لا تجوز شهادة الأعمى واختلفوا فيه عن الحسن البصري ، وإياس بن معاوية ، وابن أبي ليلى ، وقد روينا عن شريح أنه كان يجيئز شهادة الأعمى

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

مع الرجل العدل إذا عرف الصوت ، وبه قال قتادة وسئل الحكم عن شهادته فقال : رب شيء يجوز فيه .

م ٢١٤٨ – وقال أحمد : يجوز في المواضع في النسب ، وكل شيء يضبطه وعرفــه معرفة لا يخفى عليه ، وبه قال إسحاق .

وقال النعمان : تجوز شهادته في الأنساب .

وقال الحسن : لا جوز إلا أن يكون شيئا قد رآه قبل أن يذهب بـــصره ، وبه قال الشافعي .

قال أبو بكر: القول الأول أصح.

٨ باب ٢١٦/١إنف] شهادة العبد

م ٢١٤٩ - واختلفوا في شهادة العبد .

فقالت طائفة: شهادته كشهادة الحر إذا كان رضى لدخوله في جملة قوله: ﴿ مَن ترضون من الشهداء ﴾ الآية (١) روى هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال أنس بن مالك وقال: ما علمت أن أحداً رد شهادة العبد ، وهو قول محمد بن سيرين ، وشريح ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وقال الشعبي ، والنخعي : تجوز شهادته في الشيء اليسير .

وفيه قول ثان : وهو أن شهادته لا تجوز ، هذا قول الحسسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، ومكحول ، والزهري ، ومالك ، والشوري ، والأوزاعي ، والنعمان ، والشافعي ، وأبي عبيد .

م ٢١٥٠ - وقال شريح : لا تجوز شهادته لسيده ، وبه قال النخعي .

⁽١) سورة البقرة: ٢٨٢.

قال أبو بكر:

م ٢١٥١ - وحكم المكاتب كحكم العبد .

روينا عن عمر أنه قال : لا تجوز شهادة المكاتب ، وبه قـــال النخعـــي ، وعطاء ، وفي القول الأول : شهادته جائزة إذا كان عدلا .

قال أبو بكر : شهادة العبد جائزة لدخوله في جملة ﴿ لا ﴾ الآية (١) .

٩_ باب شهادة الطفل غير البالغ

م ٢٥٧٦ واختلفوا في شهادة الطفل الذي لم يبلغ .

فكان ابن عباس يقول : لا تقبل شهادته ، وبه قال القاسم ، وسالم ، ومكحول .

وقال عطاء ، والشعبي ، وشريح ، والحسن البصري ، لا تجوز شــهادته ، وبه قال ابن أبي ليلى ، والثوري ، والــشافعي ، وأحمـــد ، وإســحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، والمزبى ، والنعمان وأصحابه .

وأجازت طائفة شهادهم في الجراح ، والدم ما لم يتفرقوا ، ويجنبوا ، ويعلموا ، إذا شهد بعضهم على بعض ، هذا قول مالك ، وبه قال النخعى ، وأبو الزناد .

م ٢١٥٣ – وقال الحسن البصري : تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض إذا فرق بينهم .

كان شريح يجيز شهادتهم في السن ، والموضحة .

وقال الزهري: شهادهم جائزة ، يستحلف أولياء المشجوح ، روى ذلك عن الزهري عن مروان .

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

وقد روى عن علي بن أبي طالب أنه كان عيّر شهادة الصغير على الصغير .

وقال ابن الزناد: إن أخذوا عنده صاف ذلك ، فالتجوا أن يعقلوا ، أو يحفظوا ، ما رأوا ، وأن يفرقوا ، فليس ممن أمرنا أن تقبل شهاد هم (١) .

قال أبو بكر : قول ابن عباس أصح .

١٠ باب شهادة البدوي على القروي

قال أبو بكر:

(ح ٩٧٠) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قـــال : لا تجـــوز شـــهادة بـــدوي على صاحب [٢١٦/١/ب] قرية (٢) .

م ١٥٤٦ - واختلفوا في شهادة البدوي على القروي :

⁽١) راجع "عب" ٨/٨٣-٣٤٩ رقم ١٥٤٩٤ .

⁽٢) أخرجه "بق" في كتاب الشهادات ، باب ما جاء في شهادة البدوي على القروي ١٠٠/٥٠ ، والحاكم في المستدرك ٩٩/٤ ، وقال الفرهبي في مختصوه : لم يصححه المؤلف ، وهو حديث منكر على نظافة سنده ، وذكره الخطيب في ترجمة عبد الله بسن زياد بسن سمعان ، ونقل قول ابن المديني : إن ابن سمعان روى أحاديث مناكير ، وهو ضعيف الحديث : تاريخ بغداد ٩٧٥٤ رقم ٨٨٠٥ ، و"جه" في الأحكام ٧٩٣/٧ رقم ٧٣٦٧ ، و"د" في الأقضية ، باب شهادة البدوي على أهمل الأمصار ٤/٣٦-٧٧ رقم ٢٦٠٧ ، وذكسره المندري وقال : ورجال إسناده : احتج بهم مسلم في صحيحه ، من حديث أبي هريرة مختصور سنن أبي داوود ٥/١٩ رقم ٣٤٥٧ .

(ح ٩٧١) وقد روينا عن النبي الله الله قبل شهادة أعرابي على هلال رح ٩٧١) وقد روينا عن النبي الله الله قبل شهادة أعرابي على هلال

في ذلك بيان على أن شهادة البدوي مقبولة إذا كان عدلا ، وقد تكلم في الحديث الذي بدأنا بذكره ، فدفع بعضهم أن يكون ثابتم ، وقال إلى بعضهم : هو غلط (٣) .

وقال أبو عبيد: لا أرى شهادات الأعراب على أهل القرى ردت للتهمة بشهادة الزور ، ولكني أرى ذلك ، لما فيهم من الجهالة بحدود الله ، والجفاء في الدين .

وقال آخر: لما كان الأغلب والأظهر أن أهل البدو يجهلون الأحكام، ولا يحسنون إكمال السقطت، ولا تأديسها قائما، أسقطت شهادةم على الأغلب والأظهر من أمرهم.

وفيه قول ثالث: قاله مالك قال: لا يجوز شهادة بدوي على قروي في الحضر ، إلا أن يكون القروي في السفر فباع ، أو أمضى ، فأشهدهم ، فأرى أن شهادهم جائزة إذا كانوا عدولا .

⁽١) سورة البقرة: ٢٨٢.

⁽۲) أخوجه "جه" ۱۹۹۱ رقم ۱۹۵۲ ، و"مي" ۳۳۷/۱ رقم ۱۹۹۹ ، كلاهما في الصوم ، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، وجاء في حاشية الأخير : ورواه الأربعة ، وابن الجسارود ، والمدار قطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن خزيمة ، وابن حبان .

⁽٣) أي حديث أبي هريرة المتقدم برقم ٢١٤٧.

١١_ باب شهادة ولد الزنا

م ١٥٥٠ – واختلفوا في شهادة ولد الزنا .

فقالت طائفة : تجب قبولها إذا كان عدلا على ظاهر قوله : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ الآية (١) ، هذا قول عطاء بسن أبي رباح ، والحسسن البصري ، والشعبي ، والزهري ، والسشافعي ، وأحسد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، والنعمان وأصحابه .

قال أبو بكر : وكذلك نقول .

وقالت طائفة : لا تجوز شهادته ، كذلك قال نافع مولى ابن عمر ، وبه قال الليث بن سعد في الشهادة على الزنا ، إذا كانوا أربعة أحدهم ولد الزنا ، قال : ترد شهادهم ، ولا حد عليهم .

وفيه قول ثالث: قاله مالك في ولد الزنا: أنه في شهادته بمترلة رجل من المسلمين ، ولا تجوز شهادته في الزنا وما أشبه ، وبه قال الليث بن سعد ، وقال بعض من يحفظ هذا القول إنما أسقط يعني مالكاً شهادته في الزنا خاصة ، لأن في الجملة فيمن فعل شيئاً قبيحاً أنه يجب أن يكبون له فيه نظيراً ، قد حكى عن عثمان أنه قال : ودّت الزانية لو أن النساء كلهن زنين .

قال أبو بكر: وفي الكلام غلط من وجوه: أحدها: إن ولد الزنا لم يفعل فعلا قبيحا فيجب أن له في نظير، والثاني: إني لا أعلم ما ذكر عن عثمان ثابتا عنه، وأشبه ذلك إلا أن يكون ثابتاً، وغير جائز أن يطلق عثمان كلاما بالظن [٢١٧/١]ألف] على ضمير امرأة لم يسمعها تذكره.

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

ولو كان مكان ولد الزنا الزانية ، أو السزايي فتابسا ، لوجسب قبسول شهادهما ، ولا يجوز أن يلزم ولد الزنا من فعسل أمسه شسيئاً ، لأن الله قال : ﴿ وَإِبْرَاهِيْ مِلْ اللهِ يَاكُونُ اللهُ وَلَا الزنا لم يفعل شيئا فيستوجب به حكماً .

١٢ باب شهادة الشريك لشريكه

م ٢١٥٦ – واختلفوا في شهادة الشريك لشريكه .

فقالت طائفة: لا تجوز شهادة الشريك لشريكه، هذا قــول شــريح، والنخعي، وبه قال الثوري إذا جر بــشهادته إلى نفــسه شــيئا، هــذا قول الشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي.

وكذلك قالوا ماخلا الحدود ، والقصاص ، والنكاح ، فإن هذا ليس مــن التجارة ، ولا مما لشريكه فيه شيء .

قال أبو بكر: لا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما قد اشتركا فيه، أو فيما هما فيه شريكان، وتجوز شهادة كل واحد منهما لصاحبه فيما لا شركة فيه للشاهد، ويشبه هذا مذهب الشافعي.

۱۳ باب شهادة الخصم على من هو مخاصم له وشهادة العدو على عدوه

م ٢١٥٧ - كان الزهري يقول: مضت السنة في الإسلام بأن لا تجوز شهادة

⁽١) سورة النجم : ٣٧-٣٧ .

خصم ، ولا ظنين (1) ، وقال شريح : لا أجيز شهادة خصم ، ولا شريك (٢) ، وبه قال ربيعة في شهادة الخصم ، وهو قول الشوري ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر: إذا كانت الخصومة قائمة بين الشاهد والخصم، لم تقبل شهادته، لا أعلم في ذلك اختلافا، ولو اصطلحا وأقاما زمانا، ثم شهدا عليه بشهادة وجب قبولها، وهذا على مذهب مالك، والسشافعي، وإذا شهد على رجل بشهادة فقال المشهود عليه: هو لي خصم، أو عدو، ولا يعلم ذلك، لم يقبل منه، لأنا لو قبلنا قوله لم يشأ أحد أن يشهد عليه بشهادة، إلا أبطلها بدعواه.

(ح ٩٧٢) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : لا تجوز شهادة خائن ، ولا خائنة ، ولا محدود في الإسلام ، ولا ذي غمر (٣) على أخيه (٤) .

وكان أبو عبيد يقول: وقوله: " الخائن ، والخائنة ": لا نواه خص به أما أمانات الناس دون ما أفرض الله على عباده ، وقال الله عن رجل: ﴿ أَنَا عَرَضْنَا الْأَمَانَةُ عَلَى السَمَاوَاتُ وَالْأَمْرُضُ ﴾ الآية (٥).

⁽١) فيه حديث أبي هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ مناديا في السوق أنه لا تجوز شهادة خــــــــــم ، ولا ظنين ، قيل : وما الظنين ؟ قال : المتهم في دينه "عب" ٣٢٠/٨ رقم ١٥٣٦٥ .

 ⁽۲) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه ٣٢٣-٣٢٣ رقم ١٥٣٧٢ .

⁽٣) غمر: بالكسر أي الشحناء والعداوة.

⁽٤) أخرجه "د" في الأقضية ، باب مــن تــرد شــهادته ٢٦-٢٥ رقــم ٣٦٠١ ، و"جــه" ، في الأحكام ، باب من لا تجوز شهادته ٧٩٢/٢ رقم ٢٣٦٦ ، من حديث عبد الله بن عمــرو وفي الزوائد وفي إسناده حجاج بن أرطاة ، وكان يدلس وقد رواه بالضعنة ، ورواه الترمــذي في الشهادات عن عائشة .

 ⁽٥) سورة الأحزاب : ٧٢ .

قال أبو عبيد: فالأمانة على هذا التأويل ينبغي أن يكون جميع ما أفسرض الله تعالى على العباد القيام به ، وجميع ما أفرض [٢١٧/١] الله على العباد القيام به ، وجميع ما أفرض [٢١٧/١] الله على الجتنابه من صغير ذلك وكبيره ، فمن ضيع شيئا مما أمر الله به ، أو ركب شيئا مما أماه الله عنه ، فليس ينبغي أن يكون عدلا على تأويل الخائن والخائنة ، لأنه قد لزمه اسم الخيانة .

١٤_ باب شهادة الأجير والصديق والوكيل

م ٢١٥٨ – كان شريح يقول: لا تجوز شهادة الأجــير لمــن اســتجاره، وبــه قال الأوزاعي، وأصحاب الرأي.

قال أبو بكر: لا تجوز شهادة الأجير لمن استجار فيما يتولى قبصه الأجير، وشهادته جائزة له فيما لا يتولاه الأجير، ولا يلي قبضه، وهذا يشبه مذهب الشافعي، وبه قال أبو ثور.

م ٢١٥٩ – وشهادة الوكيل لمن وكله بمترلة شهادة الأجير .

م ٢١٦٠ فأما شهادة الصديق لصديقه ، فذلك جائز في قــول الــشافعي ، وأبي ثور

وبه نقول .

م ٢١٦١ – وقال مالك في شهادة الـود للرجــل المــصاحب لــه ، يــصله ، ويعطف عليه ، لا أرى شهادته جائزة له ، وإذا كان لا يناله معروفه ، فإن شهادته جائزة .

قال أبو بكر:

م ٢٦٦٦ - إذا كان الرجل مهاجرا لرجل لغير معنى يحب أن يهجره لذلك المعنى ، فشهد عليه بشهادة ، فتلك غير مقبولة لأنه غاص :

(ح ٩٧٣) لقول النبي ﷺ : " لا يحل لمـــسلم أن يهجــر أخــاه فــوق ثلاثــة أيام " (١) .

وقال مالك : إذا كانت هجرته معروفة ، فلا شهادة له .

10. باب شهادة الأخرس

م ٢١٦٣ - واختلفوا في شهادة الأخرس .

فكان مالك يقول: إذا كانت إشارته فشهادته تجـوز، وطلاقـه يجـوز إذا كتبه بيده، وذكر المزين أن هذا قياس قول الشافعي.

وقال أصحاب الرأي : لا تجوز شهادته .

وقال الثوري : إذا سئل المريض عن المشي فأومــــأ برأســـــه ، أو بيـــــده ، فليس بشيء حتى يتكلم .

قال أبو بكر: شهادته جائزة إذا كانت إشارته تفهم استدلالا:

(ح ٩٧٤) بأن النبي ﷺ صلى وهو جالس وهم قيام ، فأشار إليهم أن اجلسوا ، فجلسوا ، لما فهموا عنه إشارته (٢) .

١٦_ باب شهادة أهل الأهواء

م ٢١٦٤ واختلفوا في شهادة أهل الأهواء .

⁽۱) أخرجه "خ" في الأدب ، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر ١٠١٠ وقم ٢٠٦٥ ، وبـــاب الهجـــرة ١٩٢/١٠ وقـــم ٢٠٧٦ ، و"م" في الـــبر ، بـــاب تحـــريم التحاســــد والتبـــاغض والتدابر ١٩٨٣/٤ رقم ٢٣ (٢٥٥٩) ، من حديث أنس ، وعندهما أطول مما هنا .

⁽٢) تقدم الحديث راجع رقم ٢١٤ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ .

فرأت طائفة رد شهادهم ، وممن رأى ذلك شريك ، وأحمد ، وإسلماق ، وأبو عبيد ، ورد شريك شهادة يعقوب ، فقيل لله : أتسرد شهادته ؟ فقال : ألا أرد شهادة قوم يزعمون أن السصلاة ليسست مسن الإيمان ، وقال شريك : أربعة لا تجوز شهادهم ، رافض يزعم أن لمسن في الأرض إمام مفترض طاعته ، وخارجي يسزعم أن المدنيا دار حسرب ، وقدري يزعم أن المعصية إليه [١٨/١/ألف] ومرجى .

وقال أحمد : ما يعجبني شهادة الجهمية ، والرافضة ، والقدرية المعلنــة ، وبه قال إسحاق ، وقــد حكــى عـن مالــك أنــه قــال في شــهادة القدرية : لا تجوز .

وأجازت طائفة شهادة أهل الأهواء إذا لم يستحل الشاهد منهم شهادة الزور ، هذا قول ابن أبي ليلى ، والثوري ، والشافعي ، وكان سوار يقبل شهادة ناس من بني العنبر ممن يرى الاعتزال إذا كانوا عدولا .

وقال الشافعي: لا ترد شهادة أحد بشيء من التأويل ، كان لـــه وجـــه يحتمله ، وإن بلغ فيه استحلال الدم ، والمال ، أو المفرط مـــن القـــول ، وأجاز النعمان شهادة أهل الأهواء .

١٧ باب شهادة الشعراء

قال أبو بكر:

(ح ٩٧٥) ثبت أن رسول الله على قال : إن من الشعر حكمة (١) . فدل قوله هذا على أن من تكلم بالحكمة وقالها ، مقبول الشهادة .

⁽۱) أخرجه "خ" في الأدب ، بـــاب مـــا يجـــوز مـــن الـــشعر والرجـــز والحـــداء ومـــا يكـــره منه ٥٣٦/١٠ -٥٣٦ رقم ٦١٤٥ ، من حديث أبي بن كعب .

(ح ٩٧٦) وقال الشريد: ردفني رسول الله على قال: هل معلك من شعر أمية بن الصلت شيء ؟ قال: نعم ، قال: هيله ، فانسدته بيتا ، فقال: هيه ، فأنشدته بينا حتى بلغت مائة بيت (١) .

قال أبو بكر: فدل هذا على أن إنشاد أشعار الجاهلية مباح، وان منشدها لا كون ساقط الشهادة.

م ٢١٦٥ - وكان الشافعي يقول: " الشعر كلام حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام ، فمن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذاهم ، والإكثار من ذلك ، ولا بأن يمدح فيكثر الكذب ، لم ترد شهادته " (٢) .

وسئل مالك عن شهادة الشاعر ، فقال : إن من الشعراء مسن لا يسوذي شانه الجميل بمدح ، يريد بذلك أن يجاز ، وإن لم يعط لم يوذ ، فأرى هذا مقبول شهادته ، ومن آذا وشتم إذا منع ، فلا أرى أن تقبل شهادته .

قال أبو بكر : قول مالك حسن .

١٨ باب شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد

م ٢٦٦٦ قال مالك : أما من أدمنها فلا أرى شهادته طائلة ، لأنه من الضلال ، قال الله عز وجل : ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ الآية (٣) ، وسئل مالك عن الذين يلعبون بالنود يجر الرجل عليهم ، أيسلم عليهم ؟ قال : نعم .

 ⁽١) أخرجه "م" في الشعر ١٧٦٧/٤ رقم ١ (٢٢٥٥) ، من حديثه .

⁽٢) قاله في كتاب الأقضية ، باب شهادة الشعراء . الأم ٢٠٧/٦ .

⁽٣) سورة يونس : ٣٢ .

وروينا عن سعيد بن جبير أنه مر على أصحاب النرد ولم يسلم عليهم ، وروينا عن ميسرة قال : مر عليّ عليه السلام على قوم يلعبون بالشطرنج فقال : ﴿ ما هذه التماثيل التي أتد لها عاكفون ﴾ الآية (١) .

وقال الشافعي: " لا أحب اللعب بالشطرنج ، وهي أخف من النسرد ، فمن لعب بشيء من هذا على الاستحلال لم ترد شهادته ، فإن اغفل بسه عن صلاة فأكثر حتى تفوته [١٨/١/ب] وعاد له ، رددنا شهادته على الاستخفاف بمواقيت الصلاة " (٢).

وقال أبو ثور : من لعب النرد أو الشطرنج ، أو تلهى ببعض الملاهي التي تشغل عن الصلاة ، لم تقبل شهادته .

قال أبو بكر:

(ح ٩٧٧) وقدر روينا عن النبي ﷺ أنه قال : من لعب بالنود ، فقد عصا الله ورسوله (٣) .

١٩ـ باب شهادة الخمر يتوب أو هو مقيم عليه

قال أبو بكر:

م ٢١٦٧ - وإذا كان الرجل ممن يشرب الحرام من السشراب حستى يسسكر ، ثم تاب ، فشهد بشهادة ، وجب أن تقبل شهادته إذا كان عدلا ، وهذا لا

⁽١) سورة الأنبياء: ٥٢.

⁽٢) قاله في كتاب الأقضية ، باب شهادة أهل اللعب . الأم ٢٠٨/٦ .

⁽٣) أخرجه "جه" في الأدب ، باب اللعب بــالنود ١٢٣٧/٢-١٢٣٨ رقــم ٣٧٦٢ ، و"د" في الأدب ، باب في النهي عن اللعب بالنود ٢٣٠/٥ رقم ٤٩٣٨ ، من حديث أبي موسى .

أعلمهم يختلفون فيه ، وقد روينا عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى في رجل شه ب الخمر قال : إن تاب قبلت شهادته .

م ٢١٦٨ – واختلفوا فيمن شرب مسكرا متناولا وغير متناول .

فكان الشافعي يقول: "من شرب من الخمر شيئا وهو يعرفها خسرا، والخمر عصير العنب الذي لا يخالطه ماء، ولا يطبخ بنار، ويعتق حسى يسكر، فهو مردود الشهادة، لأن تحريمها في نص كتاب الله، أسكر أو لم يسكر، وما شرب من سواها من الأشربة من المنصف والخليطين مما آل أن يكون خرا، وإن كان يسكر كثيره فهو عندنا مخطئ، بشربه آثم به، ولا أرد شهادته، فإذا سكر منه فشهادته مردودة، من قبل أن السسكر عند جميع أهل الإسلام محرم " (1).

وكان سوار يرى أن تقبل شهادة من يصنع الباطنة ، ويدير الكأس.

وقال أبو ثور : من عاقر الشراب وسكر ، وكان ذلك يدعوه إلى تــرك الصلاة ، لم تجز شهادته .

وقال أصحاب الرأي : لا تجوز شهادة مد من خمر ، ولا شهادة مد مـــن السكر ، ولا المخنث .

م ٢١٦٩ - وكان شريح يقول : كل صاحب حد ، فشهادته جائزة ، إذا كان يوم شهد عدلا ، إلا الفاسق .

وقال الحسن في السارق : إذا قطعت يده ، والــزاين ، والــسكران ، إذا أقيم عليه الحد ، شهادتهم جائزة ، إذا كانوا عدولاً يوم شهدوا .

وممن رأى أن شهادة من أتى حدا ، ثم تاب جائزة ، مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

⁽١) قاله في كتاب الأقضية ، باب شهادة أهل الأشربة . الأم ٢٠٦/٦ .

٢٠ باب شهادة القاذف إذا تاب

م • ٢ ١٧ - أجمع كل من يحفظ من أهل العلم على أن من أتى حدا من الحدود ، فأقيم عليه ، ثم تاب وأصلح ، أن شهادته مقبولة (١) .

م ٢١٧١ - إلا القاذف فإلهم ، اختلفوا في قبول شهادته إذا حد ثم تاب .

فقالت طائفة: تقبل شهادته إذا حدثم تاب [۲۱۹/۱ / الف] ، هذا قـول عطاء ، والشعبي ، وطاووس ، ومجاهد ، والزهــري ، وعبــد الله بـن عتبة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبي الزناد ، وبه قال مالك ، والــشافعي ، وأحمد ، إسحاق ، وأبو ثور ، وأبـو عبيــد ، وقــال ربيعــة ، ويحــيى الأنصاري : المحدود إذا تاب تقبل شهادته .

وقالت طائفة: لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب ، هذا قــول شــريح ، والحسن البــصري ، والنخعــي ، وســعيد بــن جــبير ، والشــوري ، وأصحاب الرأي .

واختلف فيه عن ابن عباس ، روينا عنه القسولين جميعاً ، ولا يسصح ذلك عنه .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول لقوله : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ الآية (٢) ولان الثنيا على أول الكلام وآخره ، وهو قوله : ﴿ إِلاَ الذِينَ تَابِوا ﴾ الآية (٣) وإذا كان الزاين قد تاب ، وجب قبول

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٨ رقم ٣٠٠ .

⁽٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .

⁽٣) سورة البقرة : ١٦٠ .

قبول شهادته فليس يكون القول بالشيء أكثر من الفعل ، وقال عمر لأبي بكرة : إن ثبت قبل شهادتك .

٢١_ باب شهادة الأقلف

م ٢١٧٢ - واختلفوا في شهادة الأقلف .

فروينا عن علي ، وابن عباس ألهما قالا : لا تجوز شهادته ، وليس يصح ذلك عن واحد منهما .

وقال الحسن البصري: شهادته جائزة ، وصلاته مقبولة .

٢٢ مسائل من أبواب الشهادات

قال أبو بكر:

م ٢١٧٣ – أجمع أهل العلم على أن لا شهادة لمجنون في حال جنونه (١).

م ٢١٧٤ – وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الذي يجن ويفيـــق إذا شهد في حال إفاقته التي يعقل فيها ، أن شهادته جائزة ، إذا كان عدلا ، وممن حفظت هذا عنه منهم مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثـــور ، وأحمد ، وإسحاق ، ولا أحسبه إلا مذهب أهل الكوفة .

م ٢١٧٥ - وقال مالك في المولى عليه : إن كان عدلا فشهادته جائزة .

فكان الحسن البصري ، والشافعي يقولان في قوله : ﴿ فَإِن آنَسَـُمُ مَن مرشدا ﴾ الآية (٢) أي صلاحاً في دينه ، وحفظا لماله .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٨ رقم ٣٠١ .

⁽٢) سورة النساء: ٦.

م ۲۱۷٦ وقال الشافعي في الرجل: " يتخد الغلام ، والجارية المغنيين: إن كان يجمع عليها ويغشى أو كان لذلك مرضا ، وكان مستعليا به ، فهي مترلة سفه ، يرد بها شهادته " (١) .

وقال عبيد الله بن الحسن في رجل عنده جوار يغنين ، ويـضربن عنـده البيع ، ولا يشرب عنده نبيذ ، وكان عدلا ، رأيت شهادته جائزة .

وقال أصحاب الرأي: لا تجوز شهادة صاحب الغنا الذي يحاذى عليه بجمعهم ، ولا شهادة النائحة .

م ٢١٧٧ – وقد روينا عن أبي هريرة أنه كان لا يجيز شهادة أصحاب الخمر ، وذكر ذلك لأحمد [٢١٩/١] فقال : لا أدري ، وقال إسحاق : إذا كانوا عدولا جاز ، وهو قول أبي عبيد ، وقال قتادة : شهادة القائم في ما هو أهل أن تجوز شهادته .

م ۲۱۷۸ – وقد روينا عن شريح أنه كان لا يجيز شهادة صاحب حمام . وقال أصحاب الرأي : لا تجوز شهادة من يلعب بالحمام يطيرهن .

م ٢١٧٩ - وقال الشافعي: من تأكدت عنه أنه يغشى الدعوة بغير دعاء من غير ضرورة ، ولا يستحل صاحب الطعام ، فتتابع (٢) ، عليه ، ردت شهادته ، لأنه يأكل محرما ، وإذا نثر على الناس في الفرح ، فأخذه بعض من حضره ، لم يكن هذا مما يجرح له شهادة أخذه ، وأنا أكره لمن آخذه " (٣) .

قال أبو بكر: لا يكره أخذه ، لأنه أخذ ما أبيح له استدلالا .

⁽¹⁾ قاله في كتاب الأقضية ، باب شهادة القاذف . الأم ٢٠٩/٦ .

⁽٢) في الأصل " فتتابعت " والتصحيح من الأم .

⁽٣) قاله في كتاب الأقضية ، باب شهادة القاذف . الأم ٦/٠/٦ .

(ح ۹۷۸) بحدیث عبد الله بن قرط أن النبي ﷺ قدم إلیه ست بدنات ، أو خمس ، فطفقن يزد لفن أيتهن يبدأ بها ، فقال (۱) : كلمة خفية ، فقيل لي : قال : من شاء اقتطع (۲) .

فكلما نثر ، أو أبيح في الملاك وغيره ، فأخذه مباح ، استدلالا بأن النبي على قال لهم : إن من شاء اقتطع .

م ۲۱۸۰ – وكان عبد الملك بن يعلى ، ومالك لا يجيزان شهادة من يقوم عليمه البينة ، أنه ترك ثلاث جمعات لم يحضر الصلاة فيهن .

قال أبو بكر : إذا كان ذلك بغير عذر .

(ح ٩٧٩) لأن النبي ﷺ أنه قال : من توك الجمعة ثلاث مـــرات تهاونــــا بهــــا طبع الله على قلبه (٣) .

٢٣ باب شهادة المختفى

م ٢١٨١ – أجمع أهل العلم على أن رجلا لو قال لشاهدين: اشهد على لفلان بن فلان على مائة دينار مثاقيل ، أن عليهما أن يشهدا كما إذا دعاهما الطالب إلى إقامة الشهادة (٤).

م ٢١٨٢ – واختلفوا في الرجلين يخفيهما الرجل ، ويحضر خصما له يستمعان ما يعرفه خصمه ، ثم يسألهما الشهادة .

⁽١) في الأصل " فقالت ".

⁽۲) أخرجه "د" في المناسك ، باب في الهدى إذا عطب قبـــل أن يبلـــغ ۳۷۰/۲ رقـــم ۱۷٦٥ ، و "حم" ٤/٠٥٣ ، والحاكم في كتاب الأضاحي ٢٢١/٤ ، وقال : هـــذا حـــديث صــحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في مختصر المستدرك : صحيح .

⁽٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٩٢/١ ،وابن خزيمة في الصحيح ١٧٥/٣–١٧٦ رقم ١٨٥٦ .

⁽٤) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٨ رقم ٣٠٣.

فقالت طائفة: يشهدان مما سمعا، ويجب أن يفضى شهادهما، روينا هذا القول عن عمر بن حريث، وقال: كذلك فلنفعل بالخائن، والفاجر وهذا على مله مله الشوري، وأصحاب الرأي، وبه قال أحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي، وابن أبي ليلى، وقد روينا عن الشعبي، والنخعي ألها قالا: السمع شهادة، وقال ابن سيرين: إذا قالوا: لا تشهد علينا، فأشهد كها، نسمعه.

وفيه قول ثان : وهو أن لا تجوز شهادة المختفيين ، لأهم ليـــسا بعـــدلين حيث اختفيا لرجل لا يعلم بجما ولا هم بجواز شهادة المختفى ، هذا قول الشعبي ، والنخعي .

قال أبو بكر : فكان الشعبي ، والنخعي قالا : السمع ليس بــشهادة ، وأبيا أن يجيزا شهادة المختفى [٠/٢٢٠/الف] .

٢٤ باب شهادة أهل الكتاب وسائر أهل الملل بعضهم على بعض

م ٢١٨٣ - اختلف أهل العلم في شهادة أهل الملل بعضهم على بعض .

فمن رأى أن شهادة أهل الكتاب جائزة بعضهم على بعض شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وقتادة ، وحماد بن أبي سليمان ، والشوري ، والنعمان .

وقالت طائفة: لا تجوز شهادة أهل الشرك على مسلم ، ولا مشرك ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وبه قال الحسن البصري ، وأحمد ، والمزبى .

وفيه قول ثالث : وهو أن شهادة أهل كل ملة مقبولة على ملتها ، ولا تقبل على الملة الأخرى ، هذا قول قتادة ، كأنه يرى أن شهادة اليهودي

على اليهودي جائزة ، ولا تقبل شهادة اليهودي على النصراني ، وبه قال الزهري ، وقال : لا تجوز شهادة أحدهما على الآخر ، للعداوة التي ذكر الله تعالى بينهما .

وقال الشعبي: لا تجوز شهادة أهل ملة على أهل ملة إلا المسلمين ، فــان شهادهم تجوز على الملل كلها ، وبه قال الحكم وإسحاق ، وأبو عبيد . قال أبو بكر: لا تجوز شهادة مشرك على مسلم ، ولا مشرك .

٢٥ باب قبول شهادة أهل الذمة على وصية المسلم في السفر

م ٢١٨٤ - اختلف أهل العلم معنى قوله: ﴿ يا أَيِّهَا الذين آمنوا شهادة بينكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم الآية (١) .

فقالت طائفة : في قوله : ﴿ أُو آخر إن من غيرك ﴿ ﴾ الآية (٢) من أهل الكتاب .

روينا عن أبي موسى الأشعري أنه أجاز شهادة أهل الذمة على الوصية في السفر .

وقال عبيدة السلماني ، وابن سيرين ، ومجاهد : في قوله : ﴿ أُو آخر إن من غير أهل الملة .

وقال ابن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والشعبي : من أهل الكتاب .

سورة المائدة : ١٠٦ .

⁽۲) سورة المائدة : ۱۰٦ .

وقال الحسن البصري : من غير قبلتكم .

وقال عكرمة : من غير حيكم .

م ٢١٨٥ – واختلفوا في قبول شهادة أهل الكتاب على المسلم في الوصية في السفر في حال الضرورة .

فأجاز ذلك شريح ، والنخعي ، والأوزاعي ، ويحيى بن حمزة .

وقال الميموين : سألت أبا عبد الله عن شهادة أهل الكتاب قلت : قد أمر الله بشهادة م ، وقال لى في ذلك الموضع : للضرورة .

قال أبو بكر: واحتج بعض من أجاز ذلك بخبر ابن عباس في قصة تمسيم الداري ، وعدي بن بدا ، وقال القائل بخلاف هذا القول تسارك القسول لظاهر القرآن وبظاهر الأخبار [٢٠٠١/١] ومعنى ذلك أن العرب إنمسا تكن عن المذكور في أول الكلام وليس لقبيلة ذكر في أول الكلام ، حتى يكون قوله : ﴿ من غيرك من غيرك من غيرك من غيرك من غيرك من أبها الذين آمنوا شهادة بينك مإذا حضر أحدك الموت ﴾ الآية (١) ، فأوقع الذكر بهم باسم الإيمان الجامع لهم ، ثم قال : ﴿ أو آخران من غيرك من الآيسة (٢) ، ولا يجوز في اللغة قال : ﴿ أو آخران من غيرك من الآيسة (٢) ، ولا يجوز في اللغة في ذلك .

وقالت عائسشة : في سورة المائسدة : أمسا أنسه في آخسر السسورة نزلت : فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه وما وجدتم فيها من حرام فحرموه .

سورة المائدة : ١٠٦ .

⁽٢) سورة المائدة : ١٠٦ .

٢٦ باب شهادة النساء وحيث يجب أن تقبل شهادتهن وترد

م ٢١٨٦ – وأجمع أهل العلم على أن القول بظاهر كتاب الله ، وعلى أن شهادتهن جائزة مع الرجال في الديون ، والأموال (٢) .

م ٢١٨٧ – وأجمع أكثر أهل العلم على أن شهادتهن لا تقبل في الحسدود ، هسذا قول الشعبي ، وابن المسيب ، والنخعي ، والحسن البصري ، وحماد بسن أبي سليمان ، والزهري ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأى .

٧٧ باب شهادة النساء في الطلاق والنكاح

م ١٨٨ ٧ – واختلفوا في شهادة النساء في النكاح والطلاق .

فقالت طائفة : لا تجوز شهادتهن في ذلك ، هذا قول النخعي ، والزهري ، ومالك ، وأهل المدينة ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وبه قال ربيعة . وقال الحسن البصري ، وابن المسيب : لا تجوز شهادتهن في الطلاق .

وأجاز شهادتهن مع الرجل في الطلاق ، والنكاح الشعبي ، وجـــابر بـــن زيد ، والثوري .

وأجاز إياس بن معاوية شهادة رجل وامرأتين في طلاق ، وبه قال إسحاق ، وأصحاب الرأي ، وقال عطاء نحو ذلك في النكاح .

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٩ رقم ٣٠٤ .

٢٨ ـ باب شهادة النساء في العتق والجراح وغير ذلك

م ٢١٨٩ – كان الحسن البصري ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، يقولــون : لا تجوز شهادتهن في العتق .

وأجاز شريح شهادتمن في العتق .

وقال الزهري : لا تجوز إلا ومعهن رجل .

وقال أهل العراق : شهادة النساء جـائزة مــع الرجــل في النكــاح ، والطلاق ، والعتاق ، وسوى الحدود ، والقصاص .

م ٢١٩٠ - وقال قتادة ، وأبو هاشم ، والزهري ، والشافعي : لا تجوز شــهادتمن في قــول الزهــري في النكــاح ، والطلاق ، والعتق .

وقال الشعبي ، والشافعي : تجوز شهادتهن فيما كان من [٢٢١/١لــف] الجراحات خطأ ، ولا يجوز ذلك في العمد .

- م ٢١٩١ وأجاز مالك شهادتهن مع الرجل في الوكالة في المال ، ولا تجــوز في قول الشافعي ، ويحلف الطالب مع المرأتين ، ويــستحق المــال في قــول مالك ، ولا يجوز ذلك في قول الشافعي .
- م ٢٩٩٢ وقال الأوزاعي : شهادة الرجل مع المسرأتين جائزة في الوصية ، ولا يجوز ذلك في قول الشافعي ، وهذا إذا شهدت على إثبات كتاب الوصية ، فإن شهد رجل وامرأتان على أن فلانا أوصى لفلان بثلث ماله ، فذلك جائز في قول الشافعي ، لأن ذلك استحقاق مال ، والأول استحقاق كتاب وصية .
- م ٢١٩٣ وقالت طائفة : لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين ، في المال ، وبحيث لا يرى الرجل من عورات النساء ، هذا قول المشافعي ، وهذا

على مذهب الحسن ، وشريح ، وقال الأوزاعي : إن شهدن على عقد النكاح لم يجز ، وإن شهدن مع رجل على اعتراف الرجل بالمهر جاز .

قال أبو بكر: لا تجوز شهاد قمن إلا مع الرجل في الديوان ، والحقوق ، وتجوز شهاد قمن فيما لا يطلع عليه الرجال ، وأجمع أهل العلم علمى أن شهاد قمن في الحدود لا تجوز ، وكذلك الطلاق ، والعتاق ، والنكاح لا تجوز شهاد قمن في ذلك ، لا أنا لم نجد دلالة توجب قول شهاد قمن فلك .

79 باب عدد من يجب قبول شهادته من النساء على ما لا يطلع عليه الرجال

قال أبو بكر:

م ٢١٩٤ - اختلف أهل العلم في عدد من تجوز شهادته من النساء على ما لا يطلع عليه الرجال .

فقالت طائفة: لا يقبل في ذلك أقل من أربع ، هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وقتادة ، والشافعي ، وأبي ثور ، وقال المشعبي في السصبي: إذا شهد أربع نسوة أنه استهل ، صلى عليه ورث

وفيه قول ثان : وهو إجازة شهادة امرأتين ، هذا قول مالك بن أنــس ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وبه قال الحكم ، وحماد ، وفيما لا يطلــع عليه الرجال .

وفيه قول ثالث: وهو أن شهادة المرأة تقبل فيما لا يطلع عليه الرجال ، هذا قول النعمان وأصحابه ، وقد روينا عن على رضى الله عنه

أنه أجازه شهادة القابلة وحدها في الاستهلال من حديث جابر الجعفسي ، وجابر كذاب لا يقبل حديثه .

وكان شريح يجيز شهادة امرأة في الاستهلال ، وبه قال الحسن البصري ، والحارث العكلى ، وحماد بن أبي سليمان .

م ٢١٩٥ - واختلفوا في عدد من تقبل منهن شهادته على الرضاع:

فروينا عن ابن عباس أن شهادها [٢٢١/١] جسائزة في الرضاع إذا كانت مرضية ، وتستحلف مع شهادها ، وبه قال الحسس البصري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال طاؤس : شهادة المرأة في الرضاع تجوز ، وإن كانت سوداء .

(ح ٩٨٠) وقد ثبت أن النبي في قال : ما رأيت من ناقصات عقل ودين ، أذهب للب الرجل الحازم ، من احداكن يا معشر النساء ، فقلن له : ما نقصان عقلنا وديننا يا رسول الله ؟ قال : أو ليس شهادة المرأة مشل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان عقلها ، أو ليست إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى ، وقال فلك من نقصان دينها (١) .

٣٠ باب شهادة الأوصياء

م ٢١٩٦ - واختلفوا في قبول شهادة الأوصياء .

فقالت طائفة : لا تجوز شهادهم ، هذا قول الشعبي ، والنعمان .

 ⁽١) أخرجه "خ" في الحيض ، باب ترك الحائض الصوم ١٠٥/١ رقم ٣٠٤ ، وفي مواضع أخرى ،
 و"م" في الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بـــنقص الطاعسات الح ٨٦/١ رقسم ١٣٢ رقسم ١٣٢ (٨٠-٩٧) من حديث ابن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة .

وفيه قول ثان : وهو أن لا تجوز شهادهم فيما يكون من قبض المال للورثة ، فإن كان الورثة كبارا يلون أنفسهم فشهادته لهم جائزة ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، وأحمد . وقالت طائفة : شهادة الأوصياء جائزة ، هذا قول شريح ، وأبي ثور .

وقال أبو ثور : إذا كان الخصم غيره ، وقال الثوري : إذا شهد الوصيي على الورثة جاز ، وإذا شهد لهم لم يجز ، وبه قال أحمد .

٣١ باب شهادة بعض الورثة بدين الإنسان أو بوصية

م ۲۱۹۷ – واختلفوا في الوارث أو الورثة ليسشهدون على الميت بدين لقوم: فكان الشعبي ، والحسن البصري ، يقولان : إذا شهد على الميت رجلان من الورثة ، أو رجل وامرأتان جاز على جميعهم ، وبده قدال الشافعي ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك في نصيب المقر منهم ، كذلك قال الــشعبي آخر قوليه .

وهو قول حماد بن أبي سليمان ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : إن كان الذين شهدوا عدولا ، كان في مال الميت ، وإن لم يكونوا عدولا كان عليهم على قدر حصصهم .

٣٢ باب شهادة أهل الوصايا بعضهم على بعض

قال أبو بكر:

م ۲۱۹۸ و إذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم على بعض بأن الميت أوصى لهـم بالثلث ، لم تجز الشهادة ، لألهم يجرون إن أنفسهم بشهادهم مالا ، وهذا قول الشافعي ، ويعقوب .

وحكى أشهب بن عبد العزيز عن مالك أنه قال : إن كان الذي أوصى به للشاهد شيئا يسسيراً لا يتهم أن يكون يشهد في مثله رأيست شهادته [۲۲۲/۱نف] جائزة لنفسه ، ولغيره ، وإن كان شيئا له بال ، رأيت أن ترد شهادته .

م ٢١٩٩ – قال الشافعي : وإذا ادعى رجل دينا على ميت ، فشهد له شــاهدان على حقه ، وشهد هو آخر على وصية ، ودين لرجل عليه ، فإن شهادته جائزة ، لأن الغرم يضر بنفسه بشهادته ، وبه قال النعمان .

وقال ابن أبي ليلي : لا تجوز ، رد شهادته .

م • • • ٢ ٧ - واختلفوا في الرجل يتزك لورثه ، فأقر أحدهم أن أباه أوصى لرجـــل بثلث ماله ، ثم قال : بل أوصى به لهذا ، فالثلث للأول ، وليس للآخـــر شيء في قول الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : إن وصل الكلام ، فالثلث بينهما ، وإن قطع الكلام وسكت ، ثم أقر للثاني ، فالأول أحق .

م ٢٠١١ - واختلفوا في صفة الشهادة على عدد الورثة :

فقالت طائفة : يشهدون ألهم لا يعلمون له وارثا غير من يسمونه من الورثة ، هذا قول مالك ،وعبد الله بن الحسن ، والشافعي ، والنعمان . وفيه قول ثان : وهو أن شهادتهم لا تجوز إذا قالوا : لا نعلم لـــه وارثـــا غير هؤلاء ، حتى يثبتوا ذلك ، فيقولون : لا وارث له غيرهـــم ، هـــذا قول ابن أبي ليلى .

م ٢٠٠٧ - واختلفوا في الرجل يموت بأرض وتشهد البينة ألهم لا يعلمون لم بأرض كذا وكذا وارثا غير فلان ، فكان مالك لا يجيز شهادهم حتى يشهدوا بأنا لا نعلم له في شيء من الأرض وارثا ، إلا فلان بن فللان ، وهذا يشبه مذهب قول الشافعي ، وبعة قال يعقوب ، ومحمد إذا قالوا: سهمه ، لا نعلم له وارثا غيره .

فأما في قول النعمان : فإذا قالوا : لا نعلم بـــأرض كــــذا وارثـــا غـــيرَ فلان ، جاز ذلك .

قال أبو بكر: القول الأول أصح.

٣٣ـ أبواب التعديل في الشهادات والمعنى الذي يوجب أن يقال للرجل : هو عدل

⁽۱) روى له "حم" ۱/۱ ؛ ، مطولا من طويق أبي خواس عنه قسال : و"د" في السديات ، بساب القعود من الضربة ، وقص الأمير مسن نفسه ٢٧٤/٤ رقسم ٢٥٣٧ ، مختصرا ، و"ن" في القسامة ، باب القصاص من السسلاطين ٣٤/٨ رقسم ٢٧٨١ ، بلفظ : وأتيست رسول الله على نفسه .

وقال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ، والنخعي : العدل في المسلمين الـــذي لم تظهر له ريبة .

وقال أحمد بن حنبل رجل مستور .

وكان الشافعي يقول: إذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره المعصية [٢٢٢/١] وخلاف المروة ردت شهادته ، وإن كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة المروة وقبلت شهادته ، ومن كان مقيماً على معصية فيها حد واحد ، فلا تجوز شهادته ، وكل من كان منكشف الكذب مظهره ، وغير مستتر منه ، لم تجز شهادته .

وكان أبو عبيد يقول: من ضيع شيئاً مما أمره الله بده ، أو ركب شيئاً مما أهاه الله عنه ، فليس ينبغي أن يكون عدلاً على هذا التأويل ، يعني قوله: ﴿ إِنَا عَرَضَنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَمَاوَاتُ وَالأَمْرَضُ وَالجَبَالَ ﴾ الآيــة (')، قال : فالأمانة على هذا التأويل جميع ما افترض الله على عباده القيام به ، وجميع ما افترض عليهم اجتنابه .

وقال يعقوب : إذا كانت طاعة الرجل أكثر من معاصيه ، وكان الأكثــر منه الخير ، قبلت شهادةن إذا لم يأت شيئاً يجب عليه فيه الحد .

وقال أبو ثور: من كان أكثر أمره الخير، ليس بصاحب خربة في دين، ولا مصر على ذنب، وإن صغر، وكان مستوراً، قبلت شهادته، وكل من كان مقيماً على ذنب وإن صغر، لم تقبل له شهادة.

٣٤ باب الجواب الذي يقنع به الحاكم في تعديل الشهادة

م ٤ • ٢ ٧ - كان شريح يقول : إذا قالوا : هو عدل مرضي ، قنع به الحاكم

⁽١) سورة الأحزاب: ٧٧.

وحكم بشهادته ، وإن قالوا : الله أعلم ، فالله أعلم ، ولا يجيز شهادته . وقال مالك : يقول : عدلاً رضياً .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يقبل التعديل إلا بأن يوقف العدل فيقول : عدل على ولي ، لا يقبل ذلك حتى يسأله عن معرفته ، فإن كانت باطنة متقادمة قبل ذلك منه ، وإن كانت حادثة ظاهرة لم يقبل ، هذا قول الشافعي .

وقال بعض من يقول بقول أهل الكوفة : إذا قال : هما عـــدلان جــائز الشهادة لى وعلى ، فإن القاضي ينفذ شهادهما .

وقال مالك : لا أرى عليه أن يقول : جائز لي وعلى .

٣٥ باب ما يكون جرحا مما إذا شهدوا به قبل ذلك منهم

م ٢٠٠٥ - كان الشافعي وأبو عبيد يقولان : لا تقبل منه الجرحة إلا بأن يثبتوا ما يجرح به ما يراه جرحاً ، وهذا مذهب سوار .

وكان مالك يكره أن يقال للمشهود عليه : دونك فاجرح ، قال : إن فيه توهيباً للشهادة .

وكان الشافعي ، وعبد الله بن الحسن يقولان : لا يمكن الخصم من ذلك . قال أبو بكر : وهذا أصح ، لأن الرجل يكون عدلاً في الظاهر ، ويكون بينه وبين المشهود عليه عداوة يخفي ذلك إلا على أهل الخبرة ، ويكون عدلاً في الظاهر ، وليس [٢٣٣١/الف] بعدل عند جيرانه ، وأهل الخبرة به .

٣٦ باب عدل من يعدل ويجرح

م ٢٠٠٦ - كان مالك والشافعي يقولان : لا يقبل تعديله إلا من اثنين ، وقــال الشافعي : ولا يقبل الجرح إلا من اثنين ، والجرح أولى من التعديل ، لأن التعديل يكون على الظاهر ، والجرح يكون على الباطن .

وقال النعمان: إذا أرسل القاضي رسوله يسسأل عسن السشاهدين واحدا، فإن قال: عدلا أمضى شهادهما، قال، بقول هذا الواحد والاثنين أفضل، وبه قال يعقوب، وقال محمد: لا أجيز شهادهما بتعديل واحد.

وقال أبو عبيد قولا ثالثا قال : وجه التزكية أن لا يقتصر فيها على واحد ، ولا اثنين ، وأدناه ثلاثة فصاعدا :

(ح ٩٨١) لحديث قبيضة بن مخارق في الفاقة تصيب الرجل ، فقسال : لا حستى يشهد ثلاثة من ذوي الجا من قومه ، أن قد أصابه فاقة (١) .

وقال مالك : إذا عدله قوم وجرح آخرون ، نظر إلى الشهود أيهم أعدل اللذان عدلاه أو اللذان جرحاه .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

٣٧ باب العدل يقيم شهادة قد كان شهد بها مرة فردت لعلة كانت

م ٢٠٠٧ - أجمع أهل العلم على أن العبد ، والصغير ، والكافر إذا شهدوا على

⁽١) أخرجه "م" في الزكاة ، باب من تحل له المسألة ٧٢٢/٢ رقـــم ١٠٩ (١٠٤٤) ، وراجـــع المسند الجامع ٤٨٧/١٤ رقم ٢٦١١٦٧ .

شهادة ، فلم يدعوا بها ، ولم يشهدوا بها حستى عتسق العبد ، وبلسغ الصبي ، وأسلم الكافر ، ثم أدوها في حال يجسب قبسول شسهادهم ، أن قبولها يجب (١) .

م ۲۲۰۸ و اختلفوا فیه إن كانوا دعوا لها مرة وهم على أحــوالهم ، فــشهدوا فردت ، ثم شهدوا بها بعد أن انتقلت أحوالهم ، وصاروا ممن لــو ابتــدأ يشهد بشهادة وجب قبولها .

فقالت طائفة : إذا ردت مرة لم تجز أبدا ، روينا هذا القسول عن عثمان بن عفان ، وبمعناه قال الزهري ، والنخعي ، وقتادة ، وبه قال أبو الزناد ، ومالك .

وكان الحسن البصري يقول: تقبل شهادة الذين كان أحدهما عبد، والآخر ذمي، إذا عتق هذا، وأسلم هذا، وإن كانت ردت، وبعد قال الحكم في العبد.

وفيه قول ثالث: وهو قبول شهادة العبد ، والذمي ، والصبي بعد انتقال أحوالهم ، وإن كانت ردت في الأحوال التي كانوا عليها قبل ذلك ، فأما الحريشهد بشهادة فترد بفسق ، ثم انتقل حاله وصلح ، فيسشهد بتلك الشهادة ، فإنما لا تقبل أبدا ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول رابع: وهو أن شهادهم كلهم مقبولة إذا انتقل الفاسق، فصار عدلا، وأسلم الكافر، وبلغ الصبي، واعتق العبد، وإن كانت شهادهم لم تقبل قبل [٧٢٣/١] ذلك، هذا قول أبي ثور.

قال (٢) أبو بكر : والنظر دال على صحة هـــذا القـــول ، وذلـــك أن الحاكم إذا لم يعرفهم كتب شهادهم ، ثم سئل عنهم فإذا عرف أحــوالهم

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٩ رقم ٣٠٦ .

⁽٢) في الأصل "وقال أبو بكر " .

ردها كلها ، وإن عرفهم لم يسمع منهم ، فأما أن يستعمل مستعمل في باب الفاسق جهل الحاكم به ليسأل عنه فترد شهادته ، ويجعل الحاكم عالما في باب العبد ، والصبي ، والذمي ، فليس ذلك تسسوية بينهم ، لأن التسوية بينهم أن يكون الحاكم عالماً هم كلهم ، أو جاهلا هم ، ولا يجوز أن ترد شهادة عدل أمر الله بقبول شهادته بغير حجة ، وشهادة العبد جائزة ، وإن لم يعتق إذا كان عدلا ، لدخوله في ظهر قوله : ﴿ ممن من الشهداء ﴾ الآية (١) .

٣٨_ أبواب الشهادة على الشهادة

م 9.77- أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن شهادة أربعة على م شهادة شاهدين ، جائزة في الأموال إذا كانوا عدولا (7).

م • ٢ ٢ ١- واختلفوا في الشهادة على الــشهادة فيمــا ســوى ذلــك مــن الحدود : فكان الشعبي ، والنخعي يقولان : لا تجوز شهادة الرجل علـــى شهادة الرجل في الحدود ، وبه قال النعمان في الحدود ، والقصاص .

وزعم أبو عبيد أن على هذا اجتمعت العلماء من أهل الحجاز، والعراق وغيرهم، واجتمعت آرائهم على إمضائها على الأموال ثم اختلف في النكاح، والطلاق، والعتاق، فقال أبو عبيد: لا تجوز في شيء من ذلك.

⁽١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٨٩ رقم ٣٠٧ .

وكان مالك يقول : تجوز شهادة الرجلين على الرجل في الحدود ، والقذف ، وكل شيء من الحقوق ، وغيرها ، وبه قال أبو ثور .

٣٩ باب العدول الجائزة شهادتهم على شهادة غيرهم

م ٢٢١١ - واختلفوا في العدول الجائزة شهادتهم على شهادة غيرهم .

فقالت طائفة : تجوز شهادة الرجل على الرجل ، هـــذا قـــول الحـــسن البصري ،وابن أبي ليلي ،وابن شبرمة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن تجوز شهادة شاهدين على شهادة شـاهدين ، إذا شهد على شهادة كل واحد منهما ألهما أشهداهما ، هذا قــول مالــك ، وعبد الملك صاحبه .

وقال أصحاب الرأي: لا تجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، وإن شهد رجلان على شهادة رجلين فهو جائز ، لأفما يشهدان جميعاً على شهادة كل واحد منهما .

وفيه قول رابع : وهو أن لا يقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين ، هذا قول الشافعي .

٤٠ باب [٢٢٤/١/ألف] شهادة النساء على شهادة غيرهن

م ٢٢١٢ - واختلفوا في شهادة النساء على شهادة غيرهن ، ففي قول مالك ، والشافعي : لا تجوز شهادةن على شهادة غيرهن ، وقال الثوري : لا تجوز شهادة امرأتين على شهادة رجل ، وقال أصحاب الرأي : لا تجوز على شهادة رجل أو رجل وامرأتين .

وقال أبو ثور: وشهادة رجلين على شهادة رجل جائزة ، وكذلك على شهادة امرأة ، وكذلك المرأة ، وكذلك شهادة رجل وامرأتين على شهادة رجل وامرأة ، ولا تجوز شهادة رجل على شهادة رجل .

١٤ باب القول الذي قاله المشهود على شهادته أطلق لن أشهد عليه القيام به ووجبت قبوله منه

م ٣ ٢ ٢ ٢ – كان شريح لا يقبل أن يقول الشاهد : حدثني بكذا وكذا ، وكـــان رجل يلقنهم ويقول : قل : أشهد أن ذا عدل أشهدين .

وقال الشافعي : وإذا قال : وأخبرين فلان أنه شهد على فـــلان بكـــذا ، لم تكن هذه شهادة ، حتى يقول له : أشهد على شهادي أن فلانا أشهدين على فلان بكذا .

وقيل لأحمد : قال ابن أبي ليلى : السمع سمعان إذا قال : سمعت فلانا أجزته ، وإذا قال : سمعت فلانا يقول : سمعت فلانا ، لم أجزه ، وإسحاق ذلك .

وقال أبو عبيد : ولا يجوز أن يشهد الرجل على شهادة الرجل حتى يأمره الشاهد الأول بذلك .

وقال أصحاب الرأي : ولو قال رجلان لرجلين أن فلانا أشهدنا أن لفلان عليه ألف درهم ، فاشهدوا على شهادهما بذلك ، فشهد الآخران بذلك عند القاضي ، فإن ذلك جائز ، وكذلك لو قالا : تشهدان لفلان على فلان ألف درهم ، فاشهدا على شهادتنا بذلك ، كان ذلك جائزاً .

وكان مالك يقول فيمن دعا إلى أن يشهد على شهادة رجل حاضر لــيس مريض فقال: ما أرى أن يشهد على ذلك، وكذلك قال النعمــان، إلا أن يكون المشهود على شهادته مريضاً ، لا يــستطيع إتيــان القاصــي ، ويكون على مسيرة ثلاثة أيام .

٢٤ باب الاختلاف في الشهادة

م ٢٢١٤ – واختلفوا في الشاهدين يختلفان ، فشهد أحسدهما بسألف ، والآخسر بألفين ، فكان ابن أبي ليلى ، ويعقوب ، ومحمد ، والمزين يقولون : يجاز من ذلك ألف درهم .

وأبطل النعمان هذه الشهادة .

ولو شهد أحدهما بألف ، وشهد الآخــر بــالف وخــس مائــة درهــم [۲۲٤/۱] كانت الألف جائزة في قول ابن أبي ليلى ، والنعمان .

وروينا عن شريح معني هذا .

وقال مالك : إذا شهد أحدهما بمائة درهم ، والآخر بخمــسين ، إن أراد أخذ الحمسين بلا يمين ، وإن شاء حلف مع الذي شهد له على المائة ، وبه قال أبو عبيد ، وإسحاق .

وقال الشافعي في شهادة الرجلين أحدهما بألف ، والآخر بــألفين ، فــإن شهد على إقراره ، وقال أحدهما : شككت في ألفين ، فقد ثبت عليه ألف بشاهدين ، وإن شهد أحدهما : أن ذلك عليه من ثمن عبد قبضه ، وقــال الآخر : من ثمن بر قبضه ، فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما .

٤٣ باب الاختلاف في الشهادة على الزنا

م ٢٢١٥ واختلفوا في الشهود يتفقون على الزنا، ويختلفون في الأمكنة .

فقال مالك : على الشهود حد القذف ، وليس على المشهود عليه حد الزنا .

وقال أبو ثور : شهادتهم في ذلك باطلة ، فإن كانوا أربعة فلا حد عليهم ، وإن كان أقل حدوا .

وحكى عن الشافعي ألهم يحدون .

وحكى عن الكوفي أنه قال : إذا شهد قوم بأنه زنى في قرية ، وقال : الآخرون : زنا في قرية أخرى ، إن شهادهم باطلة ، ولا يحدون ، وإن كانوا أربعة ، وإن قال بعضهم : في مكان من البيت أوله ، أو آخره .

واختلفوا ، حدوا ، وقبلت شهادتهم .

م ۲۲۱٦ وقال أبو ثور : إذا شهد أنه زبى بهذه المرأة غدوة ، وشهد أربعة أنه زبى بهذه المرأة المرأة أخرى ارتفاع النهار ، حد الرجل والمرأتان ، وذلك أن الثنتين قد شهدت كل واحدة بجما على حق .

م ٢٢١٧ - واختلف مالك ، والشافعي في الرجلين يشهد أحدهما أن فلانا قـــال لفلان : يا زان يوم الجمعة ، لفلان : يا زان يوم الجمعة ، وشهد آخران قال له : يا زان يوم الجمعة ، قال مالك : يحد ؛ لأن الشهادة ههنا لم تختلف ، وكـــذلك الطـــلاق ، والنكاح ، وقال الشافعي : لا يحد ؛ لأفما لم يشهدا على قذف واحــد ، وكذلك الطلاق ، والنكاح .

قال أبو بكر: هذا أصح، لأن ذلك خلاف الشهادة على الإقسرار، وإنما هي شهادة على الأفعال.

م ۲۲۱۸ – وأجاب الليث بن سعد بمثل جواب الــشافعي في الــشهادة علــى القذف إذا اختلفا ، وأوجب الحد على من شهد عليه شاهد ، أنه شــرب الخمر بكرة ، وشهد آخر أنه شربه عشية .

قال أبو بكر: قول الشافعي أصح.

م ٢٢١٩ - واختلفوا في الشاهد يغير شهادته :

فقالت طائفة: تقبل منه ، وتؤخذ بإحدى شهادتيه كدلك قال سليمان بن حبيب الجازي ، وكان الشوري ، وأحمد ، وإسحاق يقولون: يغير شهادته ، ويزيد ، وينقص ما لم ينقص [٢٢٥/١لف] القاضي به ، وهذا معنى قول النعمان .

وقال الزهري : لا تقبل شهادته الأولى ، ولا الآخرة إذا بدلها أو غيرها . وقال مالك : يؤخذ بأول قوليه .

٤٤ باب الشهادة على الخط

قال أبو بكر:

م • ٢ ٢ ٧ - أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يمنع أن يسشهد السشاهد على خطه ، إذا لم يكن يذكر الشهادة ، قال الشعبي : من شاء كتب كتاببا ، ومن شاء نقش خاتما .

واحستج مالسك بقوله: ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين ﴾ الآية (١) ، وهذا كله على مذهب السشافعي ، وأبي عبيد ، وأهل الكوفة ، وغيرهم ممن حفظنا ذلك عنهم .

⁽١) سورة يوسف: ٨١.

۵٤ باب الشاهدين يشهدان على ما يوجب قتلا أو قطعا ثم يرجعان عن الشهادة

م ٢٢٢١ - واختلفوا في الشاهدين يشهدان على رجل بقتل فيقتل ، أو بقطع يد فقطعت ، ثم يرجعان عن ذلك :

فقالت طائفة : عليهما إن كانا عمدا ذلك القود في النفس ، والقصاص في اليد ، وإن قال : أخطأت ، فالدية ، هذا قول ابن شبرمة ، وابسن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي عبيد ، إلا أن الشافعي جعل الخيار في القود ، أو الدية إلى الأولياء .

وقد روينا عن على أنه ضمن شاهدين شهدا على سرقة فقطعت يد السارق ، ثم رجعا عن الشهادة ، دية يد المقطوع السارق ، وقال : لو أعلم أنكما تعمدتما قطعتكما .

وقال أصحاب الرأي : إذا شهدا على قطع يد رجل فقصى القاضي بذلك ، ثم رجعا عن شهادهما ، فإن عليهما الدية ، فإن رجع أحدهما فعليه نصف الدية .

وقال الأوزاعي : إذا شهدا على رجل بقتل ، فقتــل ، ثم رجعــا عــن الشهادة ، فال : يقتلان ، فإن رجــع أحــدهما ضــرب مائــة وغــرم نصف الدية .

وفي قول الشافعي في رجوعها كما قال الأوزاعي ، يقتلان ، وإن رجع أحدهما فعلى الراجع القود إذا قال عمدت ، والأولياء بالخيار في ذلك .

قال أبو بكر: إذا رجم الرجل بشهادة أربعة ، ثم رجع أحدهم ، ففي قول النعمان عليه ربع الدية ، يضرب الحد .

وفي قول ابن أبي ليلى ، والشافعي : يقتل إذا قال : عمدت ، فإن رجعوا الأربعة قتلوا في قولهما ، غير أن الشافعي يقول : في كل مسألة تجب فيه القود ، والأولياء بالخيار .

م ٢٢٢٢ - واختلفوا في الشاهدين يشهدان على رجل بأنه طلق زوجت ثلاثا قبل أن يدخل بها ، فيفرق الحاكم بينهما ، يرجعان عن الشهادة ، فكان الشافعي يقول : عليهما صداقة مثلها ، دخل بها أو لم يدخل ولا التفت الى ما أعطاها .

وقد قال الشافعي [٧/٢٢٥/١] في كتاب الرضاع : في الكبيرة مرضع الصغار ، وعليها نصف مهر كل واحدة منهن .

وفي قول الكوفي : يرجع على الشاهدين بنصف المهر .

وقال ربيعة ، وأبو عبيد : عليهما الصداقة .

وقال الأوزاعي: إذا شهدا على رجل بطلاق ، ففرق بينهما ، ثم أكذبا أنفسهما ، ترد إلى زوجها ، وإن تزوجت ، تترع من الآخر وترد على الأول ، ويسترب الشاهدان مائية مائية ، ويغرمان للآخر الصداقة .

م ٢٢٢٣ - واختلفوا فيه إن شهدا بمال بملك ، فأخرجوه منه يديـــه بـــشهادهما إلى غيره ، فقال الشافعي : أعاقبهما على عمـــد شـــهادة الـــزور ، ولا أعرهما .

وقال أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : يغرمان المال الذي شهدا به . م ٢٢٢٤ – وقال أصحاب الرأي : إذا شهد ثلاثة نفر على رجل أن عليه ألسف درهم لرجل فقضى بما القاضي ، ثم رجع اثنان عن السشهادة ، ضسمنا نصف المال ، لأنه قد بقى ثم اثنان .

وقال أبو عبيد: لو كانوا عشرة فرجع كل واحد منهم كان عليه العشر.

م ٢٢٢٥ ولو شهد رجل وامرأتان على رجل بألف ، فقضى بما القاضي ، ثم رجعوا جميعا فإن النعمان قال : على الرجل النصف ، وعلى النساء النصف ، وإن رجع الرجل وحده ضمن نصف المال ، وإن رجعت امرأة وحدها ضمنت الربع سوى النصف ، وإن لم يرجع الرجل ورجعت المرأة فعليها الربع ، لأنه قد بقى ثلاثة أرباع الشهادة .

م ٢٢٢٦ - وإن شهد عشرة نسوة ورجل على حق ، فقضى بــه القاضــي ، ثم رجعوا جميعاً ، فإن أبا حنيفة قال : على الرجل السدس ، وعلى النــساء خسة أسداس .

وقال يعقوب ، ومحمد : على الرجل النصف ، وعلى النساء النصف ، لأن النساء كلهن بمترلة الرجل .

م ۲۲۲۷ – وقال النعمان ، ويعقوب ، ومحمد : لو رجع من النساء ثمان ، لم يكن عليهن ضمان ، لأنه قد بقى رجل وامرأتان ، ولو رجعت امرأة بعد الثمان كان عليها وعلى الثمان ربع المال ، لأنه بقى ثلاثة أرباع الشهادة ، ولو رجعت العاشرة كان عليها وعلى النساء نصف المال ، لأنه بقى نصف المشهادة فى قولهم جميعاً .

قال أبو بكر: المعنى في تغريم الشاهدين في العتق أهما أزالا لملك رجل عن عبده ، وكذلك إذا شهدا لعبد لرجل ، أحرجاه بشهادهما من يدي ملكه وأزالا ملكه عنه ، فلا فرق بين إزالة المالكين عن العبدين ، وإخراجهما من يدي المالكين في أن يغرم كل فريق من الشهود [٢٢٦/الف] غن ما أخرجاه من ملك مالكه

٦٤ مسائل من كتاب الشهادات

قال أبو بكر:

- م ٢٢٢٨ وإذا حضر القوم رجلين فقالوا لهما: لا تشهدان علينا ما نقول ، فقالوا : نعم ، فأقر بعضهم لبعض بشيء معلوم ، ثم سالهم المدعى من القوم الشهادة ، أدوها ، ولم يسعهم كتمان الشهادة ، وهذا قول ابن سيرين ، ومالك ، والثوري .
- م ٢٢٢٩ وإذا سئل الشاهد شهادة قبله ، فقال : ليس عندي شهادة ، ثم أدى الشهادة ، وجب قولها منه ، لأنه يذكر بعد النسيان ، وهذا قول الثوري ، وإسحاق .
- م ٢٣٣٠ وإذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده ، فــردت شــهادتهما ، ثم اشتراه أحدهما ، عتق عليه في قول مالك ، والأوزاعي وجماعة ، غير أن مالكا قال : ولاءه للبائع .
- م ٢٣٣١ وإذا ادعى رجل قبل رجل مالا ، وجحد المدعى عليه ، فأقام المدعى بينة أن له قبله حقا ولم تذكر البينة لمن الحق ، فإن للمدعى استحلاف المدعى عليه ، بمترلة من لا بينة له ، وهو مدهب مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .
- م ٢٣٣٧ واختلفوا في الشهادة على الصدقات ، والانساب ، والولاء من جهة الخبر الذايع المستفيض ، فكان مالك يقول : ليس عندنا أحد ممن يسشهد على أخماس أصحاب النبي الله إلا على السماع ، قال مالك : بسشهادة السماع في الأخماس ، والولاء ، جائزة ، وعلى الدور .

وقال عبد الملك : واقل ما يجوز في الشهادة على السماع أربعة رجال من أهل العدل ألهم لم يزالوا يسمعون أن هذه السدار صدقة على بسنى

فلا ، محبسة عليهم ، وكذلك لم يزالوا يسمعون أن فــــلان مـــولى فــــلان يتوالاها ، وذلك عندهم وكثر سماعهم ، فهذا ومـــا أشـــبهه ممـــا تجــوز فيه شهادة السماع .

م ٣٣٣٣ – وقال الشافعي: لا يسع شاهدا أن يشهد بما يعلم ، والعلم من ثلاثـة وجوه: منها ما عاينة الشاهد فليشهد بالمعاينة ، ومنها ما شهد فليـشهد بما اثبت سمعا من المشهود عليه ومنها ما تظاهر الأخبار ، مثل الـشهادة على ملك الرجل الدار ، على أن يظاهر الأخبار على أنه مالك الـدار ، وعلى أن لا يرى منازعا في الدار ، لأنه ملك الـدار علـى النـسب ، وعلى أن لا يرى منازعا في الدار ، لأنه ملك الـدار علـى النـسب ، إذ أسمعه ينسب زمانا ويسمع غيره نسبه إلى نسبه ، ولم يسمع دافعا لـه ، ولم ير دلالة يرتاب بها .

وفي قول أصحاب الرأي : الشهادة على النسسب جسائزة ، إذا كسان معروفا ، أو شهد بذلك عنده عدول .

وقال يعقوب : إذا شهد على ولاء مسشهود ، فهو كسشهادهم على [٢٢٦/١] النسب ، وإن لم يذكره ، ولم يسمعوه .

قال أبو بكر: أما الشهادة على النسب فأمر لا أعلم أحدا من أهل العلم منعاً منه ، وأما على غير النسب ، فالشهادة على السماع فيه يجب الوقوف عن الحكم به ، لأنى لا أعلم حجة توجب ذاك .

م ٢٣٣٤ - واختلفوا في الشهادة على القتل ، فقال كل من يحفظ عنه من أهل العلم من أهل المدينة ، والكوفة ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي : يقتل على القتل عمدا كان القتل أو خطأ بشاهدين عدلين ، ويحكم بشهادهما ، ولا أحفظ عن أحد غير ذلك ، إلا الحسن البصري فإنه قال : الشهادة على القتل كالشهادة على الزنا ، لا يقتل أقل من أربعة .

قال أبو بكر : وهذا غير جائز القول به ، لأن الــشهادة علـــى الزنـــا مخصوص ، والخاص لا يجوز القياس عليه .

م ٢٣٥٥ – واختلفوا في أربعة شهدوا على رجل بالزنا ، والإحصان ، ثم غابوا ، أو ماتوا قبل أن يزكوا ، ثم زكوا ، ففي قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور : يقام عليه الحد بشهادقم .

وقال النعمان : لا يقام الحد حتى يحضروا من قبل ألهم قد يرجعون .

قال أبو بكر : قول مالك صحيح .



28 – كتـاب الفـرائـض

أخبرنا أبو بكر: قال الله عز وجل: ﴿ يوصيك مالله فِ أُولادك م للذكر مثل حظ الانشيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر :

م ٢٣٣٦ – جعل الله عز وجل مال الميت بين جميع ولده للسذكر مشل حط الأنثيين ، إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض ، فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا عما أجمع عليه أهل العلم ، وفسرض الله تعالى للبنت الواحدة النصف ، وفرض لما فوق الثنتين من البنات الثلثين ، ولم يفرض للبينتين فرضاً منصوصا في كتابه .

م ۲۲۳۷ – وأجمع أهل العلم على أن للثنتين من البنات الثلثين ، فثبـــت ذلـــك بإجماعهم وتوارث الناس في كل زمان على ذلك إلى هذا الوقت .

وقال بعضهم : إنما ثبت للثنتين من البنات الثلثان .

(ح ٩٨٢) بسنة رسول الله ﷺ في ابنتي سمعد بسن الربيسع أن السنبيﷺ قسال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعط أمهما الثمن (٢) ، ولك ما بقى (٣)

⁽١) سورة النساء: ١١.

⁽٢) في الأصل " السدس " والصحيح ما أثبته .

⁽٣) أخرجه "د" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الــصلب ٣١٤/٣–٣١٥ رقـــم ٢٨٩١ ، و"جه" في الفرائض ،باب فرائض الصلب ٨/٢ ٩-٩٠٩ رقم ٢٧٢٠ ،و"ت" في الفرائض ،=

١- باب ما أجمع عليه من ميراث ولد الوالد

- م ٢٣٣٨ أجمع أهل العلم على أن بني الابن ، وبنات الابن لا يرثون مسع بسين الصلب شيئاً .
- م ٢٢٣٩ وأجمعوا على أن بني الابن ، وبنات الابن يقومون مقام البنين (١) والبنات ، ذكورهم كذكورهم إنسائهم كإنسائهم [٢٧٧٧/ألف] إذا لم يكن للميت ولد لصلبه .
- م ٢٢٤٠ وأجمع أهل العلم على أن ولد البنات لا يحجبون ولا يرثون ، إلا مسا اختلف فيه من ذوي الأرحام .
- م 777 وأجمع أهل العلم على أن لا ميراث لبنات الابن إذا استكملت (7) البنات الثلثين وذلك إذا لم يكن مع بنات الابن ذكر (7) .
- م ٢٢٤٢ فإن ترك بنتا ، وابنه ابن ، أو بنات ابن ، فللبنت النصف ، ولبنات الابن السدس ، تكملة الثلثين ، فأما الابنة ففرضها في كتاب الله جل ثناؤه ، وأما بنات الابن :
- (ح ٩٨٣) فلحديث ابن مسعود أنه قال في بنت ، وبنت ابن ، وأخت : سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ للابنة النصف ، ولابنه الابن السسدس ، وما بقى فللأخت (1) .
 - م ٢٢٤٣ فإن ترك ابنه ابن ابن فللابنة النصف وما بقى فلابن الابن .

⁼ باب ما جاء في ميراث البنات ٢٨/٤ رقم ٢٠٩٩ ، من حديث جابر بن عبد الله ، وقال : هذا حديث صحيح .

⁽١) في الأصل " البنتين " .

⁽Y) في الأصل " استكمل " .

⁽٣) ذكر المؤلف هذه الإجماعات في كتاب الإجماع /٩٠-٩١ رقم ٣١٠-٣١٥ .

⁽٤) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة ٢٤/١٦ رقم ٦٧٤٢ .

- فأما الابنة فلقول الله تعالى : ﴿ وإنكانت واحدة فلها النصف ﴾ الآية (١) وأما ابن الابن :
- (ح ٩٨٤) فلقول النبي ﷺ: ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر (٢٠) .
- م ٢٢٤٤ وإن ترك ثلاث بنات ، بعضهن أسفل من بعض ، فللعليا منهن النصف ، وللتي تليها السدس ، وما بقي فلعصبة ، وهذا كله ما أجمع عليه أهل العلم (٣) .

٢_ باب ما اختلف فيه أهل العلم من فرائض الولد وولد الابن

قال أبو بكر:

م ٢٢٤٥ - اختلف أصحاب رسول الله في ابنتين ، وبني ابن ، وبنات ابسن ، فروى عن علي بن أبي طالب ، وزيد بسن ثابت ، وعائسشة رضي الله عنهم ألهم جعلوا ما فضل عن الابنتين ، بين بنى الابن وبنات الابسن ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبه قال مالك ، والشوري ، والسافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وكان ابن مسعود يقول: الفاضل على حق الابنتين للذكران مسن ولسد الابن ، دون البنات ، وبه قال أبو ثور .

⁽١) سورة النساء: ١١.

 ⁽۲) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب ميراث الولد من أبيه وأمه ١١/١٢ رقم ٦٧٣٢ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الفرائض ، باب الحقوا الفرائض بأهلها الخ ١٢٣٣/٣ رقـــم ٢ (١٦١٥) ، من حديث ابن عباس .

⁽٣) راجع كتاب الإجماع /٩١ رقم ٣١٦–٣١٨ .

قال أبو بكر : والأول أصح .

م ٢٢٤٦ و اختلفوا في ابنة ، وبنى ابن ، وبنات ابن ، ففي قول زيد بن ثابت : للابنة النصف ، وما بقي فبين بنى الابن وبنات الابن ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا قول مالك ، والثوري ، وأهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وعامة أهل العلم .

وفي قول عبد الله بن مسعود: لابنة النصف، وينظر فيما بقيى، فيان كان الذي يصير لبنات الابن إذا قاسم بهن الذكور أقل من السدس، قاسم بهن الذكور، فجعل ما بقى بينهن للذكر مثل حظ الانثيين، فيان كان الذي يصير لهن في المقاسمة السدس فأكثر، أعطاهن [٢٧٧/١] السدس، ولم يقاسم بهن، ولم يزدهن على ذلك، لأن البنات عنده لا يزدن عن الثلثين.

م ٢٢٤٧ - وأجمعوا على أن للابنتين فصاعدا بنت الابن ، أو بنات الابن ، وابن ابن ابن ، أو بني ابن ابن ، الثلثين .

م ٢ ٢ ٢ ٨ - واختلفوا فيما يفضل من المال عن الابنتين ، فروى عن على وزيد أهما قالا : ما فضل عن الابنتين للذكور الذين هم أسفل من بنات الابن ، يردون على من فوقهم ومن معهم ، ومن يحداهم من بنات الابن إن كان يحداهم ، أو معهم منهن أحد ، فيقاسمو فهن للذكر مثل حظ الانثيين ، وهذا قول مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وبه قال عامة أهل العلم وكان أبو ثور يقول بقول ابن مسعود ، وهو أن ما فضل لبني الابن دون بنات الابن .

٣ باب ميراث الأبوين

قال الله جل ذكره: ﴿ وَلاَبُوبِه لِكُلُ وَاحْدُ مَنْهُما السَّدَسُ مُا تَرَكُ ﴾ الآية (١) فرض الله لكل واحد من الأبوين مع الولد السسدس، وأيهم الولد، فكان الذكر والأنثى فيه سواء.

م ٢٢٤٩ - فإن مات رجل فترك أبناء أبوين ، فلأبويه لكل واحد منهما السدس ، فإن ترك ابنةً وأبوين فللإبنة النصف ، وللأبوين السدسان ، وما بقى فللأقرب من العصبة ، وهو الأب .

رح ٩٨٥) وذلك لقــول رســول الله ﷺ : مــا أبقتــه الفــرائض ، فـــلأولى رجل ذكر (٢) .

ولأهم لا يختلفون أن الله جعل للأم الثلث ، وللأب الثلثان إذا لم يكن للميت وارث غيرهما ، فإذا ذهب من الحال البعض ، وبقي البعض ، قسم الذي بقي بينهما على ثلاثة أسهم على أصل فرضهم ، فإن ترك بنين ، وبنات ، فللأبوين السدسان ، وما بقي فبين البنين ، والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك ابنتين ، وأبوين ، فللإبنتين الثلثان ، وللأبسوين السسدسان ، وميراث الأبوين مع ولد الابن ذكروا كانوا أو إناثاً على ما وصفنا مسن ميراثهما مع الولد .

فإن ترك ابنة ، وابنة ابن ، وأبوين ، فللابنة النصف ، ولإبنة الإبن السدس تكملة الثلثين ، وللأبوين السدسان .

⁽١) سورة النساء: ١١.

۲) تقدم الحديث برقم ۹۸٤.

فإن ترك بنتا ، وبنتي ابن ، أو بنات ابن ، وأبوين ، فللابنسة النصف ، ولبنات الابن ما كان عددهن السدس ، وللأبوين السدسان .

فإن ترك ابنة ، وابن ابن ، وأبوين ، فلابنة النصف ، وللأبوين السدسان ، وما بقى فلابن الابن ، وذلك أنه أقرب العصبات .

فإن ترك ابنة ، وابن ابسن ، وابنسة ابسن ، وأبسوين [٢٢٨/١لف] فللإبنة النصف ، وللأبوين السدسان ، وما بقسي فسبين ابسن الابسن ، أخته للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا كله قسول مالك ، والسشافعي ، وأصحاب الرأي : وقال الله جل ذكره : ﴿ فَإِن لَمْ يَكُن لَمُ وَلَدُ وَوَرَ ثُمّا أَبُواهُ فَلَامِمَ الثَّلُهُ ﴾ الآية (١) .

م ٢٥٠٠ – فخير جل ذكسره أن الأبسوين إذا ورثساه أن لسلام الثلسث ودل بقوله: ﴿ ووسرثه أبواه ﴾ ، أن للام الثلث ، وأن الباقي وهسو الثلثان للأب ، وليس في هذا اختلاف ، وقال جل ذكره: ﴿ فإنكان له أخوة لائب ، وليس ﴾ الآية (٢) فحجب الأم عن الثلث بالاخوة ، ولم يسم لهسم ميراثاً ، فكان الباقي للأب لقوله جل ذكره: ﴿ ووسرثه أبواه ﴾ .

م ٢٥١١ – وأجمع أهل العلم على أن الاخوة لا يرثون مع الأب شيئا ، إلا ما روى عن ابن عباس ، أنه كان يقول : السدس الذي يحجب الأخوة الأم هو للأخوة (٣) .

⁽١) سورة النساء: ١١.

⁽۲) سورة النساء: ۱۱.

⁽٣) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٩٢ رقم ٣٢١ .

٤ باب العدد من الأخوة الذين يحجبون الأم عن الثلث

م ٢٥٢ – واختلفوا في عدد الأخوة الذين يحجبون الأم عن الثلث .

فقال أكثر أهل العلم: إذا كان للميت اثنان من الأخوة فصاعداً ذكروا أو إناثا من أب وأم ، أو من أب ، أو من أم ، حجبا الأم عن الثلث ، وكان لها السدس ، روى هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وبه قال مالك وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ، وأصحابه ، وعوام أهل العلم ، غير ابن عباس فإنه قال : لا تحجب الأم عن الثلث إلا ثلاثة أخوة وصاعدا .

قال أبو بكر:

م ٣٢٥٣ – وقد أجمع أهل العلم على أن رجلا لو ترك أخاه ، وأختـــه أن المـــال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

وحجتهم فيه قول الله عـز وجـل: ﴿ وَإِن كَانُوا أَخُوةَ مَرْجَالًا ونَسَاءَ فَلَادَكُرُ مِثْلُ حَظَّ الْأَثْمِينَ ﴾ الآية (') ، وقال : ﴿ فَإِن كَانُ لَهُ أَخُوةَ فَلَامَةَ السَّدَسُ ﴾ الآية (') فهما في ذكر الكتاب سواء .

٥ ـ باب ميراث الأبوين مع الزوج أو المرأة

م ٤ ٢ ٧ ٧ – اختلف أهل العلم في رجل توفي وخلف امرأة ، وأبوين .

اسورة النساء : ۱۷٦ .

⁽Y) سورة النساء: 11.

فقالت طائفة: للمرأة الربع ، وللأم ثلث ما بقى ، وما بقى فللأب ، من أربعة أسهم ، للمرأة سهم ، وللأم سهم ، وللأب سهمان ، هكذا قال عثمان بن عفان ، وابن مسعود ، وروى عن على ، وزيد ، وبه قال الحسن البصري ، ومالك ، والثوري ، والشافعي .

وقال ابن عباس: للأم ثلث [٢٢٨/١] جميع المال ، وما بقى فللأب . وروى عن شريح أنه قـــال في زوج ، وأبـــوين ، للـــزوج النـــصف ، وللأم الثلث .

وفيه قول ثالث : قاله محمد بن سيرين قال في رجل ترك امرأته ، وأبويـــه للمرأة الربع ، وللأم ثلث جميع المال ، وما بقى فللأب .

وقال في امرأة تركت زوجها ، وأبويها ، للزوج النصف ، ولللأم ثلث ما بقى ، وما بقى فللأب ، وقال : إذا فللله الأب الأم بلشيء فللأم الثلث .

قال أبو بكر : وهذا قول لا نعلم أحدا قال به ، وأصح هذه الأخسار قول عثمان بن عفان .

٦_ باب ميراث الزوجين كل واحد منهما من الآخر

قال الله جل ثناؤه : ﴿ ولك منصف ما ترك أنرواجك م ﴾ الآية ('') ، وقال ﴿ ولهن الربع مما تركت م ﴾ الآية ('') .

ا سورة النساء : ۱۲ .

⁽۲) سورة النساء: ۱۲.

م ٢٧٥٥ - وأجمع أهل العلم على أن الرجل يرث من زوجته إذا هي لم تتسرك ولدا ، ولا ولد ابن ، النصف ، فإن تركت ولدا ، أو ولد ابن ذكرا كان أو أنثى ، ورثها الزوج الربع لا ينقص منه شيئاً ، وتسرث المسرأة من زوجها : إذا هو لم يترك ولدا ، ولا ولد ابن الربع ، فسإن تسرك ولداً أو ولد ابن ذكر كان أو أنثى ورثت امرأته السئمن ، لا اخستلاف بينهم في ذلك .

م ٢٥٦٦ وأجمعوا على أن حكم الواحدة من الأزواج ، والاثنين ، والسئلاث ، والأربع في الربع إن لم يكن له ولد ، وفي الثمن أن كان له ولدا واحد ، وألهن شركاء في أي ذلك كان لحن ، لان الله تعالى لم يفرقه بين حكم الواحدة منهن ، وبين حكم الجميع كما فرق بين حكم الواحدة من الأخوات ، وبين حكم الجميع منهن .



٧ – باب الكلالـــة

قسال الله تعسالى: ﴿ يستفتونك قل الله يفتيك مي الكلالة أن امر وَ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك، وهوير ثها إن لم يكن لها ولد ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر: فليس قوله: ﴿ أَنَّ المَرَوِ هَلَكَ لِيسَ لَهُ وَلَهُ أَنَّ عَلَى الْكَلَالَةُ ، فقال: " ليس أن الولد ليس منه الكلالة ، لما ذكر أنه يقسم في الكلالة ، فقال: " ليس له ولد وله أخت " فقد دل الكتاب على أن اسم الكلالة غير واقع على الولد .

م ٢٥٧٧ – وأجمع أهل العلم على لقول به ، ولا اختلاف بين أهل العلم أعرفـــه على أن اسم الكلالة واقع على الأخوة والأخوات .

م ٢٥٨ - واختلفوا في الأب فروى عن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بسن ثابست ، والحكم ، والزهري ، ألهم قالوا : الكلالة ماعدا الولد والوالد .

(ح ٩٨٦) وخبر جاء عبد الله الأنصاري دال على ذلك ، قال : قلت : يا رسول الله كيف الميراث إنما يرثني كلالة (٢) .

يقال [٧٦٩/١الف] أن جابرا لم يكن له يومئذ والسد ، ولا ولسد ، لأن والده قتل يوم أحد ، ونزلت آية الكلالة بعد ذلك .

اسورة النساء : ١٧٦ .

⁽٢) أخرجه "م" في الفرائض ، باب ميراث الكلالة ١٢٣٥/٣ رقم ٨ (١٦١٦) ، فــذكره هــذا اللفظ ، وعنده أطول مما هنا ، وذكره البخاري بغير هذا اللفظ .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : الكلالة من لا ولـــد لـــه ، ولا والد ، أوصى بذلك عند موته .

٨ باب ميراث الأخوة من الأم

قال الله عز وجل: ﴿ وإن كان مرجل يومرث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلك لواحد منهما السدس وإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الله الآية (١).

وقال جل ثناؤه : ﴿ يُستفتونك قل الله يفتيكم فِي الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ الآية (٢) .

م ٢٥٩ – فأجمع أهل العلم على أن الله جل ثناءه أراد بالآية التي في أول النساء الأخوة من الأم ، وبالتي في آخرها الأخوة من الأب والأم .

م ٢٢٦٠ واتفق أهل العلم على أن الأخوة من الأم لا يرثون مع ولد الــصلب ذكرا كان أو أثنى ، ولا مع ولد الابن وإن سفل ذكرا كان أو أنثى ، ولا مع جد أبي الأب وإن بعد .

م ٢٣٦١ – فإذا لم يترك المتوفى أحدا مما ذكرنا ألهم يحجبون الأخسوة مسن الأم ، وترك أخا أو أختا لأم ، فله أولها السدس فريضة .

م ٢٣٦٢ – فإن ترك أخا وأختا من أمه فالثلث بينهما سواء ، لا فـــضل للـــذكر منهما على الأنثى .

⁽١) سورة النساء: ١٢.

⁽۲) سورة النساء : ۱۷٦ .

م ٢٢٦٣ – وإن ترك أخوة وأخوات من الأم ، فالثلث بينهم ســواء ، لا فــضل للذكر منهم على الأنثى ، وكل ذلك إجماع .

وقد كان سعد بن مالك يقرأ هذه الآية ﴿ وإنكان مرجل يوم كالله أو امرأة وله أخ أو أحت لأمر فلكل واحد منهما السدس ﴾ الآية (١).

٩_ باب من يحجب الأخوة والأخوات من الأب والأم ومن الأب

قال الله جل ذكره: ﴿ يستفتونك قل الله يفتيك مرفي الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهوير ثها ﴾ الآية (٢).

م ٢٢٦٤ - وأجمع أهل العلم على أن الأخسوة مسن الأب والأم ، ومسن الأب ذكور كانوا أو إناثاً لا يرثون مع الابن ، ولا مع ابن الابن وإن سلفل ، ولا مع الأب .

م ٢٦٦٥ - وأجمع أهل العلم على ألهما مع البنات ، وبنات الابن عصبة لهم ، ما فضل عندهم فيقتسمونه بينهن للذكر مثل حظ الأنثيين .

م ٢٢٦٦ – واختلفوا في توريث الأخوات إذ لم يكن معهن ذكر مع البنات ، فجعل أكثر أهل العلم الأخوات مسع البنات عصبة ، إلا ابن عباس .

⁽١) سورة النساء: ١٢.

⁽۲) سورة النساء : ۱۷٦ .

١٠ باب ميراث الأخوة والأخوات من الأب والأم ، ومن الأب

قال الله جال ذكره: ﴿ يستفتونك قال الله يفتيك مي الكلاة إن [٢٩٩١] امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهوير ثها إن المكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ﴾ الآية (١).

ففرض الله في كتابه للواحد ، والاثنين من الأخوات ، ولم يفرض لما فــوق الاثنين من الأخوات في كتابه فرضا منصوصاً .

م ٢٢٦٧ – وأجمع أهل العلم على أن حكم ما فــوق الاثــنين مــن الأخــوات حكم الاثنين ، فإن لهن وإن كثرن الثلثين .

وجاء الحديث عن رسول الله ﷺ بمثل ما أجمع عليمه أهمل العلم ، من ذلك :

وقال الله جل ثناؤه : ﴿ وهوسِهَا إن لم كن لها ولد ﴾ الآية (٣) .

م ٢٢٦٨ – واتفق أهل العلم على أن للأخ من الأب والأم جميع المال .

فإن ترك أخا ، وأختا ، أو أخوة ، وأخوات لأبيه وأمه ، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى : ﴿ وإن كَانُوا أَخُوة مرجاً لا ونساء

⁽١) سورة النساء: ١٧٦.

 ⁽٢) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب ميراث الأخوات والأخسوة ٢٥/١٢ رقسم ٦٧٤٣ ، و"م" في الفرائض ، بغير هذا اللفظ .

⁽٣) سورة النساء : ١٧٦.

فللذكر مثل حظ الأثنيين ﴾ الآيسة (١) ، في ذلك كله إذا لم يكسن معهم أحد ممن له سهم معلوم ، فإن كان معهم أحد ممن له سهم معلوم ، بدئ بسهمه ، وأعطيه ، ثم جعل الباقي من المال لهسم للذكر مشل حظ الأنثيين .

م ٢٢٦٩ - وأجمع أهل العلم على أن الأخوة والأخوات من الأب ، لا يرثون مع الأخوة والأخوات من الأب والأم شيئا .

(ح ٩٨٨) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : وإن أعيـــان بـــني الأم يتوارثـــون دون بني العلات ، الأخوة للأب والأم أقرب من الأخوة للأب ، يتوارثون دون الأخوة للأب (٢)

م ٧٧٧٠ وأجمع أهل العلم على أن الأخوة والأخوات من الأب يقومون مقـــام الأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوات لأب وأم . كإناثهم ، إذا لم يكن للميت أخوة ولا أخوات لأب وأم .

م ٢٧٧١ - وأجمع أهل العلم على أن لا ميراث للأخوات من الأب إذا استكمل الأخوات من الأب والأم ، الثلثين ، إلا أن يكون معهن ذكر ، فإن كان الفاضل عن الأخوات من الأب والأم للأخوة والأخوات من الأب والأم للأخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في قول ابن مسعود .

م ٢٧٧٧ – وأجمع أهل العلم على أن الأخوة من الأب يرثون مـــا فـــضل عـــن الأخت من الأب والأم .

اسورة النساء: ١٧٦.

⁽٢) أخرجه "جه" في الفرائض ، باب ميراث العصبة ٢/٥١٥ رقم ٢٧٣٩ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم ٢٩/٤ - ٣٠ رقم ٢٠١٠ - ٢١ ، من حديث علي ، وقال : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث .

فإن ترك أختين أو أخوات لأب وأم ، فلهن الثلثان ، وما فصل فلأخوة من الأب (١) .

فإن ترك أختا لأب وأم ، وأختاً أو أخوات لأب ، فللأخست مسن الأب والأم النصف ، وللأخت أو الأخوات [٢٣٠/١لسف] من الأب السدس تكملة الثلثين ، وما بقى فللعصبة .

م ٢٧٧٣ - واختلفوا في الأخوة والأخوات من الأب مع الأختين أو الأخسوات من الأب والأم فكان زيد بن ثابت يقول : وإن كسان بنسو الأم والأب امرأتين فأكثر من ذلك من الإناث ، فرض لهن الثلثان ، ولا ميراث معهن لبنات الأب ، إلا أن يكون معهن ذكر من أب ، فإن كان معهن ذكر من أب ، بدئ بفرائض من كانت له فريضة ، فأعطوها ، فإن فضل بعد ذلك فضل كان بين بني الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يفضل شسيء ، فلا شيء لهم .

وكان ابن مسعود يجعل ما فصل عن الأخوات للأب والأم للذكور مــن الأخوة للأب دون الأخوات من الأب .

م ٢٧٧٤ - فإن ترك أخا وأختا لأب وأم ، وأخوة وأخسوات لأب ففسي قسول زيد بن ثابت : للأخت من الأب والأم النصف ، ومسا بقسى فللأخسوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وكذلك روى عن علي ، وعائشة ، وبه قال مالك وأهل المدينة ، والثوري ، والشافعي .

وفي قول ابن مسعود: للأخت من الأب والأم النصف ، ويجعل الباقي بين الأخوة والأخوات ما لم يصبهن في المقاسمة أكثر من السدس ، فإن أصابحن أكثر من السدس ، أعطاهن السدس تكملة الثلثين ، ولم يسزدهن على ذلك ، وبه قال أبو ثور .

 ⁽۱) راجع كتاب الإجماع / ٩٤ – ٩٥ رقم ٣٣٦ – ٣٣٩ .

١١_ باب ميراث الزوج مع الأم والأخوة والأخوات

م ٢٧٧٥ – امرأة ماتت وتركت زوجها ، وأمها ، وأخاها لأبيها وأمها ، فللزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللأخ ما بقى .

فإن كانت المسألة بحالها ، وكانا أخوين أو أخسوة لأب وأم ، فللـــزوج النصف ، وللأم السدس ، وما بقى فبين الأخوين والأخوة لــــلأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن تركت امرأة زوجها ، وأمها ، وأخاها لأمها ، فللـــزوج النـــصف ، وللأم الثلث ، وللأخ من الأم السدس .

فإن تركت زوجا ، وأما ، وأخوين وأختين لأم ، فللزوج النصف ، وللأم الشدس ، وللأخوين والأختين من الأم الثلث .

فإن تركت زوجا ، وأحوين وأختين لأم ، فللزوج النصف ، وللأحسوين والأحتين من الأم الثلث ، وما بقى للعصبة .

فإن تركت زوجها ، وأخوة لأم ، وأخا لأب وأم ، فللـــزوج النـــصف ، وللأخوة من الأم الثلث ، وما بقى للعصبة .

فإن تركت زوجا وأخوة لأم ، وأخسا لأب وأم ، فللسزوج النصف ، ولأخولهما لأمها الثلث ، وما بقى فلأخيها لأبيها وأمها .

فإن تركت زوجا ، وأما ، وأخا [٢٣٠/١] ، وأختا لأب وأم ، فللزوج النصف ، وللأم السدس ، وما بقى بين الأخ والأخت من الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن تركت زوجا ، وأختا ، وأخا لأم ، وأحسا وأختسا لأب ، فللسزوج النصف ، ولأختها وأختها لأبيها للنصف ، ولأختها وأختها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن تركت زوجا ، وأما ، وأخا لأم ، وأخسا وأختسا لأب ، فللسزوج النصف ، وللأم السدس ، ولأخيها لأمها السدس ، وما بقى فسبين الأخ والأخت للأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن تركت زوجا ، وأما ، وأختا لأم ، وأخسا وأختسا لأب ، فللسزوج النصف ، وللأم السدس ، ولأخيها وأختها من أمها الثلسث ، وسقط أخوها وأختها من أبيها ، لأنهما عصبة ولم يفضل لهما شيء .

م ٢٧٧٦ - فإن تركت زوجا ، وأما ، وسستة أحسوة متفرقين ، فللروج النصف ، وللأم السدس ، وللأخ والأخت من الأم الثلث ، وسقط الأخ والأخت من الأب ، روينا هذا الأخ والأخت من الأب ، روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وأبي موسى الأشعري ، وبه قال عبيد الله بن الحسن ، وشريك ، ويحيى بن آدم ، وأحمد ، ونعيم بن حماد ، وأبو ثور .

وبه نقول ، وذلك لأن هؤلاء أصحاب فرائض ، ولم يبق للعصبة شيء ، لما أجمعوا على أن للأخ من الأم السدس ، ولو كان معه عشرة أخوة لأب ولأم كان لهم السدس ، لألهم عصبة ، والأخ من الأم صاحب فريضة ، وأن الأب أضرهم في هذه المسألة ، فما أنكر منكر أن يسضرهم الأب في مسألة أخرى ، مع أن هذا مجمع عليه ، وإذا اختلفوا في أحسرى كان حكمها حكم ما أجمعوا عليه .

رح ٩٨٩) وقد قال رسول الله ﷺ : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر (١) .

وقد فرض الله عز وجل للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوة من

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٨٣ ، ٩٨٤ .

الأم الثلث ، ولم يبقى من المال شيء يكون للعصبة ، فيعطى الأخوة مــن الأب والأم .

وفيه قول ثان: وهو أن يشرك بين بني الأب ، والأم مع بني الأم في الثلث بينهم الذكر والأنثى فيه سواء ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، ومسروق ، وشريح ، وبه قال مالك ، والشافعي ، وإسحاق .

١٢ باب ميراث الجدة

(ح ٩٩٠) روينا عن النبي ﷺ أنه [٢٣١/١لف] أطعم جده سدسا (١٠) . ولم يجد للجدة في كتاب الله فرضا .

(ح ٩٩١) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه أعطاها السدس (٢) .

م ٢٧٧٧ – وأجمع أهل العلم على أن للجدة السدس إذا لم يكن للميت أم .

م ٢٧٧٨ – وأجمعوا على أن الأم تحجب أمها ، وأم الأب .

م ٢٧٧٩ - وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأب .

م ٢٢٨٠ - واختلفوا في توريث الجدة وابنها حي .

⁽١) أخرجه "مي" في الفرائض ، باب في الجدات ٢٥٩/٢ رقم ٢٩٣٦ ، من حديث ابسن عباس فذكره بهذا اللفظ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة مسع ابنسها ٣٣/٤ رقم ٢٠١٩ ، من حديث ابن مسعود قال في الجدة مع ابنها : إنّما أول جدة أطعمها رسول الله على سدسا ، مع ابنها وابنها حي ، وقال : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه .

⁽٢) أخرجه "د" في الفرائض ، باب في الجدة ٣١٧-٣١٦ رقم ٢٨٩٤ ، و"جه" في الفرائض ، باب ميراث الجدة ٩١٠-٩١٠ رقم ٢٧٢٤ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة ٣٣٤-٣٣ رقم ٢١٠٧ ، ٢١٠٨ ، من حديث قبيصة بن ذؤيب .

فقالت طائفة: لا ترث الجدة وابنها حي ، روى هذا القول عن زيد ابسن ثابت ، وروى عن عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ألهما قالا ذلك ، وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وابسن جابر ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقالت طائفة: تورث الجدة مع ابنها ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين ، وأبي موسى الأشعري ، وبه قال شريح ، وجابر بن زيد ، وعبيد الله بن الحسن ، وشريك ، وأهد ، وإسحاق .

وبه نقول ، وكما أن الجد لا يحجبه إلا الأب ، كذلك الجدة لا تحجبها إلا الأم .

(ح ٩٩٢) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه ورث جدة وابنها حي 🗥 .

١٣ـ باب الجدتين تجتمعان وإحداهما أقرب من الأخرى وهما من وجهين مختلفين

م ٢٢٨١ – اختلف أهل العلم في الجدتين تجتمعان ، وإحداهما أقرب من الأخرى ، وهما من وجهين مختلفين .

فقالت طائفة : السدس لأقرهما من أي الوجهين كانت من قبــل الأب ، أو من قبل الأم ، روينا عن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت أهما قالا

⁽١) أخرجه "مي" في الفرائض ، باب في الجدات ٢٥٨/٢ رقم ٢٩٣٥ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة مع ابنها ٣٣/٤ رقم ٢١٠٩ من حديث ابن مسعود ، وقال : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه .

في رجل ترك جدتيه قالا: السدس لأقربهما ، وقال الثوري: وما قرب من الجدات فهي أحق ، وكذلك روى عن ابن سيرين .

وكان أبو ثور يقول : لا ترث إلا جدتان إذا كانتا متحاديين ، وقال : هذا لا اختلاف فيه بينهم ، فإذا أكثرن ، ورثنا الأقرب منهن من كانت .

وقالت طائفة: إذا كانت الجدة التي من قبل الأم أقرب فالسدس لها، وإن كانت التي من قبل الأب أقرب فالسدس بينهما وبين التي من قبل الأم، وروى هذا القول عن زيد بن ثابت، وهي أثبت الروايتين عنه، وبه قال طلحة بن عبد الله بن عوف، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد، وبه قال مالك وأهل المدينة.

وقال قائل: إن الجدات [٧٣٦/١] أمهات فإذا اجتمعن فالسدس لأقربهن ، كما أن الآباء إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ، وكذلك البنون والإخوة ، وبنو الأخوة وبنو العم ، إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ، فكذلك الأمهات .

قال أبو بكر : هذا القول صحيح ، وبه أقول .

١٤_ مسائل من هذا الباب

م ٢٨٢ - أجمع أهل العلم على أن الجدتين إذا اجتمعتا ، وقربتهما سواء ، وكلتاهما ممن يرث ، أن السدس بينهما .

م ٢٢٨٣ – وأجمعوا كذلك على ألهما إذا اجتمعتا ، وإحداهما أقرب من الأخرى ، وهم من وجه واحد ، أن السدس لأقربهما .

م ٢٧٨٤ - وأجمعوا على أن الأم تحجب الجدات ،كما أن الأب يحجب الأجداد .

فإن مات رجل وترك أمه ، وأم أمه ، وأم أبيه ، فلأمه الثلث ، وما بقـــى فللعصبة ، وسقطت الجدتان .

فإن ترك أباه ، وأم أمه ، فلأم أمه السدس ، وما بقى فللأب .

فإن ترك جدته ، وابنته ، وامرأته ، فللابنة النصف ، وللجدة الـــسدس ، وللمرأة الثمن ، وما بقى فللعصبة .

إن ترك أباه ، وجدته ، وابنته ، فللجدة السدس ، وللابنة النصف ، ومـــا بقى فللأب .

فإن ترك أباه ، وجدته ، وابنه ، فللأب السدس ، وللجدة السدس ، وما بقى فلابنه .

فإن ترك جدته ، وأباه ، وبنين وبنات ، فلله السدس ، وللجدة السدس ، وما بقى فبين البنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين .

م ٢٢٨٥ - فإن ترك أباه ، وأم أبيه ، فلأم أبيه السدس .

(ح ٩٩٣) لأن النبي ﷺ ورث الجدة السدس (١) .

ولم يخص جدة دون جدة ، وما بقى فلأبيه في قول عمر ، وعبد الله .

وفي قول زيد : المال للأب ، وسقطت الجدة ، لأن ابنها معها .

م ٢٢٨٦ – إن ترك جدتيه أم أبيه وأم أمه ، وأباه ، فلجدتيه السدس ، وما بقـــى فلأبيه في قول عمر ، وعبد الله .

وفي قول زيد : لأم أمه السدس ، وما بقى فلأبيه ، وسقطت أم الأب لأن ابنها حي .

م ٢٢٨٧ – فإن ترك جدي أمه ، وجدي أبيه ، وأباه ، فلجدي أبيه أم أمه ، وأم أبيه ، وإحدى جدي أمه السدس ، وما بقى فللأب ، وسقطت أم أبي أبيه في قياس قول عمر ، وعبد الله .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٩١.

- وفي قول زيد : لإحدى جديق أمه أم أمه السدس ، وما بقسى فلسلاب ، وسقطت جدتا الأب جميعا .
- م ٢٨٨ فإن ترك جديّ أبيه ، وجده ، فلجديّ أبيه السدس ، وما بقى فللجد في قول عمر ، وعبد الله .
- وفي قول زيد بن ثابت لإحدى [٢٣٢/١لف] جسدي لأبيه أم أمه السدس ، وما بقى فللجد ، وسقطت أم الجد ، لأن ابنها حي .
- م ٢٢٨٩ فإن ترك ثلاث جدات قرابتهن سواء ، وجدا ، فللجددات المثلاث السدس بينهن ، وما بقى فللجد في قول عمر ، وعبد الله .
- وفي قول زيد: السدس بين أم أم الأولاد، وأم أم الأب نصفين، وما بقى فللجد، وسقطت أم أب الأب، لأن ابنها حي .

١٥ باب عدد من يرث من الجدات

م • ٣٢٩- اختلف أهل العلم في عدد من يرث من الجدات ، فروى عن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ألهما كانا يورثان ثلاث جدات ، ثنـــتين مــن قبل الأب ، وواحدة من قبل الأم ، وكانا يجعلان السدس لأقربهما .

وروينا عن ابن عباس ، وجابر بن زيد ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، ألهم كانوا يورثون أربع جدات .

وكان مسروق ، وقتادة يورثان ثلاث جدات ، ويطرحان أم أبى الأم . وكان الشوري يقول : إذا اجتمع الجدات فكن ثلاثا أو أربعا ، وكن سواء إلى الرجل ، فالسدس بينهن ، وقال أحمد : يرث من الجدات ثلاث ، ثنتان من قبل الأب ، وواحدة من قبل الأم ، وبه قال إستحاق ، وهي أم أم أبيه ، وأم أبي أبيه ، وأم أم أمه ، وسقطت أم أبي الأم .

وقالت طائفة : لا يورث أكثر من جدتين روى هذا القول عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وقال الزهـــري : لا نعلـــم ورث في الإسلام إلا جدتين ، وكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون ذلك .

م ٢٩٩١ – وكل جدة إذا انتسبت إلى المتوفى ، وقع في نسبها أب بسين أمسين ، فليست ترث في قول من يحفظ عنه من أهل العلم .

م ٢٢٩٢ - وأجمع عوام أهل العلم على أن الجدة لا تزاد على السدس .

١٦. باب العسول

م ٢٩٩٣ - اختلف أهل العلم في إعالة الفرائض فقال أكثرهم: الفرائض تعول ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابسن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وبه قال مالك وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل العراق ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، ونعيم ، وحماد ، وأبو ثور ، وكل من يحفظ عنه من أهل العلم ، غير ابن عباس فإنه قال : أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب ، وأيم الله لو قدم من قدم الله ، وأخر من أخر الله ما عالت فريضة ، فقيل له : فأيها يا ابن عباس قدم الله وأيها أخر ، فقال : كل فريضة لم يهبطها الله عن فريضة إلا إلى فريضة ، فهذا ما قدم الله ، وأما ما أخر فكل فريضة إذا زالت عن [٢٣٢/١] فرضها لم يكن لها إلا ما بقي ، فتلك التي أخر الله .

فأما الذي قدم فالزوج له النصف ، فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع ، لا يزيله عنه شيء ، والزوجة لها الربع ، فإذا زالت عنه صارت إلى الثمن ، لا يزيله عنه شيء ، والزوجة لها الربع ، فإذا زالت عنسه صارت إلى الثمن ، لا يزيلها عنه شيء ، والأم لها الثلث فإذا زالت عنسه

شيء من الفرائض دخل عليها ، صارت إلى السدس لا يزيلها عنه شيء ، فهذه الفرائض التي قدم الله والتي أخر ، فريضة الأخوات والبنات لها النصف والثلثان ، النصف للواحدة ، ولما فوق ذلك الثلثان ، فإذا أزالهن الفرائض لم يكن لها إلا ما بقى ، فإذا اجتمع من قدم الله ومن أخر ، بدئ بمن قدم الله ، فأعطى حقه مكملا ، فإن بقى شيء كان لمن أخر ، وإن لم يبق شيء فلا شيء له ، فقال زفر يعني أوس البصري لابن عباس : فما منعك يا ابن عباس أن تشير بهذا الرأي على عمر ؟ فقال هبته .

١٧ مسائل من هذا الباب

م ٢٩٩٤ – امرأة ماتت وتركت زوجها ، وأختها لأبيها وأمها ، أو لأبيها ، فالمال بينهم على سبعة ، للزوج ثلاثة أسباع ، وللأختين أربعة أسباع المال ، لكل أخت سبعا المال في قول من أعال الفرائض .

وفي قول ابن عباس : للزوج النصف ، والباقى للأختين .

م ٣٢٩٥ - فإن تركت زوجا ، وأما ، وأختا فالمال بينهم على ثمانية ثلاثة أسهم ، للزوج ثلاثة أثمان المال ، وللأخت مثل ما للزوج ، وللأم ربـع المـال في قول من رأي أن يعول الفرائض ، وفي قول ابن عباس : للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وما بقى فللأخت .

م ٢٩٩٦ – فإن تركت زوجا ، وأما ، وأختين لأب وأم ، فالمال بينهم على ثمانية ، للزوج ثلاثة أثمان المال ، وللأم ثمن المال ، وللأختين نصف المال بينهما نصفين في قول من أعال الفرائض ، وفي قياس قول ابن عباس : السزوج النصف ، وللأم الثلث ، وما بقى فللأختين .

م ٢٢٩٧ – فإن تركت زوجا ، وأختا لأب وأم ، وأختا لأب ، فالمال بينهم علمى سبعة ، للزوج ثلاثة أسباع المال ، وللأخت للأب والأم مشمل ذلمك ، وللأخت للأب سبع المال في قول من أعال الفوائض .

وفي قياس قول ابن عباس : للزوج النصف ، وفي باقي المسال قسولان : أحدهما أنه بين الأختين على أربعة ، والآخر أنه للأخت للأب والأم .

م ٢٢٩٨ – فإن تركت زوجا ، وأختين لأب وأم ، وأختين لأم ، فالمال بينهم على تسعة ، للزوج ثلث المال ، وللأختين للأب والأم أربعة أتــساع المال ، وللأختين للأم تسعا المال في قول أعال الفرائض .

م ٢٩٩٩ - إن تركبت زوجها ، وأمها ، وأخبين لأب وأم ، وأخبين لأم ، فللزوج ثلاثة أسهم من عشرة [٢٣٣/١لف] أسهم ، ولأم سهم مهن عشرة أسهم ، وللأختين للأب والأم أربعة أسهم من عسشرة أسهم وللأختين للأم سهمان .

وفي قياس قول ابن عباس: للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخستين من الأم الثلث، وسقط الأختان من الأب والأم في حكاية يجيى بن آدم.

م • • ٢٣٠٠ فإن مات رجل وترك ابنتين ، وأبوين ، وامرأة ، فهمي ممن سمعة وعشرين سهما ، للابنتين ستة عشر سهما ، وللأبسوين ثمانيمة أسمهم ، وللمرأة ثلاثة أسهم ، في قول من رأي أن الفريضة تعول .

وفي قياس قول ابن عباس للأبوين السدسان ، وللمسرأة المشمن ، ومسا بقى فللابنتين .

م ٢٠٠١ - إن ترك ابنة ، وابنة ابن ، وأبوين ، وامرأة ، قسم المال بينهم على سبعة وعشرين سهما ، للابنة اثنا عشر سهما ، ولابنة الابن أربعة أسهم ، وللأبوين ثمانية أسهم ، وللمرأة ثلاثة أسهم في قول من رأي العول .

وفي قياس قول ابن عباس: للأبوين السدسان ، وللمرأة الثمن ، وفيما بقى قولان: أحدهما أنه بين الابنة وابنة الابسن علمى أربعمة ، للابنسة ثلاثة أسهم ، ولابنة الابن سهم ، والقول الثاني: إن ما بقى فلابنته دون ابنة الابن .

م ٢٣٠٧ - فإن ماتت امرأة وتركت ابنتها ، وزوجها ، وأبويها ، فالمسأل بينهم على ثلاثة عشر سهما ، للابنة ستة أسهم ، وللأبسوين أربعسة أسهم ، وللزوج ثلاثة أسهم ، في قول من رأي العول .

وفي قياس قول ابن عباس: للسزوج الربع ، وللأبسوين السسدسان ، وما بقى فللابنة .

م ٣٠٣٠- فإن تركت ابنتها ، وابنة ابنها ، وزوجها ، وأبويها ، فالمال بينهم على خسة عشر سهما ، للابنة ستة أسهم وذلك خسا المال ، ولابنة الابسن سهمان وذلك ثلثا خس المال ، وللأبوين أربعة أسهم وذلك خس المسال وثلث خس المال ، وللزوج ثلاثة أسهم وذلك خس المال في قول من رأى أن الفرائض تعول .

وفي قول ابن عباس: للزوج الربع ، وللأبوين السدسان ، وفي باقي المال قولان : أحدهما أن بين الابنة وابنة الابن على أربعة ، والقول الثاني : أن ما بقى للابنة وحدها .

م ٤ • ٢٣٠ - فإن مات رجل وترك أحتين لأب وأم ، وأحتين لأم ، وامرأة ، فإن للأختين من الأب والأم ثمانية أسهم من شمسة عشر سهما ، وللأحتين من الأم أربعة أسهم ، وللمرأة ثلاثة أسهم وهو شمس المال .

وفي قياس قول ابن عباس : للمرأة الربع ، وللأختين من الأم الثلث ، وما بقى فللأختين من الأب والأم .

۱۸_ باب توریث الجد

- (ح ٩٩٤) روينا عن النبي صلى الله [٧٣٣/١] عليه وسلم أنه أعطى جداً السدس (١) .
- م ٢٣٠٥ وأجمع أهل العلم من أصحاب رسول الله على أن الجد أبـــا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب .
- م ٣٠٠٦ وأنزلوا الجد بمترلة الأب في الحجب ، والميراث إذا لم يترك المتوفى أب ا أقرب منه في جميع المواضع ، إلا مع الأخوة ، فإلهم اختلفوا في ذلك بعد وفاة أبى بكر الصديق ، فأما أيام حياته ، فلا نعلم أحدا خالفه في قوله .
- م ٢٣٠٧ واختلف أصحاب رسول الله ﷺ بعدا جماعهم على ما ذكرنا في ميراث الجد مع الأخوة ، فكان أبو بكر الصديق يجعل الجد أبا ، وقال بمثل قول عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن النبير ، وروى ذلك عسن عثمان بن عفان ، وبه قال قتادة ، وإسحاق ، وأبو ثور ، ونعيم ، وحماد ، والنعمان .

واختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب في هذا الباب ، فثبت عسه أنه قال : أجرأكم على النار ، وقال عبيدة : لقد حفظت عن عمر بن الخطاب في الجد مائة فضية تخالف بعضها بعضا .

وقال سعيد بن جبير : كتب عمر بن الخطاب في الجد ، والكلالة كتـــاب حتى إذا طعن ، دعا بالكتاب فمحاه وقال : إني كتبت في الجد ، والكلالة كتاباً ، وكنت استخير الله فيه ، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه .

⁽۱) أخرجه "د" في الفوائض ، باب ما جاء في مسيراث الجسد ٣١٨/٣ رقسم ٢٨٩٦ ، و"ت" في الفوائض ، باب ما جاء في ميراث الجد ٣١٠٤ وقم ٢١٠٦ ، من حديث عمسران بسن حصين ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

١٩_ قول على بن أبي طالب في الجد

المعروف عند أهل العلم بالفرائض من قول علي بن أبي طالب أنه كان يقاسم بالجد الأخوة للأب والأم إذا كانوا ذكوراً ، أو ذكورا وإنائسا إلى السدس ، ولا ينقصه عن السدس .

فإذا اجتمع أخوة لأب وأم ذكورا ، أو ذكورا وإناثـــا ، وأخـــوة لأب ، وجد ، قاسم بالجد الأخوة للأب والأم ، ولم يدخل الأخـــوة لــــلأب في المقاسمة ولم يعتد بهم .

وإن لم يكن للميت أخوة لأب وأم ، وكان له أخــوة لأب ذكــورا ، أو ذكـورا وإناثا أقامهم مقام الأخوة للأب والأم مع الجد .

فإن لم يترك الميت أخوة لأب وأم ، وترك أخوات لا ذكر معهن ، أعطاهن فرائضهن ، ولم يقاسم بهن الجد ، وجعل ما فضل عنهن للجد ، وكسذلك إن كان معهن أصحاب فرائض ، أعطى أصحاب الفرائض [٢٣٤/١لف] فرائضهم ، وجعل ما فضل للجد إن كان الفاضل السدس أو أكثر مسن ذلك ، فإن كان أقل من السدس ضرب له بالسدس معهم .

إن ترك أصحاب فرائض ، واخوة لأب وأم ، أو لأب ، أعطى أصحاب الفرائض فرائضهن ، وقاسم بالجد الأخوة إن كانوا لأب ولأم ، أو لأب فيما بقى ، إلا أن يكون السدس خيرا ، فإذا كان السدس خيرا له أعطاه السدس .

فإن ترك أختا ، وأخوات لأب وأم ، وأخسوة وأحسوات لأب ، أعطسى الأخت أو الأخوات من الأب والأم فرائضهم ، وقاسم الجد الأخوة للأب ذكورا كانوا أو إناثا فيما بقى ، إلا أن يكون السدس خيرا له ، وكان لا يزيد الجد مع الولد ذكرا كان أو أنثى على السدس ، إلا أن يكون معسه

غيره من الأخوة والأخوات ، فإذا لم يكن معه غيره منهم جعل مـــا بقـــى للجد ، وكان ابن أبي ليلى يقول بقول على بن أبي طالب .

٢٠ قول عبد الله بن مسعود في الجد

المعروف عند أهل الفرائض أن عبد الله بن مسعود كان يقاسم بالجد الأخوة للأب والأم ذكورا كانوا أو ذكورا وإناثا إلى الثلث ، وكان لا يدخل الأخوة من الأب مع الأخوة للأب والأم في المقاسمة ولا يعتد بهم . فإن لم يكن للميت أخوة ، ولا أخوات لأب وأم ، أقام الأخوة لللاب فإن لم يكن للميت أخوة ، ولا أخوات لأب وأم ، أقام الأخوة لللاب ذكورا كانوا أم ذكورا وإناثا مقام الأخوة من الأب والأم ، فقاسم بحسم الجد كمقاسمة إياه بالأخوة للأب والأم ، وكان يعطى الأخوات إذا لم يكن معهن ذكر فرائضهن ، ولا يقاسم بهن الجد ، وكان لا يورث الأخوة من الأب ذكورا كانوا أم ذكروا وإناثا مع الأخت أو الأخوات للجب والأم مع الجد شيئا ، ويجعل الفاضل بعد نصيب الأخت أو الأخوات للجد . وإذا كان الجد أصحاب فرائض ، أعطى أصحاب الفرائض فرائصهم ، وقاسم بالجدة الأخوة ذكوراً كانوا أو ذكوراً وإناثاً ، فاعطى الجد أي الخصال الثلاث كان خيرا له ، المقاسمة ، أو ثلث ما يبقى ،

وكان لا يفضل أما على جد ، وكان يــسوى بــين الأخــت الواحــدة والجد مع الابنة أو البنات ، فيصير الفاضل بعد نصيب البنت أو البنــات بين الأخت والجد نصفين .

فإذا زادت الأخوات على واحدة ، جعل ما بقى بعد نصيب الابنة أو البنات ، بينهن وبين الجد للذكر مثل حظ الأنشيين ، إلا أن يكون

السدس خيرا له من المقاسمة ، فإذا كان السدس خيرا له من المقاسمة أعطاه السدس .

٢١ قول زيد بن [٢٣٤/١] ثابت ومن قال بمثل قوله في الجد

المعروف عند أهل المدينة من قول زيد بن ثابت ، ومن معنى قوله : إن ميراث الجد أي الأب إنه لا يرث مع الأب شيئا وهو مع الولد ، ومع ابن الابن يفرض له السدس ، وفيما سوى ذلك ما لم يترك المتوف أخا ، أو أختا من أبيه يخلف الجد ويبدأ بأخذ إن شركه من أهل لفرائض ، فيعطى فريضته ، وإن فضل من المال السدس أو أكثر منه كان للجد ، وإن فضل من المال السدس أو أكثر منه كان للجد .

قال: وميراث الجدد أب الأب مع الأخوة من الأب والأم ألهم يخلفون ويبدأ بأخذ إن شركهم من أهل الفرائض ويعطون فرائضهم، فما بقى للجد والأخوة من شيء، فإنه ينظر في ذلك ويحسب أيتا أفضل لحظ الجد، الثلث مما يحصل له وللأخوة، أم يكون أخا ويقاسم الأخوة فيما يحصل لهم وله للذكر مثل حظ الأنثيين، أم السدس من رأس المال كله فارغا، فأي ذلك أفضل بحظ الجد أعطيه الجد، وكان ما بقى بعد ذلك بين الأخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين، إلا في فريضة واحدة يكون قسمتهم فيها على غير ذلك.

وهي امرأة توفيت وتركت زوجها ، وأمها جدها ، وأختها لأبيها ، قال : فيفرض للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، ولأختها النصف قال : ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت ، ويقسم كله أثلاثا ، للجد منه الثلثان وللأخت الثلث .

قال: وميراث الأخوة من الأب مع الجدد إذا لم يكن معهم أخ لأب وأم، كميراث الأخوة من الأب والأم سواء ذكرهم كذكرهم وأناهم كأنناهم.

فإذا اجتمع الأخوة من الأم والأب ، والإخوة من الأب مسع الجلد إذا لم يكن معهم أخ لأب وأم كميراث ، فإن بني الأم والأب يعادون الجلد ببني أمهم ، فيمنعونه كثرة الميراث ، فما حصل للأخوة بعد حط الجلد من شيء ، فإنه يكون لسبني الأب والأم خاصة ، دون بسني الاب ، ولا يكون لبني الأب فيه شيء ، إلا أن يكون بنو الأب والأم إنما هي واحدة ، فإن كانت امرأة واحدة فإنما تعاد الجد ببني أبيها ما كانوا ، فما حصل لها ولهم من شيء ، كان لها دولهم ما بينها وبين أن يستكمل نصف المال كله ، فإن كان فيها يجاز لها ولهم فضل عن نصف المال كله ، فإن كان فيها يجاز لها ولهم فضل عن نصف المال كله ، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ، ومحمن قال في الجلد حظ الأنثيين ، فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ، ومحمن قال في الجلد بقول زيد بن ثابت ، مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وبعض أصحاب الرأي .

٢٢ باب حجج القائلين بقول أبى بكر الصديق

قال الله عز وجل: ﴿ مَلْمُ أَسِكُم ﴾ الآية (١) ، فسمى الجد أبا .

وقال : ﴿ وَاتَّبَعْتُ مَلَةً آبَائِي إِبْرَاهِيمُ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبُ ﴾ الآية (٢) .

السورة الحج : ۷۸ .

⁽۲) سورة يوسف : ۳۸ .

وذكر عن يعقوب أنه قال لبنية : ﴿ مَا تَعْبَدُونَ بِعَدِي قَالُوا نَعْبُدُ الْهُكُ وَإِلَّهُ اللَّهِ وَالْمُ اللَّهِ اللَّهِ مُا عَبِلُ وَإِسْمَاعِيلُ وَالْمِنْمُ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا

قال جل ذكره : ﴿ يَا بِنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية (٢) ﴿ وَيَا بِنِي آدَمَ ﴾ الآية (٣) ، فمن كان من أبناء آدم فــآدم أبـــوه ، ومـــن كـــان أبنـــاء لإســـرائيل فإسرائيل أبوه .

- (ح ٩٩٥) واحتجوا بقول النبي ﷺ : يا بسني إسماعيــــل ارمـــوا فـــاِن أبـــاكم كان رامياً (٤) .
- (ح ٩٩٦) وبقوله ﷺ: سام أبو العرب ، وهام أبو الحبش ، ويافث أبو الروم (٥) .

قالوا ووجدناه والدا وأبا عند العرب ، ووجدنا أصحاب السنبي ﷺ ، وسائر أهل العلم قد اتفقوا على أن حكم الجدد حكم الأب في غمير موضع ، من ذلك :

م ٢٣٠٨- إجماعهم على أن الأخوة من الأم لا يرثون مع ولد ، ولا والد . م ٩ - ٢٣٠٨ وأجمعوا على أن الجد يحجبهم عن المسيراث كما يحجبهم الأب ، والقياس أن يحجب الأخوة من الأب والأم إذا كان أبا ، كما حجب

⁽١) سورة البقرة : ١٣٢ .

⁽٢) سورة البقرة : ٠٤ ، ٤٧ ، ٢٢ ، والمائدة : ٧٧ ، وطه : ٨٠ ، والصف : ٦ .

⁽٣) سورة الأعراف: ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٥، ويسين: ٦٠.

⁽٤) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب التحريض على الرمي ٩١/٦ رقم ٧٨٩٩ ، وفي مواضع أخرى ، من حديث سلمة بن الأكوع .

⁽٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٥٣/٧-٢٥٤ رقم ٦٨٧١ ، و"ت" في التفسير ، باب ومن سورة الصافات ١٥٧/٥ رقم ٣٢٤٧ ، وفي المناقب ، باب في فسضل العرب ١٨٨٥ رقم ٣٩٥٧ ، من حديث سمرة بن جندب ، وقال : هذا حديث حسن ، و"حم" ٩/٥ ، ١١ .

الأخوة من الأم ، وحجة أخرى .

م • ٣٣١- وأجمعوا على أن من ترك ابنا ، وأبا ، أن للأب السدس ، ومـــا بقـــي فلابن ، وكذلك جعلوا حكم الجد مع الابن كحكم الأب .

م ٢٣١١- وأجمعوا على أن الجد يضرب له من أصحاب الفرائض بالسدس، كما يضرب للأب وإن عالت الفريضة، ولللب مسع ابن الأب (١) السدس، وكذلك للجد معه مثل ما للأب.

وقال الله عز وجل: ﴿ وَلا بِدِيةُ لَكُلُ وَاحْدُ مَنْهُمَا السَّدْسُمُا تَرَكُ إِنْكَانَ لَهُ وَالْدًا ، لَهُ وَالْدًا ، وَلا أَكُونَ لَهُ وَاللَّهُ وَلِمُ اللَّهِ وَلَا أَنْ يَكُونَ لَيْ وَلَدُ ، وَلا أَكُونَ لَهُ وَاللَّهُ وَلِمُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا أَنْ يُكُونُ لَهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا أَنْ يُكُونُ لَهُ وَاللَّهُ وَلِمُ اللَّهُ وَلَا أَنْ يُكُونُ لَهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَلْهُ وَاللَّالِقُونُ لَا أَنْ يَكُونُ لَلْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَكُ وَلَا أَنْ يُكُونُ لَكُونُ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَا أَنْ يُكُونُ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونُ لَلْ إِلَّا لَا لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالًا أَنْ يُعْلَى أَنْ يُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالَّا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونُ لَا عَلَالًا عَلَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّالِهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَالِهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَالِكُ اللّهُ عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَالِكُونُ اللّهُ عَلَاللّهُ اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَالّهُ عَلَالِهُ عَلَالِكُونُ اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَالِهُ عَلَالْ

٢٣ باب توريث العصبات

(ح ٩٩٧) ثبت أن رسول الله على قسال : والسذي نفسسي بيسده ، إن علسى الأرض مؤمن إلا أنا أولى الناس به ، من ترك دينا ، أو ضياعا فإلي ، ومن ترك مالا فهو للعصبة من كان (٤).

(ح ۹۹۸) وثبت أنه قال : الحقوا الفرائض [۹۹۸/ب] بأهلها ، فهو لأولى رجل ذكر (°) .

⁽١) في الأصل " مع الابن " والتصحيح من حاشية المخطوطة .

⁽۲) سورة النساء : ۱۱ .

⁽٣) راجع كتاب الأوسط المخطوطة ١٣٣/٣ /ألف .

⁽٤) أخرجه "م" في الفرائض ، باب من ترك مالا فلورثته ١٢٣٨/٣ رقـــم ١٥ (١٦١٩) ، مـــن حديث أبي هريرة .

⁽٥) تقدم الحديث برقم ٩٨٣ ، ٩٨٤ .

٢٤ باب منازل العصبات على قول زيد بن ثابت

قال أبو بكر : معروف عند أهل المدينة من قــول زيــد بــن ثابــت ، ومن معايي قوله :

م ٢٣١٦ – أن الأخ للأب والأم أولى بالميراث من الأخ لــــلأب ، والأخ بــــالأب أولى أولى بالميراث من ابن الأخ للأب والأم ، وابن الأخ لــــلأب والأم ، أولى بالميراث من ابن الأخ للأب ، وابن الأخ للأب أولى من ابن أخــــي الأب للأب والأم .

والعم أخو الأب للأب والأم أولى من العم أخي الأب للأب ، والعم أخو الأب للأب أولى من ابن العم أحي الأب للأب والأم ، وابن العم لــــلأب أولى من عم الأب أخى الأب للأب والأم .

قال: وكل شيء سألت عنه من ميراث العصبة فأجب على نحو هذا مما سألت عنه من ذلك ، والنسب للمتوفى ، وانسب من ينازع في الولايسة اليه من عصبة ، فإن وجدت أحدا منهم يلقي المتوفى إلى أب ، لا يلقاه من سواه منهم إلا إلى أب فوق ذلك ، فاجعل الميراث للذي يلقاه إلى الأب الأدى دون الأخيرين ، وإذا وجدهم كلهم يلقونه إلى أب واحد يجمعهم جميعاً ، فانظر أقعدهم من النسب .

وإن كان ابن أب فقط ، فاجعل الميراث له دون الأطرف ، وإن كان الأطرف ابن أب وأم ، فإن وجدهم مستويين يتناسبون في عدد الآباء إلى عدد واحد ، حتى يلقوا النسب للمتوفى ، وكانوا كلهم بنو أب ، أو بني أب وأم ، فاجعل الميراث بينهم بالسواء .

وإن كان والد بعضهم أخا والد ذلك المتوفى لأمه وأبيه ، وكان والد مــن سواه إنما هم أخوة والد ذلك المتوفى لأبيه فقط ، فإن الميراث لـــبني الأب والأم دون بنى الأب .

قال : والجد أب الأب أولى من ابن الأخ للأب والأم ، وأولى من العـــم أخى الأب للأب والأم .

قال : ولا يرث ابن الأخ للأم برحمة تلك شيئا ، ولا الجد يعني أبا الأم برحمة تلك شيئا ، ولا برحمة تلك شيئا ، ولا الأخ يرث برحمه تلك شيئاً .

ولا ترث الجدة أم الأب ولا ابنة الأخ للأب [٢٣٦/١ألف] والأم ، ولا العمة أخت الأب للأب والأم ، ولا الخالة ، ولا من هو أبعد نـــسبا مــن المتوفي ممن سمى في هذا الباب ، لا يرث أحد منهم برحمة تلك شيئا .

قال أبو بكر :

(ح ٩٩٩) وقد ثبت أن النبي ﷺ جعل المال للعصبة 🗥 .

م ٣٣١٣ – وأجمع أهل العلم على القول به ، وهذا إذا لم يدع الميت أحدا ممن له فريضة معلومة .

فإن ترك الميت من له فريضة أعطى فريضته ، فإن فضل من المال فسضل ، كان ذلك بعد الفرض للعصبة من كان عصبته ، وإن كثروا إذا كانوا في القعود إلى الميت سواء ، فإن كان بعضهم أقرب من بعض ، كان الأقرب أولى ، وذلك :

(ح ۰۰۰۰) لقول النبي ﷺ عليه وسلم : الحقوا الفرائض بأهلها ، ومـــا بقـــى فلأولى رجل ذكر (۲) .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٩٧.

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٩٨٣ ، ٩٨٤ .

قال أبو بكر: وقد استغنيت بما ذكرته من قول زيد بن ثابت ومعانيه في تفسير العصبات ، ومنازلهم عن إعادته ، إذ في ذلك مقنع لمن نظر فيه وفهمه ، وأهل العلم مجمعون على القول بجملته ، ومختلفون في بعض فروعه .

م ٤ ٢٣١- فمما اختلفوا فيه : إذا خلف الميت ابني عم ، أحدهما أخ لأم .

فقالت طائفة : الأخ للأم أولى بالميراث ، روى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وبه قال الحسن البصري ، وأبو ثور .

وقالت طائفة: يعطى الأخ من الأم سهمه ، ويقسم الباقي بينهما ، روى هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابست ، وبسه قال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقد احتج بعض من يقول بقول ابن مسعود ، بألهم قد أجمعوا في رجل مات وترك أخوين أحدهما لأب وأم ، والآخر لأب ، أن المال لللأخ للأب والأم ، لأنه أقرب بأم ولم يجعلوا للأخ من الأب والأم من السدس ، لأنه أخرب بأم ولم يجعلوا للأخ من الأب والأم من السدس ، لأنه أخ لأم ، ثم يقسمون المال بينهما لألهما أخروان لأب ، فكذلك ابنا العم إذا كان أحدهما أخ لأم ، فالمال له قياسا على ما أجمعوا عليه من الأخوين .

٢٥ باب ميراث الأخوات مع البنات

م • ٢٣١٥ واختلفوا في ميراث الأخوات مع البنات ، فقال أكثر أهــل العلــم في ابنــــه ، وأخــــت لأب وأم ، أو لأب ، أن للابنــــة النـــصف ، وللأخت النصف ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، ومعــاذ بــن جبل ، وبه قال مالك وأهل المدينة ، والثوري وأهل العراق [٢٣٦/١] وأحمد ، وإسحاق .

(ح 1 • • 1) واحتج بعضهم بخبر ابن مسعود عن رسول الله على أنسه قسضى في رجل ترك ابنة ، وابنة ابنه ، وأخته ، فجعل للابنة النصف ، ولابنة الابسن السدس ، وما بقى فللأخت (١) .

وبه نقول .

وخالف ابن عباس ذلك فقال في رجل مات وترك بنته ، وأختـــه لأبيـــه وأمه : لا بنته النصف ، وليس لأخته شيء ، وما بقي هو للعصبة .

وقد كان ابن الزبير يقول بقول ابن عباس ، ثم رجع عنه لما بلغمه ما قضى به معاذ : أن للابنة النصف ، وللأخت النصف ، وقال الأسود بسن يزيد : أنت رسولي إلى عبد الله بن عقبة بأن يقضى بذلك .

٢٦ باب ميراث الملاعنة

(ح ٢ • • ٢) ثبت أن رسول الله ﷺ فرق بين المتلاعنين ، وألحق الولد بالمرأة (٢) .

قال أبو بكر : لما ألحق النبي ﷺ ابن الملاعنة بأمه ، ونفاه عـــن أبيـــه ،

ثبت (٣) أن لا عصبة له ، ولا وارث من قبل أبيه .

م ٢٣١٦ – وأجمع أهل العلم على أن ابن الملاعنة إذا توفى وخلف أمه ، وزوجته ، وولدا ذكورا وإناثا ، أن ماله مقسوم بينهم على قدر مواريثهم .

⁽١) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب ميراث ابنة ابن مع ابنــة ١٧/١٢ رقــم ٦٧٣٦ ، وفي بـــاب ميراث الأخوات مع البنات عصبة ٢٤/١٢ رقم ٦٧٤١ ، من حديث ابن مسعود .

⁽٣) في الأصل " وثبت " .

م ٢٣١٧ – فإن ترك ورثة يستحقون بعض المال ولا يـــستوعبون جميـــع المـــال ففي ذلك اختلاف .

فقالت طائفة : يكون ما فضل عن أصحاب الفرائض لعصبة أمه ، روى هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابسن عمر ، وابن عباس ، وعطاء ، والحسن ، والنجعي ، وقال الشعبي : يرثه أقرب الناس إلى أمه ، وقال الحكم ، وحماد : يرثه من يرث أمه .

وقال الثوري : إذا ترك ابنته ، وخالته ، ليس للخالة شيء ما بقـــى عـــن البنت فللعصبة من أمه ، وقال أحمد : ترثه أمه وعصبة أمه .

وقالت طائفة : يقسم ماله بين أصحاب الفرائض ، فإن فضل من ذلك فضل كان لأمه ، روى عن ابن مسعود أنه قال : الأم عصبة من لا عصبة له ، وعن ابن عمر أنه قال : عصبته يرثها وترثه ، وروينا عن مكحول أنه قال : ابن الملاعنة ترثه أمه ميراثه كله ، وعن الشعبي أنه قال : يرث ابن الملاعنة أمه ، فإذا مات (١) ، ورثه من كان يرث أمه .

وقالت طائفة : إن كانت أمه مسولاة كسان مسا بقسى لمواليهسا ، وإن كانت عربية كان ما بقى لبيت المال ، هذا قسول الزهسري ، ومالسك ، والشافعي ، وأبي ثور .

وقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال : لأمه الثلث ، ولأخته السهدس ، وما بقى فلبيت المال ، وقال أصحاب الرأي : يعطى أصحاب الفسرائض فرائضهم ، ورد ما فضل عليهم على قدر سهامهم إذا كسانوا من ذوي الأرحام ، قالوا : فإن لم يترك ابن الملاعنة وارثا ذا سهم ، وترك قرابات من قبل أبيه ، ليسوا بأصحاب فرائض [٢٣٧/١لف] ، فأهم يورثون ،

⁽١) في الأصل " ماتت " .

كما يورث ذوو الأرحام في غير باب ابن الملاعنة ، ولا يكون عصبة أمـــه عصبة له ، لأن العصبات إنما يكون من قبل الأب ، لا من قبل الأم .

٢٧ باب ميراث ولد الزنا

م ٢٣١٨– أكثر أهل العلم يرون أن حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعبة ، إذ لا أب له ، ولا لابن الملاعنة ، هذا قول عطاء ، والثوري ، والزهري ، وبعض المدنيين .

٢٨ باب ميراث المسلم من الكافر والكافر من المسلم

قال الله جل ذكره: ﴿ يُوصيك مالله فِي أُولادك ملذك مثل حظ الأشيين ﴾ الآية (١) ، فكان الذي يجب على ظاهر هذه الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد المؤمن منهم والكافر ، فلما :

(ح ١٠٠٣) ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (٢) .

علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .

م ٢٣١٩ – وممن روى عنه أنه قال ذلك عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وجابر بن عبد الله ، وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ومن تبعهم .

سورة النساء : ١١ .

وقد رويت أخبار عن معاوية بن أبي سنفيان ، ومعاذ بن جبل ، والنخعي ، بأن المسلم يرث الكافر ، وكان إسحاق بن راهوية يميل إلى حديث معاذ .

قال أبو بكر: القول اللازم القول الأول ، لثبوته عن رسول الله على .

٢٩ باب ميراث المرتد

م ٢٣٢٠ واختلفوا في ميراث المرتد .

فقالت طائفة : ميراثه لورثته من المسلمين ، روى هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله ، وبه قال ابن المسسيب ، والحسسن البصري ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والحكم ، والأوزاعي ، وإسحاق .

وقالت طائفة : لا يرث المرتد ورثته من المسلمين ، ولا يرثهم لأنه كافر .

(ح ٤٠٠٤) وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : لا يرث المسلم الكافر (١) .

هذا قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي ثور .

وفيه قول ثالث: وهو أن ميراثه لورثته من المسلمين ، وما أصاب في ارتداده فهو فيء للمسلمين هكذا قال الثوري ، وقال أحمد: ميراثه للمسلمين ، لأن دمه كان مباحا ، وضعف حديث على .

قال أبو بكر : قول مالك ، والشافعي ، صحيح لقــول الــنبي ﷺ : لا يرث المسلم الكافر .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٢٠٠٣.

٣٠ باب ميراث القاتل

م ٢٣٢١ - أجمع أهل العلم على أن القاتل عمداً لا يرث من مال [٧٣٧/١] من قتله ، ولا من ديته شيئا .

م ٢٣٢٧- وأجمع أهل العلم على أن القاتل خطأ لا يرث من دية من قتله شيئا . م ٢٣٢٣- واختلفوا في ميراث القاتل من مال من قتله خطأ سوى ديته .

فقالت طائفة : يرث من ماله ، ولا يرث من ديته شيئا كذلك قال ابسن المسيب ، وعطاء ، ومجاهد ، والزهري ، والأوزاعي ، وسعيد بسن عبد العزيز ، ومالك بن أنس ، وإسحاق ، وأبو ثور .

واحتج بأن ميراث من ورثه الله في كتابه ثابت ، لا يستثنى منه إلا بسنة ، أو إجماع ، فممن أجمعوا على أنه لا يرث مستثنى بالإجماع ، وكل مختلف فيه فمردود إلى ظاهر الآيات اللواتي فيها المواريث .

وقالت طائفة: لا يرث القاتل عمدا ، ولا خطأ شيئا ، روى هذا القسول عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وروى عن ابن عباس ، والحسن البصري ، وطاؤس أن القاتل لا يرث شيئا هذا قسول الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : قول ابن المسيب صحيح .

٣١ باب ميراث المملوك

قال أبو بكر:

م ٢٣٢٤ - قال أكثر أهل العلم أن المماليك لا يحجبون ، ولا يرثون ، روى ذلك

من علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وبه قال مالك ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وقالوا : لا يحجب من لا يرث .

وقد روى عن ابن مسعود أنه قال في رجل مات وتسرك أبساه مملوكسا ، قال : يشتري من ماله ، فيعتق ، ثم يسورث ، قسال : وكسان الحسسن البصري يقوله .

قال أبسو بكسر: القسول الأول أصسح ، لأن المسيراث قسد صسار لأهله بالموت .

٣٢ باب الرجل يسلم على ميراث قبل أن يقسم ، أو العبد يعتق قبل قسم الميراث

م ٢٣٢٥ - اختلف أهل العلم في الرجل يسلم على ميراث قبل أن يقسم .

فقالت طائفة : صار الميراث لأهله روى هذا القول عـن علـي بـن أبي طالب ، وابن المسيب ، والنخعي ، وبه قال الحكم ، وحماد ، والشافعي ، وأبو ثور .

م ٢٣٢٦– وقال الزهري في العبد يعتق على الميراث : ليس له شيء .

وقالت طائفة: من أسلم على ميراث قبل أن يقسم ، فله نصيبه ، يــروى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعثمان ، ولا يصح ذلك عنهما ، وبه قال الحسن ، وعكرمة .

وقال الحسن البصري ، وجابر بن زيد في العبد يعتسق قبــل أن يقــسم الميراث كذلك .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

(ح د ١٠٠٥) لقول رسول الله ﷺ: لا يرث المسلم [٢٣٨/١لف] الكافر (١) . فإذا انتقل ملك المسلم عن ماله إلى من هو على دينه ، ثبــت ملكــه ، ولا يجوز إزالة ما ملكه له إلا بحجة .

٣٣ باب مواريث أهل الذمة

م ٣٣٢٧ – اختلف أهل العلم في النصراني يترك ورثته يهودا ، وفي اليهودي يدع ورثة نصارى ، أو مجوسا .

فقالت طائفة: الإسلام ملة، والشرك ملة، يسرث أهل الإسلام بعضهم بعضه، وكذلك أهل الشرك يرث بعضهم بعضه، هذا قلول الحكم، وهماد، وابن شبرمة، والثوري، ومالك، والسشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

وقالت طائفة: اليهودية ملة ، والنصرانية ملة ، والمجوسية ملة ، لا يسرث بعضهم بعضا ، ولكن يرث النصراني النصراني ، ولا يسرث اليهودي النصراني ، هذا قول الزهري ، وربيعة ، وابن أبي ليلى ، والحسس بسن صالح ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر: والقول الأول أصح ، لأن مواريت الآباء من الأبناء ، والأبناء من الآباء مذكور في الكتاب ذكرا عاما ، إلا ما استثناه رسول الله على ، من منع المسلم ميراثه من الكافر ، ومنع الكافر ميراثه من المسلم ، وكل مختلف فيه بعد ذلك ، فمردود إلى ظاهر الكتاب .

⁽١) تقدم الحديث برقم ١٠٠٣ .

٣٤ باب ميراث المجوس

م ٢٣٢٨– واختلفوا في ميراث المجوس .

فقالت طائفة : يورث من مكانين ، روي ذلك عن علي ، وابن مسعود ، وبه قال قتادة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الزهري ، ومالــك ، والــشافعي : ولا يــرث الجــوس إلا مــن وجه واحد .

وقد احتج بعض من يميل إلى القول الأول ، بأن الرجل إذا تزوج ابنته ، وهو لا يعلم ، فولدت له ، ثم علم ، فاعتزلها ، فالحسد عنسه سساقط ، والولد لا حق به .

أو كان مجوسيا ففعل ذلك ، ثم أسلما ، فابنته هي أم الولد ، وهي أخته لأبيه ، فإن مات الولد وتركها ، فقد ترك أمه وهي أخته لأبيه ، وقد فرض الله للأم الثلث ، وللأخت النصف ، فلها الثلث من قبل ألها أم ، والنصف من قبل ألها أخت ، فتكون لها خمسة أسداس المال ، وما بقي فللعصبة ، وهذه ما كانت أختا قط ، ألا وهي أم ، ولا تكون أم في المستقبل أبداً إلا كذلك .

٣٥ باب الطفل يسلم أحد أبويه

م ٢٣٢٩ - أجمع أهل العلم على أنّ حكم الطفل حكم أبويه ، إن كانا مشركين [٢٣٨/١] مسلمين فحكمه حكم أهل الإسلام ، وإن كانا مشركين

فحكمه حكم أهل الشرك ، يرثهم ويرثونه ، ويحكم في ديته إن قتسل ، حكم دية أبويه (١) .

م ٢٣٣٠ و اختلفوا في حكم الولد الطفل الذي أسلم أحد أبويه ، فقال أكثـر أهل العلم : حكمه حكم المسلم منهما ، هذا قول الحسن ، والنخعـي ، والحكم ، وهماد ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد .

وقال مالك : إن أسلم أبو الطفل صار الولد مسلما بإسلامه ، وانتقل عن حكمه الذي كان عليه ، وإن أسلمت أمه لم ينتقل عما كان عليه ، هذا قول مالك .

وفيه قول ثالث: وهو أن حكم الولد حكم الأم، وإن أسلمت صار مسلما، وإن أسلم الأب لم يكن مسلما بإسلامه، كما يكون في الحرية، والرق دون الأب.

٣٦ باب ميراث الأسير

م ٢٣٣١ - اختلف أهل العلم في ميراث الأسير .

فقالت طائفة : ميراثه ثابت ، روى هذا القول عن شريح ، والــشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وبه قال الزهري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأكثر أهل العلم .

وبه نقول ، لأنه داخل في جملة المسلمين الذين أحكام المسلمين جارية عليهم .

وقد روى عن ابن المسيب أنه قال في الأسير في يدي العدو : لا يرث .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٩٧ رقم ٣٥٨ .

٣٧ باب ميراث الجنين إذا خرج حيا

م ٢٣٣٧ - أجمع أهل العلم على أن الرجل مات ، وترك امرأتــه حبلـــى ، أن الولد الذي في بطنها ، يرث ويورث ، إذا خرج حيا واســـتهل ، وقـــالوا جميعاً : إذا خرج ميتا لم يرث .

م ٢٣٣٣ – واختلفوا فيه إن خرج فتحرك ، ولم يستهل .

فقالت طائفة : لا ميراث له ، وإن تحرك ، أو عطس ، ولم يسستهل ، هذا قول مالك .

وقد كان عمر بن الخطاب يفرض للصبي إذا استهل ، وقال الحسن بسن على : إذا استهل وجب عطاءه ورزقه ، وقال جابر بن عبد الله : يسرث إذا سمع صوته ، وعن ابن عباس أنه قسال : إذا استهل السميي ورث وورث ، وقال ابن عمر : إذا صاح صلى عليه ، وممن قال أن لا يسورث حتى يستهل ، القاسم بسن محمد ، وابسن سيرين ، والسشعبي ، والزهري ، وقتادة .

وقالت طائفة : إذا عرفت حياة المولود ، بتحريك ، أو صياح ، أو رضاع ، أو نفس ، فأحكامه أحكام الحي ، هذا قول الشافعي .

وقال الثوري ، والأوزاعي في مولود ولد حيا ولم يستهل قالا : إذا ولسد حيا صلى عليه ، وورثه وإن لم يستهل .

وقال قائل منهم الذي قالمه السشافعي : يحتمل النظر غدير أن الخبر يمنع منه .

هذا خبر ، ولا يقع على الخبر النسخ .

قال أبو بكر:

م ٢٣٣٤ – وإن توفى رجل وسأل ورثته قسم ماله بينهم ، وللميست حمل ، فإن جماعة قالوا : لا يقسم ميراثه حتى تضع حملها ، لأنسه لا دري مسا في بطنها .

وقد حكى عن شريك أنه قال : يوقف لأربع ذكور ، فإني رأيت بني أبي إسماعيل ولدوا أربعة في بطن ، رأيت ثلاث منهم ، محمداً ، وعمر ، وأظن الثالث علي ، وقال حفص بن غياث : أنا رأيت اثنين منهم ، قال شريك : ثلاثة منهم قد بلغوا التمييز ، قال يحيى : والرابع إسماعيل .

٣٨ باب دية الجنين

(ح ١٠٠٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة عبد ، أو أمة (٢) . (ح ١٠٠٨) وقضى رسول الله ﷺ بعقل المرأة المقتولة على عاقلة القاتلة ، وفي

⁽١) أخرجه "م" في الفضائل ، باب فضائل عيسى عليه السلام ١٨٣٨/٤ رقم ١٤٦ (٢٣٦٦) ، من حديث أبي هريرة .

⁽۲) أخرجه "خ" في الديات ، باب جنين المسرأة ٢٤٧-٢٤٦/١٧ رقم ٢٩٠٤ وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في القسامة ، باب دية الجنين ١٣٠٩/٣ رقم ٣٤ (١٦٨١) ، من حديث أبي هريرة .

جنينها غرة عبد أو أمة ^(١).

وفي ذلك دليل على أن دية الجنين غير دية الأم ، وان الجناية على الجنين غير الجناية على الجناية على الجناية على عضوء من أعضائها ، وإذا كان هكذا وجب أن تكون دية الجنين لورثته لا للأم خاصة .

م ٢٣٣٥ - وكان الزهري يقول : دية الإملاص (٢) بين الورثة ، وبه قال الشافعي .

وفيما روي عن التابعين الذين جعلوا في الجنين مع الغرة كفرة ، دليل على ألهم جعلوه نفسا ، غير الأم ، هذا قول عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد .

وقال النعمان : في الجنين يقع ميتاً : لا كفارة فيه .

م ٢٣٣٦ - وقيمة الغرة عند الشافعي خــس مــن الإبــل ، وفي قــول أهــل الكوفة : خس مائة درهم .

وفي قول أهل المدينة : ستمائة درهم ، وقصدهم في ذلك نصف عشر دية الأب ، وهو عشر دية الأم .

٣٩ باب ميراث الدية

(ح ٩ • ٩ • ١) روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما أرى الدية إلا للعصبة ،

⁽۱) أخرجه "خ" في الديات ، باب جنين المرأة وان العقل على الوالد الخ ٢٥٢/١٧ رقم ٢٩٠٩ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاين ١٣٠٩/٣ رقم ٣٥ ، ٣٦ (١٦٨١) ، من حديث أبي هريرة .

⁽٣) إملاص : إملاص المرأة أي إسقاطها الولـــد ، وأصـــل الامـــلاص ، الأزلاق . معـــالم الــــــنن للخطابي ٢٩٧/٤ ، وقال أبو داؤد : بلغني عن أبي عبيد : إنما سمى إملاصا لأن المرأة تزلقه قبل وقت الولادة ، وكذلك كل ما زلق من اليد وغيره فقد ملص . سنن أبي داؤد ٢٩٨/٤ .

وقال السضحاك بسن سفيان ، وكسان السنبي على يستعمله علسى الأعسراب : كتسب إلى رسسول الله على : أن أورث امسرأة أشسيم الضبابي من دية زوجها ، فأخذ بذلك عمر بن الخطاب (١) .

م ٢٣٣٧ - وقد روينا عن علي أنه قال : تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث ، وهذا قول طاووس ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، والزهري ، والشافعي ، وجماعة [٢٩٩١/ب] من أهل العلم يقولون : إن الدية مقسومة على فرائض الله .

م ٣٣٣٨ – وقد روى عن علي ، والحسن البصري ، وأبي سلمة بن عبد الـــرحمن ألهم كانوا لا يورثون الأخوة من الأم من الدية شيئا .

وأكثر أهل العلم من علماء الأمصار يقولون: إن الديسة من تركسه الميت، يقضي منه ديونه، وتنفذ وصاياه، ثم يقسم منا فسضل على الديون والوصايا، بين جميع الورثة على كتاب الله عز وجل، غير أبي ثور فإنه زعم أن الدية ليس من تركة الميت، لأنها وجبت لورثته بعد موته، لأن الميت لم يملكه قبط في حياته، ألا تسرى أن القبصاص لا يحجب له في حياته، وإنما يجب لورثته بعد وفاته، فكذلك الديسة، إنما يملكونها بعد وفاته، وإنما يجب قضاء الدين من شيء ملكه الميست، ولم يملك الدية قط .

⁽۱) أخرجه "د" في الفرائض ، باب في المرأة ترث من دية زوجها ٣٣٩/٣-٣٤٠ رقسم ٢٩٢٧ ، ورقسم ٢٩٢٧ ، وات" في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها ٣٣٩/٣-٣٧ رقسم ٢٦١٧ ، وقال : هسذا حسديث حسسن صحيح ، و"جسه" في السديات ٨٨٣/٢ رقسم ٢٦٤٢ ، و"حم" ٢٥٢/٣ ، و"قط" ٢٧٧٤ ، من طريق سعيد قال : كان عمر بن الخطاب يقول :..الخ .

1. باب ميراث الحميل

م ۲۳۳۹ و اختلفوا في ميراث الحميل ، فروى عن عمر بن الخطاب أنه كتب لا تورثوا حميلا إلا ببينة ، وروى عن عمر بن عبد العزيز ، وبه قال مالك ، وقد اختلف فيه عنه ، وهو قول عبد الله بن الحسن .

وقال الشافعي: " إذا جاءونا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم ، قبلنا دعواهم ، وإن كانوا مستبين عليهم رق ، أو أعتقوا ، قبلت عليهم ولاء ، أم نقبل دعواهم إلا ببنية " وقال الحكم ، وحماد: يرث الحميل .

قال أبو بكر : بعث الله نبيه ﷺ ، ولأهل الشرك نكاح بينهم وملك يمين ، فأثبت النبي ﷺ أنساهم ، وتوارثوا على عهده ، وبعد وفاته بالولاء الذي كان في الشرك ، لا أعلمهم اختلفوا فيه .

(ح ١٠١٠) وقد قال رجل للنبي ﷺ : من أبي يا رسول الله ؟ قـــال : أبــوك حذافة (١) .

(ح 1 1 1) وثبت عنه أنه قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر (٢) .
وقد تكلم في حديث عمر ، فدفع حديث عمر يحيى بن معين ، لأن
الذي رواه على بن زيد ، قال يحيى : ليس بشيء .

⁽۱) أخرجه "خ في العلم ، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ١٨٧/١ رقــم ٩٢ ، وفي الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره مــن كشـرة الــسؤال ومــن تكلــف مــالا يعنيه ٢٦٤/١٣ رقم ٧٢٩١ ، و"م" في الفضائل ، باب توقيره على وترك إكثار ســؤاله عمــا لا ضرورة إليه الخ ١٨٣٤/٤ رقم ١٣٨ (٢٣٦٠) ، من حديث أبي موســـى الأشــعري ، في حديث طويل .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٩٦٤.

م • ٢٣٤- واختلفوا في تفسير الحميل فقال يجيى بن آدم : الحميل مـــا ولـــد في الشرك فتعارفوا في الإسلام ، فأقر بعضهم بقرابة بعـــض ، فـــلا يجــوز إقرارهم إلا ببينة .

وقال غيره: الحميل الذي يجهل نسبه على غيره، مثل الذي يقول: هذا ابن أبي ، أو أخي ، أو عمي ، أو ابن عمي ، وكل نسب فكذلك ، إلا الولد فإلهم لا يختلفون فيمن قال: هذا الطفل ابني ، وليس الطفل نسسب معروف ينسب إليه ، إن نسبه يثبت بإقراره [١/٠٤٠/ألف] ، وكذلك لو أن بالغاً من الرجال قال: هذا ابني ، وأقر له البالغ ، ولا نسب للمقر به معروف ، أنه ابنه ، إذا جاز أن يولد لمثله مثله .

م ٢٣٤١ - وكان الثوري يقول: إذا ادعت المرأة إن هذا ولــدها ، لم يقبــل إلا ببينة ، ليس هي بمترلة الأب ، وكذلك قال يحيى بن آدم ، وأبو ثور ، ولا نعلم أحدا خالف ذلك إلا إسحاق فإنه كـان يــرى أن إقــرار المــرأة جائز كإقرار الرجل ، ويقول : هي أثبت ، إقــرار ، وأولى بـان يقبــل قولها من الرجل ، لأن المرأة تزبى فتأتي بولد ، ونثبت نــسبه منــها وإن كان من زنا ، والرجل إذا زبى لم يثبت نسب الولــد منــه ، ولا يجـوز إقراره بولد زنا .

وحكى عن أصحاب الرأي ألهم قالوا: لا يجوز إقرار الرجل إلا بأربعة بالولد، والأب، والمرأة، والمولى، ولا يجوز إقرار المرأة إلا بثلاثة بالولد، إذا صدقها، وبالزوج، والمولى، ولا يجوز إقرارها بالولد إذا كان للمقر وارث (١) معروف، قالوا: فإذا لم يكن له وارث معروف، فأنا بخبر إقراره لمن أقربه سوى هؤلاء، ويدفع ماله إلى من أقربه.

 ⁽١) في الأصل " وراث " .

قالوا لأنا نجعل إقراره له بمترلة الوصية منه له من غير أن يثبت نسبه ، فإذا أقرت المرأة بابن لها ، وليس لها وارث معروف يعرف ، دفيع مالها إلى الذي أقرت به ، فإن كان لها زوج ، لم يحجب الزوج عن النصف بإقرارها ، ويعطى الزوج النصف ، ويدفع الباقي إلى ابنها ، لأن لها أن تضع ما لها حيث أحبت .

١٤ باب إقرار بعض الورثة بوارث لا يعرف

م ٢٣٤٢ - واختلفوا في الرجل يموت ويترك ورثة معروفين ، فيقر بعضهم بوارث لا يعرف ، فكان مالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وشريك يقولون : تقام الفريضة ، وليس المقر به فيهم ، وتقام والمقرب فيهم ، ثم تضرب إحدى الفريضتين في الأخرى ، فما بلغ قسم بينهم ، فينظركم نصيب المقر إذا كان للمقر به قسم ، وكم نصيبه إذا لم يكن فيهم ، فيخرج من يده فضل ما بينهما ، فيدفع إلى المقر به ، فإن لم يكن في يده فضل ، لم يدفع إلى المقر به شيئا ، لأنه إغا أقر له بسشيء في يدي غيره ، فلا يقبل إقراره على غيره ، وبه قال يحيى با آدم ، وأحد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وكان النعمان يقول: إذا كانا ابنين لرجل فتوفى [٢٤٠/١] ، فأقر أحدهما بأخ من أبيه ، يعطى المقر نصف ما في يديه ، وكان ابن أبي ليلمي يقول: يعطيه الثلث مما في يديه ، لأن أخاه الآخر قد ظلمه ، فلا يمدخل مظلمة ذلك على المقر ، ولا يثبت نسبه في قول واحد منهما .

وفيه قول ثالث : وهو إذا لم يثبت النسب لم يأخذ شيئا ، هذا قول الشافعي .

٤٢ باب ميراث الخنثي

قال أبو بكر:

م ٣٣٤٣ – أجمع كل من يحفظ من أهل العلم أن الخنثى يورث من حيث يبول ، إن بال من حيث يبول الرجل ورث ميراث رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث امرأة (١) .

وممن روى عنه أنه قال : إن الخنثى يرث من حيث يبول على بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، وهو قول أهل الكوفة ، وسائر أهل العلم ، ولا أحفظ عن مالك فيه شيئا : بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالكا عنها .

م ٢٣٤٤ و اختلفوا فيه إذا بال من حيث يبول الرجل ، ومن حيث تبول المرأة . فقالت طائفة : يورث من حيث يسبق البول ، كذلك قال سعيد بن المسيب ، وأحمد بن حنبل ، وإستحاق ، وحكى ذلك عن أصحاب الرأى .

وقالت طائفة: من أيهما خرج أكثر ورث به ، حكى هذا القول عن الأوزاعي ، ويعقوب ، وابن الحسن ، وقال النعمان: إذا خرج منهما معا فهو مشكل ، ولا أنظر إلى أيهما أكثر ، وحكى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكذا ، وحكى عنه أنه إذا أشكل ، أنه يعطيه أقل النصيبين .

قال أبو بكر بن عياش ، ويحيى بن آدم : إذا بال من حيث يبول الرجل ، وتحيض كما تحيض المرأة ، ورث من حيث يبول ، لأن في الأثر يورث من مباله ، وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعا ، لم يسبق أحدهما الآخر ، يكون مشكلا ، ويعطى من الميراث ميراث

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٩٨ رقم ٣٦٣ .

المرأة ، ويوقف الباقي بينه وبين سائر الورثة ، حستى يتبين أمسره ، أو يصطلحوا ، وبه قال أبو ثور .

م ٢٣٤٥ وقد اختلف أهل العلم في حكمه إذا أشكل .

فقالت طائفة: يورث نصف ميراث الذكر، ونصف ميراث الأنشى، روى هذا القول عن الشعبي، وبه قال الأوزاعي، وحكى إسحاق عن يجيى بن آدم أنه قال الذي كنا نقول على قياس قول الشعبي من اثني عشر سهما، للذكر سبعة، وللأنثى شمسة، لأن النصف للذكر لا شك فيه، وللأنشى الثلث لا شك فيه، ويبقى [٢٤١/١]ألف] سدس، فهو في حال للذكر، وفي حال للأنشى، ولا يدرى لأيهما هو، فهو بينهما نصفان.

وكان الشافعي يقول: لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول ، وبأن يكون مشكلا فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء ، فإذا كان نكح بواحد ، لم يكن له أن ينكح بالآخر ، ويرث ويورث من حيث يبول .

٤٣ باب ميراث الفرقى والقوم يموتون لا يدري من مات قبل

م ٢٣٤٦ – اختلف أهل العلم في توريث الغرقى ، والقـــوم يموتـــون لا يـــدري من مات قبل .

فقالت طائفة: يورث بعضهم من بعض ، يروى هذا القول عن عمر بسن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وإياس بسن عبد الله ، وبه قال شريح ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وعبد الله بسن عبد ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وشريك ، ويحيى بسن آدم ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال النخعي: يورث بعضهم من بعض إذا كان إخوان ولهما أم ، أميت أحدهما فورثته أمه الثلث ، وما بقى فلأخيه ، ثم يمات الآخر فورثته أمه الثلث من ماله خاصة ، سوى ما ورثه من أخيه الثلث ، مما بقى فلأخيه ، ثم يماتان جميعاً فترك أمها منهما الثلث وما بقى فللعصبة .

وقالت طائفة: يرث كل واحد منهما ورثته الأحياء ولا يورث بعصهم من بعض ، روى هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، واختلف عن الثوري .

قال أبو بكر: وتفسير قول من لا يورث بعضهم من بعض ، أحوان غرقا ، ولأحدهما ابن ، وللآخر ابنة ، وللابن جميع ما خلف أبوه ، ولابنة الآخر النصف ، وما بقى فلابن الأخ ، وتفسير قول من ورث بعضهم من بعض كان أخوين ماتا ، وأحدهما مولى لبني هلال ، والآخر مولى لبني سليم ، وخلف الهلالي عشرة دنانير ، وخلف السلمي مائة درهم ، فأميت الهلالي ، فتصير الدنانير التي تركها للسلمي ، ثم يميت السسلمي فتصير الدراهم التي تركها لأخيه الهلالي ، ثم يميتهما جميعاً ، فيورث كل واحد منهما ورثته الأحياء فتكون الدنانير التي تركها الهلالي لموالي السلمي ، والدراهم التي تركها السلمي الهلالي الموالي السلمي ، والدراهم التي تركها السلمي الهلالي المالي الموالي السلمي ،

وفي القول الآخر تكون الدنانير التي خلفها الهـــلالي لمواليـــه مـــن بـــني [٢٣٤/١] هلال ، والدراهم التي تركها السلمي لمواليه من بني سليم . قال أبو بكر : قول زيد بن ثابت ومن وافقه أصح ، وذلك لاحتمـــال

أن يكونا ماتا معا ، ومحال أن يكون هذا قد مات قبل ذلك ، ومات ذلك قبل هذا ، وإذا استحال كون ذلك بطل الحكم به .

٤٤ باب ميراث المكاتب

م ٢٣٤٧ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السيد إذا كاتب عبده كتابة صحيحة ، أنه ممنوع من كسبه ، واستخدامه إلا برضاه (١) .

م ٢٣٤٨ - وأجمعوا كذلك على أن ممنوع من أخذ ماله ، إلا مـــا يقبـــضه عـــن محل نجومه (٢) .

م ٢٣٤٩ - واختلفوا في الوقت الذي يجب له فيه الحريــة ، فــروى عــن ابــن مسعود أنه قال : إذا أدى قيمته فهو غريم لا يسترق .

وروى عن علي بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب ، ومسروان ، وعبد الملك بن مروان ألهم قالوا : إذا أدى النصف فلا رق عليه .

وروى عن شريح أنه قال : إذا أدى الثلث فهو غيرهم .

وفيه قول رابع: وهو أن المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ، أو يسرث بقدر ما أدى ، ويحجب بقدر ما أدى ، روى هدذا القسول عن على رواية ثانية عنه .

وفيه قول خامس : روى عن علي بن أبي طالب أنه قال : المكاتب تجـــري فيه العتاقة مع أول نجم يؤديه .

وفيه قول سادس : وهو أن المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ، وجــب أن يحتجب منه .

وفیه قول سابع : وهو أن المكاتب مملوك ما بقی علیه درهم ، روى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وزید بن ثابت ، وعائشة ، وبه قال ابن عمر ، وابن المسیب ، وعطاء ، وشریح ، والنجعی ، والزهري ، والقاسم ،

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /٩٨ رقم ٣٦٤ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٩٨ رقم ٣٦٥ .

وسليمان بن يسار ، وسالم ، وقتادة ، وابن شبرمة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي .

وبه نقول .

م • ٣٣٥- واختلفوا في المكاتب يموت وعنده وفاء لكتابته وفضل .

فقالت طائفة : إذا مات المكاتب وترك وفاء ، أخد مواليده مدا بقى من كتابته ، وما بقى كان لورثته أدى شديئا لسو لم يكن أدى شديئا ، هذا قول الثوري ، وروى ذلك عن علي ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاوية ، وشريح ، والحسن البصري ، وعبد الملك بن مروان ، والنجعي ، وطاؤس .

وفيه قول ثان : وهو أن عبد ما بقى عليه شيء ، لا يرث ولا يــورث ، هذا قول الزهري ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وروى ذلك عن على ، وعمر بن عبد العزيز .

33. باب [۱/۲٤۲/۱نف] في العبد يكون بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه وهو موسر

قال أبو بكر:

م ٢٣٥١ – واختلفوا في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه وهو موسر ، فكان ابن أبي ليلي ، وابن شبرمة ، والثوري يقولون : إذا أعتق أحد الـــشريكين فإن كان موسرا حين أعتقه ، عتق العبد كله وصار حراً ، وغرم لشريكه قيمة نصيبه في ماله ، والولاء كله له .

وقال مالك : إذا أعتق أحد الشريكين حصته من العبد ، عتقه نصيبه ولم يعتق نصيب الآخر ، حتى يقوم عليه حصة الذي لم يعتق ، ويؤمر بأدائها

إلى شريكه ، فإذا أداها عتق العبد كله ، وولاءه له ، وإنما يصير حسراً إذا أخذ ثمنه القيمة ، فأما قبل فلا .

وكان النعمان يقول: إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه وهمو مؤسر، فشريكه الذي لم يعتق بالخيار إن شاء أعتق كما أعتق ، ويكون السولاء بينهما ، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، فإذا أداها عتق ، وإن شاء ضمن لشريكه نصف قيمته ، ورجع شريكه بما ضمن على العبد ، فاستسعاه فيه ، فإذا أداه عتق ، وكان الولاء كله للمعتق ، والعبد ما دام يسعى بمترلة العبد في شهادته وحدوده .

وخالفه أصحابه فقالوا: بمثل قول الثوري ، وسائر أهل العلم ، وتركـــوا قوله منفرداً لا أنيس معه .

وكان الشافعي إذ هو بالعراق يقول بقول مالك: ثم قال بمــصر: فيهـا قولان: أحدهما كقول مالك، والثاني كقول الثوري، وكان عمرو بــن دينار، والزهري يقولان: حصة الذي لم يعتق على شريكه وهــو علــى حاله رقيق قبل التقويم.

وفي المسألة سوى هذه الأقاويل ثلاثة أقوال ، أحدهما : إن الذي لم يعتق على حصته ، وليس على المعتق شيء سوى ما أعتق ، إلا أن يكون الذي أعتق جارية نفيسة ، يغالي فيها ، وإذا كان ذلك فهو بمترلة الخيانة من المعتق للضرر الذي أدخله على شريكه ، هذا قول عثمان البتى .

وكان البتي يورث المعتق منه الشقص بقدر ما عتق منه ، ويقيم عليمه من حد الحر بقدر ذلك ، ويجعل له من عملمه ، وخدمته ، وكسسه بقدر ذلك ، فإن أصيب بجراحة خطأ جعلها على حساب ذلك من عتاقة ورق ، وإن أصيب كله بجناية خطأ كان الأمر [٢٤٢/١] فيه كذلك .

وروى عن طاؤس أنه قال في رجل أعتق نصف عبد كان له قال : يعتق في عتقه ويرق في رقه ، وروى عن ابن سيرين أنه قال في العبد يعتق منه الشقص قال : كان يقضي فيه بثلاث قضايا ، ولا يعتق من قضى بواحدة منهن ، كان منهم من يعتقه من يعتقه من بيت المال ، وبارك الله في ذلك الأمير .

٦٤ باب العبد يملكه الرجل بكماله فيعتق منه شقصاً

م ٢٣٥٢– واختلفوا في الرجل يكون له العبد فيعتق منه شقصا .

فقالت طائفة : عتق كله هذا قول قتادة ، والشوري ، والسشافعي ، ويعقوب ، ومحمد ، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، والشعبي .

وفيه قول ثان : وهو أن يعتق الرجل من عبده ما شاء ، هذا قول الحسن البصري ذكر الحسن ذلك عن على .

وفيه قول ثالث : وهو أن يعتق منه ما عتق ، ويستسمعى في الباقي ، وهو عبد ما دام يسعى ، فإذا أدى فعتق ، كسان ولاءه لمولاه ، هذا قول النعمان .

وفيه قول رابع: قال مالك: قال في رجل أعتق نصف عبد لــه، وهــو صحيح فلم يعتق عليه بقيته حتى مات، أترى نصفه الذي لم يعتق حــراً؟ قال: بل أراه رقيقاً.

٤٤ باب الحكم في الرجلين يكون بينهما العبد يعتق أحدهما نصيبه منه وهو معسر

م ٢٣٥٣ – واختلفوا في الشريكين في العبد يعتق أحدهما وهو معسر .

فقالت طائفة : لا يعتق من العبد إلا ما أعتق هذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، واحتجوا :

(ح ۱۰۱۲) بقول النبي ﷺ : إن كان موسرا ضمن ، وإن كان معسرا عتق منه فأعتق (۱) .

وقالت طائفة :إن كان معسرا سعى العبد في حصة شريكه ، حتى يــؤدي قيمته ، هذا قول الثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة .

م ٢٣٥٤ – واختلفوا في رجوع العبد بما سعى به على المعتق ، فأوجب ابـــن أبي ليلى ، وابن شبرمة للعبد الرجوع بما سعى فيه على المعتق ، لأنه الجـــاني المستهلك لحصة شريكه ، يعتقه حصته .

وكان يعقوب ، ومحمد يقولان : إن كان معسرا سعى العبد لـــشريكه ، وكان الولاء للأول ، ولم أرهـــم ردوا [٢٤٣/١لـف] العبـــد الـــسيد عما سعى .

م ۲۳۵۵ وقد اختلف في ميراث من نصفه حر ونصفه عبد ، فروينا عن علي أنه قال : يرث بقدر ما أدى ويحجب قدر مسا أدى ، فسإذا مسات رجل وترك ابنا نصفه عبد ونصفه حر ، ولا وارث له غيره ، يورث على هسذا القول نصف ميراث ابن ، لأنه لو كان حرا ورث المال ، ولو كان مملوكا

⁽۱) أخرجه "خ" في العتق ، باب إذا أعتق عبدا بين اثنين ، أو أمه بــين الـــشركاء ٥/٥-١٥٠ رقــم ا (١٥٠١) ، مــن حــديث رقــم ١ (١٥٠١) ، مــن حــديث ابن عمر .

لم يرث شيئا ، فله نصف الميراث ، فيكون عليه ثلاثة أرباع الحذمــة ، وبه قال أبو ثور .

وقال عطاء ، وعمرو بن دينار ، وأحمد : إذا أعتق أحدهما شطره وأمسك الآخر ، فإن ميراثه شطران بينهما ، وبه قال الشافعي ، وقال : لا يسرث من هذه صفته ، وقد حكى عن أنه قال : لا يرث ، ولا يورث .

وقال مالك : يرثه المتمسك بالرق ، واحتج بعض من يقول هذا القول : بألهم قد أجمعوا على أن أحكامه قبل أن يعتق أحكام العبيد ، ولا يزال كذلك حكمه حتى يجمعوا أو تدل حجة انتقال أحكامه .



29 – كتاب الولاء والمواربث

قال الله تعالى : ﴿ ادعوهـ م كَانهـ م هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهـ م فإخوانك م في الدين ومواليكم ﴾ الآية (١)

(ح ١٠١٣) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : الولاء لمن أعتق (٢) .

(ح £ 1 • 1) وقال : لعن الله من تولى غير مواليه ^(٣) .

(ح ١٠١٥) وقال : مولى القوم منهم (1) .

(ح ١٠١٦) وثبت أنه ﷺ لهي عن بيع الولاء وهبته (°) .

م ٢٣٥٦ - واختلفوا في بيع الولاء وهبته .

فقالت طائفة : لا يجوز بيع الولاء ولا هبته ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمر ، وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء ، وممن قال بأن بيع الولاء وهبته لا يجوز ، سعيد بــن

⁽١) سورة الأحزاب: ٥.

⁽٢) أخرجه "خ" في الصلاة ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد ١٠٥٥ رقم ٤٥٦ ، وقل ٤٥٦ وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في العتق ، باب بيان أن الولاء لمن أعتـــق ١١٤١/٢ رقـــم ٥ (١٠٤٤) ، من حديث عائشة .

⁽٣) أخرجه "خ" في الجزية ، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يــسعى بهــا أدناهــا ٢٧٣/٦ رقم ٣١٧٧ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ، و"م" في الحج ، باب فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة الح ٩٩٥/٢ وقم ٤٦٧ (١٣٧٠) ، من حديث على في حديث طويل .

 ⁽٤) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب مولى القوم من أنفسسهم ، وابن الأخست منسهم ٢٨/١٢
 رقم ٢٧٦١ ، من حديث أنس بن مالك .

⁽٥) أخرجه "خ" في العتق وفضله ، باب بيع الولاء وهبته ١٦٧/٥ رقم ٢٥٣٥ ، وفي الفـــرائض ، باب أثم من تبرأ من مواليه ٢٧/١٤ رقم ٦٧٥٦ ، و"م" في العتق ، بـــاب النـــهي عـــن بيـــع الولاء وهبته ١١٤٥/٢ رقم ١٦ (٢٥٠٦) ، من حديث ابن عمر .

المسيب ، وطاووس ، وإياس بن معاوية ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، والنعمان ، وصاحباه .

وفيه قول ثان : روينا أن ميمونة وهبت ولاء مواليها الكل من العباس ، وولاءهم اليوم لهم ، وان عروة ابتاع ، ولاء طهمان لورثة مصعب بن الزبير ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء : آذنت لمولاي أن يوالي من شاء فيجوز ؟ قال : نعم ، وعمرو بن دينار .

قال أبو بكر: بالسنة الثابتة أقول ، وهو قول عوام علماء الأمصار .

١ باب المملوك يعتق سائبة

(ح ١٠١٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : الولاء لمن أعتق (١) .

(ح ١٠١٨) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب (٢) .

م ٢٣٥٧ - وقال [٧٠٤٣/١] بجملة هذا الحديث كثير من أهل العلم .

م ٢٣٥٨ – واختلفوا في ولاء العبد الذي يقول له سيده : أنت حر ســـائبة لله ، أو سائبة لا ولاء لي عليك .

فقالت طائفة : إذا فعل ذلك بطل ولاءه ، وللعبد المعتق أن يــوالي مــن شاء ، فإن مات ولم يوال أحدا ، فميراثه للمسلمين ، وعقله عليهم ، كان

⁽١) تقدم الحديث برقم ١٠١٣ .

⁽Y) أخرجه الحاكم في المستدرك 1/٤ من حديث ابن عمر ، وقال : هـــذا حـــديث صــحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في مختصره وقال : صحيح ، ذكره الحافظ ابن حجر ، وفضل الكلام فيه ، راجع التلخيص الحبير ٢١٣/٤ ٢١ رقم ٢١٥١ .

ابن مسعود يقول: السائبة يضع ماله حيث شاء ، وعن عمر بن عبد العزيز أن ميراثه للمؤمنين ، ويعقلون عنه جميعاً (١) ، وقال عطاء: "كنا نعلم إذا قال: أنت حر سائبة ، فهو يوالي من شاء ، وهو مسيب وإن لم يقل والي من شئت " (٢) ، وقال الزهري: يعقل عنه السلطان ويرثه ، وقال مرة: ميراثه في بيت مال المسلمين هم يرثونه ، ويعقلون عنه . وكان الشعبي ، والنخعي يقولان: لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته . وقالت طائفة: ليس له أن يوالي أحدا ، وولاءه لجماعة المسلمين ، وعقله وقالت طائفة: ليس له أن يوالي أحدا ، وولاءه لجماعة المسلمين ، وعقله عليهم ، هذا قول مالك بن أنس ، وكان عطاء يقول: إذا لم يوال السائبة أحدا حتى مات ، دعى الذي أعتقه إلى ميراثه ، فإن قبل فهو أحق به ، وإلا ابتيع به رقابا ، فأعتقت ، وبه قال عمرو بن دينار ، وروى عن ابسن عمر أنه أتى بمال من موالي مولى له فقال: إنا كنا أعتقناه سائبة ، فأمر أن يشتوى به رقابا أي يعتقو لها .

وقالت طائفة : المعتق سائبة كالمعتق غير سائبة ، والولاء لمن أعتق هذا قول الحسن البصري ، والشعبي ، وابن سيرين ، وراشد بن سعد ، وحمزة بــن حبيب ، والشافعي .

وبه نقول ، وذلك لدخول السائبة في جملة قول النبي ﷺ: " الولاء لمسن أعتق ، واختلفت الأخبار عن الصحابة ، والسنبي ﷺ حجمة الله عُلمى الخلق ، وقد دل شراء ابن عمر رقابا بالمال ، على أنه كان يرى المال له ، أذلوا لم يكن كذلك ، ما اشترى بما لا يملك رقابا .

⁽١) روى له "عب" من طريق سليمان بن موسى عنه قال : ٢٧/٩ رقم ١٦٢٢٧ .

⁽٢) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٢٩/٩ رقم ١٦٢٣٦ .

٢- باب المسلم يعتق عبده النصراني يعتق العبد المسلم

(ح ١٠١٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : الولاء لمن أعتق (١) .

(ح ١٠٢٠) لقول النبي ﷺ : لا يوث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم (٢٠ .

م ٢٣٥٩ – فإن أسلم المعتق ، ثم مات ، ورثه مولاه المعتق ، وهذا قول الشافعي ، وأهل العراق ، وقد روى عن عمر بسن عبسد العزيسز أن مسولى لسه نصرانيا [٤/١٤٤/الف] مات ، فأمر بماله فأدخله بيت المال ، ولم يرثسه ، وبه قال الأوزاعي .

وإذا اشترى النصراني عبدا مسلما ، أو كان له عبد نصراني ، فأسلم بيع عليه ، فإن أعتقه ، فالعتق جائز ، وولاءه له لقول النبي على : الولاء لمسن أعتق ، فإن مات المعتق ، ومولاه على دينه ، لم يرثه لقول السنبي يلى : لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر ، وميراثه لجماعة المسلمين ، إلا أن يكون لمولاه عصبة مسلمون ، فإن أقرب الناس مسن عصبة مسولاه يرثه ، ويكون المولى ما دام على النصرانية في معنى من قد مسات ، فان أسلم المولى المعتق ، ثم مات المولى المعتق ، ورثه بسالولاء ، هسذا قسول الشافعي ، وأهل العراق .

⁽١) تقدم الحديث برقم ١٠١٣ .

۲) تقدم الحديث برقم ۲۰۰۳.

وكان مالك بن أنس يفرق بين المسلم يعتق العبد النصراني ، وبين النصراني يعتق العبد المسلم ، كان يقول : إذا أعتق المسلم النصراني ، فإنه يرثه مولاه المسلم لأنه قد كان مولاه ، ولأنه كان يصلح له بملكه ، وإنما منع النصراني أن يرث المسلم إذا أعتقه ، لأنه لا ينبغي للنصراني أن يملك مسلما ، مخين أسلم كان ينبغي أن يباع عليه ، فإن أعتقه جاز ما صنع ولم يملك شيئا من ولائه ، ولأن المسلم ينبغي له أن يملك النصراني ، فإن أعتقه فهو مولاه ، فإذا أسلم ورثه .

قال أبو بكر: ولو أن رجلا مسلما أعتق عبدا له مسلما ، ثم ارتد المعتق عن الإسلام ، ولحق بدار الحرب فسبى ، واشتراه رجل مسلم ، فأعتقه ، كان شراءه باطلا ، لان الحر المسلم لا يرجع رقيقا أبداً ، وعلى الإمام قتله إن ثبت على الارتداد ، فإن تاب ورجع إلى الإسلام ، فهو مسلم ، وولاءه للمعتق الأول .

(ح ١٠٢١) لقول النبي ﷺ: " من بدل دينه فاقتلوه " (١) .

دخل في عموم هذا الحديث الرجل والمرأة .

وفرق أصحاب الرأي بين الأمة والعبد فقالوا في العبد كما قلنا ، وقـــالوا في الأمة : إنما مولاة له ، وانتقض الولاء الأول للرق الذي حدث فيها .

م • ٢٣٦٠ وقال أصحاب الرأي في المرأة ترتد عن الإسلام : تحبس إذا كانت في دار الإسلام ولا تقتل ، فإن لحقت بدار الحرب ، ثم سبيت استرقت .

⁽۱) أخرجـــه "خ" في الجهـــاد ، بـــاب لا يعـــذب بعـــذاب الله ۲۹/۱ رقـــم ۳۰۱۷ ، وفي استتابته المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتـــدة واســـتتابتهم ۲۹۷/۱۲ رقـــم ۲۹۲۲ ، مـــن حديث ابن عباس .

قال أبو بكر : فتركوا ظاهر قول رسول الله ﷺ : مــن بـــدل دينـــه فاقتلوه ، وأوجبوا عليها حبسا ، لا يجب إلا بحجة .

٣ باب [٢٤٤/١] العتق في دار الحرب

م ٢٣٦١ - وإذا عتق الرجل من أهل الحرب وهـو كـافر ، عبداً لـه في دار الحرب ، ثم أن عبده أسر ، فاشتراه رجل من المسلمين في دار الإسـلام ، فأعتقه ، فقد ذكر بعض أصحابنا أن هذه المسألة تحتمــل ثلاثــة أجوبــة أحدها : أن الولاء للمعتق الأول ، والثاني : أن الولاء للمعتق الثاني هــذا قول أصحاب الرأي ، والثالث : إن كل واحد منهما معتق ثابت العتق ، قول أصحاب الرأي ، والثالث : إن كل واحد منهما أحق بأن يحكم وقد حكم النبي على بالولاء لمن أعتق ، فليس واحد منهما أحق بأن يحكم له بالولاء من الآخر ، فولاءه لهما جميعاً ، قال وهذا أصح الأجوبة . وبه أقه ل .

م ٢٣٦٦ - ولو أن عبدا أسلم في دار الحرب ، ثم خرج مسلما إلى دار الإسلام ، فهو حر ، وهو بمترلة حر من أهل دار الحرب جاء مسلما ، فميراثه إن مات للمسلمين ، وليس هو مولا لأحد دون أحد ، وليس له أن يوالي في قول مالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والشافعي .

وقال أصحاب الرأي : هو حر ، وله أن يوالي من شاء ، وهو بمترلة حـــر من أهل دار الحرب جاء مسلما ، فله أن يوالي من شاء .

قال أبو بكر:

(ح ۱۰۲۲) وقد روى عن النبي ﷺ أنه أعتق يوم الفتح ويوم الطائف من خرج إليه من عبيد للمشركين (١) .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٥٨٥ .

- م ٢٣٦٣ وبمذا قال الأوزاعي .
- وقال الثوري: لا يرد عليه ، وولاءه للمسلمين .
- م ٢٣٦٤ فإن جاء السيد فأسلم ، ثم جاء العبد فأسلم رد إلى سيده ، وقال الأوزاعي مثل ذلك .

قال أبو بكر:

- م ٢٣٦٥ وإذا خرج الرجل من أهل دار الحرب فاشترى عبدا وأعتقه ، ثم رجع المولى المعتق إلى دار الحرب ، فأسر واسترق ، فإنه عبد لمن اشتراه أو صار إليه ، والمعتق الذي أعتقه مولى ، ولكن لا يرثه ما دام عبداً ، وميراثه في بيت المال .
- م ٣٣٦٦ واختلفوا في عقله فقال أصحاب الرأي : عقله على نفسه ، لا يعقـــل عنه بيت المال ، لأن عقله معروف .
 - وقال غيرهم : عقله على بيت المال كما أن ميراثه لهم .
- وقال آخر : لا يعقل عنه بيت المال ، وليس عليه أن يعقل عن نفسه ، لأن الدية إنما تجب على العاقلة ، وإذا لم تكن عاقلة بطلت الدية .

قال أبو بكر:

م ٢٣٦٧ - ولو أن هذا المولى الذي أسر اشتراه مولاه الذي كان أعتقه صدار عبدا له ، والولاء على حاله ، فإن هو أعتقه صار كل واحد منهما مدولي صاحبه ، لأنه كل واحد منهما معتق لصاحبه ، فإن مات أحدهما ولا وراث له غيره ، ورثه إذا كانا مسلمين .

قال أبو بكر:

م ٢٣٦٨ - وإذا أعتق الرجل من أهل دار [٥/١ ٢/ألف] الحرب عبدا ، فــالعتق جائز وولاءه له ، فإن أسلم عبده الذي أعتقه بعد ما أعتقه وخرج إلى دار

الإسلام ، فهو مولى له على حاله ، غير ألهما لا يتوارثان ، لأن الكافر لا يوث المسلم .

م ٢٣٦٩ - فإن أسلم مولى وخرج إلى دار الإسلام مسلما ، ثم مات المعتـــق ولا وارث له غيره ورثه ، وفي قول أصحاب الرأي : لا يكون مولى له ، لأن العتق والولاء في دار الحرب باطل .

قال أبو بكر : فإن بطل العتق وجب أن يكون عبدا كما كان ، وإن كان صار حرا ، فله أن يوالي من شاء ، فالولاء للمعتق لقسول رسول الله على الولاء لمن أعتق ، ولا حجة مع من أبطل العتق في دار الحرب .

مسألسة

قال أبو بكر:

م • ٢٣٧- أجمع أهل العلم على أن المسلم إذا أعتق عبداً مسلماً ، ثم مات المعتق ولا وارث له ، ولا ذو رحم ، أن ما خلف لمولاه الذي أعتقه ، فإن مات المولى المعتق ، ثم مات المولى المعتق ، ولا وارث له ، ولا ذو رحم ، فال كان للمولى المعتق يوم يموت المولى المعتق أولاداً ذكوراً وإناثاً ، فمال لذكور ولد المعتق دون إناثهم ، لأن النساء لا يرثن من الولاء ، إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن (1) ، في قول عامة العلماء .

وممن حفظنا ذلك عنه الشعبي ، وابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وبه قال مالك ، الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ولا نعلم أحداً خالف ما قلناه ، ولا قال بغيره ،

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ٩٩ رقم ٣٦٦ .

إلا طاووس ، فإنه قال : ترث النساء من الولاء ، وكان يورث البنت من ولاء موالي الأب (١) .

وقد روي عن عمر ، و علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ألهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن .

قال أبو بكر : كان ابن عمر يرث موال عمر دون بنات عمر .

قال أبو بكر : وبقول جمل الناس أقول .

٤ باب إحراز المرأة ولاء من أعتقت

قال أبو بكر:

- (ح ١٠٢٣) ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال : " الولاء لمن أعتــق " وأصل ذلك قول النبي ﷺ لعائشة في قصة بريرة : الولاء لمن أعتق (٢) .
- (ح ٢٤٠١) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال : تحرز المرأة ثلاث مواريث ، عتيقها ، ولقيطها ، وابنها الذي لا عنت عليه (٣) .

قال أبو بكر:

م ٢٣٧١ - ولا أعلمهم يختلفون إن ولاء من أعتقت المرأة لها ، لقول النبي على : الولاء لمن أعتق .

⁽۱) روی له "عب" عن ابن طاؤس عنه قال : سئل عن رجل مات وترك أمة أمه ، ولم يترك وارثا ، قال : تشتري من ماله ، ثم تعتق ، وترثه ٣٣/٩ رقم ٦٦٢١٦ .

⁽۲) تقدم الحديث برقم ۱۰۱۳.

⁽٣) أخرجه "د" في الفرائض ، باب ميراث ابسن الملاعنــة ٣٢٥/٣ رقــم ٢٩٠٦ ، و"جــه" في الفرائض ، باب تحوز المرأة ثلاث مواريث ٩١٦/٢ وقم ٢٧٤٢ ، و"ت" في الفرائض ، باب ما يرث النساء من الولاء ٣٩/٤ رقم ٢١٢٢ ، من حديث وائلة بن الأسقع ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، لا يعرف إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن حرب .

٥ باب ميراث [١/٢٤٥/١] ولاء من اعتقت المرأة بعد وفاتها

م ٢٣٧٧ – اختلف أهل العلم في المسرأة تعتسق عبسدا ، ثم تمسوت المعتقسة ، فتخلف ذكورا وإناثا ، وعصبة من قبل أبيها ثم تموت ، ويموت مولاهسا الذي أعتقه ، ولا وارث غير هؤلاء .

فقالت طائفة : ماله لعصبتها دون ولدها ، لأهم الذي يعقلون عنها وعن مواليها فكما يعقلون عنها وعن مواليها كذلك يرثون مواريثها .

واحتجوا بما روي عن علي حين خاصم الزبير في موالي صفية ، فرأي ألهم أحق بولائهم من الزبير ، لألهم عصبتها والزبير ابنها .

وفيه قول ثان : وهو أن ذكور ولد المرأة المعتقة أحق بولاء الموالي ومواريثهم من عصبتها ، روى هذا القول عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالولاء للزبير وولده ، حتى لعنوا ، والعقل على على (1) ، وهو قول الشافعي ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد .

وفي قول الزهري ، وقتادة : يكون الولاء لأولادها ، فإذا انقرضوا كان الولاء لعصبة أمهم ، وبه قال الثوري ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الوأى .

وفيه قول ثالث: وهو أن ولاء مواليها يكون للذين ورثوا الذكور ، ولبني بنيها ، فإذا انقرضوا لم يرجع الولاء إلى عصبة المرأة ، ولكنه يكون لعصبة ولدها الذي ورثوا ولاءها ، لان ولدها قد أحرزوا ولاءها كما أحسرزوا ميراثها ، واحتجوا :

⁽۱) روى له سعيد بن منصور في السنن من طريق إبراهيم عن عمر ٧٤/١ رقــم ٢٧٤ ، وكــذا "عب" ٣٥/٩ رقم ١٦٢٥٥ .

(ح 1 • ٢ °) بحديث روي عن النبي ﷺ أنه قال : " ما أحرز الولد أو الوالد فهو بعصبته من كان " (١) .

وبشيء روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : الولاء شعبة من الـــرق ، فمن أحرز الولاء أحرز الميراث .

وقال الثوري: إذا انقرض ولدها رجع الولاء إلى عصبة المرأة .

وفيه قول رابع: روى عن الشعبي أنه قال: إذا ماتت المسرأة وتركست موالي، فالميراث لولدها، والعقل عليهم، وكان ابن أبي ليلى يقضي به.

قال أبو بكر : وقول عامة العلماء : أن ولاء الموالي لــذكور ولــدها ، والعقل على العصبة .

م ٣٣٧٣ – وقد أجمعوا على أن الرجل يرثه إخوانه ، وإن جنى جناية كان العقـــل على العصبة دون من ورثه .

وفي المعتقة نفسها بيان ذلك ، وذلك لأن مولاها لو مات ورثتــه ، ولــو جنى المولى جناية كان على عصبتها دولها .

٦- باب الولاء للكبر وتفسيره

قال أبو بكر:

م ٢٣٧٤ – وإذا مات الرجل وترك ابنين ، وترك مولى ، [٢٤٦/١] فسإن ولاءه بينهما ، فإن مات أحدهما وخلف أبنا ، ثم مات المولى ففي قول من يجعل الولاء للكبر ميراث المولى لابن الميت ، دون ابن أخيه ، ومن قال إن

⁽۱) أخرجه "د" في الفرائض ، باب في الولاء ٣٣٢/٣ رقم ٢٩١٧ ، و"جه" في الفرائض ، بـــاب ميراث الولاء ٩١٣/٣ وقم ٢٧٣٢ ، من حديث عبد الله بـــن عمـــرو ، في حـــديث طويل ، و"حم" ٢٧/١ ، فذكره مختصرا .

الولاء للكبر عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وروي عن على ، وزيد بن ثابت ، وبه قال طاووس ، وعطاء ، والزهري ، وابن سيرين ، وقتادة ، وأبو الزناد ، وابن نشيط ، والثوري ، ومالك ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، ويعقوب ، ومحمد ، وقال أحمد ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وعثمان ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود .

وهكذا نقول ، وهو قول أكثر الناس ، أحمد يقوله .

وفيه قول ثان : وهو أن الولاء يورث كما يورث المسال ، فمسن أحسرز الميراث أحرز الولاء ، روى عن ابن الزبير أنه قال : يجوز الولاء من يجوز الميراث ، وكان شريح يقول : يجري الولاء مجرى المال .

قال أبو بكر:

م ٧٣٧٥ فإذا مات الرجل وترك ثلاثة بنين ، ثم مات البنون الثلاث ، وتسرك أحدهم ابنين ، والثاني ثلاث بنين ، والثالث أربع بنين ، ثم مسات المسولى المعتق ، فإن مال المولى مقسوم بينهم على تسعة أسهم ، لكل واحد منهم سهم ، كما لو مات الجد المعتق في هذا الوقت يورثوه على هذا المثال . ولو ظهر للجد مالك كان للابنين الثلث ، وللثلاثة الثلث ، وللأربعة الثلث ، وذلك حصة كل فريق منهم على ما ورثوه عن آبائهم من المسال الذي كانوا استحقوه ميراثا عن الجد .

وفي القول الآخر : يكون قسم ما ورثوه عن مولاهم المعتق ، كما ذكرناه مما يستحقون عن الجد لو ظهر له مال .

م ٢٣٧٦ – واختلفوا في المعتق إذا ترك أباه وابنه ، ثم مات المعتق ، فقال النخعي ،

والأوزاعي ، وعبيد الله بن الحسن ، وأحمد ، وإسحاق ، ويعقوب : لأبيه سدس الولاء ، وما بقى فلابنه .

وقال عطاء ، والحسن البصري ، والسعبي ، والحكم ، وحمد ، وقال عطاء ، والخمسان ، وقتادة ، والزهري ، ومالك ، والشوري ، والسفافعي ، والنعمان ، ومحمد : ما ترك المولى المعتق لابن مولاه ، وليس لأبيه شيء ، لأن الابسن أقرب العصبة .

مسألية

م ٢٣٧٧ – فإن ترك جده أبا ابنه ، وابن ابنه ففي قول من قال : إن الابن أقرب العصبة ، المال للابن أو لابن الابن دون الجد .

وفي القول الأول الذي بدأنا بذكره ،للجد السدس ، وما بقى فللابن .

م ٢٣٧٨ – وقال إياس بن معاويـــة في رجـــل مـــات وتـــرك جــــدة ، وابنـــة [٢٣٧٨ ، ومولى له ، قال : الولاء للابن .

م ٢٣٨٠ - فإن مات المعتق وترك أباه ، وإخوته لأبيه وأمه ، أو لأبيه ، ثم مـــات المعتق ، فالمال للأب دون الأخوة ، ولا أعلمهم يختلفون فيه .

م ٢٣٨١ – فإن ترك أباه ، وثلاثة أخوة متفرقين ، فالمال لمالاب خاصة ، دون الأخوة .

فإن مات الأب قبل المعتق ، ثم مات المعتق ، فالولاء للأخ من الأب والأم .

فإن مات الأخ من الأب والأم ، وترك ابنا ، ثم مات المعتق ، فالولاء للأخ من الأب .

فإن مات الأخ من الأب ، وترك ابنا ، فالمال لابن الأخ من الأب والأم ، الجواب في هذه المسألة في قول من يرى الولاء للكبر ، هكذا تـــذكر (١) أبدا عند موت المولى المعتق ، من كان يرث المعتق من عصبة لو مـــات في ذلك الوقت ، فاجعل المال له .

م ٢٣٨٢ – وإن ترك جده ، وأخاه لأبيه وأمه ، فالمال للجد في قول من جعل الجد أبا ، وبه قال الزهري ، وإسحاق .

وبه نقول .

وقالت طائفة : المال بين الأخ والجد نصفان ، هذا قول عطاء ، والليث ابن سعد ، ويحيى الأنصاري ، ومال إلى هذا القول الأوزاعي .

وقالت طائفة : الأخ أحق بولاء الموالي من الجد ، وبنو الأخ أحق ، وبنو بنو الأخ أحق ، وبنو بني الأخ أحق بولاء الموالي من الجد ، هذا قول مالك بن أنس ، وحكسى الشافعي القولين .

م ٣٣٨٣ – وقد أجمعوا في باب المواريث ، أن الجد أولى بالميراث من ابسن الأخ ، لأنه أقرب ، وجب أن يكون كذلك في باب الولاء .

٧ باب جر الولاء

قال أبو بكر:

⁽¹⁾ كذا في الأصل ، وفي حاشية المخطوطة " تنظر " .

م ٢٣٨٤ – اختلف أهل العلم في مملوك نكح حرة مولاة لقوم ، فأولدها أولادا ، م عتق الأب فقال أكثر أهل العلم : يجر الولاء إلى مواليه ، روي هذا القول عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الله ، وزيد بن ثابت ، والزبير بن العوام ، ومروان بن الحكم ، وبه قال ابن المسيب ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث بن سعد ، والسفعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن ولاءهم لأهل أمهم ، كـــذلك قـــال عطـــاء ، وعكرمة بن خالد ، ومجاهد ، والزهري .

م ٢٣٨٥ - واختلفوا في الجد هل يجر ولاء ولد ابنه أم لا ؟ فقال الشافعي : يجر الولاء ، ويرثهم ما دام أبوهم عبدا ، فإن أعتق أبوهم رجع الولاء إلى مواليه ، وإن مات وهو عبد ، كان الولاء والميراث للجد .

وقال النعمان: لا يجر الجد الولاء، وبه [٢٤٧/ألف] قال يعقوب، ومحمد، أرأيت لو أعتق أبوهم بعد ذلك كان أبوهم يجر الولاء أم لا ؟ أرأيت لو أسلم جدهم، وأبوهم كافر، وهم صغار في حجر أبسيهم، أيكونون مسلمين، ياسلام جدهم ؟ فإن كان الأب يحجبهم من ذلك، فإن الجد من الولاء أبعد.

وفرق آخر بين الولاء وأمر الإسلام ، فقال : أرأيتم لو أن جنيناً مات وله أب عبد وجد حر ، هل يرثه جده أم لا ؟ فإن قالوا : ميراثه لجده ، قيل لهم : فإن كان جده مسلماً وأبوه كافراً ، هل يكون مسلماً بإسلام جده ، كما يكون مسلماً بإسلام أبيه ؟ فإن قالوا لا يكون مسلماً بإسلام جده ،

ولا يقوم جده في الإسلام مقام أبيه ، وليس الإسلام من باب المواريث في شيء ، قيل لهم : وكذلك ليس الإسلام من باب جر الولاء في شيء .

٨ باب توريث الموالي مع ذوي الأرحام الذين ليسوا بعصبة

م ٢٣٨٦ – اختلف أهل العلم في الرجمل يموت ويتسرك مواليه السذين أعتقوه ، وأصحاب فرائض لا يستوعبون المال ، وتسرك ذوي أرحامه وليسوا بعصبة .

فقال أكثر أهل العلم: ما فضل عن ماله عن أهل الفرائض فلمواليه إليه الذين أعتقوه ، دون ذوي أرحامه الذين ليسوا بعصبة ، روي هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال الزهري ، ومالك ، وأهل الحجاز ، وأبن أبي ليلى ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة ، وكذلك قال الأوزاعي ، وأهل الشام ، والشافعي ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يعطي الولاء مع الرحم شيئاً ، روي ذلك عن على ، ومسروق ، والشعبي ، والنخعي .

قال أبو بكر: ولا أحسب ذلك يثبت عنهم، وقد احتج بعض من يقول بالقول الأول بالأخبار التي جاءت عن النبي في أنه جعل السولاء نسسباً ثابتاً ، أقام المولى مقام العصبة فقال: "السولاء لمن اعتق "(۱)، وقال: "مولى القوم من أنفسهم "(۱)، وحرم على مواليه من الصدقة ما حرمه على نفسه، وأجمعت العلماء على أن المولى المعتق يعقل عن مواليه الجنايات التي يحملها العاقلة، وأقاموا مقام العصبة، فلما جاءت الأخبار

⁽١) تقدم الحديث برقم ١٠١٣ .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ١٠١٥

بأن حكم المولى حكم ابن العم والرجل من العشيرة ، ثبت بذلك أنه أحق بالمال من ذوي الأرحام الذين ليسوا بعصبة ، ولا هم أصحاب الفرائض ، لأن النبي على قال : " من ترك مالاً فللعصبة " (١).

٩- باب الرجل يسلم على يدي الرجل [٧/٢٤٧/ب]

قال أبو بكر:

م ٢٣٨٧- اختلفوا في الرجل يسلم على يدي الرجل .

فقال كثير من أهل العلم: لا يكون بإسلامه على يدي الرجل مولى لــه، هذا قول مالك، والأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى، والــشافعي، روي ذلك عن الحسن البصري، والشعبي.

وبه نقول ، لأن النبي على قال : " الولاء لمن اعتق " ، وفيه دليل على أن الولاء لا يكون إلا لمعتق .

وفيه قول ثان : روي عن النخعي أنه قال : إن الرجل إذا أسلم على يدي الرجل ووالاه فإنه يرثه ويعقل عنه ، وله أن يتحول عنه إلى غيره ما لم يعقل عنه ، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه إلى غيره ، وهذا قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد ، وقالوا : إذا لم يواليه لم يعقل عنه ولم يرثه .

وقال حماد بن أبي سليمان : له أن يتحول عنه إلى غييره إن شهاء مها لم يعقل عنه ، ولم يرثه ، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول إلى غييره ، وقد روي عن تميم الداري حديث قال به إسحاق ، ورفعه المشافعي ، وأحمد بن حنبل .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٩٧.

(ح ٢٦٠٦) أن النبي ﷺ قال: " من أسلم على يدي رجل فهو مولاه " (١). وقد دفع هذا الحديث قوم بعلل احتجوا بحا قد ذكرها في غيير هذا الموضع (٢).

١٠ باب ميراث اللقيط

م ٢٣٨٨ – أكثر أهل العلم يقولون: اللقيط حر هكذا قسال السشعبي، والحكم، وهماد بن أبي سليمان، والشوري، ومالك، والسشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وبه نقول ، وذلك لأن أصل الناس الحريسة ، إلا أن يسسترق أهسل دار الحرب ، وليس يخلو اللقيط من أحد أمرين ، إما أن يكون حسراً ولا رق عليه ، أم يكون ابن أمة قوم ، فليس لمن التقطه أن يسترقه .

⁽۱) أخرجه " عب " في كتاب أهل الكتاب ، " باب من أسلم على يد رجل فهو مولاه " ٢٠ / ٣ رقم ٩٨٧٢ ، وفي كتاب الولاء ، " باب النصراني يسلم على يسد رجل " ٩ / ٣٩ رقم ٦٧٧٢ ، فذكره بهذا اللفظ .

وكذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٣٢٣ رقــم ٧٧٨١ مــن حــديث أبي أمامــة ، وذكره الهيثمي وقال : رواه الطبراني وفيه معاوية بن يحيى الــصدفي وهــو ضــعيف ، مجمــع الزوائد ٥/ ٣٣٤.

أما حديث تميم الداري بلفظ: هو أولى الناس بمحياه ومماته ، فقد أخرجه أصحاب السنن ، وذكره "خ" في الفرائض " باب إذا أسلم الرجل على يديه تعليقاً " قال : ويذكر عن تميم الداري رفعه ، قال هو أولى الناس بمحياه ومماته ، وقال : واختلفوا في صحة هذا الخبر ١٢/ ٥٤ وفصل الكلام الحافظ ابن حجر في الفتح ١٢/ ٢٤ - ٤٧ ، والحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داؤد ٤/ ١٨٤ - ١٨٧ رقم الحديث ٢٧٩٨ .

 ⁽٢) راجع الأوسط القسم المخطوط ٣/ ١٥١/ ألف .

وقال إسحاق من بين أهل العلم: ولاء اللقيط للذي التقطه ، واحتج فيه بحديث لا يثبت ، وبحديث أبي جميلة عن عمر أنه قال : هو حر ، ولاءه ونفقته من بيت المال .

قال أبو بكر : أبو جميلة هو رجل مجهول ، لا تقوم بحديثه حجة .

١١ـ باب الرجل يعتق عبده ثم يموت المعتق ولا يدع وارثآ غير مولاه الذي أعتقه

قال أبو بكر:

م ٢٣٨٩ - اختلف أهل العلم في المولى المعتق يموت ، ولا يدع إلا مولاه الــذي أعتقه ، فكان إسحاق ، وسليمان بن داؤد ، وأبو خيثمة يقولون : يرثه ، وقد روي معنى قولهم عن عمر بن الخطاب [٢٨/١الف] ، وكان أحمــد يجيز أن يقول بحديث عوسجة عن ابن عباس ، وأصــحاب الــرأي ، ولا يورثون المولى من أسفل .

وقد احتج بعض القائلين بالقول الأول:

(ح ۱۰۲۷) بحديث ابن عباس أن رجلا مات ، فلم يجد له وارثا فدفع النبي ﷺ ميراثه إلى مولى أعتقه الميت (١) .

(ح ۱۰۲۸) وبأن في الحديث : أن الولاء لحمة كلحمة النسب (۲) . فكان نسبا ، كان القياس أن يكون وارثا كما كان مورثا .

⁽۱) أخرجه "د" في الفرائض ، باب مسيراث ذوي الأرحسام ٣٧٤/٣ رقسم ٢٩٠٥ ، و"جسه" في الفرائض ، باب من لا وارث له ٢٩٥/ ورقسم ٢٧٤١ ، و"ت" في الفسرائض ، بساب في ميراث المولى الأسفل ٣٤/٤ رقم ٣١١٣ ، وقال : هذا حديث حسن ، وراجع محتصر سسنن أبي داؤد للمنذري ٤/٥/٤ رقم ٢٧٨٥ .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ١٠١٨ .

١٢ باب عتق الرجل عن غيره بأمره وغير أمره

قال أبو بكر:

م • ٣٣٩- واختلفوا في ولاء من يعتقه المرء عن غيره بأمره وغير أمره ، فـــروي عن الحسن أنه قال في رجل أعتق عن أبيه مملوكا قال : الولاء لجميع ورثة أبيه ، وهذا على مذهب مالك ، والماجشون ، وبه قال أبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو أن الولاء للمعتق إذا كان ذلك بغير أمير المعتق عنه ، هذا قول الأوزاعي ، وإسحاق ، والشافعي ، وفي قــول الــشافعي : إذا أعتقه عنه بأمره ، فالولاء للآمر قال : وإعتاقه عنه بــأمره كقبــضة مــا وهب له ، وبه قال أبو ثور .

م ٢٣٩١ – وكان الشافعي يقول في امرأة اشترت أباها ، فأعتقته ، فمات الأب وخلف ابنته التي أعتقته ، وأختا لها منه : أن لهما الثلثان بالنسب ، والثلث للتي أعتقته بالولاء ، وكذلك قال أحمد ، وإسحاق . وبه نقول .

١٣ باب الرد ومواريث ذوي الأرحام

م ٢٣٩٢ – اختلف أهل العلم فيمن مات وترك من له سهم معلوم ، غير الـــزوج والمرأة ، ولم يدع عصبة إلا ذوي الأرحام ، لا فرض لهـــم منـــصوص في كتاب الله .

فقالت طائفة: المال كله لمن له سهم معلوم مسمى ، وليس لمن لا سهم له بشيء ، روينا عن ابن مسعود أنه قال: ذو السهم أحق ممن لا سهم له ، وبه قال الثوري ، وأهل العراق ، وقال أحمد كما قال ابن مسعود .

روينا عن علي بن أبي طالب أنه كان يرد على كل ذي سهم إلا الـــزوج والمرأة .

وروينا عن عبد الله أنه كان لا يرد على المسرأة ، ولا علم السزوج ، ولا على أخ [٢٤٨/١] لأم مع أم ، ولا على أخت لأب مع أخمت لأب وأم ، ولا على جدة إلا أن لأب وأم ، ولا على بنت ابن مع ابنة الصلب ، ولا على جدة إلا أن يكون غيرها .

وقالت طائفة : يعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ، ويجعل ما فضل مسن المال في بيت مال المسلمين ، روينا هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال مالك وأهل المدينة ، والأوزاعي وأهل الشام ، وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، لأن الذي يعقل عنه جناياته بأنه إذا لم يكن عصبة على بيت المال ، فكما يعقلون عنه فكذلك يأخذون ماله .

١٤ـ مسائل في باب الرد

م ٣٣٩٣ – إذا مات الرجل وترك ابنته ، ولا وارث له غيرها ، فالمال لها في قول علي ، وعبد الله النصف ، بالفرض لها ، والباقي رد عليها بالرحم . وفي قول زيد : للابنة النصف ، وما بقى فلبيت المال .

م ٢٣٩٤ – وكذلك أن ترك بنت ابن ، أو أمــا ، أو جــدة ، أو أختــا لأب ، أو أختا لأم ، فالمال كله لأي هؤلاء انفرد بــالميراث ، في قـــول علـــي ، وعبد الله . وفي قول زيد لها فرضها ، وما بقى لبيت المال .

م و ٢٣٩ – فإن ترك أما ، وابنتين للأم السدس ، وللابنتين الثلثان ، ومما بقــــى رد عليهم على قدر سهامهم في قول علي ، وعبد الله .

وفي قول زيد : للأم السدس ، وللابنتين الثلثان ، وما بقى لبيت المال .

م ٢٣٩٦ فإن ترك أما ، وابنة ، وابنة ابن ، ففي قول علي : للم السدس ، وللابنة النصف ، وللابنة الابن السدس ، وما بقى رد عليهم على قدر سهامهم .

وفي قول عبد الله : للأم السدس ، وللابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، وما بقى رد على البنت ، والأم على قدر سهامهما ، لأنه كان لا يرى أن يرد على بنت الابن مع البنت .

وفي قول زيد: للأم السدس ، وللابنة النصف ، ولبنت الابن تكملة الثلثين ، وما بقى فلبيت المال .

م ٢٣٩٧- إن ترك امرأة ، وبنتا ، وبنت ابن ، ولا عصبة ، فللمرأة الـ شمن ، لا تزاد عليه في قولهم جمعيا ، وما بقى فبين البنت وبنت الابن على أربعــة في قول على .

وفي قول عبد الله : للمرأة الثمن ، ولبنت الابن السدس ، وما بقى فللبنت .

وفي قول زيد بن ثابت : للمرأة الثمن ، وللبنت النصف ، ولبنت الابسن السدس تكملة الثلثين ، وما بقى فلبيت المال .

م ٢٣٩٨ - فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات ففي قــول علــي : المــال بينــهن مقسوم على خمسة للأخت للأب والحــد ، وللأخت للأب واحــد ، وللأخت للأم واحد .

وفي قول عبد الله : للأخت للأب السدس ، [٢٤٩/١]ك الا تسزاد عليه ، وأقسم الباقي بين الأخت من الأب والأم ، أو الأخت من الأب ، وللأخت من الأم ربع ما يبقى ، وثلاثة أرباع ما يبقى بعد السدس للأخت من الأب والأم .

وفي قول زيد : للأخت من الأب السدس ، وللأم النصف ، وللأخت من الأب السدس ، وما بقى فلبيت المال .

١٥ باب مواريث ذوي الأرحام

م ٢٣٩٩- اختلف أهـل العلـم في مواريـث ذوي الأرحـام فروينـه عـن عمر بن الخطاب أنه قسم المال بين عمة ، وخالة ، وروي عن ابن مسعود أنه قال : العمة بمترلة الأب ، والخالة بمترلـة الأم ، وبنـت الأخ بمترلـة الأخ ، وكذلك كل ذي رحم يترل بمترله رحمه التي يرث بما إذا لم يكـن وارث ذو قرابة .

وقال أبو عبيد: أهل العراق يرون إذا مات رجل وترك أهل فرائض محسن لا يستوعب المال كالأم، والاخوة من الأم، والبنات، والأخرات، ولأحراث ، وليس ثم عصبة، فإلهم يجعلون المال على السهام لأهل الفرائض، ثم يردون على قدر مواريثهم، وإذا لم يكن للميت أحد من أهل الفرائض المسماة في التريل، وله ذوو أرحام، جعلوا ذوي الأرحام هم الورثة، فقسموا ماله بينهم على قدر أرحامهم وقرابتهم، ويحجون في ذلك

بقـــول الله تعــالى: ﴿ وأولوا الأمرحام بعضهم أولى بعضيف كتاب الله ﴾ الآية (١).

وقالت طائفة: لا يرث ابن الأخ للأم برحمه تلك شيئا ، ولا الجد أبو الأم برحمه تلك شيئا ، ولا العم أخو الأب للأم لا يرث برحمة تلك شيئا ، ولا الخال برحمه تلك شيئا ، ولا ترث الجدة أم أب الأم ، ولا ابنة الأخ للأب والأم ، ولا الخالة ، ولا من هو للأب والأم ، ولا الخالة ، ولا من هو أبعد نسبا من المتوفى ممن سمى في هذا الكتاب ، لا يرث أحد منهم برحمة تلك شيئا ، هذا قول زيد ، وبه قال مالك ، والشافعى .

وقال الشافعي : ومعنى قوله : ﴿ وأولوا الأمرحام بعضه م أولى ببعض في كتاب الله ﴾ الآية (٢) ، أن الناس توارثوا بالحلف والنصرة ، ثم توارثوا بالإسلام والهجرة ، ثم نسسخ ذلك قول الله تعالى : ﴿ وأولوا الأمرحام بعضه م أولى ببعض في كتاب الله ، إن الله بكل شيء علي معنى ما فرض الله وسن رسول الله على ، على معنى ما فرض الله وسن رسول الله الله على مطلقاً [٩/٢٤٩/١] .

⁽١) سورة الأنفال : ٧٥ .

⁽۲) سورة الأنفال : ۵۰ .

⁽٣) سورة الأنفال : ٧٥ .

٥٠ – كتــاب الوصابــا

قال الله تعالى: ﴿ كتب عليك م إذا حضر أحدك م الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ (1).

١- باب الأمر بكتب الوصايا إذا أراد المرء الوصية وكان له مال يوصي فيه

(ح 1 • ٢٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ ، له شيء يوصى فيـــه ، يبيت ليلتين ، إلا ووصيته مكتوبة عنده (٢)

م • • ٢٤٠٠ واختلفوا في الوصية هل تجب فرضـــا أم لا ؟ فقـــال أكثـــر أهـــل العلم : الوصية غير واجبة على من لم يدع مالا ولا شيئا مما يملك .

م ٢٤٠١ – واختلفوا في وجوب الوصية على من خلف مالا .

فقالت طائفة: الوصية واجبة على ظله الآية ، كسان الزهري يقول: جعل الله الوصية حقا مما قل أو كثر ، وقيل لأبي مجاز: على كلل من ترك خيراً.

وقالت طائفة: الوصية ليست بواجبة ، موسرا كان المريض أو معـــسرا ، هذا قول النخعى ، والشعبي ، والثوري ، والشافعي .

⁽١) سورة البقرة: ١٨٠.

 ⁽۲) أخرجه في وصايا ، باب الوصايا ، وقول النبي ﷺ : وصية الرجـــل مكتوبـــة عنـــده ٥٥٥٥ رقم وقيل الرحم وقيل

وفيه قول ثان : وهو أن الوصية ليست بواجبة ، إلا على رجــل عليــه دين ، أو عنده مال لقوم ، فيجب عليه أن يكتب وصية ، ويخبر بما عليه ، فأما من لا دين عليه ، ولا وديعة عنده ، فليست بواجبــة عليــه إلا أن يشاء ، هذا قول أبي ثور .

قال أبو بكر: هذا حسن ما قيل في هذا الباب ، وذلك لأن الله تعالى فرض أداء الأمانات إلى جميع الناس الأبرار منهم والفجار ، ويدل على صحة هذا القول .

(ح ١٠٣٠) قول النبي ﷺ: " ما حق امرئ له مال يريد أن يوصي فيه " (١).

ولو كانت الوصية واجبة لم يجعل ذلك إلى إرادة الموصي ، ولكان ذلك لازما على كل حال ، ويدل على أن الوصية ليست بواجبة ترك ابن عمر أن يوصي ، وقد ذكرنا فيما مضى أن رسول الله على لم يترك مالا فيوصى فيه ، وقد أوصى بكتاب الله ، وبالصلاة .

٢_ باب قول الله جل ذكره ﴿ إن ترك خيراً الوصية [٢٥٠/٠]

للولدين والأقربين ﴾ الآية (١)

م ٢٤٠٢ - واختلفوا في معنى قوله: ﴿ كَتَبِ اللهُ عَلَيْكُ مَ إِذَا حَصَرَ أحدكم الموت، إن ترك خراً الوصية للوالدين والأقربين ﴾ الآية (٣).

⁽١) أخرجه "م" في الوصية ١٢٤٩/٣ رقم ١، ٣ (١٦٢٧)، من حديث ابن عمر .

⁽۲) سورة البقرة : ۱۸۰ .

⁽٣) سورة البقرة : ١٨٠ .

فقالت طائفة : الآية منسوخة نسختها قوله : ﴿ للرجال نصيب مما تركِ الوالدان والأقربون ﴾ الآية (١) روينا هذا القول عن ابن عباس ، وروينا عن ابن عمر أنه قال : نسختها آية الميراث ، وبه قال عكرمة ، ومجاهد ، ومالك ، والشافعي .

وقالت طائفة: نسخ " الوالدان " بالفرض لهما في سورة النساء ، وبقى " الأقربون " ممن لا يرث ، الوصية لهم جائزة ، حرض الله على ذلك ، هذا قول إسحاق ، وبه قال طاووس ، وقتادة ، والحسن البصري .

٣ـ باب الوصية للقرابة وترك الوصية

م ٣٠٠٢ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين الذين لا يرثان المرء ، وللأقرباء الذين لا يرثونه جائزة (٢).

فقال أكثر أهل العلم: وصيته حيث جعلها ، هذا قول سالم بن عبد الله ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن أبي رباح ، ومالك ، والشوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان وأصحابه ، وبه قال عوام أهل العلم .

⁽١) سورة النساء : ٧ .

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٠٠ رقم ٣٧١ .

وفيه قول ثان : وهو أن من أوصى ، وترك ذا قرابته ، انتزعت منهم ، وردت على قرابته ، هذا قول طاووس ، وبه قال الحسن البصري ، وعبد الملك بن يعلى .

وفيه قول ثالث: وهو أن يجاز للذي أوصى له من ذلك بثلث الثلسث، ويرد ثلثا المال على قرابة الموصى، هذا قول ابن المسيب، وجسابر بسن زيد، وإسحاق.

واحتج الشافعي ، وأحمد في إجازة الوصية لغير الأقربين .

(ح ١٠٣١) بحديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق في مرضه ستة أعبد، لم يكن له مال غيره ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فدعاهم ، فجمراهم ، ثم أقسرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة (١) .

٤ باب إبطال الوصية للوارث

م ٢٤٠٥ أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار من أهل المدينة ، وأهـــل مكة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، وســــائر العلمـــاء مـــن أصحاب الحديث ، وأهل الرأي [١/٥٥٠/ب] على أن لا وصية لوارث ، إلا أن يجيز ذلك الورثة (٢) .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٤٩.

⁽٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٠٠ رقم ٣٧٢ .

(ح ١٠٣٢) وجاءت الأخبار عسن رسسول الله ﷺ أنسه قسال : " لا وصية لوارث " (١) .

عثل ما اتفق عليه أهل العلم.

٥ ـ باب الجنف في الوصية والضرار فيها

م ٢٠٠٦ كان ابن عباس يقول: السضرار في الوصية من الكبائر، ثم قرأ: ﴿ تلك حدود الله ﴾ الآية (٢)، قال: الجنف في الوصية، والإضرار فيها من الكبائر، وروينا عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿ فمن خاف من موصى جنفاً ﴾ الآية (٣) يعني إثما ، يقول: إذا أخطاً الميت في وصيته، أو جاف فيها ، فليس على الأولياء حرج أن يسردوا خطاه إلى الصواب، وبه قال قتادة ، وأحمد ، وإسحاق .

⁽۱) أخرجه "د" في الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للسوارث ٢٩٠-٢٩١ رقسم ٢٨٧٠ ، و"ت" في الوصايا ، باب ما و"جه" في الوصايا ، باب لا وصية لوارث ٢١٩١ ، وم ٢٧١٣ ، و"ت" في الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ٤٣/٤-٣٤ رقم ٢١٢٧ ، من حديث أبي أمامة ، قلت : وقسد تسرجم البخاري في كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث ، ولم يذكر حديث بهذا اللفظ ، فقال الحافظ ابن حجر : هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع ، كأنه لم يثبت على شرط البخاري ، فتسرجم بسه كعادته ، واستغنى بما يعطى حكمه ، ثم ذكر من خرج الحديث من أصحاب السسنن ، وكله في الحديث ، وقال : ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتسضي أن للحسديث أصلا . فتح الباري ٣٧٢/٥ .

⁽٢) سورة البقرة : ١٨٧ ، ٢٣٩ ، ٢٣٠ ، وسورة النساء : ١٣ ، وسورة المجادلة : ٤ ، وسورة الطلاق : الآية الأولى .

⁽٣) سورة البقرة : ١٨٢ .

وروينا عن الضحاك أنه قال : الجنف الخطأ ، والإثم العمد ، وكذلك قال الثوري ، وقال عطاء ، والكسائي في قوله : جنفاً ، قال : ميلا ، وقال أبو عبيدة : جوراً عن الحق وعدولا ، وكسان طاووس يقول في قوله ﴿ فَمَن خَافَ مِن مُوصِي جَنْفًا أُو إِثْمًا ﴾ الآية (١) قال : هو الرجل يوصي لولد ابنته يريد ابنته .

قال أبو بكر: قول طاووس يحتمل معنيين أحدهما أن يقول الموصي: قد أوصيت لولد ابنتي بكذا ، وأنا أريد ابنتي ، فذلك مردود ، لا تفاق أهل العلم له ، والمعنى الثاني : أن يوصي الرجل لولد ابنته ، ولا يمذكر في وصيته شيئا ، يدل على خلاف ظاهر قوله ، والذي يوجب إنفاذ ذلك من الثلث ، ولا يجوز أن يظن به غير الظاهر .

(ح ۱۰۳۳) لان النبي ﷺ قال : إياكم والظن إنه أكذب الحديث (٢) . بل استحب أن يوصى الرجل لقرابته .

(ح ٢٠٣٤) لحديث النبي الله قال : الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان ، صلة وصدقة (٣) ، والذي يجب أن يرد مسن وصايا الرجل من باب الميل والجور وصية الرجل بأكثر من ثلثه ، وميل وصيته لبعض ورثته ، وان يوصى في أبواب المعاصى كلها .

⁽١) سورة البقرة : ١٨٢ .

 ⁽۲) أخرجه "خ" في النكاح ، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يسدع ١٩٨/٩ -١٩٩ رقم ٢٨ رقم ١٩٨٥ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في البر ، باب تحريم الظنن الخ ١٩٨٥/٤ رقسم ٢٨ (٢٥٦٣) ، من حديث أبي هريرة .

⁽٣) أخرجه الحميدي في المسند ٣٦٣/٢ رقم ٣٦٣ ، و"ت" في الزكاة ، باب ما جاء في السصدقة على ذي القوبي ١٤٢/٢ رقم ٦٥٨ ، وقال : هذا حديث حسن ، و"ن" في الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب ٩٢/٥ رقم ٢٥٨٢ ، من حديث سلمان بن طاهر .

٦- باب وصية الرجل بأكثر من ثلثة ، أو وصيته لبعض الورثة فيجيز الورثة ذلك في حياة الميت أو بعد وفاته

م ٢٤٠٧ - اختلف أهل العلم في الورثة يأذنون للرجل في حياته أن يوصي لبعض الورثة بالثلث ، أو بأكثر من الثلث ، ثم يبدوا لهم بعد وفاته .

فقالت طائفة : لهم أن يرجعوا لألهم أذنوا في [١/٥١/١لف] ما لم يملكوه في ذلك المكره لا يجوز ، في ذلك المكره لا يجوز ، وبه قال شريح ، وطاووس ، والحكم ، والثوري ، والحسن بن صالح ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، والنعمان ، وأصحابه .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك عليهم ، هذا قول الحسن البصري ، وعطاء ابن أبي رباح ، وحماد بن أبي سليمان ، وعبد الملك بن يعلى ، والزهري ، وربيعة ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى ، وكان مالك يقول : إن كانوا أذنوا له في صحبته فلهم أن يرجعوا ، وإن كان ذلك في مرضه ، وحين يحجب عن ماله ، فذلك جائز عليهم .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

م ۲٤۰۸ و کان مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأبو ثور ، وأصحاب الـــرأي يقولون : إذا أجازوا ذلك بعد وفاته ، لزمهم

م ٢٤٠٩ - واختلفوا في الرجل يوصي لبعض ورثته بمال ، ويقول في وصيته : إن أجازها الورثة فهو له ، وإن لم يجيزوه فهو في سبيل الله ، فلم يجيزوه فقال مالك : إذا لم يجيزوا الورثة في ذلك ، رجع إليهم .

وفي قول الشافعي ، والنعمان ، ومعمر صاحب عبد الرزاق : يمــَـضي في سبيل الله .

٧- باب الوصية يوصيها الرجل لعصبته وأهل بيته

قال أبو بكر:

م • ٢٤١٠ لا أعلمهم يختلفون في الرجل يوصي لعصبته بمال ، أن العصبة من قبل الأم . الأب ، ولا يكون من قبل الأم .

م ٢٤١١ – واختلفوا في الرجل يوصي بثلث مال الأهل بيت ، فقال مالك : العصبة هم الأهل ، وهو أبين ، ثم قرأ : ﴿ واجعل لي ونريس اً من أهلي ، هامرون أخي ﴾ الآية (١) ، ثم قرأ : ﴿ ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان ﴾ الآية (٢) ، قال : فالعصبة عندي أبين .

وقال أحمد في الرجل يوصي لأهل بيته قال : من يلقاه إلى ثلاثـــة آبـــاء ، وقال أحمد بن حنبل :

(ح ١٠٣٥) قال النبي ﷺ : لا تحل الصدقة لي ، ولا لأهل بيتي (٣) .

فجعل سهم ذي القربى لهم عوضاً من الصدقة التي حرجت عليهم ، فكان ذوي القربى الذين سماهم السنبي الله أهل بيته السذين حسرم الصدقة عليهم .

(ح ١٠٣٦) وذكر حديث زيد بن الأرقم الــذي فيــه ذكــر أهــل بيتــه ، قال : أذكركم الله في أهل بيتي ، قال : قلنا : من أهل بيته وعصبته ،

⁽١) سورة طه: ٢٩ - ٣٠.

⁽۲) سورة النساء: ۳۳.

⁽٣) أخرجه "عب" في الزكاة ، باب لا تحل الصدقة لآل محمد ٤/٥٥ رقم ٦٩٣٩ ، مــن حــديث النووي مُرسلاً ، و "ن" في الزكاة ، باب استعمال آل النبي الله على الصدقة ٥/٥٠١-٣٠١، من حديث على بن أبي طالب .

نساءه ؟ قال : الأهله ، وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده ، العلى ، وآل العباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل (١) .

م ٢٤١٧ – وقال يعقوب ومحمد : إذا أوصى الرجل لفقراء أهل بيته ، فهو كـــل من ينسب إلى أقصى جد في الإسلام ، يجمعهم من قبـــل [٢٥١/١] الرجال .

وقال محمد ، ويعقوب : القرابة كل أب يجمعهم منذ كان الإسلام ، مسن قبل أبيه وأمه ، وكل ذي رحم محرم ، فالثلث بينهم سواء فان كان كان الإسلام ، مسن بعض في قول يعقسوب ، ومحمد ، وأما في قول النعمان : فهو للأقرب فالأقرب كما وصفت .

م ٢٤١٣ - وكان أبو ثور يقول: إن أوصى بثلثه في عشيرته ، أو قومه ، فكانوا يحصون على عدد الرؤس ، وإن كانوا لا يحصون ، يجزي أن يعطي منهم ثلاثة فصاعداً .

وحكى عن الكوفي أنه قال : إن لم يحصوا ، فالوصية باطلة .

۸ باب خبر دل علی معنی قوله من بعد وصیة یوصی بها أو دین

(ح ١٠٣٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال لسعد وقد قال : أوصي بثلثي مالي ؟ قال : لا ، قال : فنصف مالي ، قال : لا ، قال : فبثلث مالي ؟ قسال

⁽١) أخرجه "م" في فضائل الصحابة ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ١٨٧٣/٤ رقم ٣٦ (١) أخرجه "م" في حديثه ، في حديث طويل .

النبي ﷺ : الثلث ، والثلث كثير ، إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير ، خير أن تدعهم عالة يتكففون الناس (١) .

م ٤١٤٦ - وأجمع أهل العلم على القول به .

م ٧٤١٥ واختلفوا في القدر الذي يستحب أن يوصى به المرء .

فروينا عن أبي بكر أنه أوصى بالخمس ، قال : وروينا عــن علــي أنــه قال : لأن أوصى بالخمس أحب إلى من أن أوصى بالربع .

وعن ابن عباس أنه قال : الربع جنف ، والثلث جنف ، وروينا عن الحسن البصري أنه قال : يوصي بالسدس ، أو الخمس ، أو الربع .

وقال الثوري: لابأس بأن يوصي بالخمس، وقال إسحاق: السنة الربع إلا أن يكون رجلاً يعرف في ماله مريه شهات وغيرها، فله استغراق الثلث.

ورأت طائفة : أن يوصي بالثلث ، ثبت أن عمر بن الخطاب قال : الثلث وسط من المال ، ولا نجس ولا شطيط ، وعن الزبير أنه أوصى بالثلث ، وقال شريح : الثلث جهد وهو جائز .

وقال أحمد : يوصي بالثلث ، وقال الشافعي : إذا ترك ورثته أغنياء ، لم يكن له أن يستوعب الثلث وأن لم يدعهم أغنياء ، أجزت له أن لا يستوعب الثلث .

⁽۱) أخرجه "خ" في الوصايا ، "باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا النساس " ٥/ ٣٦٣ رقسم ٢٧٤٢ ، وفي مواضع أخسرى كسثيرة ، و"م" في الوصسية ، "بساب الوصسية بالثلث " ٣/ ١٢٥٠ – ١٢٥١ رقم ٥ (١٦٢٨) ، وعندهما أطول مما هنا .

قال أبو بكر: الإغنياء [٢٥٢/١لف] ، والأفضل أن يقصر المرء عن الثلث لقول النبي ﷺ: " الثلث كثير ، وإن أوصى موصى بثلث ، أنفذ ذلك ".

٩. باب الوصايا لأناس شتى لبعضهم أفضل مما بعض

مَ ١٦٢ - واختلفوا في الرجل يوصي لرجل بنصف ماله ، وللآخر بالثلث .

فقال الحسن البصري ، والنخعي ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والشوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، ومحمد : يسضربان الثلسث بخمسه ، لصاحب النصف ثلاثة ، ولصاحب الثلث سهمان .

وقال النعمان وأبو ثور : يقسم الثلث بينهما نصفين .

وقال أبو ثور : إذا كان ما جاوز الثلث باطل ، وكيف يضرب للموصي له بشيء هو باطل .

قال أبو بكر : قول أبي ثور صحيح .

١٠ باب الوصية للقرابة

قال أبو بكر:

م ٢٤١٧ – واختلفوا في الرجل يوصي لقرابته .

فقالت طائفة : إذا قال : ثلثي لقرابتي ، أو لسذي رحمي ، أو لرحمي ، أو لأحمى ، أو لأرحامي ، فسواء من قبل الاب والأم في أقسر بهم ، وأبعدهم ، وأغناهم ، وافقرهم سواء ، لألهم أعطوا باسم القرابة ، كما أعطى من

شهد القتال باسم الحضور ، وإن كان من قبيلة أعطى بقرابته المعروفة عند العامة ، هذا قول الشافعي .

وقال أبو ثور : الرجال والنساء فيه سواء كلهم ، والخال مثل العم ، فكل من لزمه اسم قرابة للميت فهو داخل في الوصية .

وقال أحمد وإسحاق : الذكر والأنثى فيه سواء .

وقال أحمد : إذا وصى لقرابته فهو مثل أن يوصي بثلث ماله لأهل بيتــه ، ولكن لا يجاوز أربعة آباء .

وفيه قول ثالث: وهو أن ذوي قرابته كل ذي رحم محرم منه ، فإن كان له عمان ، أم خالان ، وله ولد ، فالثلث لعميه ، لأفحما أقرب إليه من الخالين ، وأدبى ما يكون من ذوي القرابة أبوان فصاعداً ، ولو كان لسه عم واحد وخالان ، كان للعم النصف ، وللخالين النصف ، وهذا قول النعمان .

وقال محمد ويعقوب: القرابة كل من كان له من ولد الأب ، ومن قبـــل الأم إلى أقصى الآباء ، الذين ينتسبون في الإسلام كل ذي رحم محرم .

وقال مالك : يقسم على الأقرب فالأقرب على الإجتهاد .

وقال قتادة : للأعمام ثلثان ، وللأخوال الثلث ، وبه قال الحسن البصري قال : ويزاد الأقرب [٢٥٢/ب] فالأقرب بعض الزيادة .

١١_ باب الوصية لبني فلان

م ٢٤١٨ – واختلفوا في الرجل يوصى لبني فلان .

فقالت طائفة : هم فيه سواء ذكرهم وأنشاهم ، هـذا قـول الحـسن البصري ، والثوري ، وإسحاق وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي: الثلث للذكور من ولده دون الإناث.

قال أبو بكر:

م ٢٤١٩ – وإذا وصى بثلثه لولد الفلان ، فالذكر والأنثى فيه سواء ، هذا قــول الحسن البصري ، وأبي ثور ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وقال الثوري : إذا أوصى بثلثه لبني فلان ، فإن كن بنات الصلب لـــيس معهن ذكر فليس لهم شيء .

وقال عطاء ، وأحمد ، وإسمحاق : إذا أصوى لمبني فلان فلميس لمواليهم شيء .

١٢_ باب الوصية لأرامل بني فلان

م ٢٤٢١ - كان الشعبي يقول: إذا أوصى لأرامل بني حنيفة ، هـو للرجـال والنساء من كمرة (١) حنيفة ، وبه قال إسحاق ، وذكر أحدهما هـذه (٢) الأرامل قد قضيت حاجتها ، فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر .

⁽¹⁾ الكمرة : أي الجماعة ، كذا جاء في حاشية المخطوطة .

 ⁽٢) في الأصل: " هذا الأرامل" وكذا في الأوسط ٣/ ٥٩/ ألف.

وإذا قال: ثلث مالي في بني فـــلان (١)، فـــان أبـــا ثـــور حكـــى عـــن الشافعي قـــولين، أحـــدهما: أنـــه يعطـــي منـــهم ثلاثـــة فـــصاعداً، والآخران (٢): لا يجوز.

قال أبو ثور : ومن أعطى منهم جاز .

وبه نقول ، مثل أن يجعل ثلثه للمساكين ، وهم لا يحصون .

وقال أصحاب الرأي: الوصية باطلة.

١٣ باب وصية الرجل لمواليه

م ٢٤٢٢ – واختلفوا في الرجل يوصي لمواليه بثلثه ، وله موالي من فوق ، وموالي من أسفل .

فحكى أبو ثور عن الشافعي فيها أربعة أقاويل ، قال قائل : هـو بينـهما نصفان ، وقال قائل : يقرع بينهما ، وقال قائل : يوقفه حتى يـصطلحا ، وقال قائل : الوصية باطلة .

وقال أبو ثور : يقرع بينهما .

وقال أصحاب الرأي : الوصية باطلة .

وقال ابن القاسم: هو للموالي الذين من أسفل.

⁽٣) في الأصل: " في لبني فلان " ، و التصحيح من الأوسط .

⁽٤) في الأصل: " أو الآخر " .

1٤٠ باب وصية الرجل لأخوة له متفرقين

م ٢٤٢٣ – وإذا أوصى الرجل لستة أخوة متفرقين ، وله ابن ، وابنة ، فإن مسات فالوصية لهم جائزة ، وهي بينهم أثلاثا .

م ٢٤٢٤ – فإن مات الابن قبل الأب ، ثم مات الأب [٢٥٣/١ألـف] بطلـت الوصية للأخوين للأب والأم ، صاروا ورثة مع الابنة ، وكان ثلثا الثلث بين الأخوين للأب والأخوين للأم بالسواء ، وهذا على قول أبي ثــور ، وأصحاب الرأي .

وبه نقول.

١٥ باب وصية الرجل لجيرانه

م ٢٤٢٥ واختلفوا في وصية الرجل لجيرانه ، فكا الأوزاعي يقول : أربعسين جاراً من كل ناحية ، وقد حكى عن السشافعي هدا القسول ، وقسال قتادة : الجار الدار ، والداران ، وقال سعيد بن عمرو بن جعدة : من سمع الإقامة فهو جاره .

وقد روينا عن علي أنه قال : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، قيل : من جار المسجد ؟ قال : من سمع النداء .

وحكى عن يعقوب أنه قال: إذا أوصى لفقراء جيرانه فالجيران أهل المحلة الذين يجمعهم محلة واحدة ، أو يجمعهم مسجد واحد ، فإن جمعهم محلة ، وتفرقوا في مسجدين فهي محلة واحدة ، بعد أن يكون المسجدان صغيرين متقاربين ، فإن تباعد ما بينهما وكان كل مسجد عظيما جامعا ، فكان

كل أهل مسجد جيران دون الآخرين ، وأما الأمصار التي فيها القبائـــل فالجيران على الأفخاذ ، وإن كان أهلها من قبائل شتى غير الفخذ الـــتي فيها الدور يجمعهم ، فهو لا جيران في الوصية .

١٦ـ باب الوصية للفقراء والمساكين

م ٢٤٢٦ واختلفوا فيمن أوصى بثلث ماله للفقراء والمساكين .

فقالت طائفة: يعطى المساكين المتعففون الذين لا يسألون ، وإن أعطى السؤال ، ففيه سعة ، وقال الشافعي: إذا قال: ثلث مالي في المساكين ، فكل من لا كسب (1) له ، ولا ملك داخل في هذا المعنى ، وإذا قال: ثلث مالي للفقراء والمساكين ، علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة ، والفقير من لا كسب له ، ولا مال يقع منه موقعا ، والمسكين من له مال ، أو كسب يقع منه موقعا ولا يفي ، وأقل ما يجزي أن يعطى من كل صنف ثلاثة .

وقال أبو ثور: المساكين كل من لم يكن له غنى ، أو مكتسب بما يقيمه ، وقال أصحاب الرأي: يعطى إذا كان مسكينا ، وله أن يأخذ ما لا يجــب فيه الزكاة .

وقال النعمان ، ومحمد : إذا أوصى بثلثه لفلان وللمسساكين ، فنصفه لفلان ، ونصفه للمساكين .

⁽¹⁾ في الأصل " سبب " وهذا من حاشية المخطوطة .

١٧ باب الوصية في سبيل الله

م ٧٤٢٧ – واختلفوا فيمن أوصى بشيء يجعل في سبيل الله .

فقالت طائفة : وجه ذلك في الغزو ، روينا هذا [٢٥٣/١] القول عــن أبي الدرداء ، وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي .

وقد روينا عن ابن عمر أنه قال في امرأة أوصت بثلاثين درهما في ســـبيل الله . الله ، يعطها في الحج ، أما إنه من سبيل الله .

وقال مجاهد : كل خير عمله ، فهو سبيل الله .

قال أبو بكر: بقول مالك أقول.

١٨ باب الوصية في ابن السبيل

م ٢٤ ٢٨ كان مالك يقول في المال يجعله الرجل في ابن السبيل قال : يعرفه في

كل موضع في المسافرين والمحتاجين من بني السبيل ، قال قتادة : ابسن السبيل هو الضيف ، والمسافر إذا قطع به ، وليس له شيء .

وقد روينا عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال : ابن السبيل هو المجتاز من أرض إلى أرض ، وقال الشافعي : من يجيز أن الصدقة للذين أبيح لهمم السفر في غير معصية ، فيعجزون عن بلوغ سنفرهم ، إلا معونة على سفرهم .

١٩ باب من مات وقد وصى بحج وزكاة وغير ذلك

م ٢٤٢٩ اختلف أهل العلم في الرجل يوصي بحج ، وزكاة ، وغير ذلك .

فقالت طائفة : يكون في حجة الإسلام من رأس المسال ، هكذا قسال عطاء بن أبي رباح ، والحسسن البصري ، وطساووس ، والزهسري ، والشافعي ، وأحمد ، كذلك في الزكاة من رأس المال .

وقال ابن المسيب ، والحسن البصري : كل يأخذ من رأس المسال ، وبسه قال الشافعي ، وقسال إسسحاق : أوصلى بسه أو لم يسوص ، هسذا مذهب الشافعي .

وبه نقول استدلالا بسنة النبي ﷺ حجة الإسلام بقضاء ديون الآدمــــين ، فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

وقالت طائفة: في الزكاة، والنذور، والحج، إن كان أوصى فيها أخرجت من ثلث ماله، وحكمه حكم الوصايا، وإن لم يسوص بذلك، فليس على ورثته إخراج ذلك من ماله، هذا منذهب حماد الكوفي، وداؤد بن أبي هند، وحميد الطويل، والبتي، وبعد قال ابن سيرين، والنخعي في الزكاة، والحج، وهو قول المشعبي في الحج، وكفارة رمضان، وكفارة اليمين.

وقال الثوري كـــذلك في الحـــج ، والزكـــاة ، وقـــال الأوزاعـــي في الزكاة : يكون من الثلث ، وكان مالك يقـــول في الوصـــية بالزكـــاة ، والنذر : هو في ثلثه ، مقدما على الوصايا .

٢٠ باب العتق في المرض وبعد الوفاة

الخبر الدال على أن حكم [٢٥٤/١الف] عتق البنات في المسرض الـــذي يموت فيه المعتق حكم الوصايا ، وإن ذلك من ثلث ماله الميت .

قال أبو بكر:

- (ح ١٠٣٨) ثبت أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد له قبل موته ، لم يكن لــه مال غيرهم ، فقال له : قولا شديدا ، ثم دعاهم فجزاهم ، فأقرع بينهم ، فأعتق اثنين ، ورد أربعة في الرق (١) .
- م ٣٤٣- وقد اختلف أهل العلم في الرجل يعتق جميع رقيقه في مرضه ، لا مال له غيره ، فقال بظاهر هذه الأخبار عمر بن عبد العزيـــز ، وإبـــان بـــن عثمان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن يعتق من كل واحد منهم الثلث ، ويستسعى في الثلثين روينا هذا القول عن الشعبي ، والنخعي ، وقال الحسن مثله إذا لم يكن عليه دين ، وقال النعمان : يعتق من كل واحد منهم ثلثه إذا كانوا ثلاثة ، ويسعى في ثلثي قيمته للورثة ، وحكمه ما دام يسسعى حكم المكاتب ، وقال يعقوب ، ومحمد : هو حر ، وثلثا قيمتهم دين عليهم ، يسعون فيه ، حتى يردوه إلى الورثة .

قال أبو بكر: بما ثبت عن رسول الله على أقول.

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٤٩ و ١٠٣١ .

۲۱- باب الموصى برأس من رقيقة أو بأكثر من ذلك غير مشار إليه ولا معلوم

م ٢٤٣١- كان مالك يقول في الرجل يقول في وصيته: أحد رقيقي حــر، ولم يسم واحداً بعينه، إن كانوا أربعة عتق ربعهم بالقيمة يقومون جميعــاً، ثم يقرع بينهم، فإن وقع السهم على من قيمته ربع قيمة الأربع لا زيادة فيه ولا نقصان، عتق.

وقال الثوري : إذا قال : أعتق أحد عبدي هذين ، فلهم أن يعتقوا أرداهما .

وقال الأوزاعي إذا أعتق واحدة بعينها ، ثم نــسى الـــتي أعتــق ، ولـــه جاريتان ، قومتـــا قيمـــة عـــدل ، وســعت كـــل واحـــدة منـــهما في نصف قيمتهما .

وقال الشافعي : إذا شهد شاهدان أنه أعتق عبدا له عتقا بتاتا في مرضه فهو يخرج من الثلث ، وشهد آخران لعبد أنه أعتقه عتم عتم بتات ، فأي المعتقين كان أول قدم ، وبطل الآخر ، وإن كانوا سواء ولا يعرفون أيهما كان أولا ، أقرع بينهما ، وإن كان أحدهما عتق بتات والآخر عتق وصية ، كان البتات أولا ، وإن كانا جميعاً عتق وصية ، وعتق تدبير ،

فهو سواء يقرع بينهما .

وقال أصحاب الرأي : إذا قالوا : أعتق بعض رقيقه ونسيناه ، فشهادهم باطلة ، فإن قالوا : أعتق أحدهم ولم يسم ، فهو والأول سواء ، غير أنا نستحسن ، فيعتق من كل عبد ثلثه ، ويسعى في ثلثيه إذا كانوا ثلاثة ، وقيمتهم [٢٥٤/١] سواء .

وقال أبو ثور: إذا قال الشهود نسيناه فإن العبيد لا يسترقون ، حتى يعلم الحر من العبد ، وإن مات الشهود ، أقرع بينهم ، وقال السعي : إذا كانوا ثلاثة ولم يدر أيهم هو ، يعتق من كل واحد ثلثه ويستسعى في الثلثين ، وقال الليث بن سعد : إذا خفي الذي وقع به العتق منهم ، أعتقوا جمعياً .

٢٢ باب الرجل يعتق عبدا له في مرضه ولا مال له غيره

م ٢٤٣٢ – واختلفوا في الرجل يعتــق عبــدا لــه في مرضــه فقـــال مالــك ، والشافعي : يعتق ثلثه ، ويرق ثلثاه ، وقد روينا ذلك عن ابن مسعود .

وكان النخعي يقول : يعتق ثلثه ويسعى في ثلثيه ، وبه قال شريح ، وقال مسروق في آخر قوليه : شيء جعله الله ، لا أرده .

قال أبو بكر : قول مالك ، والشافعي صحيح .

م ٢٤٣٣ – واختلف أصحاب الرأي في رجل يوصي أن يعتق عنه نسمة بجميـــع ماله ، ولم يجز ذلك الورثة ، فقال النعمـــان : الوصــــية باطلـــة ، وقـــال يعقوب ، ومحمد : يشتري بالثلث نسمة فتعتق

م ٢٤٣٤ – واختلفوا في الرجل يوصي برقبتين يشتريان فيعتقان عنه بمال معلوم ، فقصر الثلث عن ذلك .

فقالت طائفة : يشتري واحدة ، هذا قول عطاء ، وفي قول مالك : يعتق عنه بمبلغ الثلث .

وقال النعمان ، ويعقوب : لا يعتق شيء .

م ۲٤۳٥ – وقال الأوزاعي : إذا أوصى بعتق رقبة بمائة دينار ، فاشترى بنقـــصان دينارين قال : يجوز عتقه ، ويكسوه بالدنانير .

٢٣ باب الرجل يوصي بوصايا يأمر فيها بالعتق

قال أبو بكر :

م ٧٤٣٦ واختلفوا في الرجل يوصي بوصايا فيها عتق .

فقالت طائفة : يبدأ بالعتق ، روى ذلك عن ابن عمر ، وبه قال شـــريح ، والحسن البصري ، ومسروق ، وعطاء الخراسايي ، وقتادة ، والزهـــري ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك بالحصص ، لا يقدر شيء على شيء ، هذا قول ابن سيرين ، والشعبي ، والحسن آخر قوليه ، وأحمد ، وأبي ثـــور ، وقال النخعي : إن أوصى أن يشتري له نسمة فتعتق كان النسمة كسائر الوصية ، وإن أوصى بعتاق عنه في مرضه ، وبوصايا بدئ بالعتاقة .

وقال الشعبي : إذا أعتق في وصيته مملوك المه فعجرت وصيته ، بدئ به ، وإن قال : [٥٥/١الـف] بدئ به ، وإن قال : أعتقوا عني ، فبالحصص ، وقال : [٥٥/١الـف] ابن شبرمة : العتق كما سمى ، ووصيته كما سمى ، والعبد سعى فيما بقى عليه .

٢٤ باب الرجل يأمر أن يشتري عبد بعينه فيعتق عنه

م ۲۲۳۷ و اختلفوا أوصى بأن يشتري عبد فلان بألف درهم ، ويعتــق عنـــه ، فاشتروه بخمس مائة درهم ، والبائع لا يعلم به .

فكان الثوري يقول: هذه وصيته تدفع إلى البائع بخمس مائـــة ، وقـــال أحمد: الخمس مائة ترد إلى ورثته ، وقال إسحاق: يجعل الخمـــس مائـــة في العتق.

وقال مالك في الرجل يوصي أن يباع غلامه وفيه إمالة قول: أن يوضع الثلث من ثمنه ، ويبدأ على الوصايا ، إلا أن يكون معه بثلثة (١).

وقال أصحاب الرأي: أن لم يجدوا من يشتريه خطوا ما بينه وبين الثلث ، وإذا أوصى أن يباع لم يزد على ذلك فهذا باطل ، وإن أوصى أن يباع عند رجل ولم يسم ثمنا ، بيع بقيمته ، وإن أوصى بعتق عبد له ، وأوصى ببيع آخر ، وحط من ثمنه مقدار الثلث من جميع ماله ، والعبد اللذي أوصى بعتقه هو الثلث ، فإنه يعتق من العبد الذي أوصى بعتقه ، نصف قيمته ، ويباع العبد الذي أوصى ببيعه ، ويحط من ثمنه .

م ۲٤٣٨ – وإذا أوصى بعتق عبد له ، فأبى العبد ، عتق إن أخرج من الثلث ، ولا ينظر إلى رضاه ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور وغيرهم .

 ⁽١) كذا في الأصل ، وفي الأوسط "مثله " ١٦٣/٣ / ألف .

٢٥- باب الرجل يوصي بشيء بعينه فيستحق ثلثاه

قال أبو بكر:

- م ٢٤٣٩ وإذا أوصى الرجل للرجل بشيء بعينه ، فهلك ذلك الشيء بعنيه في حياة الموصى ، أو بعد وفاته ، فلا شيء للموصى له في سائر مال المبيت ، فإن تلف مال الرجل ، وبقي ذلك الشيء بعينه ، فللموصى له ثلست ذلك ، والثلثان للورثة .
- م ٢٤٤٠ وإذا أوصى الرجل للرجل بثلث غنمه ، أو إبله ، أو أي سلعة كانت ، واستحق الثلثان من ذلك ، أو هلك ، وبقي الثلث ، وللموصي مال يخرج ما بقي من ثلث ماله ، فالثلث الباقي جائز في الوصية ، هذا قول أصحاب الرأي ، وهو مذهب الشافعي .
- م ٢٤٤١ وإذا أوصى بثلث ثلثه إذن ، فهلك اثنان وبقي واحد ، والباقي يخرج من ثلث مال الميت ، فإنه لا يكون للموصي لـــه إلا ثلـــث الـــشيء الواحد الذي بقى ، وهذا قول الكوفي ، وهو على مذهب [٥٥١/١] الشافعي .

27 مسائل من باب الوصايا

قال أبو بكر :

م ٢٤٤٢ – وإذا أوصى الرجل لأمته أن تعتق على أن لا تزوج ، ثم مات فقالت : لا أتزوج ، فإنما تعتق من ثلثه ، فإن تزوجت بعد ذلك لم يبطــــل ذلـــك وصيتهما من قبل أن نعتقها قد وجب ، وهو قول أبي ثور ، وأصــحاب الرأي ، وهو مذهب الأوزاعي ، والليث بن سعد .

وبه نقول .

م ٣٤٤٣ – واختلفوا في الرجل يوصي لأم ولده بألف درهم على أن لا تتزوج ، أو على إن ثبتت مع ولدي ، فقبلت وفعلت ما شرط عليها بعد موته يوما أو أقل ، فإن الوصية لها من ثلثه ، فإن تزوجت بعد ذلك لم تبطل وصيتها في قول أصحاب الرأي .

م ٢٤٤٤ – وإذا أوصى الرجل بعتق عبده على أن لا يفارق ولده ، وعليه ديـــن يحيط بماله ، أبطل وصيته ، وبيع في الدين ، فإن أعتقـــه الورثـــة لم يجـــز عتقهم ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٤٤٥ – وإذا أوصى الرجل للرجل بمن يعتقه عليه إن قبله ، فحكى ابن القاسم عن مالك أنه قال : عتق عليه وإن لم يقبله .

وفي قول الشافعي : لا يقع عليه العتق إلا بقبول الموصى له .

م ٢٤٤٦ – وقال الليث بن سعد : إذا أوصى برقبة عليه ، فاشترى ، فحـــل (١) أبوه مملوكا ، فيشري ، فيعتق عنه ، أن ذلك يجزي عنه .

وقال مالك : إن كان مطوعا فلا أرى بأسا ، وإن كان من الرقاب الواجبة ، فغيره أحب إلى .

 ⁽١) كذا في الأصل ، وفي الأوسط " فيوجد أبوه " ١٦٣/٣ /ب .

٧٧ باب الرجل يوصى بثلث ماله ثم يستفيد مالا بعد ذلك

قال أبو بكر:

م ٢٤٤٧ – واختلفوا في الرجل يكون لــه مــال ، فيوصـــي بثلـــث مالــه ، ثم يستفيد مالا

فقالت طائفة : للموصى له ثلث جميع ما يخلفه عند موته ، هذا قول

وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال : إذا قتل خطأ دخل ثلث ديتـــه في وصيته ، وبه قال الحسن البصري .

وفيه قول ثان : وهو قول مالك ، قال : كـل مـن أوصـى في مـال لا يعلم به ، فلا يقع فيه وصية ، وكذلك إن أوصـى بثلـث مالـه ، ثم ورث مالا قبل أن يموت لا يعلـم بـه ، فـلا يجـوز لأهـل الوصـايا منه [٢٥٦/١ألف] شيء .

وفيه قول ثالث: قاله أحمد: قال في رجل أوصى بثلث ماله لرجـــل، ثم قتل خطــاً، وإذا قتل خطــاً، قتل خطــاً، فإنه لم يملك شيئا إنما تجب الدية بعد موته، وبه قال إسحاق.

۲۸ باب الرجل يوصي بوصية بعد وصية

م ٢٤٤٨ – واختلفوا في الرجل يوصي بوصية ، ثم بأخرى بعدها .

فقالت طائفة : تنقذان جميعا إن لم يكن رجع عن الأولى ، هذا قول ربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الثوري في العبد : يوصي به الرجل للرجل ، ثم يوصي به لآخر ، هو بينهما نصفان ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال العبد الذي أوصيت بـــه لفــــلان ، هـــو لفلان كان هذا رجوعا في الوصية الأولى ، وللآخر منهما .

وفيه قول ثـان : وهـو أن وصـيته الآخـرة منـهما ، هـذا قـول الحسن البصري .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

٢٩ باب الوصية بالأعيان يكون قيمته أكثر من الثلث

م ٢٤٤٩ كان الشافعي يقول: ولو قال: غلامي فلان لفلان، ولفلان داري، ووصفها، ولفلان خسمائة دينار ولم يبلغ هذا الثلث، ولم يجزه لهم الورثة، وكان الثلث ألفا، والوصية ألفين، فكان قيمة غلامه خمسمائة دنانير، وقيمة داره ألفا، والوصية خسمائة، دخل على كل واحد منهم في وصيته عدل النصف، وأخذ نصف وصيته، فكان للموصي له بالغلام نصف الغلام، وللموصى له بالدار نصف الدار، وللموصى له بخمسمائة

دنانير مائتان وخمسون ، وهذا على مذهب أبي ثور ، ولا أحسبه إلا قول أصحاب الرأي .

وكان مالك يقول: إذا أوصى الرجل في ثلثه لفلان بكذا وكذا ، حسق يسمى دنانير ذات اسم ، فقال ورثته: إنه قد زاد على ثلثه ، خيروا في أن يعطوا أهل الوصايا وصيتهم ، ويأخذوا جميع [٢٥٦/١] ماله ، فيكون بينه وبين أن يقسموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت الذي أوصى لهم به ، فتكون حقوقهم فيه إن زاد أو نقص .

وممن حكى عنه أنه قال: يكون الموصى له شريكا للورثة فيما أوصى لــه به إذا عجز الثلث عن احتماله الشــوري، والأوزاعــي، والنعمــان، ويعقوب، ومحمد.

م ٢٤٥٠ - إلا في العبد يوصي بقباقة فيعجز عن الثلث ، فإنه يسعى في الباقي من قيمته في قول الثوري ، والنعمان ، وأصحابه .

٣٠ باب وصية الرجل بجزء من ماله أو بنصيب منه

م ٢٤٥١ – واحتلفوا في الرجل يوصي للرجل بجزء مــن مالــه ، أو بنـــصيب ، أو بسهم .

فقالت طائفة : السهم السدس ، هذا قول الحسن البصري ، وبـ قـال الثوري .

وروينا ذلك عن ابن مسعود ، وقال إياس بن مغوية : الـسهم في كـلام العرب السدس .

وقال أحمد بن حنبل: السدس ، إلا أن تعول الفريضة ، وقال مرة: ينظر كم تكون الفريضة من السهام ، فيعطى منه سهما أقل ما يكون من السهام . وقال شريح ترفع السهام فيكون للموصي له سهم . وقال الشافعي : في الرجل يقول : لفلان نصيب من مالي أو جزء ، أو بحظ ، فذلك كله سواء ، ويقال للورثة : أعطوه منه ما شئتم ، لأن كان شيء جزء ، ونصيب ، وحظ .

وقال أبو ثور: يعطى سهماً من أربعة وعشرين سهما إذا أوصى له بسهم من ماله ، وإذا أوصى بجزء من ماله أ، بنصيب ، أو بطائفة : فكما قال الشافعي .

وفيه قول خامس: قاله النعمان: في رجل أوصى لرجىل بجهزء مهن ماله، ثم يموت، قال: يعطيه الورثه ، غهلا أن يكهون أكثهر مهن السدس، فيكون له السدس.

٣١ باب وصية الرجل للرجل مثل نصيب أحد ورثته

م ٢٥٢ - روينا عن أنس بن مالك أنه أوصى لثابت بمثل نصيب بعض ولده . واختلفوا فيما يجب فيمن أوصى [٧/٥٥/ألف] بمثل هذه الوصية .

فقال كثير منهم : إذا أوصى بمثل نصيب أحدهم ، وله ثلاث بنين ، يعطى الربع ، وإن كان بنون وبنات ، أعطى نصيب امرأة .

ومن قال یعطی الربع إذا أوصی له بمثل نصیب أحدهم وله ثلاثـــة بـــنین الشعبی ، والنخعی ، والثوري ، والشافعی ، وأبو ثور .

م ٢٤٥٣ – وإذا أوصى بمثل نصيب ولديه ، وفيهم الذكر والأنثى ، أعطى نصيب أنثى في قول هشام بن هبيرة ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق .

م ٢٤٥٤ – وقال الشافعي ، وأبو ثور : إذا أوصى بمثل نصيب ابنــــة ولم يخلـــف غيره ، فله الثلث .

٣٢ باب الوصية لما في البطن وبما في البطن

- م ٧٤٥٥ كان الثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وإسحاق ، والنعمان وأصحابه يجيزون الوصية للحميل في بطن أمه .
- م ٢٤٥٦ قال الشافعي : إذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية ، ثم خرَج حيا لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية ، وهذا على مـــذهب أبي ثـــور ، وأصحاب الرأي .
- م ۲٤٥٧ وقال الشافعي : ولو كان الزوج ميتا حين أوصى بالوصية ، فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو لأكثر ، لما يلزم له النسب ، كانت الوصية جائزة ، وهذا على قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي : فإذا كان الحمل غلاما أو جارية ، أو أكثر ، كانت الوصية بينهم سواء على العدد ، هذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .
- م ٢٤٥٨ وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إن كان قال : إن كان السذي في بطنك غلام فله ألفان ، وإن كانت جارية ، فلها ألف درهـم ، فولـدت غلاما وجارية ، أو غلامين ، أو جاريتين ، فليس لواحد منهما شيء ، لأن الذي في بطنها غير ما قال .

٣٣ باب الوصية للوارث والأجنبي

(ح ١٠٣٩) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " لا وصية لوارث " (١) . م ٢٤٥٩ – وأجمع أهل العلم على القول به (٢) .

م ٢٤٦٠ وإذا أوصى الرجل بعبد ، أو بدابة لبعض ورثــة ، ولأجــنبي مــن الناس ، بطل منه ما أوصى به للوارث ، وثبتت وصية الأجنبي ، كـــذلك قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي [٧/١٥٠/ب] .

٣٤ باب الوصية للقاتل

م ٢٤٦١ كــان الثـــوري ، والـــشافعي ، وأصـــحاب الـــرأي لا يجيـــزون الوصية للقاتل .

وأجاز أبو ثور الوصية للقاتل .

وبه نقول ، وذلك لأنا لا نعلم حجة تمنع منه .

٣٥ باب الوصية بالمشاع

م ٢٤٦٢ – أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أوصى للرجال بثلث جميع ماله ، فهلك من المال شيء ، إن الذي تلف يكون من مال الورثة ، والموصى له بالثلث .

⁽١) تقدم الحديث برقم ١٠٣٢ .

⁽٢) ذكرهُ المؤلف في كتاب الإجماع / ٠٠٠ رقم ٣٧٣ ، وفيه ؛ إلا أن يجيز الورثة ذلك .

- م ٢٤٦٣ وأجمعوا كذلك على أن الرجل إذا أوصى له بشيء من المال بعينــه، فهلك ذلك الشيء ، أن لا شيء للموصى له في سائر مال الميت .
- م ٤ ٣ ٤ ٢ ٢ واختلفوا في الرجل يوصي للرجل بثلث دار ، أو عبد ، أو غير ذلك ، واستحق من ذلك الذي أوصى به ثلثاه ، وبقى ثلث وكان أبو للموصى ما يخرج الثلث الباقي من ذلك الشيء من ثلث ماله ، فكان أبو ثور يقول : ليس للموصى له بذلك إلا ثلث ما بقى .

وقال أصحاب الرأي : إذا بقى الثلث ، وله مال يخرج ذلك مـــن ثلـــث ماله ، فإن الثلث الباقى للموصى له .

قال أبو بكر :

م ٢٤٦٥ ثم نقصوا ذلك ، فقالوا : إن أوصى له بثلث ثلثه آذر ، أو ثلاثة مسن الرقيق ، فهلك اثنان وبقى واحد ، أن لا يكون له إلا ثلسث هسذا مسن الواحد ، من قبل أن هذا لا يقسم ، والأول يقسم .

قال أبو بكر: ليس بينهما فرق.

٣٦ باب وصية الرجل لعبده

م ٢٤٦٦ - واختلفوا في وصية الرجل لعبده ، فأجاز ذلك الحسن البصري ، وابن سيرين ، قالا : إذا أوصى له بالثلث ، فإن ذلك في رقبته ، فإن كان الثلث أكثر من رقبته ، عتق ودفع إليه ما بقى ، وإن كان أقل من ثمنه ، عتق وسعى لهم فيما بقى ، وإن أوصى له بدراهم ، فإن شاء الورثة أجازوا ، وإن شاءوا لم يجيزوا .

وقال أصحاب الرأي : إذا أوصى له بدراهم لم تجز ، وإذا أوصى له برقبته جازت الوصية ، فإن أوصى له بثلث رقبته سعى فيما بقى . وقال مالك : إذا أوصى الرجل لعبده برقبته ، فإن همله الثلث أعطى ما فضل من الثلث عن رقبته ، وإن أوصى بوصية جاز ، إذا همله الثلث ، وليس للورثة أن يترعوه [٨/١٦/الف] .

وقال أبو ثور: إذا أوصى لعبده بدراهم أو بشوب فليسست الوصية بشيء (١) ، وبه قال إسحاق .

وقال أبو ثور : إذا أوصى له بدرهم فذلك جائز ، وإن أوصى له برقبته ، بطلت الوصية ، من قبل أنه لا يملك نفسه .

٣٧ باب الوصية من الرجل لأم ولده

م ۲٤٦٧ – روينا عن عمر بن الخطاب أنه أوصى لأمهات أولاده ، وروى ذلك ، عن عمران بن حصين ، وبه قال ميمون بن مهران ، والزهري ، ومالك ، ويحيى الأنصاري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الحسن البصري : ما أحررت أم الولد في حياة سيدها ، فهو لهـــا ، و وبه قال النخعي .

قال أبو بكر: وقياس قول السشافعي أن ما بيدها للورثة إذا مات السيد.

٣٨ باب وصية الذي لا وارث له بجميع ماله

قال أبو بكر:

م ٢٤٦٨ – واختلفوا في الرجل الذي لا وارث له ، يوصي بجميع ماله .

⁽١) كذا في الأصل.

فرخص في ذلك قوم ، ثبت أن ابن مسعود قال ذلك ، وبه قــال عبيـــدة السلماني ، والحسن البصري ، ومسروق ، وإسحاق .

وقال أحمد : ليس له ذلك ، وحكى عن ابن شبرمة أنه قال : لا يجــوز أن يوصى إلا بالثلث .

٣٩ باب قول المريض إن مت من مرض هذا فلفلان كذا

م ٢٤٦٩ – واختلفوا في الرجل يقول في وصيته : إن مت مـــن مـــرض هــــذا ، أو في سفر هذا فلفلان كذا ، ثم يصح من مرضه ، أو يقدم من سفره .

فقالت طائفة : إذا صح ، بطلت الوصية ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وبه قال الحسن البصري ، والثوري .

وقال مالك: إن كتب كتابا ، ثم صح من مرضه ، وأقر الكتاب ، فوصيته بحالها ما لم ينقضها ، وإن قال قولا ، ولم يكن كتب كتابا ، ثم صحح ، أو قدم من سفره بطلت الوصية .

مسألية

م ٧٤٧٠ قال مالك : إذا أوصى للرجل بخمسة دنانير ، ثم أوصى لله بعشرة ، فله العشرة .

وقال النعمان : إذا قال : سدس مالي لفلان وصية ، ثم قال : ثلث مالي لفلان وصية ، فله الثلث .

٠٤ باب الموصى له بالشيء يموت قبل الموصي

قال أبو بكر:

م ۲٤۷۱ – واختلفوا في الرجل يوصي [۲۵۸/۱] لرجل بـــشيء ، ثم يمـــوت الموصى له قبل الموصى .

فقالت طائفة : تبطل الوصية ، ويرجع الشيء إلى ورثة الموصي ، روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال الزهري ، وحماد بن أبي سليمان ، وربيعة ، ومالك ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن الوصية لولد الموصي له ، هـــذا قــول الحــسن البصري .

وقال عطاء : وإذا علم الموصي بموت الموصي له ، ولم يحدث فيما أوصى له شيئا ، ثم مات ، فالوصية لأهل الموصى له .

مسألية

قال أبو بكر:

م ٢٤٧٢ – واختلفوا في الرجل يقول : لفلان ولفلان مائة درهم ، وأحدهما ميت فكان الثوري ، والنعمان ، ويعقوب ، ومحمد يقولون : هي للحي منهما . وقال أحمد ، وإسحاق : ما للحي إلا خمسون درهما ، ولا وصية للميت .

م ۲٤۷٣ – وقال الثوري : إذا قال : بين فلان وفلان مائة درهم ، وأحدهما ميت فللحي لحسون ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

١٤ باب الرجل من المساكين يوصي له الميت بشيء ويأمر بتفريق باقي الثلث في الفقراء والمساكين

قال أبو بكر:

م ۲٤٧٤ – قال الحسن : إذا أوصى لرجل مسكين بعشرة دراهـــم ، وأوصـــى لمساكين بدراهم ، لا يعطى منها ، وبه قال إسحاق ، وقـــال : أخطأهـــا ولا الذين قالوا يعطون مما أوصى للمساكين ، إذا كانوا مـــا قبـــضوا ، لم يصيروا به أغنياء .

وقال مالك : إذا أوصى بان يفرق ورقا ، وحنطة على المساكين ، قال : الذين يعطيهم الورق ، لا يعطيهم الحنطة .

٤٢ باب الوصية بالخدمة والغلة

قال أبو بكر:

م ٧٤٧٥ – إذا أوصى الرجل بخدمة عبده لرجل سنة ، وليس له مال غيره ، فقال مالك : الورثة بالخيار إن أحبوا أن يسلموا خدمته سنة ، ثم يرجع إلىهم العبد ، وإلا أسلموا له ثلث مال الميت .

وفيه قول ثان : وهو أن يجاز منه ما حمل حملة الثلث ، ويرد ما لم يحملسه الثلث ، هذا قول الشافعي ، وقال أبو ثور : يخدم الموصى لله يومل ، والورثة يومين حتى يستكمل الموصى له سنة ، وإن أراد الورثة بيع العبد على هذا المعنى باعوه .

م ۲٤٧٦ - وإذا أوصى بسكنى دار له سنة ، ولا مال له غيرها ، كسان لسه أن يسكن ثلث الدار سنة .

وقال أصحاب الرأي في خدمــة العبــد كقــول أبي ثــور ، وقــالوا في السكنى : يسكن ثلثها سنة ، ويسكن الورثة الثلثين [٩/١ ٥٩/١لف] .

م ۲٤۷٧ و اختلفوا في الرجل يوصي للرجل بسكنى داره سنة ففسي قسول مالك : للذي أوصى له بالسكنى أن يكريها ، وبه قال أبو ثسور ، وهسو يشبه مذهب الشافعي .

وقال أصحاب الرأي: ليس له أن يؤاجر الدار.

م ٢٤٧٨ – واختلفوا في إخراج الموصي له بغلة العبد بالعبد من البلد .

فقال أبو ثور: له أن يخرجه.

وقال أصحاب الرأي: ليس له أن يخرجه إلا أن يكون الموصي له أهله في غير الكوفة ، فليخرجه إلى أهله .

م ۲٤۷٩ – فإذا أوصى رجل بخدمة عبده لرجل ، ولآخر برقبته فـــذلك جـــائز ، ونفقة العبد على صـــاحب الرقبـــة في قـــول أبي ثـــور ، وهـــو يـــشبه مذهب الشافعي .

والوصية بمثل هذا جائزة في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وقال أصحاب الرأي : نفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة .

م ٧٤٨٠ واختلفوا في العبد الذي هذا سبيله ، يوهب له مال .

ففي قول أبي ثور: هو للعبد، وهو يشبه مذهب مالك.

وفي قول الشافعي ، وأصحاب الرأي : ما وهب للعبد من شيء فهو لصاحب الرقبة .

مسألكة

قال أبو بكر:

م ۲٤۸۱ – أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن وصية الرجل بغلة بستانه ، أو سكنى داره ، أو خدمة عبده يكون من الثلث . وممن حفظنا هذا عنه الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأى .

٤٣ باب إقرار الوارث بالوصية

قال أبو بكر:

م ۲٤۸۲ – إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ، وأقام آخـــر شـــاهدين أنه أوصى له بالثلث ، حلف الذي أقر له الوارث إذا كان الوارث عدلا ، وكان الثلث بينهما نصفين ، هذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : يؤخذ بــشهادة الــشهود ، ولا يكــون للــذي أقر الوارث شيء .

وإذا أقر فقال : أوصى لفلان بالثلث ، وأوصى لفلان بالثلث ، فالثلث . بينهما في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي إذا كان الكلام متصلا .

٤٤ باب كتبة الوصية

م ٢٤٨٣ - روى عن أنس بن مالك أنه قال : كانوا يكتبون في صدور وصاياهم ، بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان أنه شهد أن لا إلله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، ﴿ وإن الساعة آتية لا

مربب فيها ، وأن الله بعث من في القيوس ﴾ الآية (١) ، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ، ويصلحوا ذات بينهم ، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا [٩/١٥] مؤمنين ، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم نبيه ويعقوب ، ﴿ يَا بِنِي إِن الله اصطفى لك مالدين فلا تموتن إلا وأنت مسلمون ﴾ الآية (٢) (٣).

وروينا أن ابن مسعود أوصى فكتب في وصيته ، بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ذكر ما وصى به عبد الله بن مسعود ، إن (٤) حدث بي حدث الموت في مرضي هذا ، أن ترجع وصيته إلى الله جل ذكره ، ثم إلى السزبير بسن العوام ، وابنة عبد الله بن الزبير ، وألهما في حل ويل فيما وليا ، وقضيا ، وأنه لا تزوج امرأة من بنات عبد الله إلا بإذلهما .

٥٤ باب الشهادة على الكتاب المختوم

قال أبو بكر :

م ٢٤٨٤ - أجمع أهل العلم على أن الموصى إذا كتاب كتاب ، وقــرأه علــى

⁽١) سورة الحج: ٧.

⁽۲) سورة البقرة : ۱۳۲ .

⁽٣) روی له "عب" من طریق ابن سیرین عنه قال : ٥٣/٩ رقم ١٦٣١٩ ، وكاذا عسد "مي" ٢٩/٦ رقم ٣١٨٧ ، ٣١٨٧ ، والسنن لسعید بسن منصور ٨٤/١ رقم ٢٩٧ ، و"بق" ٢٧٧/٦ .

⁽٤) حدث طمس في صفحة ٢٥٩/ب ، " وإن حديث بي حدث الموت " ومسا بعسدها فيسه مسن الأوسط .

الشهود ، أو قرأ الكتاب عليه وعلى الشهود ، وأقر بما فيه ، أن الشهادة عليه جائزة .

م ٢٤٨٥ – واختلفوا في الرجل يكتب وصيته ويختم عليها ، ويقول للشهداء : اشهدوا على بما في هذا الكتاب .

فأجازت طائفة ذلك ، وممن رأى ذلك جائزاً عبد الملك بن يعلى ، ومكحول ، ونمير بن إبراهيم ، وبه قال مالك بن أنسس ، والليسث بن سعد ، والأوزاعي ، ومحمد بن مسلمة ، وأبو عبيد ، وإسحاق بن راهوية .

وفي هذه المسألة قول ثان: وهو أن ذلك لا يجوز حتى يسمعوا منه ما في الصحيفة ، أو يقرأ عليه ، فيقر بما فيها ، هذا قول جماعة ، منهم الحسسن البصري ، وأبو قلابة ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال سفيان الثوري في الشهادة على الوصية المختومة : فإن ابن أبي ليلى يبطلها ، والقضاة يجيزونها .

وقال أحمد بن حنبل : لا يجوز حتى يقرأها ، وبه قال أبو ثور .

م ٢٨٦٦ - وقال أبو ثور : ولو قرأت عليه ففهمها ، وقالوا : نشهد عليك بمسا قرئ ، وهو لا يقدر على الكلام ، إلا أنه يفهم ويجيب بالإشارة ، كانست الشهادة جائزة بمترلة الأخرس .

وكان سفيان الثوري يقول: إذا سئل المريض عن الشيء فأوماً برأسه أو بيده ، فليس بشيء حتى يتكلم ، وكذا قال الأوزاعي ، والنعمان ، وقال : هذا لا يشبه الأخرس ولا يجوز ، وقال في الأخرس يشير برأسسه نعم ، إذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار وكتب ، فهو جائز .

وقال أحمد بن حنبل في المريض : يسأل عن السشيء يسوميء ، برأسسه أو بيده ، قال : لا يجوز حتى يتكلم ، وكذلك قال إسحاق .

قال أبو بكر:

(ح ٠٤٠٠) ثابت عن رسول الله ﷺ : أنه صلى قاعداً ، وصلى وراءه قوم قياماً (١) [٢٦٠/١لف] ، فأشار إليهم فقعدوا (٢) .

قال أبو بكر: فمن أشار بإشارة تفهم عنه أخرسا كان أو ممنوع الكلام، أستعمل ما أشار به، استدلالا بهذه السنة.

قال أبو بكر:

م ٢٤٨٧ – وإذا كتبها بين أيديهم ، وهو ينظرون إليها ، ويقرءون ما فيها ، ثم قال : اشهدوا أن هذه وصيتي ، كانت شهادهم جائزة في قول أبي ثـــور ، وأصحاب الرأي .

٤٦ باب إقرار بعض الورثة بالدين أو الوصية دون بعض

قال أبو بكر:

م ٢٤٨٨ – واختلفوا في الرجل يموت وله ابنان ، يقر أحدهما بدين على أبيه .

فقالت طائفة : يخرج الدين كله من نصيب المقر إلى أن يدفع ما صار إليه ، روينا هذا القول عن الشعبي ، وبه قال أصحاب الرأي .

وقال آخرون : يؤخذ من المقر بقدر ما يصيبه من السدين ، لــو ثبــت ببينة ، هذا قول الحسن البصري ، والنخعــي ، والحكــم ، ومالــك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

⁽١) انتهى ما أخذ من الأوسط ، وكلمة " فأشار إليهم " وما بعدها فهي من المحطوطة .

⁽٢) تقدم الحديث برقم ٣١٤ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٩٧٤ .

٤٤ باب الوارثين من جماعة الورثة يشهدان على من ورثا عنه بدين

قال أبو بكر:

م ٢٤٨٩ – واختلفوا في الرجلين من الورثة يشهدان على أبيهما بدين ، فقبلت شهادةا طائفة إذا كانا عدلين ، هذا قول الحسن البصري ، والحارث العكلي ، والشعبي ، والنخعي ، والحكم ، ومالك ، والمشافعي ، وأبي عبيد .

وقد روينا عن النخعي أنه قال : يجوز عليهما في أنصابهما ، وعن السشعبي أنه قال : إنما أقرا على أنفسهما .

وبالقول الأول أقول ، ولعل الشعبي ، والنخعي إنما قالا ذلك إذا كانا غير عدلين ، فلا يكون عنهما في المسألة اختلاف ، والله أعلم .

٤٨ باب الإقرار بالدين

قال أبو بكر:

م ٧٤٩٠ أجمع أهل العلم على أن لا وصية لوارث .

(ح ١٠٤١) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " لا وصية لوارث " (١) .

م ٢٤٩١ – واختلفوا في إقرار المريض للوارث بدين .

فأجازت ذلك طائفة ، كذلك قال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وأجاز شريح ، والحسن البصرى إقرار الرجل لامرأته في مرضه بالمهر ،

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٠ رقم ٣٧٢ .

به قال الأوزاعي .

وقالت طائفة: لا يجوز إقرار المريض في مرضه للوارث ، هكذا قدال شريح ، وأبو هاشم ، وابن أذينة ، والنخعي ، ويحيى الأنصاري ، والثوري ، وأحمد بن حنبل ، والنعمان [١/٢٦٠/ب] وأصحابه وروى ذلك عن القاسم ، وسالم ، وقد كان الشافعي يجيزه مرة ، ثم رجع عنه فقال : لا يجوز .

وفيه قول ثالث: قاله مالك قال: إذا كان للرجل عرض كبير، فذكر أن ذلك كله لامرأته، ولم يسمع ذلك منه في حياته: أن ألهم على ذلك، لم يصدق، وإن لم يكن كذلك نظر فيه، وقال الحسن بن صالح: إذا أقرر لوارث في مرضه لا يجوز إلا أن يقر لامرأته بالصداق.

وقد احتج بعض من يمنع ذلك بأنه قال : لما لم تجز الوصية للوارث ، لم يجز له الإقرار ، وقال آخر : سهمه في ذلك .

واحتج من يجيز ذلك بأن الرجل إذا أقر في صحته بدين لوارثه إن ذلك يلزمه ، ولو أوصى له بشيء لم يجز ، قال : ويقال لمن خالف ذلك : أرأيت لو أن أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلياً أقر بعضهم لوارثه بدين ، أيجوز أن يتهم أحد منهم ، ولو أقر أيسوب السختباني ، ويونس بن عبيد ، وابن عون ، وسليمان الثيمي ، والثوري ، وابن المبارك بدين ، أيجوز أن يتهموا .

(ح ١٠٤٢) وقد هي النبي ﷺ عن الظن فقال : " إياكم والظن فإنه أكذب الحديث " (١)

فإن قال قائل : ألهم ليسوا كغيرهم ، فليس في أحكام الله بين الناس الأخيار منهم والأشرار فوق .

⁽١) تقدم الحديث برقم ٩٦٩ ، ١٠٣٢ .

م ٢٤٩٢ – وقد أجمع أهل العلم على أن الرجل لو أوصى لوارثــه بوصـــيته ، وأقر له بدين في صحته ، ثم رجع ، أن رجوعه عن الوصية جـــائز ، ولا يقبل رجوعه عن الإقرار (١) .

٤٨ باب إقرار المريض بالدين لغير وارث

م ٣٤٩٣ – أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن إقرار المريض في مرضه بالدين لغير الوارث جائز ، إذا لم يكن عليه دين في الصحة .

م ٤٩٤٧ - واختلفوا في المريض يقر بدين لأجنبي ، وعليه دين في الصحة ببيسة ، فقالت طائفة : يبدأ بالدين الذي كان في الصحة ، هذا قــول النخعــي ، وأصحاب الرأي إذا كان دين الصحة ببينة ، فإذا استوفى هؤلاء الــذين أقر لهم في المرض يتحاصون .

وقالت طائفة : هما سواء دين الصحة ، والله في الحسوض ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قسول أهل المدينة .

وممن رأى أن إقرار المريض للأجنبي بالدين جائز الثوري ،وأحمد ،إسحاق . وبه نقول .

٥٠ باب الأمراض التي يجوز عطايا المريض فيها ولا يجوز [٢٦١/١]انف]

م ٢٤٩٥ كان عطاء بن أبي رباح يقول في رجل بسه الجسزام ، أو السسل ،

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الاجماع /١٠١ رقم ٣٧٩ .

والحمى ، وهو يجيء ويذهب ما صنع في ماله ، فهو من جميع المال ، إلا أن يكون أضنى على فراشه ، وهو مذهب الأوزاعي ، ومالك ، والشوري ، والنعمان وأصحابه ، وأبي ثور .

قال أبو بكر: فأما الأمراض التي يمنع أصحابها من الإعطاء إلا مسن الثلث ، فإنها الأمراض التي تخلف أصحابها عن المسضي في حسوائجهم ، ويلزمهن الفرش مثل الحمى الصالب ، وابر سام ، والبطن ، ونحو هذه الأمراض ، وسأذكر ما يحضرني من اختلافهم في عطايا المسرأة الحامل ، وراكب البحر ، والأسير ، والمحصور ، إن شاء الله .

٥١ باب ذكر عطية الحامل

م ٢٤٩٦ و اختلفوا في عطية الحامل ، فقالت طائفة : عطيتها كعطية الصحيح ، هذا قول الحسن البصري ، والزهري .

وفيه قول ثان : وهو أن ما أعطت هو من الثلث ، هكذا قال ابن المسيب ، وبه قال عطاء ، وقتادة .

وفيه قول ثالث: وهو أنه من رأس المال ما لم يضر بما المخاض، فيكون من الثلث، هذا قول النخعي، ومكحول، ويحيي الأنصاري، والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي، والثوري.

وبه نقول .

وقال أحمد ، وإسحاق : إذا أثقلت لا يجوز لها إلا الثلث .

وقال مالك: ما لم تثقل وذلك ما بينها وبين ستة أشهر ، فإذا بلغت ذلك كانت قد أثقلت ، وكانت كالمريض المخوف عليه ، لا يجوز لها قضاء إلا في ثلثها .

٥٢ باب عطية من هو مصاف العدو

م ٢٤٩٧ – واختلفوا فيما يعطيه من هو في حال الحرب ومصاف العدو .

فقالت طائفة: ما أعطى من هو في تلك الحال من الثلث ، هذا مـــذهب مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وإن اختلفـــت الفـــاظهم ، وقال ابن المسيب: ما أعطت الحامل ، والغازي فهو من الثلث .

وقد روينا عن مكحول أنه ما أعطي الغازي فهو من رأس المال ما لم تكن المسابقة ، وقال الشعبي : إذا وضع رجله في الغرز ، فما أوحى فهو من الثلث ، وكذلك قال مسروق .

وقال الحسن البصري في الرجل يكون في المزاحفة ، وركسوب البحسر ، والطاعون ، والحامل : ما أعطوا فهو جائز ، ولا يكون من الثلث . وقال النخعى : ما صنع المسافر من شيء فهو من رأس المال ، وبه قسال

٥٣ باب عطية راكب ٢٦١/١٦] البحر والمحبوس

هشيم .

م ٢٤٩٨ - روينا عن الحسن أنه قال : ما أعطى راكب البحر أنه من رأس المال ، وبه قال مكحول ، ما لم يهج البحر به ، فيكون من الثلث . وقال الأوزاعي كقول الحسن إلا عند تخوفه الفرق فهو من ثلثه ، وقال الحسن : لما حبس الحجاج إياس بن معاوية ليس له من ماله إلا الثلث . وقال الأوزاعي في الوصية المحصور في سبيل الله ، أو في الفتنة : فهو من الثلث ، وفي الحبوس ينتظر أن يقتل قوداً ، أو تقفاً عينه ، هي في ثلثه .

٥٤ باب وصية الأسير

م ٢٤٩٩ – كان الزهري يقول : لا يجوز لأسير في ماله إلا الثلث ، وبـــه قـــال أحمد ، وإسحاق ، والثوري ، وبه قال ابن أبي ليلى إذا كان خائفـــاً ، وإن كان آمناً ، فهو من رأس المال .

وفرق الشافعي بين الأسير الذي يكون في أيدي المسلمين ، أو المسشركين الذين لا يقتلون الأسير ، فقال عطية : إذا كان هكذا من رأس ماله ، وإن كانوا مشركين يقتلون الأسير ، أو يدعوهم فعطيته معطية المسريض ، لأن الأغلب عليهم أن يقتلوا .

٥٥ باب من يجوز أن يكون وصياً ومن لا يجوز الوصية إليه

م • • • ٢٥٠٠ أجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحر الثقة العدل جائزة (١).

م ٢٠٥١– واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة .

فقال عوام أهل العلم: الوصية إليها جائزة ، وروينا عن شريح أنه أجهاز ذلك ، وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والحسن به صالح ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وأبو ثور ، وهو مذهب الشافعي ، واحتج أحمد بأن عمر أوصى إلى حفصة .

وقد روينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال رجل أوصى إلى امرأة قـــال : لا تكون المرأة وصياً ، فإن فعل حولت إلى رجل من قومه .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠١ رقم ٣٨٢ .

٥٦ باب الوصية إلى العبد والمكاتب

م ٢٥٠٢ - واختلفوا في الوصية إلى العبد .

فقالت طائفة : لا يجوز ذلك ، هذا قول الشافعي ، وأبو ثور ، ويعقوب ، ومحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن يوصي الرجل إلى عبده ، هذا قــول النخعــي ، ومالك ، والأوزاعي ، وابن عبد الحكم .

وفيه قول ثالث : وهو أن وصيته إلى عبد نفسه جائزة ، ولا تجوز وصيته إلى عبد غيره ، هذا قول الأوزاعي .

وفيه قول رابع [٧٦٦٢/ الف] قاله أصحاب الرأي قــالوا: إذا أوصــى الرجل إلى عبد غير هذا فالوصية باطلة ، وإن أجاز مــولى العبــد ، لأن للمولى أن يبيعه ويخرجه من الوصية ، وكذلك إذا أوصى إلى عبده ، وفي الورثة كبير ، وإن أوصى إلى عبده والورثة صغار فالوصية جائزة .

م ٣٠٥٠ واختلفوا في الرجل يوصي إلى مكاتبه .

فأبطل الشافعي ، وأبو ثور وصيته .

وفيه قول ثان : وهو أن وصية الرجل إلى مكاتبه جـائزة ، هـــذا قــول النخعى ، وبه قال أصحاب الرأي .

٥٧ باب الوصية إلى الذمي

قال أبو بكر:

م ٤ • ٢٥ - الوصية لا تجوز إلى الذمي ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أحفظ عن غيرهم خلاف قولهم .

و به نقول.

م ٥٠٥٠ وتجوز وصية الذمي إلى المسلم في قسول السشافعي ، وأبي ثسور ، وأصحاب الرأي ، وبه قال مالك : إذا لم يكن في تركته الخمر والخنازير . م ٢٥٠٦ واختلفوا في وصية الذمي إلى الذمي ، فأجاز أصحاب الرأي ذلك . وقال أبو ثور : إذا ترافعوا إلينا أبطلناه ، وهذا يشبه مذهب الشافعي .

٥٨_ باب الوصية إلى من ليس محمود الحال من المسلمين

قال أبو بكر:

م ٢٥٠٧ - كان مالك يقول : المسخوط عليه لا تجوز الوصية إليه ، وهو قــول الشافعي ، وأبي ثور .

م ٢٥٠٨ - وأجاز أصحاب الرأي الوصية إلى المحـــدود في القــــذف ، وأبطلـــوا الوصية إلى الفاسق المتهم المتخوف على ماله ، قالوا : ويجعل القاضي على مكانه وصياً .

٥٩ باب من له أن يوصي ومن ليس له ذلك ، ووصية الصبي والصبية

قال أبو بكر:

م ٢٥٠٩ – أجمع أهل العلم على أن وصية الحـــر ، والحـــرة البـــالغين جـــائزي الأمر جائزة .

م ٧٠١٠ واختلفوا في وصية الصبي والصبية اللذين لم يبلغا .

فقالت طائفة : وصية غير البالغ جائزة ، روينا عن عمر بن الخطاب أنه أجاز ذلك ، وهو قول شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وعطاء ، والنخعي ، والشعبي ، ومالك ، والمشافعي ، وأجاز أحمد ، وإسحاق وصية ابن اثنتي عشرة سنة .

وقالت طائفة : لا تجوز وصية الصبي حتى يبلغ ، روى هذا القــول عــن ابن عباس ، وبه قال الحسن البصري ، ومجاهد ، وأصحاب [٢٦٢/١] الرأي .

٦٠ باب وصية الأحمق والموسوس

م ٢٥١١ – أكثر أهل العلم يقولون: لا تجوز وصية المغلوب على عقله، وممسن قال ذلك حميد بن عبد الرحمن، ومالك، والأوزاعـــي، والـــشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي ومن تبعهم.

وقال عطاء بن أبي رباح في الأحمق والموسوس وإن أصابا وهما مغلوبان على عقولهما : ما أحسب ألهما تجوز وصيتهما من وصية ، وبه قال عمرو بن دينار .

وقال إياس بن معاوية : إذا وافقت وصية الصبي والمجنون الحــق جــازت وصيتهما ، وقال أحمد في الضعيف في عقلــه ، والــسفيه ، والمــصاب الذي يجن أحياناً : ما أعرف لهؤلاء وصية ، وبه قال إسحاق .

وقال مالك : " الأمر المجتمع عليه عندنا أن الضعيف في عقله ، والمصاب

الذي يجن أحياناً ، والسفيه تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون " (١).

٦١ باب وصية الذمي

- م ٢٥١٧ أجمع من أحفظ عنه من أهل العلم على أن وصية الذمي للمـــسلم (٢) عا يجوز ملكه جائزة .
- م ٢٥١٣ واختلفوا في غير ذلك من وصاياهم ، فقال الشافعي ، وأبـــو ثـــور ، وأصحاب الرأي : إذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث مالـــه ، فجاءنــــا ورثته ، أبطلنا ما جاوز الثلث منهما .
- م ٤ ٧ ٥ ١ واختلفوا في وصية النصراني بثلث ماله ، فيما لا يجـوز مــن بنــاء كنيسة ، أو العمارة لها فكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : لا يجوز ذلك . وقال أصحاب الرأي : نجيزه .
- م ٢٥١٥ وإن أوصى بأرض له أن تبنى كنيـــسة ، أو بيعـــه ، جــــاز ذلـــك في قول النعمان .

ولا يجوز في قول الشافعي ، ويعقوب ، ومحمد .

م ۲۰۱٦ ولو أوصى أن يشترى بها خنازيراً ، أو خمراً يتصدق بما ، أو أوصـــى بخنازير أبطلنا الوصية ، وهذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : يجوز أن يوصى بذلك لأهل الذمة .

⁽١) قاله في "مط" ٢/ ٧٦٢ ، كتاب الوصية ، "باب جواز وصية الصغير والضعيف ، والمسصاب ، والسفيه " .

⁽٢) في الأصل "والمسلم " والتصحيح من الأوسط ٣/ ١٧٤/ألف ولم يذكر المؤلف هذا الإجماع في كتاب الإجماع ، وإنما أضفته في الطبعة الثانية .

م ٢٥١٧ – ووصية المسلم للذمي جائزة في قول مالك ، والثوري ، وأحمد بـن حنبل ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وقد روينا إجازة ذلك عن جماعــة منهم شريح ، والشعبي ، وعطاء ، وابن سيرين .

وقال ابن الحنفية ، وعطاء ، وقتادة في قوله : ﴿ إِلاَ أَن تَفَعَلُوا إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِقُلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالَّا لَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالِقُلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِّ لَلْ

م ٢٥١٨ – فإذا دخل رجل من أهل الحرب ، فأوصى بماله كلــه لرجــل مــن المسلمين كان الثلث جائزاً ، ويكون الباقي في بيت المال علــى مـــذهب الشافعي .

وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي :ذلك جائز من قبل أن حكمنا لا يجزي على ورثته .

قال أبو بكر:

م ٢٥١٩ - وليس للمكاتبين [٢٦٣/١ألف] وأمهات الأولاد أن يوصوا في شيء مما بأيديهم ، إلا بأذن ساداقم ، هذا قول الشافعي في المكاتب والعبد ، وبه قال أصحاب الرأي ، وقال أبو ثور ويعقوب ومحمد مثله .

م ٢٥٢٠ وقال أبو ثور : إذا أوصى العبد فقال : إذا أعتقت ، ثم مت فثلثــــي لفلان ، كان ذلك جائزاً ، وكذلك المكاتب ، والمدبر .

وقال النعمان في العبد ، والمكاتب : إذا مات بعسد أن قسال : إذا مست فلفلان ثلثي ، ثم عتق ، ثم أصاب مالا تجوز وصيته .

⁽١) سورة الأحزاب: ٦.

٦٢ ـ باب ما يكون رجوعاً في الوصية ولا يكون

- م ٢٥٢١ أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أوصى لرجل بطعام فأكله ، أو بجارية فباعها ، أو نسي ما كان فأبلغه ، أو وهبه ، أو تصدق به ، أن ذلك خلك رجوع ، وكذلك لو كانت جارية فأحبلها ، وأولدها ، إن ذلك رجوع (١) .
- م ۲۵۲۲ و اختلفوا في الرجل يوصي للرجل بثوب فتقطعه ، أو بقطن فيسأمر بغزله أو بفضة فصاغها ، ففي قول أبي ثور : لا يكون ذلك رجوعاً . وقال أصحاب الرأى : ذلك كله رجوع .
- م ٢٥٢٣ وقال أصحاب الرأي : إذا أوصى بثوب فغسله ، أو بدار فحصصها ، أو بدار فهدمها فليس هذا رجوعاً في الوصية .
- م ٢٥٢٤ واختلفوا في الرجل يوصي للرجل بالثوب ، أو عبد ، ثم باعد ، ثم اعده ، ثم اشتراه ، فقال أبو ثور : خروجهما من يديه إبطالاً للوصية .
 وقال أصحاب الرأى : وصيته ثابتة للموصى له .
- م ٢٥٢٥ وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا أوصى بعبد له ، ثم أوصى بذلك العبد لرجل آخر ، أن العبد بينهما نصفان .
- م ٢٥٢٦ وإذا أوصى بعبد لرجل ، ثم قال : العبد الذي أوصيت ح لفلان هــو لفلان ، كان هذا رجوعاً ، والعبد للآخر منهما في قول الــشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٢ رقم ٣٨٥ .

٦٣_ باب الدخول في الوصايا

م ٢٥٢٧- روينا عن أبي عبيد أنه لما عبر الفرات ، أوصى إلى عمر بن الخطاب ، وروينا أن عثمان ، وابن مسمعود ، والمقداد بسن الأسود ، وعبد الرحمن ، ومطيع بن الأسود ، أوصوا إلى الزبير بن العوام ، وأوصى إلى ابن الزبير ستة .

وقد روينا عن عمر أنه كان أوصى لرجل ، والأخبأر عـن الأوائــل في هذا الباب تكثر .

٦٤ باب الرجوع فيما يوصي به المرء

م ٢٥٢٨ – أجمع عوام أهل العلم على أن للرجل أن يرجع في جميع مـــا يوصـــي (١٠) .

م ٢٥٢٩ فإنهم اختلفوا فيه ، فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : يغير الرجل ما شاء من الوصية ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وأبو السشعثاء ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، إلا المدنيين في قول مالك .

وقالت طائفة: يغير الرجل ما شاء من وصية إلا العتاقة ، كـــذلك قـــال الشعبي ، وابن شبرمة ، وابن ســـيرين ، والنخعـــي ، وكـــان الشــوري يقول : وكل صاحب وصية لـــه أن يرجـــع في وصـــيته ، ويغيرهــا ، ويبدلها ، ويرجع فيها ، وينقضها ما دام حيــاً ، إلا العتاقــة قـــال : وإن

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٢ رقم ٣٨٦ .

قال : إن مت من مرضي هذا ، فليس له أن يغيرها إن مات من مرضه ، وإن صح فليس له أن يغيرها .

وقال النعمان : يرجع في ذلك كله إلا التدبير كما قال مالك .

قال أبو بكر: له أن يرجع في ذلك كله .

٦٥- باب ما يفعله الأوصياء في أموال اليتامي

قال الله جل وعز : ﴿ ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل المعروف ﴾ الآية (١).

م ٢٥٣٠ واختلف أهل العلم فيما يأخذ الوصي من مال اليتيم .

فقالت (٢) طائفة : للموصي أن يأخذ من مال اليتيم بالمعروف ، واحتجوا بظاهر هذه الآية ، وقد روينا عن ابن عباس أنه قال : يأكل الفقير من مال اليتيم بقدر قيامه على ماله " ما لم يسرف أن يبذّر ، وقالت عائشة : يأكل من مال اليتيم إذا كان يقوم على ماله ، وذكرت قوله : ﴿ ومنكان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ الآية (٣) ، وروينا عن عطاء ، والحسن ، والنجعي ، ألهم قالوا : يأكل ولا يقضي ، وقال أحمد بن حنبل ، وإسحاق : يأكل بالمعروف إذا كان يقوم بماله كما قال ابن عباس . وقالت طائفة : يأكل ويقضى هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وعبيدة

⁽١) سورة النساء: ٦.

⁽٢) وفي حاشية المخطوطة " فرخصت " .

⁽٣) سورة النساء: ٦.

السلماني ، وسعيد بن جبير ، وقال مجاهد ، وأبو العالية ، وسعيد بن جبير في قوله : ﴿ فَلِيأْكُلُ بِالْمُعْرُونَ ﴾ الآية (١) هو الفرض .

وفيه قول ثان: روينا عن ابن عباس أنه قال: فليأكل بالمعروف من مالم حتى لا يفضي إلى مال الميت ، وبه قال الحكم بن عتيبة ، وقد ثبت أن ابن عمر كان يستسلف مال اليتيم ليحرزه من الهلاك ، ويؤدّي زكاته من أموالهم ، ورخص فيه مجاهد ، والأوزاعي ، والليث بن سعيد .

وفيه قول ثالث: وهو أن يستقرض إن كان أبوهم أوصى إليه ، وإن كان الحاكم [٢٦٤/١ الف] جعله وصياً ، لم يستقرض ، هذا قسول الحسن بن صالح .

٦٦ باب التجارة بمال اليتيم ودفعه مضاربة

م ٢٥٣١ - واختلفوا في التجارة بمال اليتيم .

فرخصت في ذلك عائشة ، والنخعي ، وقال مجاهد : إن تاجرت فربحـــت فالربح له ، وإن ضاع ضمنته .

م ٢٥٣٢ – واختلفوا في أخذ الوصي مال اليتيم مضاربة لنفسه .

فرخص فيه الحسن بن صالح ، وإسحاق .

وأبى ذلك أحمد بن حنبل وقال : لا ، وقال : إن ربح فلليتيم الربح .

م ٢٥٣٣ – واختلفوا في دفع الوصى مال اليتيم مضاربة .

فرخص فيه ابن عمر ، والنخعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، والحسن بن صالح .

وكره ذلك الحسن البصري ، وهذا الباب مذكور في كتاب البيوع .

⁽١) سورة النساء: ٦.

٦٧ باب بلوغ الرشد الذي يجب له دفع المال إلى اليتيم

قال الله جل ثناءه: ﴿ وَابْتُلُوا الْبِتَامَى حَتَى إِذَا بِلْغُوا الْنَكَاحُ فَإِن آنَسَتَمُ مِنْهُ مَرْشُداً ﴾ الآية (١) ، فقيل في قوله ﴿ وَابْتُلُوا الْبِتَامَى ﴾ : اختبروا ، وقوله : ﴿ حَتَى إِذَا بِلْغُوا النِكَاحِ ﴾ : الحلم ، وقوله : ﴿ آنَسَتُم ﴾ قيل : عرفتم ، وقيل : أحسستم .

م ٢٥٣٤ – واختلفوا في معنى الرشد الذي يجب بوجوده في اليتيم دفع المال إليه .

فكان ابن عباس يقول : إذا أدرك بحلم ، وعقــل ، ووقـــار دفـــع إليـــه ماله ، وقال مجاهد في معنى الرشد : إنه العقل .

وقال الحسن البصري ، والشافعي : إذا بلغ صالحاً في دينه ، حافظاً لماله ، وقال ابن جريج : صلاحاً وعلماً بما يصلحه .

قال أبو بكر : وقد منع الله من دفع مال اليتيم إليه حسى يسونس منسه الرشد ، وقد اتفقوا على دفع ماله إليه إذا بلغ النكاح ، وكان صالحاً في دينه ، مصلحاً لماله ، واختلفوا في دفع ماله إليه على غير ذلك ، ولا يجوز إطلاق المال بعد المنع إلا بحجة ، وكلما أبيح خصلتين ، لم يجز إطلاقــه إذا انفردت إحدى الخصلتين ، وقال : ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح نهوجاً غم ه الآية (٢) .

⁽١) سورة النساء: ٦.

⁽۲) سورة البقرة : ۲۳۰ .

(ح ٢٠٤٣) وقال النبي ﷺ: " لا حتى تذوقي الفسيلة " (١) . ولا يجوز لها الرجوع إلى الزوج الأول إلا بالنكاح والدخول . وبه أقول إن شاء الله تعالى .

٦٨ باب الوصى يوصي إلى آخر

م ٢٥٣٥ – واختلفوا في الوصي [٢٦٤/١] يحضره الوفاة ، فيوصي إلى آخر .

فقالت طائفة: لا يكون الوصي وصياً للميت الأول ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وقال الأوزاعي في هذا: يصير إلى القاضي فيولى عليه .

وقال الشافعي ، وأحمد : وإن كان الموصي قد جعل الموصى إذا حسضرته الوفاة أن يوصي بوصيته إلى من رأى ، فله أن يوصي بذلك إلى من رأى . وأجازت ذلك طائفة : وممن أجاز ذلك مالك ، والثوري ، والنعمان ، ويعقوب .

٦٩ باب بيع الوصي العقار على الورثة

م ٢٥٣٦– اختلف أهل العلم في بيع الوصي العقار على الورثة .

فأجاز بيع الوصي ذلك على الصغار والكبار طائفة هذا قول النعمان . وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق : الوصي بمترلة الأب يبيع إذا رأى الصلاح ، وقال ابن أبي ليلى : يبيع العقار على الصغار والكبار ، إذا باع

⁽١) أخرجه "خ" في الطلاق ، "باب من قال لامرأته : أنت علي حرام " الح ٩/ ٣٧١ رقم ٥٢٦٥ من حديث عائشة ، وعنده أطول .

ذلك مما لابد منه .

وقال يعقوب ، ومحمد : إذا لم يكن عليه دين ، ولم يوص بوصية ، فليس للموصي أن يبيع حصة الكبار من العقار ، وله أن يبيع حصة السفار في قولهما ، كل شيء للوصي أن يبيع فيه العقار فله أن يبيع ، ما سوى ذلك من الحيوان والعروض .

وقال الشافعي في بيع الوصي العقار على الكبار: باطل، وما باع على الصغار فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به ، وكان بيع غبطة فهو جائز ، وإن كان على غير ذلك كان مردوداً .

٧٠ باب الوصيين يختلفان عند من يكون المال

م ٢٥٣٧– واختلفوا في الوصيين يختلفان عند من يكون المال .

فقال مالك : يكون عند أعدلهما .

وقال أصحاب الرأي : يكون عند كل واحد منهما نصفه ، وإن أحب ا استودعاه رجلاً ، وإن أحبا كان عند أحدهما .

٧١ باب قسم الوصي المال بين الورثة والموصي له

م ٢٥٣٨ – كان النعمان يقول : مقاسمة الوصي الموصي له بالثلث على الورثــة جائزة ، ومقاسمة الورثة الموصي عن الموصي له لا يجوز ، ولا يجوز قـــسمة الوصي بين الأصاغر .

وقال أصحاب الرأي : إذا قاسم الوصي الورثة ، وأهل الوصية غيب ، وأعطى أهل الوصية فهلك الثلثان من يدي الوصي ، لم يكن

للورثة أن يرجعوا على أهل الوصية بشيء ، لأن الوصي وصى للوارث ، وليس للموصى له .

وقال أبو ثور كما قال النعمان في قسم الوصي المال بين الصغار، وقال : وإذا كان فيهم كبار [١/٥٢٦/ألف] جازت قسمته، وذلك أنسه يقاسم الكبار والصغار.

وكان الحسن بن صالح يرى أن يقسم الوصيي مسال اليتامى على الصغير ، ولا يقسم على الكبير الغائب .

٧٢ باب الوصى يتفير حاله

قال أبو بكر:

م ٢٥٣٩ – أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصي إذا كان ثقــة أميناً غير مضيع ، أن نزع المال من يده غير جائز (١).

م ٤٠٠٠ - واختلفوا في الوصي يكون أميناً فيتهم .

فقالت طائفة : إن الهم جعل معه غيره ، كذلك قـــال الحـــسن ، وابـــن سيرين ، وأحمد .

وقالت طائفة : توزع منه الوصية إذا الهـــم ، كـــذلك قـــال الشــوري ، وإسحاق .

وقال الشافعي : إذا كان أميناً ضعيفاً ضم إليه آخر ، فإن ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال .

وقال يعقوب : إن كان ثقة وهو ضعيف أدخل معه غيره .

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٠٢ رقم ٣٨٧ .

٧٣_ باب الوصيين يبيع أحدهما دون الآخر

م ٢٥٤١– واختلفوا في الوصيين يبيع أحدهما دون الآخر .

فقالت طائفة : لا يجوز ، كذلك قال مالك ، والنعمان ، ومحمد وهو قياس قول الشافعي ، وقال يعقوب : ذلك جائز .

م ٢٥٤٢ – وقال النعمان : إذا اشترى أحدهما طعاماً للورثة ، أو كسوة ، أو كفن الميت ، فذلك جائز .

ولا يجوز عند الشافعي أن يفعل أحدهما شيئاً من بيع ولا شرى ، إلا مـــن صاحبه .

مسألية

م ٣٥٤٣ - وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الأب يقوم في مال ولده الطفل ، وفي مصالحه ، إذا كان ثقة أميناً ، ولسيس للحاكم منعه من ذلك (١) .

م £ £ 0 7 - وقياس قول الشافعي ، والكوفي : إن الجد أب الأب يقوم في ذلك مقام الأب .

٧٤ باب جامع الوصايا

قال أبو بكر:

م ٢٥٤٥ - وإذا اشترى الوصي للأيتام طعاماً أو كسوة من مال نفسه ، ليرجع به

⁽١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٠٢ رقم ٣٨٨ .

في مال اليتيم ، فله أن يرجع في قول النعمان وأصحابه ، وأبي ثور ، ما لم يمنعه وارث ، فإن منعه وارث ، رجع ما كان من ذلك ببينة .

وفي مذهب الشافعي لا يرجع بشيء ، وهو متطوع بما فضل .

م ٢٥٤٦ - وإذا بلغ الأيتام فقال الوصي : قد دفعت إلىهم أمـوالهم ، فإنـه يقيم الوصي البينة ، وإلا عزم في قول مالـك ، والشافعي .

م ٢٥٤٧ – واختلفوا في الرجل يأمر في وصيته أن يضع الوصي ماله حيث شاء . فكان مالك بن أنس يقول : يجعل في سبيل الخير ، ولا يأكله .

وقال أبو ثور : وإذا قال : يضعه فلان حيث [٢٦٥/١] أحب كان له أن يضعه حيث أحب لنفسه ، وولده ، ولمن شاء وإن جعله لبعض ورثـة الميت كان ذلك جائزاً ، وبه قال أصحاب الرأي كما قال أبو ثور ، غــير أهم قالوا : ليس له أن يجعله لأحد من ورثة الميت .

م ٢٥٤٨ - وقال الشافعي : إن جعل إليه أن يجعله حيث أراه الله فليس له أن ينضعه أن يأخذ لنفسه منه شيئاً ، ولا يعطيه وارثاً للميت ، وليس له أن يسضعه فيما ليس للميت فيه نظر ، ويسلك فيه سبل الخير .

م ٢٥٤٩ - وقال الثوري : إذا باع الرجل بيعاً في مرضه ، فأرخص فيه على صاحبه ، ففصل البيع إن مات ، هو وصيه ، وكذلك قال الأوزاعي ، والحسن بن صالح ، وهو يشبه مذهب الشافعي .

٧٥_ باب صدقة التطوع والعتق عن الموتى

م ٧٥٥٠ - ثبت أن عائشة أم المؤمنين أعتقت عن أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر

عبداً ، وروينا عنها ألها أعتقت عنه بعدما مات ، وكان طاؤوس يعجبه صدقة الحي عن الميت .

وقال الشافعي : يلحق الميت عن فعل غيره وعمله ثلاث : حج يؤد عنه ، ومال يتصدق به عنه ، أو يقضى ، أو دعاء .

قال أبو بكر: الأحبار دالة عن رسول الله على إجازة الصدقة عن الموتى.

- (ح ٤٤٤) ثبت أن امرأة قالت : يما رسول الله ! إن أمري اقتتلت نفسها ، وأظنها لو تكلمت لصدقت ، هل لي من أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم (١).
- (ح مع الله عن سعد بن عبادة أنه قال : يما رسول الله ! إن أمي توفيت أفاتصدق عنها ؟ قال : نعم ، قال : فأي الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء (٢) .
- (ح ٢٠٤٦) وروينا عنه أنه قال: " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " ("). م ٢٥٥١ – وممن كان يجيز الحج التطوع عن الميت الأوزاعي ، وأحمد . وللشافعي فيها قولان : أحدهما أنه جائز ، والآخر المنع منه .

⁽١) أخرجه "خ" في الوصايا ، "باب ما يستحب لمن توفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت " ٥/ ٣٨٨ – ٣٨٩ رقم ٢٧٦٠ ، و"م" في الزكاة ، "باب وصول ثواب الصدقة عنن الميت إليه " ٢/ ٣٩٦ رقم ٥١ (١٠٠٤) ، من حديث عائشة .

⁽٢) أخرجه "ن" في الوصايا ، "باب فيضل السصدقة عن الميت ، وذكر الاختلاف علسى سفيان " ٦/ ٢٥٤ رقم ٣٦٦٤ ، من حديثه ، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح ٥/ ٣٨٩ .

⁽٣) أخرجه "م" في الوصية ، "باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ٣/ ١٢٥٥ رقــم ١٤ (٣) . (١٦٣١) ، من حديث أبي هريرة .

٧٦ باب إعطاء من يحضر قسم الميراث من تركة الميت

م ٢٥٥٢– اختلف أهل العلم في القوم يحضرون قسم الميراث .

فقالت طآئفة: يستعمل ظهر قوله: ﴿ وإذا حضر القسمة لذا القربى واليت امى والمساكين ف أمرن قهم منه ، وقول والحدم قولاً معروفاً ﴾ الآية (١) ، كما فعل أبو موسى الأشعري وقضى بحما ، وفعل ذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فذكر ذلك لعائشة فقالت: عمل بالكتاب [٢٦٦/١ألف] (٢) هي لم تنسخ .

وقال أحمد بن حنبل: وقد سئل عن ذلك ، فقال: أبو موسى أطعم العمام ، وعبد الرحمن بن أبي بكر ، وكذلك قال إسحاق .

وقسم عبيدة السلمايي ميراث أيتام ، وأمر بشاة ، فاشتريت من المسال ، وبطعام فصنع ، وكذا فعل عروة بن الزبير ، وهذا قول النخعي ، والحسن البصري ، والشعبي .

وفيه قول ثان : قاله سعيد بن جبير ، قـــال في هـــذه الآيـــة : والله مــا نسخت ، ولكنه مما قاون به الناس ، هما واليان ، وال يرث فذلك الذي يرزق ويكسو ، ووال ليس بوارث فذلك الذي يقول قـــولاً معروفــاً ، يقول : إنه مال يتيم وماله فيه شيء .

⁽١) سورة النساء : ٨ .

⁽٢) صفحة ٢٦٦ / ألف ، وهي الصفحة الأخيرة من المخطوطة ، مطموسة تماماً ، فاختصرت الكلام من الأوسط .

وفيه قول ثالث: وهو أن يكون ذلك من الثلث ، كان سعيد ابن المسيب يقول في قوله: ﴿ وَإِذَا حَضَى القَسَمَة ﴾ الآية (١) ، ذلك من الثلث عند الوصية .

وفيه قول رابع: وهو أن الآية منسوخة غيير معمسول بهسا، كسذلك قال عكرمة ، قال: نسختها الفرائض ، وقال أبسو سمساك: نسسختها آية الميراث.

٧٧ باب وصية الرجل بالعدد المعلوم في المّال الكثير من غير تمييز ولا بوقوف على شخص معين

م ٢٥٥٣ - اختلف أهل العلم في الرجل يوصي للرجل بعشر من الإبل.

فكان مالك يقول: إذا أوصى له بعشرة من إبله ولم يسمها بأعيالها ، وله إبل كثير ، أرى أن تقوم الإبل كلها ، يقوم كل بعير قدر ما يسوى ، فإن كانت الإبل مائة ، أعطى من ذلك العشر من قيمة الإبل .

وكان الشافعي يقول: وإذا قال: أعطوه عبداً من رقيقي ، أعطوه أي عبد شاءوا ، وكذلك لو قال: أعطوه شاة من غنمي ، أو بعيراً من إبلى .

وقال أصحاب الرأي: إذا أوصى الرجل لرجل بثلث غنمه ، فهلكت الغنم ، أو لم يكن فهلكت الغنم ، أو لم يكن له غنم من الأصل قبل موته ، فالوصية باطلة ، وكذلك العروض كلها ، وإذا أوصى له ببعضها .

اسورة النساء : ١ .

مسألية

م ٢٥٥٤ – سئل سفيان عن رجل أوصى فقال : اعتقوا عني أحد عبدي هــــذين ، قال : يعتق أحدهما ، وكذلك قال أحمد ، وإسحاق .

وقال سفيان : لهم أن يعتقوا أرادهما ، قال أحمد ، وإسحاق : إذا تشادا ، أقرع بينهما .

٧٨_ باب العتق والدين

م ٢٥٥٥ – إذا مات الرجل وأوصى بثلثه ، وترك ابنين لا وارث لـــه غيرهمـــا ، وترك عشرين درهماً ، فيها عشرة عين ، وعشرة دين على أحد ابنيـــه ، فإن له الموصى يأخذ من ثلثهما ويأخذ الابن الذي لـــيس عليـــه شـــيء الثلثين ، ويكون للموصي له من الدين ثلثه على الابـــن الآخــر ، وقـــد استوفى صاحب الدين ميراثه منه ، هذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي: يقسم العين على ابنين ، فيعطي الموصي خمــسه ، ويعطي الابن الآخر خمسه ، ويحسب لصاحب الدين نصيبه مما عليه ســت وثلاثين ، ويؤدي ثلثه ، وثلث مما خرج منها من شيء قاسماه نصفين .

٧٩_ باب العفو عن الدية في قتل الخطأ أو العمد

م ٢٥٥٦ – كان عمر بن عبد العزيز ، وعطاء بن أبي رباح ، وأبو هاشم يقولــون في رجل قتل خطأ ، فعفى عن دمه ، أنه من الثلــث ، وكــان طــاؤوس يقول : يتصدق الرجل بدمه كله ، قيل الابن طاؤوس : خطأ أو عمد . عمداً ، قال : ، قال : خطأ أو عمد .

وكان مالك يقول : حدثنا من نرضي من أهل العلم أن الرجل إذا أوصي أن يعفى عن قاتله ، وقد قتل عمداً ، فإن ذلك جائز .

وكان الزهري ، وربيعه يقولان في الرجل يصيبه جرح خطـاً فيقتلــه ، فيوصي في ديته ، فقالا : لا تجوز وصيته في ثلث ديتــه ، كمــا يوصـــي في ماله (١) .



⁽١) إلى هنا انتهت نسخة مكتبة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة بتركيا .





فهرس الموضوعات

			الموت عي
			٣٩– كتاب الجمــاد
•		١	- باب فرض الجهاد
٥		4	 باب وجوب ألجهاد
			 معاني الآيات التي أمر الله فيها بقتال المــشركين
			والآية التي أمر الله فيها بأخذ الجزية مـــن أهـــل
٨	1444		الكتاب
			 أبواب فرض القتال ومن يلزمه الحضور ومن لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١.		٣	عذر لا يأثم أن يخلف من أجله
			 باب المتخلف عن الخروج إلى الجهاد من أجـــل
١٢		٤	الوالدين
1 £	١٧٧٣		 من أراد الغزو فأمرته أمه بالجلوس
1 £	1445		 الوالدين المشركين
10		٥	 باب المتخلف عن الخروج إلى الجهاد الأجل الدين
10	1440		 الخروج إلى الغزو من عليه دين مال أو مؤجل
10		۲	 باب لا يخرجون إلا بإذن الأمير
10	1771		 يكره الغزو بغير إذن الأمير
			 باب تحصيل العلف للدواب والاحتطاب بــإذن
17		٧	الأمير
			- إذا غزا الأمير بالناس لم يجز لأحد أن يتعلف ولا
			يحتطب ولا يبارز علجاً ولا يخرج من العــسكر
17	1 7 7 7		ولا يحدث حدثاً إلا بإذنه

1.7		<u> </u>	 باب المبارزة
15 * 1 V	١٧٧٨	^	– باب المبارزة – تجوز المبارزة بإذن الأمير
1 V	1779		بور الجدعة في الحرب للمبارزة وغيره — تجوز الخدعة في الحرب للمبارزة وغيره
1 /		٩	بور معنات في معرب عصبرره وعيره - باب المبارزة بدون إذن الأمير
1.6	174.	•	 ب سبارزة الكفار بدون إذن الأمير
1.6	1177	١.	 باب معونة المبارز
1.6	١٧٨١	,	 ب معونة المسلمين المبارز منهم على المشرك
174	1 7 7 1		- باب ما یجب أن يستثنی من ظاهر قوله ﴿ بَاذَا انسلخ
			•
19		11	الأشهر انحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾
•			- أن الله تعالى إنما أراد بقولمه ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكُينَ
19	1441		حيثوجدتموهـــد ﴾ بعض المشركين دون البعض
٧.		17	 باب النهي عن قتل العسيف المشترك
۲.	١٧٨٣		 واختلفوا في الحراثين الأجراء
*1		14	 باب النهي عن قتل النساء والوالدان
			 قوله (ولا تعتدوا) يقول : ولا تقتلوا النـــساء
			والصبيان والشيخ الكبير ولا من ألقسي إلسيكم
*1	١٧٨٤		السلم وكف الله ، فإن فعلتم فقد اعتديتم
**	1440		 قتل الصبي الذي يقاتل
			 باب الخبر الدال على أن النهي إنما وقع على من
	•	k.	قصد قصدهم بالقتل لا من يصاب منهم في وقت
* * *		1 €	الغارة
			 معنى نفيه عن قتل النساء والمصبيان أن يقصد
44	1743		قصدهم بقتل
44		10	- باب قتل الرهبان -

		10 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	
44	1444		 قتل الرهبان
Y £		17	 باب قتل الشيوخ والمرضى وغيرهم
Y £	١٧٨٨		 قتل الشيوخ
7 £	1444		– قتل المرضى
40		17	 باب نصب المنجنيق على أهل الحصون
			 للإمام إذا حصر قوماً من المشركين أن ينصب
40	144.		عليهم المجانيق ويرميهم بالحجارة وبما يقوم مقامها
**	1791		 جم يرمون المشركين
**		11	 باب النهي عن إحراق من له روح بالنار
**	1444		 رمي أهل الشرك بالنار
			 المركب من مراكب العدو يرمي بالناس فيخشى
			الأسير على نفسه أيطرح نفسه في الماء أو يـــصير
**	1798		إلى النار `
			 باب رمي الحصون فيها أطفال المسلمين
47		19	وأساراهم
			 الحصن من حصون المشركين قام العدو على
44	1498		أسوار الحصن فتترسوا بأطفال المسلمين
44		Y • .	 باب تغریق النحل وحریقه
44	1490		 تغريق النحل وحريقه
44		Y 1	 باب مقر الدواب خوفاً أن يظفر بما العدو
44	1797		 الفرس يقف على صاحبه فيريد عقره
			 باب إباحة تحريق أموال الشرك وقطع نخيلهم
41		**	وحرقها وإباحة ترك ذلك

			 قال الله عز وجـــل ﴿ ما قطعتــمنالينة ﴾ معـــنى
41	1444		﴿ لينة ﴾
			 تخریب عامر بلاد الشرك وقطع شجرهم وإتلاف
41	1447		أموالهم
44		24	 باب الفرار من الزحف
44	1 7 9 9		 الفوار من الزحف
÷			٠٤ كتـاب المِزيـــة
**	1.4		 تؤخذ الجزية من العرب إذا كانوا أهل كتاب
44		1	 باب الحكم في نصارى بني تغلب
٣٨ -	14.1		 الحكم في نصارى بني تغلب
٣٨ -	14.4		 اکل ذبائح نصاری بنی تغلب
44		*	 باب أخذ الجزية من المجوس
٤.	11.4		– أخذ الجزية من المجوس
٤.	14.5		 معنى الذي له أخذت الجزية منهم
٤١		٣	 باب أخذ الجزية من الصابين والسامرة
٤١	14.0		 أخذ الجزية من الصابين
£ Y	14.7		 أخذ الجزية من السامرة
			 باب أخذ الجزية من عبدة الأوثان مــن العجـــم
٤٢ .		٤	وسائر المشركين سوى اليهود والنصارى والمجوس
			 أخذ الجزية من سائر المشركين ســوى اليهــود
£ Y	١٨٠٧		والنصارى والمجوس
			 باب الخبر الدال على أن لا جزية على النــساء
24			والصبيان

v. Asi			الموضوع وع	
٤٣	١٨٠٨		لا جزية على غير البالغ ولا على النساء	_
££		٦	باب من تؤخذ منه الجزية ولا تؤخذ	_
			لا جزية على مغلوب على عقله من قبـــل أن لا	_
££	14.9		دين له يتمسك به فترك له الإسلام	
££	141.		من يجن ويفيق	_
££	1411		أخذ الجزية من الشيخ الفايي	_
20	1411		أخذ الجزية من الفقير	_
20	1117		تؤخذ الجزية من الرهبان	_
20	1411		أخذ الجزية من الزمن	_
20	1410		تؤخذ الجزية من الأجير وكل مدرك	_
20		٧	باب سقوط الجزية عن العبيد	_
20	1111		لا جزية على العبيد	_
20	1414		لا تؤخذ من مدبر ولا مكاتب ولا من أم ولد	_
20	1414		العبيد من أهل الكتاب يعتق	_
			باب النصراني يسلم بعد ما يحول عليه الحول أو	_
٤٦		٨	قبل ذلك	
٤٦	1119		لا جزية على المسلمين	-
			الذمي يسلم بعــد مــا يحــول عليـــه الحــول	-
			أو قبل ذلك هل تؤخذ منه بعد إســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
٤٦	144.		لما مضى أم لا	
			باب المقدار الذي إذا أبذله أهل الذمة عن كـل	-
٤٧		٩	رأس وجب قبوله	
٤٧	1411		ما يؤخذ من أهل الذمة إذا اختلف الإمام وهم	_

		·	 باب الأخبار التي جاءت عن عمر بن الخطاب في
٤٨		١.	هذا الباب
			 ضرب عمر الجزية على أهل الذهب ٤ دنانير
			وعلى أهل الورق ٤٠ درهماً مــع ذلـــك أرزاق
٤٨	1771		المسلمين وضيافة ٣ أيام
٥.		11	 باب أخذ العروض مكان الجزية
٥.	1874		 أخذ العروض مكان الجزية جائز
01		17	 باب أخذ الجزية من ثمن الخمر والخنازير
٥١	1445		 أخذ أثمان الخمر والخنازير في الجزية
01	1440		 الخمر والحنازير يمر بها على العاشر
01	1477		 من أهراق لذمي څمراً أو قتل له خنزيراً
07		14	 باب الجزية كيف تجبى
07	1444		- معنى قوله ﴿ عن يد وهـ م صاغره ن ﴾
			 باب ما يؤمر به أهل الذمة من تغيير الذي خلاف
۳۵		1 £	المسلمين
٥٣	124		 كتاب عمر إلى أمراء الأخبار
			 باب الامتناع من أخذ الجزية من الكتابي علــــى
٥٤		10	سكنى الحرم ودخوله
			- معنى قوله ﴿ يِا أَيِّهَا الدِّينِ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجُسُ فَلَا
٥٥	1 1 7 9		يقربوا المسجد انحرام بعد عامه مدا ﴾
٥٦		17	 باب منع أهل الذمة سكنى الحجاز
۲٥	114.		 إجلاء عمر المشركين من جزيرة العرب
٥٧		1 V .	 باب إسقاط الصدقة عن أهل الذمة
٥٧	1 1 7 1		 ليس على أهل الذمة صدقة في أموالهم

٥٨		۱۸	 باب أرض السواد
٥٨	1177		 أرض السواد
			 باب إسلام الرجل من أهل الخراج وما يجب عليه
٥٩		19	فيما تخرجه ارضه
09	1888		 الرجل الكتابي يسلم وبيده أرض الحراج زرعها
٦.		۲.	 باب شراء المسلم أرضاً من أرض السواد
٦.	114	•	 المسلم يشتري أرضاً من أرض السواد
71		71	 باب الذمي يشتري أرضاً من أرض العشر
71	1150		 الذمي يشتري أرضاً من أرض العشر
			 كل أرض أسلم عليها أهلها قبل أن يقهروا عليها
			أنما لهم وأن أحكامهم أحكام المسلمين لهـــم مـــا
77	1887		للمسلمين وعليهم ما عليهم
			 لا شيء على أهل الذمة في منازلهم ودورهـــم
77	114		ورقيقهم ولا في شيء من أموالهم ﴿
74			٤١– كتاب تعظيم أمر الغلول
74	1 1 7 7 1		 معنى قوله {وما كان لنبي أن يغل } وفي قراءته
7 £		1	 باب التغليظ في الغلول
70		, 🕈	 باب ما یعاقب به الغال من تحریق رحله
70	1149		 ما يفعل بالغال
77		٣	 باب توبة الغال وما يصنع بما غل
			- على الغال أن يرد ما غل إلى صاحب القسم إذا
77	111.		وجد السبيل ولم يغرق الناس
77	1 1 2 1		 ما يفعل به إذا افترق الناس ولم يصل إليهم

/			
٦٨		٤	 باب ما هو مباح أخذه وخارج من أبواب الغلول
			 كنا نصيب العسل وذكر الفاكهـــة في مغازينــــا
٨٨	1157		فنأكله ولا نرفعه
			 للقوم إذا دخلوا الحرب أن يأكلوا طعام العـــدو
٦٨	115		وأن يعلفوا دوابجم من أعلافهم
٦٨	1111		– من رخص في العلف
٦٨	1150		 من رخص في أكل الطعام في بالاد العدو
44	1887		 خبح الأنعام من الإبل والبقر والغنم للأكل
44	1127		– أخذ الطعام في أرض العدو
٧.		٥	 باب كراهة بيع الطعام وأخذ ثمنه
٧.	1111		 ما بيع من الطعام بذهب أو فضة أو غيره
			 باب النعل يتخذه الرجل من جلد الثور والجراب
٧.	•	٦	يتخذه من الإهاب وغير ذلك
			 النعل يتخذه الرجل من جلود البقر والجراب من
٧.	1159		الإهاب
٧١	110.		 الإبرة يتخذها الرجل من الغنم
٧١	1401		 صيد الطير من أرض العدو
Y Y	,	٧	 باب بيع الطعام بالطعام والطعام يفضل منه فضله
Y Y	1101		 بيع الطعام بالطعام
٧٣	1104		 الطعام يأخذه المرء فيفضل منه فضله
			 باب الانتفاع بالمغانم في وقت الحاجـــة ومعمعـــة
٧٤		٨	الحرب
			 استعمال السلاح في معمعة الحــرب وفي حــال
٧٤	1005		الضرورة

ţ

			 باب الشيء يدركه صاحب المقــسم أو الدابــة
V 0		٩	يعجز صاحبها عن سوقها فيدعها
			 من ترك دابة قامت عليه بمــضيعة لا تأكــل ولا
Y0	1000		تشرب
Y0		١.	 باب الركاز يجده الرجل في دار الحرب
Y0	1001		 الركاز يوجد في دار الحرب
77		11	 باب قسم خمس الغنيمة
			 معنى قولـــه ﴿ واعلموا أنما غنمتــم من شـــي و فإن لله
٧٦	1101		خ مسخ
			 باب ما خص الله به لبيه فجعلها له مسن جملـــة
YY		17	الغنيمة في حياته
YY	1101		 خص الله نبيه بأشياء ثلاثة
٧٨		١٣	 باب ما یفعل بسهم رسول الله بعد وفاته
V9	1109		 ما يفعل بسهم رسول الله بعد وفاته
۸٠		٤	 باب سهم ذي القربي واختلاف أهل العلم فيه
۸١	147.		 سهم ذي القربي
٨٢		10	 مسائل من هذا الكتاب
٨٢	1471		 ما يعطاه الذكر والأنثى من ذوي القرابة
۸۳	1721		– إعطاء الغني منهم
۸۳		17	 أبواب الأسلاب
۸۳			 الاختلاف في هذا الباب
۸۳	1474		 إخراج السلب من جملة الغنيمة
			- باب تكليف طالب الينة على أنه القاتل المستحق
۸٥		1 ٧	للسلب

esnin.	ai mai		الموظ في
٨٦	1775		- السلب يدعيه من يذكر أنه قاتل
٨٦	,	14 -	 باب الحكم بالسلب القاتل مبارز أو غير مبارز
۸٧	1110		- القضاء بالسلب للقاتل
٨٨	1777		 الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه
٨٩		19	 باب النفر يضربون الرجل ضربات مختلفة
٨٩	177		 النفر يضربون الرجل ضربات مختلفة
٨٩	1777	•	 مبارز عانق رجلاً وحمل علیه آخر
۹.		۲.	 باب السلب الذي يستحقه القاتل
			 بارز مرزبان المرازبة فقتله فبلغ سواريه ومنطقتـــه
٩.	174		ثلاثون ألفاً
91	144.		 القاتل يكتم السلب خوفاً أن لا يعطيه الإمام
			 الأجير الذي إذا استؤجر للخدمة إن بارز فقتـــل
91	1441		صاحبه
91	1444		 العلج يحمل عليه الرجل فيستأجره ثم يقتله
	,		 باب الخبر المروي عن النبي أن نفل سرية بعث بما
94		*1	بعيرأ لكل رجل فيهم
			- حديث ابن عمر يدل على ألهم أعطوا ما لهم مما
97	١٨٧٣		أصابوا على أنهم نفلوا بعيراً بعيراً
			 باب الخبر الدال على أن الذي كان ينفلهم النبي
			في البداة الربع بعد الخمس وفي القفول الثلـــث
94		* *	بعد الخمس
			 الإمام ينفل في البدأة الربع من بعد الخمــس وفي
94	1471		الرجعة الثلث بعد الخمس

٤٢- كتاب قسم أربعة أغماس الغنيمة

			باب قسم الغانم بين أهل العسكر وإن اختلـف	-
97		1	أفعالهم وحازها بعضهم دون بعض	
9 V		۲	باب الجيش يلحقهم جيش لم يشهدوا القتال	_
97	1440		من لحق بجيش قد غنموا	_
9 /		٣	باب رد السرايا ما يغنم على أهل العسكر	_
9 1	1477		ما تصيب السرايا	_
99		٤	باب ما يستحقه الفارس والراجل من السهام	_
			باب الفرسين يكونسان مسع الرجسل الواحسد	-
1		٥	والأفراس	
			الرجل إذا حضر معه بافراس في أرض العـــدو إن	_
١	1444		سهمه وسهم فرس واجد له يجب	
1	١٨٧٨		إعطاء الفارس لأكثر من سهم واحد	_
1 • 1		٦	باب الهجين و البراذين و الاسهام لها	_
			من قاتل أو حضر القتال على العراب من الخيل	
1 • 1	1444		أن سهم فارس يجب له	
1 . 1	1 1 1 1		من يقاتل على الهجين أو البراذين	_
1.4	1441		من غزا على بغل أو حمار أو بعير فله سهم راجل	_
1.4		٧	باب غزاة البحر يكون معهم الخيل	-
1.4	1 1 1 1		غزاة البحر إذا كان مع بعضهم الخيل	_
			باب الدابة تموت بعد دخول الجيش أرض العدو	-
1 . £		٨	وقبل الغنيمة	

		111111111111111111111111111111111111111	 من قاتل على دابته حتى يغنم النـــاس ويجـــوزوا
1 • £	١٨٨٣		المغانم ثم تموت الدابة
			 من ماتت دابته قبل ذلك وبعـــد دخـــولهم أرض
1 . £	١٨٨٤		العدو
1.0	١٨٨٥		- رجل جاوز الدروب وباع فرسه من راجل
1.0		٩	 باب موت الرجل قبل الوقعة أو بعدها
1.0	1441		 إذا حضر القتال ومات بعد أن تحاز الغنيمة
1.7	١٨٨٧		 إذا حضر القتال مريضاً أو صحيحاً
1.7		١.	 باب التجار يحضرون القتال
1.7	١٨٨٨		 إذا حضر الوجل التاجر القتال قاتل أم لم يقاتل
1.4		11	 باب الأجير يحضر الوقعة
1.7	111		 المستأجر على خدمة القوم
1.4		14	- باب اكتراء الدابة غزاة إلى رجوع الناس
			 إذا اكترى الرجل دابة في السضائعة إلى رجسوع
1.4	144.		الناس بدناً عير معلومة
1 • ٨			- مــالـة
1.4	1841		 الرجل يعطي فرسه على شطر ما يصيب عليه
1.4		14	 باب الجسعسايسل في الغزو
1.4	1444		 اختلفوا في الجمعايال
			 باب النهي عـن الاسـتعانة بالمـشركين علـــي
1 . 9		1 £	المشركين
11.	1197		 ما يعطاه المشرك إذا استعين به على حرب العدو
11.		10	 باب ما یجب لمن حضر الوقعة ممن لم یبلغ
111	1491		 ما يعطى غير البائع

i pāj articij			resile
111		17	 باب العبيد يحضرون الحرب وما يعطون
111	1190		- المرأة والعبد يحضران الفتح هل سيهم لهما
117	1197		 العبيد يحضرون قسم الغنائم وقد حضروا الوقعة
117		1 ٧	 باب المرأة تحضر القتال مع الناس
117	1197		 المرأة والعبد يحضران الناس في القتال
			 باب الجماعة يغنمون من بلاد العدو بغـــير إذن
112		١٨	الإمام
112	1191		 الواحد والجماعة يغنمون
			 المشركين يخرجون بغير إذن الإمـــام فيـــصيبون
111	1199		غنيمة
			 باب المال يغلب عليه العدو ويستنقذه المسلمون
111		19	ثم يدركه صاحبه قبل القسم وبعده
			 مال المسلم يغلب عليه العدو وثم يأخذه
111	19		المسلمون منهم فيأتي صاحبه قبل القسم أو بعده
110	19.1		 العبد يابق إلى العدو
			 إذا أصاب العدو مملوكاً فاشـــترك رجـــل مـــن
117	19.7		المسلمين فأعتقه
117		٧.	 باب ام الولد تسبى
			 أم الولد تسبى ثم يأخذها المسلمون و يجري عليها
117	19.4		القسم
			- باب الجارية يشتريها الرجل من المغنم فيجد معها
117		71	مالأ
114	19.5		 الجارية تشترى من المغنم فيجد معها مالاً
114		* *	 باب قسم الغنائم في دار الحرب

111	19.0		 قسم الغنائم في دار الحرب
			- باب استئجار الإمام على الغنائم مـن يحملـها
114		74	ويقوم بحفظها
114	19.7		 الإمام تجتمع عنده الغنيمة
			 باب اختلاف أهل العلم في قسم الأشـــياء وممـــا
119		7 £	يغنم مما يختلف في بيعها
119	19.4		 المصاحف من مصاحف المسلمين في المغانم
119	19 . 4		 المصحف من مصاحف الروم
17.	19.9		 الفرس يوجد موسوماً عليه حبيساً في سبيل الله
17.	141+		 الكلب يصاب
17.	1911		- كلب الصيد
171	1917		– الهر يؤخذ في المغانم
177	1914		 الصقر والبازي والعقاب
177		40	 باب بيع الرقيق الذين لم يسلموا من أهل الشرك
177	1918		 بيع السبي الرجال والنساء من أهل الحرب منهم
			- أبواب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأساري
174		77	والغداة أو القتل
171	1910		 الاختلاف في الأساري
170	1917		 معنى قوله (حتى يثخن في الأرض)
			 قوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) نـــزل
177	1914		بعد قوله (فإما منا بعد وإما فداء)
177		**	 باب الأسير يقتله الرجل من العامة
177	1914		 الأسير يقتله الرجل من العامة
177		44	 باب بيغ الدرهم بالدرهمين من أهل الحرب

			المواجعة المحواد
177	1919		 بيع الدرهم بالدرهمين من أهل الحرب
144		44	 باب وجوب فكاك الأساري من أيدي المشركين
			 كل أسير من أسرى المسلمين إن كان فكاكه من
144	197.		بين مال المسلمين
144		۳.	 باب ما یجب من حیاطة أهل الذمة
144	1971		 ما قال عمر في وصيته عند موته
			 باب الحكم في رجل من المسلمين يشتري أســيراً
179		41	من أهل دار الحرب بإذن الأسير أو بغير إذنه
			 الرجل إذا اشترى أسيراً من أساري المسلمين من
144	1977		العدو بأمره بمال معلوم ورفع المال بأمره
144	1974		 إن اشتراه بغير أمره
149	1978		 إذا اختلف الأسير والمشتري
			 باب اأسير يرسله العدو على أن يجيئهم بمال أو
14.		44	يبعث به إليهم
			 الأسير يشتري نفسه من العدو على أن يبعسث
14.	1970		إليهم بالثمن
14.		44	 باب رقيق أهل الذمة يخرجون إلى دار الإسلام
141	1977		 إذا جاء السيد فأسلم وجاء العبد فأسلم
141	1977		 إذا أسلم رقيق أهل الذمة
141	1971		 إذا اشترى النصراني عبداً مسلماً
			 في الحرب يدخل إلينا بأمان فيشتري عبداً مسلماً
171	1979		ثم يدخله معه دار الحرب
			 باب التفرقة بين الجماعة من السبي يــصيرون في
141		76-	ملك الرجل من المسلمين

		-	التفرقة بين الولد وبين أمه والولد طفل لم يبلـــغ	_
144	194.		٧سنين ولم يستغن عن أمه	
144	1981		الوقت الذي يجوز أن يفرق بين الوالدة و ولدها	-
144	1947		التفريق بين الوالد وولده	-
			باب التفرقة بين سائر القرابات مثـــل الأخـــوة	-
144		40	وغيرهم	
			التفرقة بين الأخوة وكل ذي رحم وحسرم مسن	_
144	1944		الرجال والنساء	
145		44	أبواب الأمان	-
140		**	باب أمان العبد	-
140	1986		أمان والي الجيش أو الرجل الحر الذي يقاتل	
140	1940		أمان العبد	-
144	1977		أمان الأجير والوكيل والسوقي	-
147		٣٨	باب أمان المرأة	-
147	1947	•	المرأة تأخذ على القوم	_
144		44	باب أمان الذمي	-
144	1947		أمان الذمي	-
144		٤.	باب أمان الصبي	
144	1949		أمان الصبي	
			باب الإشارة بالأمان وإعطاء الأمان بأي لغة تفهم	_
١٣٨		٤١.	أعطوا الإشارة بالأمان	
١٣٨	198.		الإشارة بالأمان	-
	4		إذا لقي الرجل الرجل فقال (مترس) أو إذا قال	-
١٣٨	1981		لا تخف وإذا قال لا تدهل	

			igi Legita	
144		£ Y	باب أمانة التاجر والأسير	_
			أمان الأسير والتاجر في أرض الحـــرب يؤمنـــان	-
144	1987		المشركين	
			باب المشرك يطلب الأمان ليسمع كتساب الله	_
149		24	وشرائع الإسلام ويراه إلى مأمنه	
			باب الحربي يصاب في بلاد الإسلام ويقول جئت	_
1 2 .		££	مستأمنا	
			الحربي يوجد في ديار المــسلمين يقـــول جنــت	-
1 : •	1924		مستأمناً	
1 2 .		\$0	باب أمان الرجل الرجل ثم يخفى ويشتبه على أمنه	_
			العلج يشرف من حصن فيؤمن فلما فتح البـــاب	_
1 £ •	1988		ادعى كل واحد منها أنه الذي أومن	
1 & 1		27	باب الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال	_
			الحربي يسلم في دار الحرب وله بما مال ثم يظهر	-
1 £ 1	1950		المسلمون على تلك الدار	
1 £ Y		٤٧	باب الشهادة على الأمان	_
1 2 4	1987		شهادة الشاهد الواحد على الأمان	_
1 2 4			مسألة	_
			المشرك يخرج إلينا بأمان ثم يسلم فغزا المسلمون	_
1 2 7	1984		تلك الدار فأصابوا أهله وماله	
1 2 7		٤٨	باب المستأمن يسرق أو يقذف أو يزين	_
			المستأمن يسرق أو يقذف أو يــزين أو يــصيب	_
1 £ Y	1964		بعض الحدود	
1 2 4		£ 9	باب إقامة الحدود في دار الحرب	-

157	1969		 اقامة الحدود في دار الحرب
			- الحربي يسلم في دار الحرب فيدخل رجل مسسلم
1 2 7	190.		فيقتله في دار الحرب عمداً أو خطأ
			 باب الرجل من المسلمين يطلع على أنــه عــين
1 £ £	·	٥.	للمشركين قد كتب بأخبار المسلمين إليهم
			 ما يفعل بالرجل من المسلمين قد كاتب المشركين
1 £ £	1901		وأخبرهم بأخبار المسلمين
			- باب المستأمن يطلع عليه أنه عين للمشركين
120		01	يكتب إليهم بأخبار المسلمين
150	1904	·	 إن كان ذمياً
			 باب أم الولد الحربي وغيرها تسلم وتخرج من دار
127		04	الحرب إلى دار الإسلام
			 أم الولد الحربي تسلم في دار الحرب ثم تخرج إلى
157	1904		دار الإسلام
1 £ V		٥٣	 باب النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو
			 النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو خشية
144	1908		أن يناله العدو
1 £ V		0 £	 باب وطئ الرجل جارية يشتريها في دار الحرب
1 £ ¥	1900		 وطئ الرجل أمته التي يشتريها في دار الحرب
			 باب وطئ الرجل زوجته وأم ولده اللـــتين قـــد
1 £ A		00	سباهما العدو
			 وطئ الرجل زوجته أو أم ولده إذا أمكنه وطئهما
1 £ Å	1907		وهما بأيدي العدو

7. 45) 7. A.(i			
1 £ 1		۲٥	- باب الأسير المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيغدر
			 الأسير المسلم في دار الحرب أو المسلم يدخل دار
1 £ Å	1904		الحرب بأمان هل له أن يأخذ من أموالهم أم لا
			- رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فأدانه حربي
			ديناً ثم خوج الحوبي مستأمناً فأراد الحربي أن يأخذ
1 £ 9	1901		بدينه
			 باب إباحة دم المعاهد وسبي ذراريه وأخذ أمواله
10.		٥٧	إذا أنقض العهد
101	1909		 ما كان نقضاً للعهد
			- باب الصلح والهدنة بين المسلمين والمشركين إلى
101		٥٨	مدة من المدد
			 المدة التي كانت بين رسول الله وبين أهل مكة في
101	197.		عام الحديبية
			- إن صالح المسلمون أهل الحرب على أن يؤدوا إلى
			المسلمين كل سنة شيئاً معلوماً على أن لا يدخل
101	1971		المسلمون بلادهم
104		09	 باب نساء المهادنين
			 احتمل قوله ﴿ وسئلوا ما أَنفقت ﴾ من النفقات
104	1977		واحتمل الصداق الذي أعطوا
			- قوله تعالى ﴿ وَإِنْ فَاتَكَ مُشِّيَّ مِنْ أَنْرُواجِكُ مَا إِلَّ
101	1974		المسكفار ﴾
100		٦.	 باب فتح مكة واختلاف الناس فيه
100	1971		 دخول رسول الله مكة

 باب اختلاف أهل العلم في بيع رباع مكة وأجرة 			
منازلها	71		104
 کري بیوت مکة وبیع رباعها 		1970	104
 باب الوقت الذي يستحق فيه الغـــازي الفـــرس 			
المحمول عليه	77	,	109
- إذا حمل على البعير في سبيل الله أو على الدابة أو			
على السبي		1977	109
- مسألة			171
 إذا أعطى الرجل الشيء يجعله في سبيل الله 		1977	171
- باب الفرس الحبيس في سبيل الله يحج عليه	78		. 171
 الرجل يأمر بالشيء في سبيل الله 		1971	171
 باب الخروج إلى أرض العدو للتجارة 	7 £		171
 الدخول إلى أرض الشرك للتجارة 		1979	177
 باب حمل الرؤوس 	70		177
- حمل رؤوس المشركين		194.	177
 باب الحربية تسبى وزوجها أو يسبأ أحدهما قبـــل 			
صاحبه	77		177
 الحربية تسبى 	·	1971	177
 باب الواقع على جارية من السبي 	77		174
 الرجل من الجيش يقع على جارية من السبي 		1977	178
- مسائل من هذا الباب	٦٨		175
 العيد يسرق من الغنيمة ومولاه في ذلك الجيش 		1974	178
- تسخير العلج		1945	171

			 رجل من أهل الحرب دخل بأمان ومعــه مــولاه
170	1940		أعتقه في دار الحرب
			 إذا دخل الرجل من أهل دار الحرب دار الإسلام
170	1977		ومعه أم الولد ومدبرته وأراد بيعهما
170	1944		 الأسير يكره على شرب الخمر
			٤٣– كتاب قسم الفيء
			 باب الفرق بین قسم الغنائم الموجف علیها بالخیل
			والركاب والفيء الذي لم يوجف عليه بخيل ولا
177		١	رکاب
			 باب الخبر الدال على الفرق بين مال الفيء ومال
			الغنيمة وعلى أن يجمع الناس في الفيء حـــق إلا
177		*	بعض الرقيق
			 باب التسوية بين الناس في الفيء والتفضيل على
179		٣	سابقة الآباء
179	1944		 التسوية بين الناس والتفضيل على مسابقة الآباء
14.		£	 باب الفرض للنساء والمماليك من الفيء
			88— كتاب السب ق والر مي
			 باب الفرق بين المضمرة مــن الخيـــل وغيرهـــا
1 7		1	والزيادة في أمد المضمرة منها على غير المضمرة
177	1979		 لا يحملن على الخيل عند الإجراء إلا كل محتلم
			 باب الخبر الدال على أن الـــسبق في الرهـــان في
			سباق الحيل إنما أبيح بخلل لا أن يسبق الفرسين
۱۷۳		4	اللتين وقع عليهما الرهان

174	191	000000 TTT (000 1900 PTT 100 100 100 100 100 100 100 100 100 1	 من أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن أن لا يسبق
			 باب الخبر الدال على إباحة الـــسبق في النـــصل
1 7 £	*	٣	والخف والحافر
140		٤	 باب النهي عن الجلب والجنب في الرهان
177	1481		 _ تفسير قوله ﴿ ∀جلب ﴾
۱۷۸	·		80- كتاب آداب القضاء
144		١	- باب كراهية تقلد القضاء بين الناس
1 4	1984		 القاضي يكون فيه خمس خصال
1 4 9		*	 باب مواضع الأحكام وأمكنتها
14.	1916		 القضاء في المسجد
14.	1910		 إقامة الحدود في المساجد
			 باب مجلس القاضي وما يبدأ به عند جلوس
141		٣	الخصم بين يديه
111	1987		 من يقدم إذا أخفى عليه السابق منهم
111	1984		 الوقت الذي يقضي فيه القاضي
			 باب ما يبدأ به القاضي عند جلوس الخصوم عنده
147		٤	دماً يؤمر به من الشوية بينهم
١٨٣	1988		 كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري
111	1989		 قوله تعالى (وشاورهم في الأمر)
			 باب الأوقات التي يكره للقاضي أن يقضي فيها و
140		٥	غير ذلك
140	199.		 يكره القاضي أن يقضي وهو غضبان
110	1991		 يكره القاضي أن يقضي وهو جائع

 کتاب عمر إلى أبي موسى 		1997	141
 باب دعاء الخصم إلى القاضي 	٦		171
 المدعي عليه تكون امرأة 		1994	144
 باب الحكم باجتهاد الرأي 	٧		١٨٨
 من عرض له منكم قضاء 		1998	١٨٨
- الاجتهاد		1990	114
 باب الحكم بالظاهر من الأمور 	٨		19.
 ما يحكم به الحاكم في الظاهر 		1997	14.
 لو أن إمرأة استأجرت شـــاهدين 			
بالطلاق على زوجها		1997	191
 باب الخبر الدال على أن للحاكم أ 			
الناس	9		191
 من أصلح بين الخصوم أو رأي للـ 			
بين الخصوم		1444	144
 باب القاضي يقضي بعلمه 	١.		194
 قضاء القاضي بعلمه 		1999	198
 القاضي يعذل ثم يذكر بعد العزل 			
لفلان على فلان بكذا		***	146
 باب القاضي يرفع إليه قاض كان 			
رأيه أو يقضي بشيء ثم تبين له بخلا	11		190
 القاضي يرفع إليه قضية قاض كاد 			
عنده خلاف ما قضى به القاضي ا		* • • •	198
 القاضي يقضي بالقضاء ثم يرى بعد 		****	190
· باب الخصمين يحكمان بينهما رجلا	14		197

197	7		 المتنازعين يحكمان بينهما رجلاً فيحكم بينهما
197		18	 باب من يترجم عن لسان الأعجمي القاضي
197	4		 الترجمة عن لسان الأعجمي
			 باب من یجوز له أن یقضي له من الناس ومــن لا
197		1 £	يجوز قضاه له
198	40		 رد شهادة الوالد لولده والولد لوالدة
	٠		 باب وجوب الغرم على الأحكام فيما أخطأ بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
199		10	مال أو قتل أو جراح
199	77		 الحاكم يخطىء فيقضي بغير الحق
199	Y • • V		 ما يخطىء به الإمام من قتل أو جراح
199		14	 باب كتاب القاضي إلى القاضي
199	Y • • A		 القاضي إذا كتب إلى قاض آخر بقضية
			 إن يبعث بالكتاب معها مختوماً ولم يعرفها ما فيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲.,	Y 9 .		ولا قرأ عليهما
			 باب كتاب القاضي يصل وقد مات المكتوب إليه
7.1		14	وولي غيره
			 القاضي المكتوب إليه يموت قبل وصول الكتاب
7.1	4.1.		ويلي غيره
4.4		11	 اب كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود
7.7	4.11		 كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود
			 باب ما يجوز إنفاذه من الكتب القضاة في الشيء
7.7		19	بعينه
			 ما ينفذ من كتب القضاة فيما يقضون فيه مــن
* • *	7.17		الشيء بعينه

7.4		۲.	 باب القضاء على الغائب والاختلاف فيه
7.4	7.14		 القضاء على الغائب
4 . £		*1	 باب الحكم بين أهل الكتاب
۲ . ٤	7.15		الحكم بين أهل الكتاب
7.0		**	- مسائل من هذا الباب
			 الكتابي يأتي إلى الإمام دون خصمه ليدعو خصمه
4.0	7.10		فينظر بينهم
7.0	7.17		 إذا كان البيع الحرام بين المسلم والنصراني
			 إذا اختصم أهل الذمــة ويحــاكموا إلى قاضـــي
7.7	4.14		المسلمين
7 • 7	* • 1 A		 إذا تزوج ذمي ذمية في دار الإسلام في عدة
7.7		44	 باب أرزاق القضاة
7 + 7	7.19		 أرزاق القضاة
			 باب القاضي يجد في ديوانه شهادة شهود شهدوا
Y • A		4 £	عنده على أمر ولا يحفظه
			 القاضي يجد في المكان الذي يجوز فيه كتبه شهادة
			شهود قد شهدوا عنده بحق لرجل على آخر وقد
Y • A		Y • Y •	وجد الإثبات بخطه ولا يذكر ذلك
Y • A		40	 باب صفة كاتب القاضي
4.9	7.71		 فاتخاذ الكاتب مباح وتركه أسلم لمن يكتب
4.9		77	 باب الرشوة والتغليظ فيه
4.4	7.77		 سئل ابن مسعود عن أيرشى في الحكم ؟

			لو أن جماعة من أهل البغي نصبوا إماماً ونـــصبوا	_
			قاضياً وغلبوا على طرف مــن الأرض يقــضي	
			قاضيهم بقضية ثم صار أمر الموضع إلى الإمام	
۲1.	7.74		أهل العدل	
			الــرجلين يتقـــدمان إلى الحـــاكم فيبتـــدران في	-
			الكلام،ويذكر كل واحد منهما أنه السذي أتسى	
*1.	4.45		بصاحبه	
			٤٦– كتاب الدعوى و البينات	
711		1	باب تحذير النبي أمته عقوبة من أخذ مالاً بغير حق	_
717		4	باب ما يفعله الحاكم إذا تقدم إليــه الخــصمان	
			وتعريفه إياهما بما يجب الحكم عليهما	
717	7.70		أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه	-
717		٣	باب الإيمان التي يجب استحلاف الخصوم عليهـــا	-
			كيف يجب اليمين على من وجبت عليه	
717	7.77		كيفية اليمين التي يحلف بها المدعى عليه	_
415		٤	باب استحلاف أهل الكتاب	-
			المواضع التي يستحلف فيها أهـــل الكتـــاب وفي	-
415	7.77		كيفية أيماهم	
410		٥	باب اليمين بمكة بين البيت والمقام	-
717	Y • Y A		وجوب اليمين بمكة بين البيت والمقام	-
417		. 7	باب اليمين بمكة عند منبر النبي	-
* 1 V	7.79		قد تكلم الناس في اليمين عند منبر النبي	-

717		٧	باب الاستحلاف على المصحف	_
			حكى الشافعي أنه رأى مطرفا بصنعاء يحلف على	-
*11	7.4.		المصحف	
			باب استحلاف من لا يعلم بينه وبسين صـــاحه	_
414		٨	معامله	
*11	7.41		اختلفوا في هذه المسألة	-
419		٩	باب من جحد خصمه وأبي أن يحلف له	_
			الرجل يدعي قبل الرجل مالاً فينكر ذلك المدعى	-
419	7.47		عليه ويمتنع من اليمين	
**	7.44		المدعى يرد عليه اليمين فلا يحلف	-
**		١.	باب استحلاف المدعى مع بينة والاختلاف فيه	_
			المدعى يثبت البينة على المال الذي يدعيه هــل	-
**	7.45		للحاكم أن يستحلفه مع بينة أم لا ؟	
**1		11	باب وجوب قبول البينة بعد اليمين	_
			الرجل يقوم خصمه إلى الحاكم فيستحلفه ثم يأتي	_
**1	7.40		بالبينة بعد ذلك	
**1	7.47		قول المدعي (لا بينة لي) ثم يأتي بالبينة	-
		ř	باب اليمين على العلم يستحلف الخصم أم على	_
***		17	البت	
***	7.47		استحلاف المدعى عليه على البت	_
			قال مالك والشافعي يحلف الورثة بالله ما علمنــــا	_
***	Y • TA		اقتضى شيئأ ويأخذ الذي عليه	
			باب استحلاف الرجل للمدعى عليه بالطلاق	_
* * *		١٣	والعتق	

			أجمع أهل العلم على وجوب استحلاف المـــدعى	_
777	7.49		عليه في الأموال	
***	4 . 5 .		وجوب اليمين في النكاح والطلاق والعتاق	_
			باب صفة اليمين التي تجب استحلاف المدعى	
445		1 £	عليه	
			كان شريح يقول يستحلف بالله ماله عندك حق	-
445	4.51		ولا يستحلف ما أقرضك كذا وكذا	
445		10	باب إباحة أن يحلف المرء فيها هو صادق فيه	-
			إذا ادعى الرجل ما لا يعلم المسدعى عليسه أن	_
			المدعى مبطل في دعواه حلف ولا مأثم عليه فـــان	
			كره اليمين وأراد أن يفتدي يمينه بمسال يعطيسه	
775	7 . £ 7		المدعي	
			باب المدعى عليه يجحد ما ادعى الخصم فيقــوم	-
770		17	عليه البينة فيأتي ببينة تشهد له بالبراءة	
			الرجل يدعي قبل الرجل المال فيجحده فيقيم	-
			الطالب البينة فيأتي المطلوب ببينة تشهد بسالبراءة	
440	4.54		فيما يدعيه عليه	
770		14	باب الأيمان في الدماء	-
440	Y . £ £		استحلاف المدعي عليه القتل	_
***			مسائل	_
777	4.50		وجوب الأيمان على الأمناء	_
		,	الرجل المعسر يدعى عليه المال ويريسـد المـــدعى	_
444	7.57		استحلافه	
444	Y + £ V		المدعى عليه يسكت لا يقول ولا ينكر	_

**		۱۸	 باب الحكم باليمين مع الشاهد
**	4.54		 القضاء باليمين مع الشاهد
**	4.59		 إذا أقام العبد شاهداً أن مولاه أعتقه
***	4.0.		 الشهادة في الولاء لا أرى أن يجزيها ولا يوالي
***	1.01		 يحلف النصراني مع شاهده
***	7.07		 لا يحلف الغلام الذي لم يبلغ مع شاهده
***	7.04		 تحلف المرأة المسلمة مع شاهدها وتأخذ الكتاب
			 العبد يأمره سيده أن يدفع مالاً من دين عليه إلى
***	4.05		رجل فدفعه بشاهد عدل
779	7.00		 يستحق المدعى أرش الجناية الخطأ بيمين وشاهد
			 لو أتى قوم بيمين وشاهد أن الأبيهم على فلان بن
779	7.07		فلان حقًا أو أن فلاناً أوصى لهم بوصية
			 إذا كان لرجل على الناس ديون بشاهد واحـــد
		~	وعليه للناس ديون فقال الغرماء ما نحلف ونأخذ
779	Y . O Y		حقنا
			 لو أقام شاهد أنه سرق متاعاً من حرز سراً مـــا
779	4.01		يقطع فيه اليد
			 المرأتان تشهدان هل يحلف الطالب مع شهادهما
779	7.09		في الحقوق
			 باب البينتين تتكافيا الدعوى في الشيء الواحــد
TT.		19	ولا بينة لهما
			 إذا ادعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۳.	7.7.		فيهما : داري وفي يدي
***	7.71		 إن أقام أحدهما بينة ولم يكن للآخر بينة

			 إن لم يكن الأحدهما بينة والدار بأيديهما فـادعى
***	****		كل واحد منهما جميع الدار
***	4.75	•	 إن حلف أحدهما ولكل الآخر
***	4.75		 العبد الصغير الذي لا يتكلم
			 باب البينتين تستويان للمتداعيين والشيء لــيس
77.		۲.	في أيديهما
			 الرجلين يدعيان الشيء ليس في أيديهما ويقسيم
771	4.70		كل واحد منهما بينة تصدق قوله
			 باب الأخبار التي احتج بما مــن رأى اســتعمال
777		* 1	القرعة في الشيء الذي يتداعياه الرجلان
			 باب الشيء يكون بيد الرجل يدعيه الآخر ويقيم
444		**	كل واحد منهما البينة على أن الشيء له
			 الشيء يكون بيد الرجل فيدعيه آخر ويقيم كل
744	* • * *		واحد منهما بينة على أن الشيء له
747		77	 باب القوم يختلف دعواهم وتستوي حججهم
			- الدار يدعيها أربعة نفر ، أدعى أحدهم أن لـــه
			جميع الدار وادعى الآخر أن له ثلثي الدار وادعى
			الثالث أن له نصف الدار وادعى الرابع أن لـــه
			ثلث الدار ، أقام كل واحد منهم شاهدين علمي
747	* • 7 V		دعواه
747		7 £	 باب دعوی النتاج
			 الدابة تكون بيد الرجل وادعاها آخر أقام كــل
747	4.78		واحد منهما بينة على أنما دابته نتجتها عنده

(220)			ثوب خز في يد رجل فادعاه آخر أنه ثوب نسجه	_
			وأقام على ذلك بينة ، وأقام الذي هو في يديــــه	
747	7.79		البينة على مثل ذلك	
			إذا كانت أرض أو نخل في يد رجل فأقام رجـــل	_
			آخر عليها البينة أنها أرضه ونخله وغرسه فيهسا	
744	* • V •	•	وأقام الذي في يديه الأرض على مثل ذلك	
			حنطة في يدي رجل فأقام رجل البينة ألها حنطــة	-
			زرعها فأقام الذي هي في يديه البينة على مشل	
749	* • • • •		ذلك	
			عبد في يدي رجل فادعاه رجل آخر أنه عبده	-
-			ولد في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا فأقسام	,
			البينة على ذلك وأقام الذي هو العبـــد في يـــده	
744	7.77		البينة مثل ذلك	
			كوز صفر أو نور أو طست أو آنية مــن آنيـــة	-
			الحديد أو السصفر أو النحساس أو السشبه أو	
			الرصاص في يد رجل فأقام البينة أنه صاغه في	
Y £ .	7.74		ملكه وأقام الذي في يده البينة على مثل ذلك	
			دجاجة في يد رجل فأقام رجل البينة أن البيــضة	-
4 .	4.45		التي منها هذه الدجاجة كانت له	
7 £ 1		40	باب الدعوى أحدهما وقته قبل وقت صاحبه	-
			العبد في يد رجل فأقام رجل البينة أنه لسه منــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-
			سنين هو في يديه وأقام الآخر البينة إنه له منــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
7 £ 1	7.40		شهر	

		-	 الدابة في يدي رجل وأقام رجل البينة ألها له منذ
7 1 1	7.77		سنة وأقام آخر البينة أنها له منذ سنين
			 الدابة في يدي الرجل فأقام آخر البينة ألها له منذ
			عشر سنين فنظر الحاكم في سن الدابة فإذا هـــي
7 £ 1	* • * *		بنت ثلاث سنين
			 الدار في يد رجل فادعاها رجل وأقام البينة ألها له
			منذ سنة وأقام آخر البينة أنه اشتراها من آخـــر
7 5 1	Y • YA		وهو يملكها منذ سنتين
7 £ 7		44	 باب الدعوى في الشرى والهبة
			 الدار تكون بيد رجل فادعاها رجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			أحدهما أنه اشتراها بمائة درهم ونقـــد الــــثمن ،
			وادعى الآخر أنه اشتراها بمائتي درهم ونقد الثمن
7 £ Y	7.49		ولم يوقت واحد من البينتين وقتاً
7 £ 7		**	 باب الدعوى في الميراث
			 الرجل يدعي داراً في يد رجل ويقيم البينة أن أباه
			مات وتركها ميراثاً ، لا وارث له غيره وادعاها
			آخر وذكر أن أخاه مات وترك هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7 £ 7	۲ ۰ ۸ ۰		وارث له غير هذا والذي في يديه الدار منكر
			 كانت أمه في يد رجل فادعاها رجل وأقام البينة
			ألها كانت لأبيه وأنه مات ولا يعلمون له وارثـــاً
			غير هذا وأقام آخر البينة أنه اشتراها من أبي هذا
7 5 7	Y . A 1		بمائة درهم ونقده الثمن
			 لو شهدوا على صدقة مقبوضة أو هبة أو نحل أو
7 5 4	7.47		عطية أو عمرى

3 ·

	10 million		 كانت في دار في يد رجل عليها البينة أن أباه
			مات وتركها ميراثاً ولم يشهدوا على الورثـــة ولا
7 5 4	7 • 1		يعرفونه
			 الدار في يد رجل فأقام رجل البينة أن أباه مــات
			وتركها ميراثاً وأقام آخر بينة أن أبا هذا المـــدعي
			تزوج عليها أم هذا ، وأن أمـــه فلانـــة ماتـــت
7 £ £	Y . A £		وتركتها ميراثأ
7 £ £	4.40		 شهادة رجلين على شهادة رجلين
Y £ £	7.7		- شهادة النساء في الطلاق والنكاح
			 الدار في يدي ورثة وأحدهم غائب فادعى
			أحدهم أنه اشترى من الغائب حصته وأقام على
7 £ £	Y • AY		ذلك بينة
			 الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعى العم أن أباه
			مات وتركها ميراثاً لا وارث له غيره ، فـــادعى
			ابن الأخ أن أباه مات وتركها ميراثاً لا وارث له
7 £ £	Y • A A		غيره
710		44	 باب الشهادة بين أهل الذمة في المواريث
			 الدار في يدي رجل ذمي فادعاها ذمي آخر وأقام
			البينة من أهل الذمة أن أباه مات وتركها ميراثـــاً
7 2 0	7.19		ولا يعلمون له وارثاً غيره

	 الرجل معروف بالنصرانية فمات وتـــرك ابـــنين
	أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى النصرابي أن
	أباه مات نصرانياً وادعى المسلم أن أباه أســــلم
	قبل أن يموت وقامت البينــة علـــى أن لا وارث
	للميت غيرهما ولم يشهد على إسلامه ولا علم
Y . 9 .	كفره غير الكفر الأول
	 أقاماً جمعياً البينة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
	أن أباه مات نصرانياً وأقسام المسسلم شساهدين
7.41	نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت
,	 دار في يد رجلين أحدهما مسلم والآحر نــصراني
	فأقرا جميعاً أن أباهما مات وتركها ميراثـــاً وهمـــا
	أخوان وقال المسلم مات أبي مسلماً وقال الآخر
7.97	مات كافراً ولم يكن لهما بينة
	 لو كان عبداً فقال أخوه اعتقت بعد موت أبيك
7.97	وقال الآخر اعتقت قبل موت أبي
	 الدار في يد ذمي فادعى المسلم أن أباه مات
	وتركها ميراثاً له لا يعلمون له وارثاً غيره وأقـــام
	على ذلك بينة من أهل الذمة وادعى فيها ذمـــي
Y • 9 £	مثل ذلك وأقام بينة من أهل الذمة
	 الدار في يد رجل مسلم فقال مــات أبي وهــو
	مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لي وجاء أخو الميت
	وهو ذمي فقال مات أخي وهو كافر على ديـــني
7.90	وابنه هذا مسلم
Y • 9 4	 إذا كان الرجل كافرأ واختلفوا في اسلامه
	Y.9Y Y.9Y Y.92

			بنت وأخ والابنة مسلمة والأخ كسافر فقالست	_
			البنت كان الميت مسلماً وقال الأخ كان كسافراً	
4 £ Å	7.97		أو كانت البنت كافرة والأخ مسلماً	
			إذا مات المسلم وله امرأة ذمية فادعت أنما قـــد	
7 £ Å	1.44		أسلمت قبل موته	
Y £'A	7.99		لو قالت : لم أزل حرة وادعت الورثة أنما أمة	_
7 £ 1	*1		لو ادعوا أنه طلقها ثلاث وجحدت ذلك	-
			لو أن المرأة أقرت أنه طلقها واحدة في صــحته	-
			وانقضت عدتما ثم قالت راجعني قبل أن يمسوت	
7 £ 1	*1.1		وقال الورثة لم يراجعك	
			لو قالت المرأة : طلقني واحدة ولم تنقض عـــديّ	-
7 £ 9	71.7		حتى مات وقالت الورثة انقضت عدتما	
7 £ 9		44	باب الشهادة في الولادة والنسب	_
7 £ 9	71.7		العبد صغير في يد رجل يدعي أنه عبده	_
7 £ 9	41.5		الرجل من العرب يتزوج بأمة قوم	_
			غلام صغير في يدي رجل فادعى أنه ابنه وادعى	-
401	71.0		آخر أنه ابنه وأقام على ذلك بينة	
			كان الذي يدعيه حر والذي أقام البينة عبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	_
701	71.7		ذمي	
			الصبي في يد رجل فادعى أنه أقام على ذلك بينة	_
404	Y1.V		وادعى آخر أنه ابنه وأقام على ذلك بينة	
			عبد وامرأته أمه وفي أيديهما صبي فادعاه رجـــل	_
			من العرب وأقام البينة أنه ابنه من امرأته هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
707	Y1 • A		وهي من العرب وأقام العبد البينة أنه ابنه	

		South the last	
			 إذا كان الصبي لقيطاً في يدي رجل فادعاه
			رجلان وأقام كل واحد منهما البينة أنه ابنه ولد
	•		على فراسة من امرأته هذه إن البينــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
707	41.9		وأحدهما كاذبة
707		۳.	 باب إثبات أمر القافة
404	111.		 إثبات أمر القافة
			 صبي في يد رجل فادعته امرأة أنه ابنها وأقامـــت
404	7111		شاهدین علی ذلك
704	7117		- أقل ما يقبل على الولادة
			 العبد في يد رجل فادعاه آخر أنه عبده ولـــد في
			ملكه وأنه أعتقه وأقام الذي في يده العبـــد أنـــه
701	7117		عبده ولد في ملكه بيته
			 عبد في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه من أمته
			هذه وأقام الذي هو في يده البينة أنه عبده أو ولد
Y01	7118		في ملكه
			 صبي في يدي رجل فادعى أنه ابنه ولـــد علــــى
			فراشه من هذه الأمة وادعاه مكاتب أنه ابنه ولد
			على فراشه من هذه المكاتبة وأقام كـــل واحـــد
Y0 2	1110		منهما على ذلك البينة
			 ادعاه يهودي ونصراني ومجوسي وأقام كل واحد
701	7117		منهم البينة أنه ابنه ولد على فراشه
			 الدار في يدي رجلين فادعى أحدهما النصف
700	*114		وادعى الآخر الكل
700		41	- باب الدعوى في الحائط

			in Egyline
700	Y11A		 القضاء بالخص لمن يليه القمط
707	7119		 تداعی الحائط رجلان
Y0Y	۲17.		 کان لأحدهما عليه حواری وبواری
			 كان الحائط متصلاً ببناء أحدهما وليس للآخــر
404	7171		عليه جذوع
			 لم يكن متصلاً ببناء أحدهما ولا لواحد منهما عليه
404	7177		جذوع
404	7174		 كان الأحدهما عليه عشر خشبات وللآخر سبعة
404	7172	ř	 كان الأحدهما عليه عشر حشبات وللآخر واحدة
404	7170		 كان لأحدهما ستره وللآخر عليه خشب
			 إن كان أسفل الحائط وعلوه لرجل فأراد صاحب
			الأسفل أن يهدم الــسفلي ، وإن أراد صــاحب
			السفل أن يفتح فيه كوة أو باباً أو يدخل علـــهي
Y0V	7177		فیه جذعاً
			 لصاحب العلو أن يحدث في علوه بناء أو يـــدخل
401	*1*		منه جذعاً إذا لم يضر بصاحب السفل
			 السفل لرجل والعلو لآخر فالهدم السفل والعلــو
401	7178		آهيعة
			- باب النهي عن منع الجار جاره أن يغدر خشبة في
YOX		**	جداره
404	7179		 الرجل يمنع جاره أن يضع خشبة في جداره
			 الرجل يستعير حائطاً من جار له فيبني عليــه ثم
**.	114.		يبدو له

			En.M
			 باب سعة الطريق إذا تشاح أهلها فيها عند
**.		44	القسم والدعوى في الطريق
			 للرجل باب في دار رجل من داره فأراد أن يمـــد
74.	*1*1		فيه فمنعه صاحب الدار
			- شهد شاهدان أن هذا كان يتطرق من هذا الباب
**.	7177		ولم يقولوا يحق له
771		4.5	 باب التداعي في الولد وإلحاقه بصاحب الفراش
			 رجال منكم يعزلون فإذا حملت الجارية قال ليس
441	* 1 **		مني
			 الرجل إذا كانت له جارية وعلم أنه يطاها أقـــر
			بذلك قبل بيعها ثم باعها فظهر بما حمل وولـــدت
	*		عند المشتري ولداً تاماً لأقل من ستة أشهر مــن
***	7145		يوم عقد البيع وادعاه البائع
			 إذا ولدته لستة أشهر أو لأكثر أو لأقل من المدة
777	7170		التي تحمل المرأة فيه
		نما	٤٧ — كتاب الشمادات وأحكاهما وسف
775		1	 باب فضل الشهادة قبل أن يسأل الشاهد إقامتها
			 الرجل يكون عنده الــشهادة في الحــق يكــون
470	7177		للرجل لا يعلم بذلك
***		4	 باب التغليظ في شهادة الزور ألها من الكبائر
***	*1**		 عدلت شهادة الزور بالشرك بالله
***	7177		 ما يفعل بشاهد الزور
448	7179		 من شهد بزور ثم تاب وأناب وظهرت توبته

779		٣	 باب من یجوز شهادته ومن لا یجوز قبول شهادته
			- شهادة الرجل المسلم البالغ العاقل الحر النساطق
			المعروف النسب البصير السذي لسيس بوالسد
			للمشهود له ولا ولد ولا أخ ولا زوج ولا أجير
			ولا صديق ولا خصم ولا عدو ولا وكيـــل ولا
			شريك ولا جار بشهادته إلى نفــسه شــيناً ولا
	•		يكون صاحب بدعة ولا شاعر يعرف بأذى الناس
			ولا لاعب بالشطرنج يشتغل به عن الصلاة حتى
			يخرج وقتها ولا شارب خمر ولا قاذف للمسلمين
			ولم يظهر منه ذنب هو مقيم عليه صغيراً أو كبيراً
* 7 9	412.		وهو ممن يؤدي الفرائض ويجتنب المحارم
444		٤	- باب شهادة الوالد لولده أو الولد لوالده
444	7111		 الشاهد والد للمشهود له أو ولد
141	7157	•	 – شهادة ابن لأبيه وشهادة الأب لابنه
**1	7154		- شهادة الجد لولد ولده وشهادة الرجل لجده
			 باب شهادة الأخوة والأخوات والقرابات بعضهم
**1		٥	لبعض
171	7122		- شهادة الأخ لأخيه
**1	1150		 شهادة العم والخال
***		٦.	 باب شهادة الزوج لزوجته والمرأة لزوجها
***	7127		 شهادة الزوج لزوجته والمرأة لزوجها
TVT		٧	 باب شهادة الأعمى
TVT	Y1 £ V		 شهادة الأعمى
***	Y1 £ A		 الشهادة في المواضع في النسب

777		٨	– باب شهادة العبد
***	7159		- شهادة العبد
***	110.		- شهادة العبد لسيده
474	1101		- حكم المكاتب
475		٩	- باب شهادة الطفل غير البالغ
474	7107		 شهادة الطفل الذي لم يبلغ
474	7104		 شهادة الصبيان بعضهم على بعض
440		1.	 باب شهادة البدوي على القروي
440	4105	,	 شهادة البدوي على القروي
***		11	 باب شهادة ولد الزنا
***	1100		 – شهادة ولد الزنا
***		14	 باب شهادة الشريك لشريكه
***	7107		 شهادة الشريك لشريكه
			 باب شهادة الخصم على من هــو مخاصــم لــه
***		14	وشهادة العدو على عدوه
***	7107		 شهادة الخصم والظنين
۲۸.		1 £	 باب شهادة الأجير والصديق والوكيل
۲۸.	4101		 شهادة الأجير لمن استجاره
۲۸.	7109		 شهادة الوكيل لمن وكله
۲۸.	*17.		- شهادة الصديق لصديقه
			 – شهادة الود للرجل المصاحب له يصله ويعطف
۲۸.	*171		عليه
			- الرجل مهاجر لرجل لغير معنى يجب أن يهجـــره
. 474	*177		لذلك المعنى فشهد عليه بشاهدة

			A Marketonia (Control of the Control
111		10	 باب شهادة الأخرس
441	* 1 7 7		- شهادة الأخرس
441		17	 باب شهادة أهل الأهواء
441	4175		 – شهادة أهل الأهواء
444		1 ٧	 باب شهادة الشعراء
			 من كان من الشعراء لا يعرف بنقص المـــسلمين
			وأذاهم والإكثار من ذلك ولا بأن يمدح فيكثـــر
444	7170		الكذب
444		1 1	 باب شهادة اللاعب بالشطرنج والنرد
444	* 1 7 7		 من أدمن اللعب بالشطرنج والنرد
YA£		19	 باب شهادة الحمر يتوب أو مقوم عليه
			 ممن يشرب الحرام من الشراب حتى يــسكره ثم
474	7177		تاب فشهد بشهادة
440	***		 من شرب مسكراً متناولاً وغير متناول
			- كل صاحب حد إذا كان يوم شهد عدلاً إلا
440	4179		الفاسق
474		٧.	 باب شهادة القاذف إذا تاب
			 من أتى حداً من الحدود فـــأقيم عليـــه ثم تـــاب
777	114.		وأصلح
777	7171		 القاذف إذا حدثم تاب
444		71	 باب شهادة الأقلف
444	* 1 * Y		 شهادة الأقلف
444		* *	 مسائل من أبواب الشهادات
YAY	717		 شهادة المجنون في حال جنونه

. (2) 2001			الموعدوع
			 الذي يجن ويفيق إذا شهد في حال إفاقتـــه الـــــــــــــــــــــــــــــــــ
444	*175		يعقل فيها
**	1110		 شهادة المولى عليه إن كان عدلاً
			 الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنيين إن كان يجمع
			عليها ويغشى أو كان لذلك مرضاً وكان مستعلياً
**	*177		به
**	*1	,	 شهادة أصحاب الخمر
***	*144		 شهادة صاحب همام
			 يغشى الدعوة بغير دعاء من غـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
**	7179		يستحل صاحب الطعام فتتابع عليه
			 شهادة من يقوم عليه البينة أنه ترك ثلاث جماعات
PAY	*11.		لم يحضر الصلاة فيهن
7 1 9		74	 باب شهادة المختفي
			 رجل قال لشاهدین : اشهد علی لفلان بن فلان
P / Y	*111		على مائة دينار مثاقيل
			 الرجلين يخفيهما الرجل ويحــضر خــصماً لـــه
PAY	7117		يستمعان ما يعرفه خصمه ثم يسألهما الشهادة
			 باب شهادة أهل الكتاب وسائر أهل الملل بعضهم
44.		7 £	على بعض
T9.	*1A*		 شهادة أهل الملل بعضهم على بعض
			 باب قبول شهادة أهل الذمة على وصية المسلم
791	•	40	في السفر

		T lay was a lay		
			معنى قولم ﴿ يِا أَبِهَا الدِّينِ آمنوا شهادة بينكم إذا حض	
791	4114		أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل مكم ﴾	
			قبول شهادة أهل الكتاب علم المسلم في الوصية	-
797	4140		في السفر في حال الضرورة	
			باب شهادة النساء وحيث يجب أن تقبل شهادتهن	_
794		**	وترد	
			شهادة النساء جائزة مسع الرجسال في السديون	-
797	7117		والأموال	
494	*144		شهادتهن لا تقبل في الحدود	_
794		* *	باب شهادة النساء في الطلاق والنكاح	-
797	7144		شهادة النساء في الطلاق والنكاح	_
79£		47	باب شهادة النساء في العتق والجراح وغير ذلك	_
49 £	7119		شهادة النساء في العتق	-
			شهادتهن في قتل عمد وفي النكـــاح والطـــلاق	-
495	719.		والعتق	
495	7191		شهادتمن مع الرجل في الوكالة في المال	-
495	7197		شهادة الرجل مع المرأتين في الوصية	-
			جواز شهادة النساء في موضعين : في المال وبحيث	-
495	7195		لا يرى الرجل من عورات النساء	
			باب عدد من يجب قبول شهادته من النساء على	-
490		44	مالا يطلع عليه الرجال	
			عدد من تجوز شهادته من النساء على مالا يطلع	_
490	Y19£		عليه الرجال	
447	4190		عدد من تقبل منهن شهادته على الرضاع	-

74 3)			es Endly
797		۳.	 باب شهادة الأوصياء
797	4197		 قبول شهادة الأوصياء
797		41	 باب شهادة بعض الورثة بدين الإنسان أو بوصية
			 الوارث أو الوارثة يشهدون على الميت بدين
444	Y19V		لقوم
444		44	 باب شهادة أهل الوصايا بعضهم على بعض
			 إذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم على بعض بأن
491	4191		الميت أوصى لهم بالثلث
791			- مسألة
			 إذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان
			على حقه وشهد هو آخر على الوصـــية وديـــن
491	4199		لرجل عليه
			 الرجل يترك لورثة فأقر أحدهم أن أباه أوصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
444	***		لرجل بثلث ماله ثم قال : بل أوصى به لهذا
ARY	77.1		 صفة الشهادة على عدد الورثة
			 الرجل يموت بأرض وتشهد البينة ألهم لا يعلمون
799	77.7		له بأرض كذا وكذا وارثاً غير فلان
			 أبواب التعديل في الشهادات والمعنى الذي يوجب
799		44.	أن يقال للرجل : هو عدل
			 قد انطلق رسول الله وانقطع الوصي وإنما
			أعرفكم بما أقول لكم ، من أظهر لنا منكم خيراً
			ظننا به خيراً وأحببناه ومن أظهر لنا منكم شـــراً
			ظننا به شراً وأبغضناه عليه سرائركم بينكم وبين
444	***		ربكم .

			 باب الجواب الذي يقنع به الحاكم في تعديل
4		4 8	الشهادة
۳.,	Y Y • £		 إذا قالوا: هو عدل مرضي ، وإن قالوا الله أعلم
			 باب ما یکون جرحاً مما إذا شهدوا به قبل ذلـــك
4.1		40	منهم
4.1	44.0		 ما یکون جرحاً مما إذا شهدوا به قبل ذلك منهم
4.4		44	 باب عدل من يعدل ويجرح
4.4	****		 قبل تعدیله من اثنین
			 باب العدل يقيم شهادة قد كان شهد هـا مـرة
4.4		44	فردت لعلة كانت
			 العبد والصغير والكافر إذا شهدوا على شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			فلم يدعوا بها ولم يشهدوا بها حتى عتــق العبــد
			وبلغ الصبي وأسلم الكافر ثم أدوها في حال يجب
4.1	***		قبول شهادقم
			 إن كانوا دعوا لها مدة وهـــم علـــى أحــوالهم
			فشهدوا فردت ثم شهدوا بها بعد أن انتقلت
			أحوالهم وصاروا ممن لو ابتدأ يــشهد بــشهادة
4.4	***		وجب قبولها
4.5		44	- أبواب الشهادة على الشهادة
4.5	77.9		 شهادة أربعة على شهادة شاهدين
			 الشهادة على الشهادة فيما سوى ذلك من
4. 5	441.		الحدود
4.0		44	 باب العدول الجائزة شهادهم على شهادة غيرهم
4.0	7711		 العدول الجائزة شهادقم على شهادة غيرهم

(1 <u>42)</u> (A 951)			<u>(a. 7505)</u>
4.0		٤.	 باب شهادة النساء على شهادة غيرهن
4.0	7717		 سهادة النساء على شهادة غيرهن
			 باب القول الذي قاله المشهود على شهادته أطلق
* • 4		٤١	لمن أشهد عليه القيام به ووجبت قبوله منه
			 يقول الشاهد : حدثني بكذا وكذا وكان رجـــل
4.4	**1*		يلقنهم ويقول : قل : أشهد أن ذا عدل أشهدين
4.1		£ Y	 باب الاختلاف في الشهادة
			 الشاهدين يختلفان فشهد أحدهما بألف والآخــر
* · V	7712		بألفين
*• ٧		24	 باب الاختلاف في الشهادة على الزنا
*• ٧	7710		 الشهود يتفقون على الزنا ويختلفون في الأمكنة
			 إذا شهد أنه زبى هذه المرأة غدوة وشهد أربعة أنه
*. \	7717		زبى بهذه المرأة لامرأة أخرى ارتفاع النهار
			 الرجلين يشهد أحدهما أن فلاناً قــال لفـــلان :
			يازان يوم الحميس وشهد آخران قال له : يا زان
*. 1	TT1V		يوم الجمعة
* • 1	****		 الشهادة على القذف إذا اختلفا
4.4	7719		 الشاهد يغير بشهادته
4.4		٤٤	- باب الشهادة على الخط
			 یشهد الشاهد علی خطـه إذا لم یکـن یــذکر
4.4	***		الشهادة
			 باب الشاهدين يشهدان على ما يوجب قــتلاً أو
۳1.		20	قطعاً ثم يرجعان عن الشهادة

7.550 (1851) 13 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 1				
	100000000000 a 366670		الشاهدين يشهدان على رجل بقتـــل فيقتـــل أو	
*1.	***		بقطع يد فقطعت ثم يرجعان عن ذلك	
			الشاهدين يشهدان على رجل بأنه طلق زوجتـــه	-
			ثلاثاً قبل أن يدخل بها فيفرق الحاكم بينــهما ،	
711	***		يرجعان عن الشهادة	
			إن شهدا بمال ملك فأخرجوه منه يديه بشهادتهما	_
711	7777		إلى غيره	
			إذا شهد ثلاثة نفر على رجل أن عليه ألف درهم	_
			لرجل فقضى بما القاضي ثم رجمع السسان عسن	
711	7775		الشهادة	
			شهد رجل وامرأتان على رجل بألف فقضى بحــــا	_
414	7770		القاضي ثم رجعوا جميعاً	
,			إن شهد عشرة نسوة ورجل على حق فقضى به	-
414	7777		القاضي ثم رجعوا جميعاً	
414	***		لو رجع من النساء ثمان	_
414		11	مسائل من كتاب الشهادات	_
			إذا حضر القوم رجلين فقالوا لهما : لا تــشهدان	-
			علينا ما نقول فقالوا : نعم فأقر بعضهم لــبعض	
414	***		بشيء معلوم ثم سألهم المدعي من القوم الشهادة	
			إذا سئل الشاهد شهادة مثله فقال : ليس عندي	_
414	***		شهادة ثم أدى الشهادة	
			إذا شهد رجلان على رجدل أنه اعتــق عبـــده	_
414	777.		فردت شهادهما ثم اشتراه أحدهما	

			in the second second
			 إذا ادعى رجل قبل رجل مالاً وجحـــد المـــدعى
			عليه فأقام المدعى بينة أن له قبله حقاً ولم تــــذكر
414	***		البينة لمن الحق
			- الشهادة على الصدقات والأنساب والولاء من
414	***		جهة الخبر الذايع المستفيض
415	7777		- لا يسع شاهداً أن يشهد بما يعلم
415	7772		 الشهادة على القتل
			 أربعة شهدوا على رجل بالزنا والإحصان ثم غابوا
410	7770		او ماتوا قبل أن يزكوا ثم زكوا
			84- كتاب الفرائض
			 جعل الله مال الميت بين جميع ولده للذكر مشـــل
			 جعل الله مال الميت بين جميع ولده للذكر مشل حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب
			حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب
٣١٦	***		حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم
77 T	**** ****		حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال
		•	حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين
717		•	حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين - للثنتين من البنات الثلثين
717		•	حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين - للثنتين من البنات الثلثين - باب ما أجمع عليه من ميراث ولد الوالد
717 717	774	•	حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين للثنتين من البنات الثلثين للثنتين من البنات الثلثين للبنات الثلثين البنات الثلثين للبن وبنات الابن لا يرثون مع بين الصلب
717 717	774	•	حظ الأنثيين إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفرائض فإذا كان معهم من له فرض معلوم يدعي بفرضه ، فأعطيه ، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين للنتين من البنات الثلثين للثنتين من البنات اللبن لا يرثون مع بين الصلب بني الابن وبنات الابن لا يرثون مع بين الصلب شيئاً

: <u>4</u> 9; :				
			ولد البنات لا يحجبون ولا يرثون إلا مِا اختلــف	
*14	775.		فيه من ذوي الأرحام	
			لا ميراث لبنات الابن إذا استكملت البنات	_
414	7751		الثلثين وذلك إذا لم يكن مع بنات الابن ذكر	
414	7757		إن ترك بنتاً وابنه ابن أو بناتُ ابن	-
414	7757		إن ترك ابنه ابن ابن	_
414	7722		إن ترك ثلاث بنات بعضهن أسفل من بعض	_
			باب ما اختلف فيه أهل العلم من فرائض الولـــد	_
214		4	وولد الابن	
۳۱۸ .	7750		ابنتين وبني ابن وبنات ابن	-
419	7757		ابنه وبني ابن وبنات ابن	_
			للابنتين فصاعداً بنت الابن أو بنات الابن وابـــن	-
419	77£V		ابن ابن أو بني ابن ابن الثلثين	
419	77£A		ما يفضل من المال عن الابنتين	-
**.		٣	باب ميراث الأبوين	_
**.	7759		إن مات رجل فترك أبناء أبوين	-
441	440.		الأبوين إذا ورثاه	_
441	4401		الأخوة لا يرثون مع الأب شيئاً	-
			باب العدد من الأخوة الذين يحجبون الأم عـــن	-
444		٤	الثلث	
444	7707		عدد الأخوة الذي يحجبون الأم عن الثلث	_
444	7707		لو أن رجلاً ترك أخاه وأخته	-
***		٥	باب ميراث الأبوين مع الزوج أو المرأة	_
** *	4405		رجل توفي وخلف امرأة وأبوين	-

444		٦	 باب ميراث الزوجين كل واحد منهما من الآخر
:			 الرجل يرث من زوجته إذا هي لم تترك ولداً ولا
•			ولد ابن ، النصف فإن تركت ولداً أو ولد ابـــن
	·		ذكراً كان أو أنثي ورثها الزوج الربع لا يـــنقص
		•	منه شيئاً وترث المرأة من زوجها إذا هو لم يتـــرك
			ولداً ولا ولد ابن ، الربع فإن ترك ولداً أو ولـــد
445	7700		ابن ذکر کان او آنثی ورثت امراته الثمن
			- حكم الواحدة من الأزواج والاثسنين والسثلاث
		•	والأربع في الربع إن لم يكن له ولد وفي الثمن إن
445	7707		كان له ولد وأذهن شركاء في أي ذلك كان لهن
440		٧	 باب الكلالة
440	7707	:	 اسم الكلالة واقع على الأخوة والأخوات
			 اختلفوا في الأب فقالوا الكلالة ما عدا الوالـــد
440	4401		والوالد
444		٨	 باب ميراث الأخوة من الأم
			 أن الله أراد بالآية التي في أول النساء الأخوة من
777	7709		الأم وبالتي في آخرها الأخوة من الأب والأم
			 الأخوة من الأم لا يرثون مع ولد الصلب ذكــراً
			كان أو أنثى ولا مع ولد الآبن وإن سفل ذكـــراً
			كان أن أنثى ولا مع أب ولا مع جـــد أبي الأب
444	***	•	وإن بعد
			 إن لم يترك المتوفي أحداً مما ذكرنا ألهم يحجبون
***	***1		الأخوة من الأم وترك أخاً أو أختاً لأم
***	****		 إن ترك أخاً وأختاً من أمه

***	7777		 إن ترك أخوة وأخوات من الأم
			 باب من يحجب الأخوة والأخسوات مسن الأب
444		٩	والأم ومن الأب
•			 الأخوة من الأب والأم ومن الأب ذكور كانوا
			أو إناثاً لا يرثون مع الابن ولا مع ابن الابن وإن
444	2775		سفل ولا مع الأب
			 الأخوة من الأم والأب ومن الأب مع البنات
**	4410		وبنات الابن عصبة لهم
			 كوريث الأخوات إذا لم يكن معهن ذكــر مــع
**	***		البنات
			 باب ميراث الأخوة والأخوات مــن الأب والأم
***		١.	ومن الأب
***	***		 حكم ما فوق الاثنين من الأخوات حكم الاثنين
***	4771		 للأخ من الأب والأم جميع المال
			 الأخوة والأخوات من الأب لا يرثون مع الأخوة
444	***		والأخوات من الأب والأم شيئاً
			 الأخوة والأخوات من الأب يقومون مقام الأخوة
			والأخوات من الأب والأم ذكورهم كذكورهم
			وإناثهم كإناثهم إذا لم يكن للميت أخسوة ولا
444	***		روفهم توفهم إدام يعن فلليسب الحسود ولا إ أخوات لأب وأم
117	114.		
			 لا ميراث للأخسوات مسن الأب إذا استكمل
			الأخوات من الأب والأم الثلثين إلا أن يكــون
444	4441		معهن ذكر

***************************************			الأخوة من الأب يرثون ما فضل عن الأخت من	-
444	***		الأب والأم	
			الأخوة والأخوات من الأب مــع الأخــتين أو	-
***	***		الأخوات من الأب والأم	
			إن ترك أخاً وأختاً لأب وأم وأحسوة وأحسوات	-
**.	7775		لأب	
* **1		11	باب ميراث الزوج مع الأم والأخوة والأخوات	-
			امرأة ماتت وتركت زوجها وأمها وأخاها لأبيها	-
441	7770		وأمها	
444	7777		إن تركت زوجاً واماً وستة اخوة متفرقين	
444		17	باب ميراث الجدة	_
***	7777		للجدة السدس إذا لم يكن للميت أم	-
***	***		الأم تحجب أمها وأم الأب	-
***	7779		الأب لا يحجب أم الأب	-
***	***		توريث الجدة وابنها حي	_
			باب الجدتين تجتمعان وإحداهما أقرب من الأخرى	-
44 8		18	وهما من وجهين محتلفين	
			الجدتين تجتمعان وإحداهما أقرب مسن الأخسرى	-
44 5	***		وهما من وجهين مختلفين	
440		1 £	مسائل من هذا الباب	-
			الجدتين إذا اجتمعتا وقربتهما سواء وكلتاهما ممن	-
440	***		يرث	
			إذا اجتمعتا وإحداهما أقرب من الأخرى وهم من	_
440	***		وجه واحد	

77-2000000	7/110 101101101101101101101101101101101101	ייני ווייני	الأم تحجب الجسدات كمسا أن الأب يحجسب	-
440	***		الأجداد	
**1	7710		إن ترك أباه وأم أبيه	_
**1	7777		إن ترك جدتيه أم أبيه وأم أمه وأباه	
1	*		إن ترك جديق أمه وجديق أبيه ، وأباه	_
447	***		إن ترك جديي أبيه وجده	_
227	PATT		إن ترك ثلاث جدات قرابتهن سواء وجداً	_
227		10	باب عدد من يرث من الجدات	-
447	779.		عدد من يوث من الجدات	-
			كل جدة إذا انتسبت إلى المتوفى وقع في نـــسبها	-
447	7791		أب بين أمين فليست ترث	
٣٣٨	***		الجدة لا تزداد على السدس	_
***		17	باب العول	-
***	7797		إعالة الفرائض	_
444		14	مسائل من هذا الباب	_
			امرأة ماتت وتركت زوجها وأختها لأبيها وأمها	-
444	3 9 7 7		أو لأبيها	
444	4440		إن تركت زوجاً واماً واختاً	_
444	7797		إن تركت زوجاً واماً واختين لأب وام	-
4.	7797		إن تركت زوجاً واختاً لأب وام واختاً لأب	-
4.	4877		إن تركت زوجاً واختين لأب وام واختين لأم	-
			إن تركت زوجاً واماً واختين لأب وام واخـــتين	-
4.	7799		لأم	
74.	****		إن مات رجل وترك ابنيتن وأبوين وامرأة	-

			ين كوي كوي	
78.	77.1		إن ترك ابنة وابنة ابن وأبوين وامرأة	_
461	***		إن ماتت امرأة وتركت ابنتها وزوجها وأبويها	_
461	***		إن تركت ابنتها وابنة ابنها وزوجها وأبويها	-
			إن مات رجل وترك أختين لأب وأم وأختين لأم	_
451	44.5		وامرأة	
454		۱۸	باب توریث الجد	_
454	44.0		الجد أبا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب	_
			الجد بمترلة الأب في الحجب والميراث إذا لم يترك	_
727	77.7		المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع	
454	7T.V		ميراث الجد مع الأخوة	_
757		19	قول على بن أبي طالب في الجد	_
711		۲.	قول عبد الله بن مسعود في الجد	
450		*1	قول زيد بن ثابت ومن قال بمثل قوله في الجد	-
727		77	باب حجج القائلين بقول أبي بكر الصديق	_
71	7 7. A		الأخوة من الأم لا يرثون مع ولد ولا والد	_
7 £ V	74.9		الجد يحجبهم عن الميراث كما يحجبهم الأب	_
			من ترك ابناً وأباً أن للأب السدس ومـــا بقـــي	_
457	771.		فللابن	
45	7711		الجد يضرب له من أصحاب الفرائض بالسدس	_
45		7 7	باب توريث العصبان	_
454		Y £	باب منازل العصبان على قول زيد بن ثابت	_

Sec.		A SECTION .		SCHOOLSHOOT OF
_	الأخ للأب والأم أولى بالميراث من الأخ للأب ،			
	والأخ بالأب أولى بالميراث من ابن الأخ للأب ،			
	والأم وابن الأخ للأب والأم أولى بالميراث مـــن			
	ابن الأخ للأب وابن الأخ للأب أولى من ابـــن			
	أخي الأب للأب والأم		7717	454
-	جعل المال للعصبة		7717	40.
	إذا خلف الميت ابني عم أحدهما أخ لأم		7711	40.
_	باب ميراث الأخوات مع البنات	40		401
_	ميراث الأخوات مع البنات		7710	401
_	باب ميراث الملاعنة	**		404
-	ابن الملاعنة إذا توفي وخلف أمه وزوجته وولـــدأ			
	ذكوراً وإناثاً		* ****	404
_	إن ترك ورثــة يــستحقون بعــض المـــال ولا			
	يستوعبون جميع المال		***	404
_	باب ميراث ولد الزنا	**		405
-	حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعنة إذ لا أب لـــه			
	ولا لابن الملاعنة		2711	408
_	باب ميراث المسلم من الكافر والكافر من المسلم	47		408
-	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم		7719	408
-	باب ميراث الموتد	44		400
-	ميراث المرتد		777.	400
	باب ميراث القاتل	۳.		401
-	القاتل عمداً لا يوث من مال من قتله ولا مـــن			
	ديته شيئاً		7771	401

401	7777		 القاتل خطأ لا يوث من دية من قتله شيئاً 	
401	***		_ ميراث القاتل من مال من قتله خطأ سوى ديته	
404		41	 باب میراث المملوك 	
401	777 £		 المماليك لا يحجبون ولا يرثون 	
			 باب الرجل يسلم على ميراث قبل أن يقــسم أو 	
401		44	العبد يعتق قبل قسم الميراث	
404	7770		 الوجل يسلم على ميراث قبل أن يقسم 	
70	7444		– العبد يعتق على الميراث	
401		**	 باب مواریث أهل الذمة 	
			 النصراني يترك ورثته يهوداً وفي اليهودي يـــدع 	
401	7777		ورثة نصارى أو مجوساً	
409		4 5	 باب میراث المجوس 	
409	7771		– میراث المجوس	
409		40	 باب الطفل يسلم أحد أبويه 	
			 حكم الطفل حكم أبويه إن كانا مسلمين فحكمه 	
			حكم أهل الإسلام وإن كانا مشركين فحكمـــه	
			حكم أهل الشرك يرثهم ويرثونه ويحكم في ديته	
404	7779		إن قتل حكم دية أبويه	
**.	744.		 حكم الولد الطفل الذي أسلم أحد أبويه 	
**.		44	 باب ميراث الأسير 	
44.	7441		 ميراث الأسير 	
441		**	 باب میراث الجنین إذا خرج حیاً 	

74444		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	 الرجل مات وترك امرأته حبلي أن الولد الذي في
			بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً واســــتهل وإذا
411	****		خرج ميتاً لم يرث
411	****		 إن خرج فتحرك ولم يستهل
			 إن توفي رجل وسأل ورثته قــسم مالــه بينــهم
411	7445		وللميت حمل
411		٣٨	باب دية الجنين –
7	7770		 دية الجنين
414	7777		 قيمة الغرة
7		44	 بأب ميراث الدية
418	7777		 تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث
478	7777		- تقسيم الدية في الميراث
410		٤.	 باب میراث الحمیل
410	7779		- ميراث الحميل
411	774.		 تفسير الحميل
411	781		 إذا ادعت المرأة إن هذا ولدها
777		٤١	 باب إقرار الورثة بوارث لا يعرف
			 الرجل يموت ويترك ورثة معروفين فيقر بعضهم
411	7727		بوارث لا يعرف
417		£ Y	 باب میراث الحنثی
		,	 الحنثى يورث من حيث يبول إن بال من حيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			يبول الرجل ورث ميراثاً لرجل وإن بـــاب مـــن
77 A	7727		حيث تبول المرأة ورث ميراث امرأة

			إذا بال من حيث يبول الرجل ومن حيث تبـــول	_
417	7722		الموأة	
414	7720		حكم الخنثى إذا أشكل	_
			باب ميراث الغرقى والقوم يموتون لا يدري مـــن	_
414		£ 4"	مات قبل	
			توريث الغرقى والسقوم يموتون لا يـــدري مـــن	_
414	7727		مات قبل	
441		11	باب ميراث المكاتب	_
			السيد إذا كاتب عبده كتابة صحيحة أنه ممنسوع	_
271	***		كسبه واستخدامه إلا برضاه	
271	7721		ممنوع من أخذ ماله إلا ما يقتضيه عن محل نجومه	_
271	7454		الوقت الذي يجب للمكاتب فيه الحرية	_
***	140.		المكاتب يموت وعنده وفاء لكتابته وفضل	_
,			باب في العبد يكون بين الرجلين يعتق أحـــدهما	_
***		20	نصيبه وهو موسر	
***	7401		العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه وهو موسر	_
475		27	باب العبد يملكه الرجل بكماله فيعتق منه شقصاً	_
* * * *	7707		الرجل يكون له العبد فيعتق منه شقصاً	_
			باب الحكم في الرجلين يكون بينهما العبد يعتسق	_
475		٤V	أحدهما نصيبه منه وهو معسر	
475	7404		الشريكين في العبد يعتق أحدهما وهو معسر	_
440	7405		رجوع العبد بما سعى به على المعتق	_
440	7400		میراث من نصفه عبد ونصفه حر	_

رقم رقم رقم الهوضوع الباب الهسالة العقدة		
		الموضيوع 🏰

٤٩ كتاب الولاء والمواريث

	بيع الولاء وهبته		2401	**
-	باب المملوك يعتق سائبة	1		***
-	الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب		7407	۳۷۸
_	ولاء العبد الذي يقول له لسيده : أنــت حــر			
	سائبة لله أو سائبة لا ولاء لي عليك		7407	۳۷۸
_	باب المسلم يعتق عبده النصرابي والنصرابي يعتق			
	عبده المسلم	۲		٣٨.
	إن أسلم المعتق ثم مات		7409	٣٨.
_	المراة ترتد عن الإسلام		Y 47 .	471
_	باب العتق في دار الحرب	٣		474
_	إذا اعتق رجل من أهل الحرب وهو كافر عبداً له			
	في دار الحرب ثم أن عبده أسر فاشتراه رجل من			
	المسلمين في دار الإسلام فأعتقه		***1	474
_	عبد أسلم في دار الحرب ثم خسرج مسسلماً إلى			
	دار الإسلام		****	474
-	عبد أسلم في دار الحرب ثم خسرج مسسلماً إلى			
	دار الإسلام		****	۳۸۳
-	جاء السيد فأسلم ثم جاء العبد فأسلم		7775	۳۸۳
_	إذا خرج الرجل من أهل دار الحرب فاشــــترى			
	عبداً وأعتقه ثم رجع المولى المعتق إلى دار الحرب			
	فأسر واسترق		7770	474
_	عقلــه		****	474

			. A Zo Hosti
474	7777	•	 المولى الذي أسر اشتراه مولاه الذي كان أعتقه
474	7771		 إذا أعتق الرجل من أهل دار الحرب عبداً
			 إن أسلم مولى وخرج إلى دار الإسلام مسلماً ثم
474	7779		مات المعتق ولا وارث له غیره
474			مسألة
			 المسلم إذا أعتق عبداً مسلماً ثم مات المعتــق ولا
ም ለ £	144.		وارث له ولا ذو رحم
440		٤	 باب إحراز المرأة ولاء من أعتقت
440	2271		 ولاء من أعتقت المرأة لها
۳ ለ٦		٥	 باب ميراث ولاء من أعتقت المرأة بعد وفاقا
			 المرأة تعتق عبداً ثم تموت المعتقة فتخلف ذكــوراً
			وإناثاً وعصبة من قبل أبيها ثم تمــوت ويمــوت
777	7477		مولاها الذي أعتقته ولا وارث غير هؤلاء
			- الرجل يرثه إخوانه وإن جنى جناية كان العقـــل
444	7474		على العصبة دون من ورثه
441		٦	 باب الولاء للكبر وتفسيره
441	7775		 إذا مات الرجل وترك ابنين وترك مولى
			 إذا مات الرجل وترك ٣ بنين ثم مــات البنــون
			الثلاثة وترك أحدهم ابنين والثابي ٣ بنين والثالث
۳۸۸	7740		٤ بنين ثم مات المولى المعتق
۳۸۸			 مسألة
۳۸۸	2461		 المعتق إذا ترك أباه وابنه ثم مات المعتق
474			مسألة
474	***		 إذا ترك جده أبا ابنه وابن ابنه

444	7477		 رجل مات وترك جدة وابنة ومولى له 	
۴۸۹	7474		 رجل ترك ابن مولاه وجد مولاه 	
			 إن مات المعتق وترك أباه وأخوته لأبيه وأمـــه أو 	
474	۲ ۳۸•		لأبيه ثم مات المعتق	
474	2471		 إن ترك أباه وثلاثة أخوة متفرقين 	
44.			- مسألة	
44.	***		 إن ترك جدة وأخاه لأبيه وأمه 	
44.	***		 الجد أولى بالميراث من ابن الأخ لأنه أقرب 	
44.		٧	 باب جد الولاء 	
			 ملوك نكح حرة مولاة لقوم فأولــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
441	7474		عتق الأب	
441	7470		 الجد ، هل يجد ولاء ولد ابنه أم لا ؟ 	
			 باب توریث الموالی مع ذوی الأرحام الذین لیسوا 	
444		٨	بعصبة	
			 الرجل يموت ويترك مواليــه الـــذين أعتقــوه 	
			وأصحاب فرائض لا يستوعبون المال وترك ذوي	
444	747		أرحامه وليسوا بعصبة	
444		٩	 باب الرجل يسلم على يدي الرجل 	
444	247		 الرجل يسلم على يدي الرجل 	
49 5		1 •	 باب ميراث اللقيط 	
44 5	****		- اللقيط حر	
			 باب الرجل يعتق عبده ثم يموت المعتق و لا يـــدع 	
440		11	وارثأ غير مولاه الذي أعتقه	
440	PATT		 المولى المعتق يموت ولا يدع إلا مولاه الذي أعتقه 	

441		17	 باب عتق الرجل عن غيره بأمره وغير أمره
441	TT9.		 ولاء من يعتقه المرء عن غيره بأمره وغير أمره
			 امرأة اشترت أباها فأعتقته فمات الأب وخلف
441	7441		ابنته التي أعتقته وأختاً لها منه
441		14	 باب الرد ومواريث ذوي الأرحام
			 من مات وترك من له سهم معلوم غير الزواج و
			المرأة ولم يدع إلا ذوي الأرحام لا فـــرض لهـــم
441	7444		منصوص في كتاب الله
441		1 €	 مسائل في باب الرد
441	7444		 إذا أمات الرجل وترك ابنته ولا وارث له غيرها
			- إن تركت بنت ابن أو أماً أو جدة أو أختاً لأب
447	7445		أو أختاً لأم
447	7440	, ,	– إن توك أماً وابنتين -
447	7441		 إن توك أماً وابنة وابنة ابن
447	7447		 إن ترك امرأة وبنتاً وبنت ابن ولا عصبة
444	2447		 إن توك ٣ أخوات متفرقات
499		10	 باب مواریث ذوی الأرحام
444	7499		 مواریث ذوی الأرحام
			٥٠ كتاب الوصايا
			- باب الأمر يكتب الوصايا إذا أراد المرء الوصية
٤٠١		1	وكان له مال يوصي منه
٤٠١	72		 الوصية هل تجب فرضاً أم لا ؟
٤٠١	7 . 1		 وجوب الوصية على من خلف مالاً

	<u></u>			
	رقم العمالة		المواط وع	
,	·		باب قول الله جل ذكره : ﴿ وَإِنْ تَرَكِ خَيْراً الوصية	
٤٠٢		*	للوالدين والأقريين ﴾	
			معنى قوله : ﴿ كتب الله عليك م إذا حض	_
٤٠٢	7 6 • 7		أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ﴾	
٤٠٣		٣	باب الوصية للقرابة وترك الوصية	_
			الوصية للوالدين الذين لا يرثان المرء وللأقربساء	_
٤٠٣	76.4		الذين لا يرثون جائزة	
			الرجل يوصي للأجنبي ويدع أن يوصي لقرابتـــه	-
٤٠٣	7 £ • £		الذين لا يوثونه	
٤٠٤		ŧ	باب إبطال الوصية للوارث	-
٤٠٤	72.0		لا وصية لوارث إلا أن يجيز ذلك الورثة	-
2.0		٥	باب الجنف في الوصية والضرار منها	-
1.0	71.7		الضرار في الوصية	_
			باب وصية الرجل بأكثر من ثلثه أو وصيته لبعض	-
			الورثة فيجيز الورثة ذلك في حياة الميت أو بعـــد	
£ • V		٦	وفاته	
			الورثة يأذنون للرجل في حياته أن يوصي لبعض	_
			الورثة بالثلث أو بأكثر من الثلث ثم يبدوا لهـــم	
£ • V	Y £ • V		بعد وفاته	
£• V	7		إذا أجازوا ذلك بعد وفاته	_
			الرجل يوصي لبعض ورثته بمال ويقول في وصيته	_
, 14	w/ a		إن أجازها الورثة فهو له وإن لم يجيزوه فهــو في سبيل الله	
£ • V	7 . 9	14	•	
£ • A		٧	باب الوصية يوصيها الرجل لعصبته وأهل بيته	_

acel			و الهواد فرق	
٤٠٨	7 : 1 .		الرجل يوصي لعصبته بمال	_
٤٠٨	7 £ 1 1		الرجل يوصي بثلث ماله لأهل بيته	_
٤٠٩	7 2 1 7		أوصى الرجل لفقراء أهل بيته	_
			إن أوصى بثلثه في عــشيرته أو قومـــه فكـــانوا	-
9	7137		يحصون على عدد الرؤوس وإن كانوا لا يحصون	
			باب خبر دل على معنى قوله من بعـــد وصـــية	-
٤٠٩		٨	یوصی بھا او دین	
٤١٠	7 5 7 5		الوصية مقصورة على ثلث مال الميت	_
٤١٠	7110		القدر الذي يستحب أن يوصي به المرء	-
111		٩	باب الوصايا لأناس شتى لبعضهم أفضل مما بعض	-
٤١١	7117		الرجل يوصي لرجل بنصف ماله وللآخر بالثلث	-
٤١١		١.	باب الوصية للقرابة	_
٤١١	7 £ 1 V		الرجل يوصي لقرابته	-
113		11	باب الوصية لبني فلان	_
117	7 £ 1 Å		الرجل يوصي لبني فلان	_
٤١٣	7119		إذا وصى بثلثه لولد الفلان	_
٤١٣	7 £ 7 .		إذا قال ثلثي لبني فلان	_
٤١٣		17	باب الوصية لأرامل بني فلان	_
218	7 £ 7 1		إذا أوصى لأرامل بني حنيفة	-
٤١٤		14	باب وصية الرجل لمواليه	-
			الرجل يوصي لمواليه بثلثه وله موالي مسن فسوق	-
111	7 £ 7 7		وموالي من أسفل	
٤١٥ .		١٤	باب وصية الرجل لأخوة له متفرقين	-

			إذا أوصى الرجل لستة أخوة متفرقين وله ابـــن	_
110	7 2 7 7		وابنة	
110	7 £ 7 £		إن مات الابن قبل الأب ثم مات الأب	_
110		10	باب وصية الرجل لجيرانه	_
110	7170		وصية الرجل لجيرانه	- ,
113		17	باب الوصية للفقراء والمساكين	-
٤١٦	7 £ 7 7		من أوصى بثلث ماله للفقراء والمساكين	_
114		14	باب الوصية في سبيل الله	-
114	7£7V		من أوصى بشيء يجعل في سبيل الله	_
£1V		14	باب الوصية في ابن السبيل	-
٤١٧	7 £ 7 Å		المال يجعله الوجل في ابن السبيل	-
£1 A		19	باب من مات وقد وصى بحج أو زكاة وغير ذلك	_
111	7 £ 7 9		الوجل يوصي بحج وزكاة وغير ذلك	_
119		۲.	باب العتق في المرض وبعد الوفاة	_
119	7 5 7 .		الرجل يعتق جميع رقيقه في مرضه لا مال له غيره	
			باب الموصى برأس من رقيقه أو بأكثر من ذلك	-
٤٢.		*1	غير مشار إليه ولا معلوم	
			الرجل يقوم في وصيته : أحد رقيقي حر ولم يسم	_
٤٢.	7 5 7 1		واحدأ بعينه	
			باب الرجل يعتق عبداً له في مرضه ولا مال لـــه	_
173		**	غيره	
173	7 2 4 7		الرجل يعتق عبداً له في مرضه	-
			رجل يوصي أن يعتق عنه نسمة بجميع مالـــه ولم	_
173	7 5 7 7		يجز ذلك الورثة	

			الرجل يوصي برقبتين يشتريان فيعتقان عنه بمال	
271	7 £ 4 £		معلوم فقصر الثلث عن ذلك	
	•		إذا أوصى بعتق رقبة بمائة دينار فاشترى بنقصان	-
171	7 5 40		دينارين	
277		74	باب الرجل يوصي بوصايا يأمر فيها بالعتق	-
444	7547		الرجل يوصي بوصايا فيها عتق	_
274		Y £	باب الرجل يأمر أن يشتري عبد بعينه فيعتق عنه	_
			اوصى بأن يشتري عبد فلان بألف درهم ويعتق	-
277	7 5 47		عنه فاشتروه بخمس مائة درهم والبائع لا يعلم به	
274	7 £ 47 Å		إذا أوصى بعتق عبد له فأبى العبد	-
£ Y £		40	باب الرجل يوصي بشيء بعينه فيستحق ثلثاه	-
			أوصى الرجل للرجل بشيء بعينه فهلك ذلـــك	_
£ ¥ £	7 2 4 9		الشيء بعينه في حياة الموصي أو بعد وفاته	
			إذا أوصى الرجل للرجل بثلث غنمه أو إبلـــه أو	_
			أي سلعة كانت واستحق الثلثان من ذلــك أو	
,			هلك وبقي الثلث وللموصي مال يخرج ما بقـــي	
£ Y £	Y £ £ •		من ثلث ماله	
			أوصى بثلث ثلثه إذن ، فهلك اثنان وبقي واحد	-
£ Y £	7 £ £ 1		والباقي يخرج من ثلث مال الميت	
£ ¥ £		44	مسائل من باب الوصايا	-
			إذا أوصى الرجل لأمته أن تعتق على أن لا تزوج	_
£ ¥ £	7117		ثم مات فقالت لا أتزوج	

[, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		 الرجل يوصي لأم ولده بألف درهـــم علــــى أن
			تتزوج أو قال إن لم تتزوج أو علي إن ثبتت مع
			ولدي فقبلت وفعلت ما شرط عليها بعد موتـــه
240	7 £ £ 7		يوماً أو أقل
			 إذا أوصى الرجل بعتق عبده على أن لا يفـــارق
240	7111		ولده وعليه دين يحيط بماله
240	7110		 إذا أوصى الرجل للرجل بمن يعتقه عليه إن قبله
			 إذا أوصى برقبة عليه فاشترى فحل أبوه مملوكـــاً
240	7227		فيشري فيعتق عنه
			 باب الرجل يوصي بثلث ماله ثم يستفيد مالاً بعد
277		**	ذلك
			 الرجل یکون له مال فیوصی بثلث ماله ثم
277	Y £ £ V		يستفيد مالاً
277		44	 باب الرجل يوصي بوصية بعد وصية
277	7 £ £ Å		 الرجل يوصي بوصية ثم بأخرى بعدها
£ 7 V		44	 باب الوصية بالأعيان يكون قيمته أكثر من الثلث
			 لو قال : غلامي فــــلان لفــــلان ولفــــلان داري
			ووصفها ولفلان خمسمائة دينار ولم يبلغ هذا التلـــث
			ولم يجزه لهم الورثة وكان الثلث ألفاً والوصية ألفين
~			فكان قيمة غلامه (٥٠٠)دينار وقيمــــة داره ألـــف
£ 7 V	7229		دينار والوصية (٠٠٠)
£ 7 A	7 20.		 العبد يوصي بقباقة فيعجز عن الثلث
£ 7 A		۳.	 باب وصية الرجل بجزء من ماله أو بنصب منه

100 100 100 100 100 100 100 100 100 100	······································		 الرجل يوصي للرجل بجزء من ماله أو بنصيب أو
£YA	7201		bemi
£YA		*1	 باب وصية الرجل للرجل مثل نصيب أحد ورثته
£YA	7 2 0 7		 أوصى لرجل مثل نصيب بعض ولده
	•		 إذا أوصى بمثل نصيب ولديه وفيهم الــذكر
£YA	7604		والأنثى
£ ** •	7 6 0 5		 إذا أوصى بمثل نصيب ابنه ولم يخلف غيره
£ * •		44	 باب الوصية لما في البطن وبما في البطن
٤٣.	7 200		 الوصية للحميل في بطن أمه
			 إذا كان مخلوقاً يوم وقعت الوصية ثم خرج حيـــاً
£ 4.	7607		لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية
			 لو كان الزوج ميتاً حين أوصى بالوصية فجاءت
			بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم لـــه
٤٣.	7 £ 0 7		النسب
			 إن كان قال : إن كان الذي في بطنك غلام فله
			ألفان وإن كانت جارية فلها ألف درهم فولدت
٤٣٠	7601		غلاماً وجارية أو غلامين أو جاريتين
241		**	 باب الوصية للوارث والأجنبي
241	7 2 0 9		 لا وصية لوارث
			 إذا أوصى الرجل بعبد أو بدابة لـــعض الورثـــة
271	727.		ولأجنبي من الناس
241		72	 باب الوصية للقاتل
241	7571		- الوصية للقاتل
£ 701	,	40	 باب الوصية بالمشاع

			الرجل إذا أوصى للرجل بثلث ماله فهلك مــن	_
241	7577		المال شيء	
			الرجل إذا أوصى له بشيء من المال بعينه فهلك	_
247	7574		ذلك الشيء	
			الرجل يوصي للرجل بثلث دار أو عبد أو غـــير	_
			ذلك واستحق من ذلك الذي أوصى به ثلثــــاه	
			وبقي ثلثه وكان للموصى ما يخرج الثلث الباقي	
244	7 2 7 2		من ذلك الشيء من ثلث ماله	
			إن أوصى له بثلث ثلثه آذر أو ثلاثة من الرقيـــق	_
544	7575		فهلك اثنان وبقي واحد	
244		41	باب وصية الرجل لعبده	-
241	7 2 7 7		وصية الرجل لعبده	_
£ 44		**	باب الوصية من الرجل لأم ولده	_
£ 44	7577		وصية الرجل لأم أولاده	_
£ 44		۳۸	باب وصية الذي لا وارث له بجميع ماله	_
244	7 5 7 1		الرجل الذي لا وارث له يوصي بجميع ماله	_
£ 4 £		44	باب قول المريض مت من مرض هذا فلفلان هذا	-
		•	الرجل يقول في وصيته إن مت من مرض هذا أو	-
			في سفر هذا فلفلان كذا ثم يصح من مرضـــه أو	
245	7279		يقدم من سفره	
£ 4 £			مسألة	-
			إذا أوصى للرجل بخمسة دنانير ثم أوصى لـــه	-
£ \ £	7 2 7 .		بعشرة فله العشرة	
540		٤.	باب الموصى له بالشيء يموت قبل الموصي	-

			 الرجل يوصي لرجل بشيء ثم يموت الموصى لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
240	7 £ 7 1		قبل الموصي
240			مسألة
			 الرجل يقول لفلان ولفلان مائة درهم وأحـــدهما
240	7 £ 7 7		میت
240	7 £ 7 7		 إذا قال بين فلان وفلان مائة درهم وأحدهما ميت
			 باب الرجل من المساكين يوصي له الميت بشيء
577		٤١	ويأمر بتفريق باقي الثلث في الفقراء والمساكين
			 إذا أوصى لرجل مسكين بعشرة دراهم وأوصى
547	7171		المساكين بدراهم
277		£ Y	 باب الوصية بالخدمة والغلة
			 إذا اوصى لرجل بخدمة عبده لرجله سنة وليس له
247	7140		مال غيره
277	7 £ 7 7		 إذا أوصى بسكنى دار له سنة ولا مال له غيرها
£ 47	7 £ 7 7		ـــــــ الرجل يوصي للرجل بسكنى داره سنة
٤٣٧	7 £ 7 Å		 إخراج الموصى له بغلة العبد بالعبد من البلد
£ 47	7 £ 7 9		 اوصی برجل بخدمة عبده لرجل و لآخر برقبته
277	7 £ Å •		 العبد الذي هذا سبيله يوهب له مال
£ 47			- مسألة
•			- وصية الرجل بغلة بستانه أو سكني داره أو خدمة
£ 47	7 £ 1		عبده يكون من الثلث
£ 47 A		24	 باب إقرار الوارث بالوصية
			 إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وأقام
£ % A	7 £ A Y		آخر شاهدين أنه أوصى له بالثلث

£ 47 A		11	باب كتبة الوصية	_
٤٣٨	7 £ 1 7		ما يكتبون في صدور وصاياهم	_
544		20	باب الشهادة على الكتاب المختوم	_
			الموصي إذا كتب كتاباً وقرأه على الشهود أو قرأ	_ `
£ £ •	7 £ \$ £		الكتاب عليه وعلى الشهود وأقر بما فيه	
			الرجل يكتب وصيته ويخستم عليهما ويقسول	_
£ £ •	4 £ 10		للشهداء اشهدوا علي بما في هذا الكتاب	
			لو قرأت عليه ففهمها وقالوا نشهد عليك بمـــا	_
			قرئ وهو لا يقدر على الكلام إلا أنه يفهم	
£ £ •	7 £ 1 7		ويجيب بالإشارة	
			إذا كتبها بين أيديهم وهم ينظرون إليها ويقرؤون	_
£ £ 1	7 £ 1		ما فيها ثم قال اشهدوا أن هذه وصيتي	
			باب إقرار بعض الورثة بالدين أو الوصــــية دون	
* * 1		27	بعض	
£ £ \	7 £ A A		الوجل يموت وله ابنان يقر أحدهما بدين على أبيه	_
	•		باب الوارثين من جماعة الورثة يشهدان على ما	_
£ £ Y		٤٧	ورثا عنه بدين	
£ £ Y	7 £ 1 9		الرجلين من الورثة يشهدان على أبيهما بدين	-
£ £ Y		٤٨	باب الإقرار بالدين	_
£ £ Y	7 £ 9 .		لا وصية لوارث	_
£ £ ¥	7 £ 9 1		إقرار المريض للوارث بدين	_
			الرجل لو أوصى لوارثه بوصيته واقر له بدين في	-
£££	7 £ 9 7		صحته ثم رجع	
£££		٤٩	باب إقرار المريض بالدين لغير وارث	-

111	7 £ 9 7		 إقرار المويض في مرضه بالدين لغير الوارث
			 المويض يقر بدين الأجنبي وعليه دين في المصحة
£££	7 £ 9 £		ببينة
			 باب الأمراض التي يجوز عطايا المريض فيهـا ولا
* * *		٥.	يجوز
			 رجل له الجزام أو السل والحمى وهــو يجــيء
£££	7 £ 9 0		ويذهب ما صنع في ماله
220		01	 باب ذکر عطیة الحامل
220	7897		 عطية الحامل
227		04	 باب عطية من هو مصاف العدو
2 2 7	7 £ 9 V		 ما يعطيه من هو في حال الحرب ومصاف العدو
227		04	 باب عطية راكب البحر والمحبوس
			 ما أعطى راكب البحر أنه من رأس المال مـــا لم
117	4647		يهج البحر به
££V		0 £	 باب وصية الأسير
££V	7 2 9 9		 لا يجوز لأسير في ماله إلا الثلث
			 باب من يجوز أن يكون وصياً ومــن لا يجــوز
££V		٥٥	الوصية إليه
££V	40		 الوصية إلى المسلم الحر الثقة العدل جائزة
££V	10.1		– الوصية إلى المرأة الحرة
£ £ A		07	 باب الوصية إلى العبد والمكاتب
£ £ A	. 70.7		- الوصية إلى العبد
£ £ A	70.4		 الرجل يوصي إلى مكاتبه
£ £ A		٥٧	 باب الوصي إلى الذمي

£ £ A	40.5		 الوصية لا تجوز إلى الذمي
119	70.0		 – وصية الذمي إلى المسلم
229	70.7		 – وصية الذمي إلى الذمي
			 باب الوصية إلى من ليس محمود الحال من
229		٥٨	المسلمين
229	40.4		 المسخوط عليه لا تجوز الوصية عليه
229	40.4	*	 الوصية إلى المحدود في القذف
			 باب من له أن يوصي ومن ليس له ذلك ووصية
229		٥٩	الصبي والصبية
229	40.9		 وصية الحر والحرة البالغين جائزي الأمر جائزة
229	701.		 – وصية الصبي والصبية اللذين لم يبلغا
٤٥.		٦.	 باب وصية الأحمق والموسوس
\$0.	1011		 – وصية المغلوب على عقله
201		71	- باب وصية الذمي
201	7017		 وصية الذمي المسلم بما يجوز ملكه جائزة
			 إذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله فجاءنـــا
201	7017		ورثته
			 وصية النصراني بثلث ماله فيما لا يجوز من بنــاء
201	1015		كنيسة أو العمارة لها
201	7010		 ان أوصى بأرض له أن تبنى كنيسة أو بيعه
			 لو أوصى أن يشتري بها خنازيراً أو خمراً يتصدق
201	7017		<i>بما أو أوصى بخنازير أبطلنا الوصي</i> ة
207	TO1V		- وصية المسلم للذمي

<u> </u>	***************************************		إذا دخل رجل من أهل الحرب فأوصى بماله كله	_
207	7011		لرجل من المسلمين	
			ليس للمكاتبين وأمهات الأولاد أن يوصوا في	
207	7019		شيء ثما بأيديهم إلا بإذن ساداهم	
			إذا أوصى العبد فقال : إذا أعتقت ثم مت فثلثي	
207	707.		لفلان	
204		77	باب ما يكون رجوعاً في الوصية ولا يكون	-
			أن الرجل إذا أوصى لرجل بطعام فأكله أو بجارية	_
			فباعها أو نسي ما كان فأبلغه أو وهبه أو تصدق	
			به ، أن ذلك كله رجوع وكذلك لـــو كانـــت	
204	1011		جارية فأحبلها وأولدها إن ذلك رجوع	
			الرجل يوصي للرجل بثوب فتقطعـــه أو بقطـــن	-
204	7077		فيأمر بغزله أو بفضة فصاغها	
			إذا أوصى بثوب فغسله أو بدار فجصــصها أو	-
204	7077		بدار فهدمها	
			الرجل يوصي للرجل بالثوب أو عبد ثم باعـــه ثم	-
204	4045		اشتراه	
			إذا أوصى بعبد له ثم أوصى بذلك العبد لرجـــل	-
204	7070		آخو	
			إذا أوصى بعبد لرجل ثم قال : العبـــد الـــذي	
204	7077		أوصيت لفلان هو لفلان	
202		74	باب الدخول في الوصايا	-
202	7077		الدخول في الوصايا	-
202		7 £	باب الرجوع فيما يوصي به المرء	-

£0£	7071		 للرجل أن يرجع في جميع ما يوصي به إلا العتق
£0£	7079		– الرجوع في العتق
200		70	 باب ما يفعله الأوصياء في أموال اليتامى
200	104.		 ما يأخذ الوصي من مال اليتيم
207		77	 باب التجارة بمال اليتيم ورفعه مضاربة
207	1071		– التجارة بمال اليتيم
207	7047		_ أخذ الوصى مال اليتيم مضاربة لنفسه
207	7077		 دفع الوصي مال اليتيم مضاربة
			 باب بلوغ الرشد الذي يجب له دفع المال إلى
٤٥٧		77	اليتيم
			_ معنى الرشد الذي يجب بوجوده في اليتيم دفــع
£oV	7071		المال إليه
£01		٦٨	 باب الوصي يوصي إلى آخر
£01	7070		 الوصي يحضره الوفاة فيوصي إلى آخر
£OA		٦٩	 باب بيع الوصي العقار على الورثة
£OA	7077		 بيع الوصي العقار على الورثة
809		٧.	 باب الوصيين يختلفان عند من يكون المال
१०९	2027		 الوصيين يختلفان عن من يكون المال
१०९		٧١	 باب قسم الوصي المال بين الورثة والموصي له
१०९	4047		 مقاسمة الوصي الموصي له بالثلث على الورثة
٤٦٠		Y Y	 باب الوصي يتغير حاله
			 الوصي إذا كان ثقة أميناً غير مضيع أن نزع المال
٤٦٠	7049		من يده غير جائز
٤٦٠	405.		 الوصي يكون أميناً فيتهم

٤٦١		٧٣	 باب الوصيين يبيع أحدهما دون الآخر
171	7011		 الوصيين يبيع أحدهما دون الآخر
			 إذا اشترى أحدهما طعاماً للورثة أو كــسوة أو
171	7027	•	كفن للميت
171			_ مسألة
			 الأب يقوم في مال ولده الطفل وفي مصالحة إذا
271	7054		كان ثقة أميناً
171	Y0££		 الجد أب الأب يقوم في ذلك مقام الأب
171		٧٤	 باب جامع الوصايا
			 إذا اشترى الوصي للأيتام طعاماً أو كسوة مــن
171	7010		مال نفسه ليرجع به في مال اليتيم
			 إذا بلغ الأيتام فقال الوصي قد دفعت إليهم
277	7017		أموالهم
			 الرجل يأمر في وصيته أن يضع الوصي ماله حيث
£77	Y0 £ V		شاء
277	4021		 إن جعل إليه أن يجعله حيث أراه الله
			 إذا باع الرجل بيعاً في مرضه فأرخص فيه علــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1773	4059		صاحبه ففصل البيع إن مات ، هو وصيه
277		Y0	 باب صدقة التطوع والعتق عن الموتى
277	Y00.		 الصدقة عن الموتى
278	1001		 التطوع في الحج عن الميت
			 باب إعطاء من يحضر قسم الميراث مــن توكــة
171		77	الميت
272	7007		 القوم يحضرون قسم الميراث

			The second secon	
			باب وصية الرجل بالعدد المعلوم في المال الكثير	_
170		VV /	من غير تمييز ولا بوقوف على شخص معين	
270	7004		الرجل يوصي للرجل بعشر من الإبل	-
277			مسألة	-
		`	رجل أوصى فقال : أعتقوا عندي أحد عبـــدي	_
277	Y00£		هذين	
277	7000	٧٨	باب العتق والدين	-
277		٧٩	باب العفو عن الدية في قتل الخطأ أو العمد	-
£77	7007		رجل قتل خطأ فعفي عن دمه	-

